المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان
(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

$130 للنسخة الورقية.

$10 للنسخة الإلكترونية.

$140 للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ **الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر** يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ **شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن**، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة والأربعون | العشرون والخمسمئة | حزيران/يونيو 2022

المحتويات

■ **افتتاحية**

□ **نحو لحظة عربية جديدة** ..... أحمد يوسف أحمد 7

■ **دراسات**

□ **مستقبل النظام الدولي: لماذا تسعى الولايات المتحدة إلى تحسين آليات النظام؟** ..... عياد أحمد 11

ثمة متغيرات دولية جديدة تجعل قدرة النظام الدولي الذي تأسس عقب الحرب العالمية الثانية على الاستمرار كهيكل أساسي لاستراتيجية الولايات المتحدة العالمية موضع سؤال، الأمر الذي يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تشكيل النظام الدولي الحالي لتؤمن بذلك مستقبل سيادتها العالمية التي لا تنفك عن أمنها القومي. وأبرز هذه المتغيرات وأخطرها في نظر الولايات المتحدة هو احتمال ظهور منافس مكافئ ذات قدرة تنافسية عالية على الساحة العالمية قد ينال من مركز الولايات المتحدة وجاذبيتها الجيوسياسية. لذا تعكف إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على تحسين آليات النظام الدولي الذي أسهمت الولايات المتحدة في بنائه بعد الحرب العالمية الثانية.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **تركيا في مفترق الطرق: بين النزعة الأوروبية والعثمانية الجديدة** ..... رتيبة برد 26

تركيا التي طالما سعت وتسعى إلى الانضمام إلى البيت الأوروبي منذ منتصف القرن العشرين، لا يزال مسعاها هذا يقابّل بالحذر والمماطلة الأوروبيتين، وذلك يعود إلى التخوّف الأوروبي منها كدولة مسلمة يفوق عدد سكانها عدد سكان أي دولة أوروبية أخرى منفردة، وإلى العقدة العثمانية – الإسلامية لديهم. وقد أثّر التردد الأوروبي في التوجهات التركية، التي تبدو غير مستقرة في تموضعها الدولي، فهي تذهب تارة على عكس التيار الغربي (الأوروبي- الأمريكي)، ثم ترجع تارة أخرى إلى تأكيد علاقاتها الاستراتيجية بالغرب. إلا أنها في الواقع تحاول استغلال موقعها الجيوسياسي المميّز كدولة واقعة بين الشرق الغرب، واستغلال عمقها التاريخي العريق، لانتهاج سياسة نفعية متعددة الأبعاد.

□ **الجدار العازل الإسرائيلي: عقيدة الاستيطان المائي وتهجير الفلسطينيين** ..... الحسين شكراني، زياني أبو القاسم، 49
باسل رجوب، عبد الدائم البطوي ومازن وليد قواسمه

أدت سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك القدس الشرقية، عقب حرب 1967، إلى إعادة تشكيل العلاقة بينها وبين الفلسطينيين، بوصفها سلطة احتلال بعدما كانت في حالة حرب مع العرب منذ عام 1948. وترتب على الاحتلال وضع جيوسياسي جعل الكيان الصهيوني ينهج سياسة للتوسع الاستيطاني والاستيلاء على الأراضي وتهجير الفلسطينيين وعزلهم في جيوب متقطّعة ومحاصرة بالجدار العازل، وهي السياسة نفسها التي اتبعها الكيان الصهيوني داخل الخطّ الأخضر منذ قرار التّقسيم عام 1947. تنطلق هذه الدراسة من معالجة إشكالية الأفق الأمني أو الاستيطاني لبناء الجدار العازل من منظور السياسات الإسرائيلية من جهة؛ والوقائع على الأرض ومدى انسجامها مع أحكام القانون الدولي من جهة أخرى .

■ المضائق والممار البحرية ومشاريع السيطرة في العالم (ملف ـ 1)

مع تعزيز قوىً صاعدة عالمية وإقليمية مكانتَها الجيوستراتيجية إقليميًا وعالميًا، مقابل سياسة الهيمنة الأمريكية على البحار، تعود إلى الواجهة مسألة الصراع على المضائق والممار البحرية في العالم، أو التنافس على التحكّم فيها والتأثير في مسارات انتقال السلع والموارد الاستراتيجية عبر هذه المضائق والممار، التقليدية منها والبديلة، على النحو الذي يخدم المصالح الاستراتيجية لهذه القوى. ونظرًا إلى وقوع معظم المضائق والممار البحرية الرئيسية في المنطقة العربية ومحيطها الحيوي، تتسابق القوى العالمية والإقليمية على تعزيز حضورها العسكري في مناطق هذه المضائق وفي تأجيج الصراعات وشن الحروب بهدف السيطرة عليها. تنشر مجلة المستقبل العربي في هذا العدد الحلقة الأولى من ملف المضائق والممار البحرية ومشاريع السيطرة في العالم، وبخاصة المشاريع الأمريكية – الإسرائيلية للسيطرة على المنطقة العربية، ومدى مساهمة مشاريع التطبيع العربي مع إسرائيل في تعزيز المصالح الجيوسترتيجية لإسرائيل في المنطقة، وبالتالي في تصاعد حدة التنافس العالمي والإقليمي على المضائق والممار البحرية فيها في ظل صعود قوى دولية وإقليمية جديدة في المنطقة.

□ **التنافس الدولي على المضائق البحرية:**
المنطقة العربية نموذجًا ..... خالد بركة 67

على مدار التاريخ، كان الصراع قائمًا بين القوى الكبرى في العالم، حول السيطرة على طرق التجارة والمضائق والممار المائية، وهي الحالة التي يعيشها العالم اليوم أيضًا في صراعه على الطاقة ومسارات التجارة العالمية. وهناك الكثير من المضائق في العالم، لكنها لا تحظى جميعًا بالدرجة نفسها من الأهمية الاقتصادية أو العسكرية، إذ ترتبط أهمية مضيق ما بكثير من العوامل، من بينها حجم التجارة الدولية التي تمر عبره، ونوعية السلع التي تمر به، وأهميتها الاستراتيجية، وكذلك وضع الدول التي تطل عليه، ومدى قوتها العسكرية والاقتصادية. على أن الأهمية الاستراتيجية للمضائق تتغير عبر الزمن، فقد تتراجع أهميتها أو تزيد، وذلك لعوامل اقتصادية مثل تغير موازين القوى الاقتصادية للدول التي تستخدم المضيق في تجارتها.

□ **حادثة جنوح ناقلة الحاويات إيفرغيفن**
وعلاقتها بحرب الناقلات ..... ماهر لطيف 83

تُعَدّ قناة السويس من أكثر الممار المائية التجارية ازدحامًا في العالم. وقد سلطت حادثة جنوح الباخرة إيفرغيفن داخل القناة في آذار/ مارس 2022 وتسببها في إقفالها لمدة أسبوع، الضوء على أهمية هذه القناة تجاريًا واستراتيجياً وعلى مكانتها في حركة انتقال السلع والبضائع بين مختلف قارات العالم عبر البحار. واحتلت تلك القناة صدارة الأخبار العالمية، مترافقة مع حالة ترقب وقلق عالميين. تتحدث هذه المقالة عن الحيثيات التّي تتعلّق بحادثة جنوح الباخرة إيفرغيفن ، وتتناول الواقعة من عدة جوانب وتحاول الإجابة عن عدة تساؤلات: كيف حصلت الحادثة؟ وهل هي مصادفة أم متعمدة؟ ولماذا هذا التوقيت بالذات؟ وهل هذا التوقيت مرتبط بأمور وقضايا أخرى؟ ومَن الأطراف المستفيدة من هذه الحادثة؟

□ **قناة بنما: الماضي والحاضر والمستقبل** ..... كمال بوناب 95

تقدم هذه الورقة البحثية مقاربةً توافقية لتناقضات ما بعد نشأة قناة بنما، كوْن هذا المشروع جسّد مفارقة تاريخية للنزعة الإمبريالية في السياسة الدولية من جهة، في مقابل أنه كان محرّكًا اقتصاديًا عاليَ الكفاءة في أحد بلدان أمريكا اللاتينية ليتجّه بخطى متثاقلة نحو الازدهار؛ وبقدر ما أصبحت القناة نموذجًا للنّجاح الاستراتيجي والمكاسب الاقتصادية المثالية، فهي أثارتْ كذلك نقاشاتٍ مستفيضة عن مسائل الهوية والفصل العنصري والجشع الاستعماري؛ فكيف يُحيل تاريخ قناة بنما إلى فتحِ نوافذ فكريةٍ تُطلّ على نقاشات الهوية والإمبريالية في العلاقات الدولية؟ وأين تظهر الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لقناة بنما؟ وأيّ مستقبلٍ للقناة في ظلّ مشاريع التّوسعة وتحدّيات المنافسة الإقليمية وتغيّر المناخ؟

■ حلقة نقاشية

□ **تجربة الوحدة المصرية – السورية والدروس المستفادة** 108

■ مقالات وآراء

□ **مشاهد الحرب في أوكرانيا: قراءة استشرافية** .....محمد حسب الرسول 129

□ **دور ميناء الفاو الكبير في التوازنات الدولية** ..... جاسم يونس الحريري 137

■ كتب وقراءات

□ **أزمة الخطاب الديني الإسلامي: المرور الضروري من أفلاطون إلى كانط** (الهواري عدّي) ..... نور الدين ثنيو 148

□ **الحزام والطريق نظام عالمي صيني** (برونو ماكايس) ..... عصام فاهم العامري 156

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 162

الكتب العربية: ثورة بلا ثوار: كيف نفهم الربيع العربي؛ 70 عامًا على الأونروا: اللاجئون الفلسطينيون من منظور شامل؛ إيران وتركيا: التدخل الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط.

الكتب الأجنبية: Ukraine's Revolt, Russia's Revenge; Understanding the New Proxy Wars; This Will Not Pass: Trump, Biden, and the Battle for America's Future; A Brief History of Equality.

تقارير بحثية: Is Diplomacy Between Russia and the West Still Possible?; Two Turkey Experts on Why Erdoğan Is Rejecting NATO Expansion.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف:
صورة جوية لمضيق باب المندب.

نحو لحظة عربية جديدة

أحمد يوسف أحمد

أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ورئيس اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية.

لا يختلف اثنان على أن النظام العربي يواجه أزمة حقيقية طاحنة ربما تشي بعض ملامحها بأنها تقترب ـ لا قدّر الله ـ من كونها أزمة وجودية، بمعنى أن مستقبل هذا النظام يبدو على المحك. وليست الأزمات الطاحنة بالجديدة على النظام العربي منذ نشأته، فقد واجه بعد ثلاث سنوات فحسب من تأسيس جامعة الدول العربية تحدي تأسيس الكيان الصهيوني وأخفق في إجهاض مشروع الدولة الصهيونية على أرض فلسطين عام 1948، ثم واجه مرارة الهزيمة العسكرية أمام العدوان الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1967، وواجه أزمة الانقسام المصري ـ العربي في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين بسبب الخلاف حول نهج أنور السادات إلى التسوية السياسية مع «إسرائيل»، وكذلك واجه الأزمة غير المسبوقة لغزو الكويت عام 1990، التي انقسم العرب حولها كما لم ينقسموا من قبل، ثم تعرّض لمحنة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وتداعيات الانتفاضات الشعبية التي غمرت الأرض العربية منذ مطلع العقد الثاني من هذا القرن، وأخيرًا وليس آخرًا واجه التغوّل الأمريكي ـ الإسرائيلي على فلسطين؛ وبالذات إبان ولاية دونالد ترامب (2017 ـ 2020). غير أن إمعان النظر في كل ما سبق يكشف عن وجود آليات للتصحيح استطاع النظام العربي من خلالها أن يستعيد عافيته دائمًا بدرجة أو أخرى.

تمكن النظام العربي، بعد نحو سنتين من هزيمة عام 1948، من إنجاز تطوير جذري في بنيته التنظيمية، إذ توصل إلى إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عام 1950 التي أحدثت نقلة نوعية في منظومة الجامعة. فمن المعروف أن سهام النقد كانت قد وُجهت إلى ميثاق الجامعة بسبب عدم إلزامية قراراته، إذ كان يشير إلى اتخاذ القرارات بالأغلبية، لكنها لا تُلزم إلا من وافق عليها، وبالتالي كانت أي دولة عضو في الجامعة تستطيع أن تتحلل من الالتزام بقراراتها من دون أن تكون مخالفة للميثاق، وهو ما يعيق الدور المنوط بالجامعة في تسوية المنازعات البينية العربية وحماية الأمن العربي وجميع مجالات النشاط الأخرى. أما معاهدة الدفاع المشترك فقد استندت إلى مبدأ الدفاع الجماعي العربي، بمعنى أن أي عدوان على بلد عربي هو عدوان على البلدان العربية كافة تشترك في دفعه. ولهذا الغرض نصت المعاهدة على تأسيس مجلس دفاع عربي مشترك يضم وزراء الدفاع والخارجية من الدول الأعضاء

يمكنه ـ وهذا هو الأهم ـ أن يتخذ قرارات ملزمة بأغلبية الثلثين. صحيح أن هذا النص لم يكتمل تطبيقه ولا مرة واحدة في مواجهة التهديدات الجسيمة التي تعرض لها الأمن القومي العربي لاحقًا، غير أن معاهدة الدفاع المشترك وفَّرت الإطار القانوني المطلوب لحماية الأمن العربي بآلية جماعية. ومن ناحية أخرى نجحت ثورة تموز/ يوليو 1952 التي تفجرت بعد أقل من أربع سنوات على نكبة 1948 في أن تقود موجة المد التحرري في الوطن العربي منذ منتصف الخمسينيات حتى اكتمل استقلال البلدان العربية عدا فلسطين في مطلع السبعينيات.

وعقب هزيمة 1967 عُقِدَت قمة الخرطوم في آواخر آب/ أغسطس وأوائل أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر على وقوع الهزيمة، وتم التوصل إلى استراتيجية شاملة للتعامل مع تداعيات الهزيمة استندت سياسيًا إلى رفض التفاوض والصلح والحلول الانفرادية مع «إسرائيل» وعسكريًا إلى دعم دول المواجهة ماليًا كي تتمكن من إعادة بناء قواتها المسلحة. ظلت هذه الاستراتيجية قائمة حتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 التي مثلت ذروة العمل العربي المشترك لحماية الأمن القومي بخطة عسكرية مصرية ـ سورية مشتركة بساعة صفر واحدة ومساهمة تسعة بلدان عربية عسكريًا في جبهات القتال، وتوظيف كبريات الدول المصدرة للنفط له كسلاح في المعركة. وبعد الانقسام المصري ـ العربي الفادح عقب معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام 1973 تم البدء في تجاوز هذا الانقسام في قمة عمان 1987 بعد أن انطوت تطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية على تهديدات للأمن القومي العربي لم تكن مواجهتها ممكنة في غياب وحدة الصف العربي، فقررت القمة السماح للبلدان العربية بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر على أساس سيادي، ثم استُكمل رأب الصدع في العلاقات المصرية ـ العربية بحضور مصر القمة العربية في الدار البيضاء عام 1989 ثم عودة الجامعة العربية إلى مقرها في القاهرة بعد ذلك. وعقب الانقسام العربي الفادح حول غزو الكويت عام 1990 توقفت القمم العربية عن الانعقاد لست سنوات كاملة في إشارة إلى عمق الخلافات البينية العربية، ولم يُدْعَ العراق أصلًا إلى قمة عام 1996 بالقاهرة التي استوجبها وصول اليمين المتشدد إلى الحكم في «إسرائيل» وانقلابه على اتفاقية أوسلو 1993. وحصلت محاولات في قمتَي القاهرة 2000 وعمان 2001 للتوصل إلى مصالحة كويتية ـ عراقية لم تُكلل بالنجاح إلا في قمة بيروت 2002. غير أن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 أفسد كل شيء ومثّل نقطة فارقة في تدهور الأوضاع العربية.

ثمة ملاحظة مهمة على عملية التعافي التي تمكن النظام العربي بموجبها من الخروج من أزماته السابقة، وهي الزيادة الواضحة في المدة التي استغرقتها العملية عبر الزمن، إذ مرّت سنتان فحسب بعد هزيمة عام 1948 لينجح النظام العربي في إبرام معاهدة الدفاع المشترك، ومرّت ست سنوات ليثأر النظام العربي لهزيمة عام 1967 بحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ومر عقد كامل ليمكن تجاوز الانقسام المصري ـ العربي بعد معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وانقضت اثنتا عشرة سنة قبل أن يمكن إنجاز المصالحة العراقية ـ الكويتية. أما الغزو الأمريكي للعراق فما زالت آثاره باقية حتى الآن، بل إن الانتفاضات الشعبية العربية التي بدأت في مطلع العقد الثاني من هذا القرن والتي انعقدت عليها آمال كبار في تحقيق نقلة نوعية في أوضاع النظام العربي، قد انتهت بها الحال إلى تداعيات بالغة الخطورة ما زالت قائمة حتى الآن؛ لعل أهمها يتمثل **أولًا** بتهديد

فعلي لكيانات عدد من الدول الوطنية العربية التي كانت تعاني الهشاشة أصلًا، بحيث أصبحت سيناريوهات الانقسام والتقسيم مطروحة بقوة، بل وقائمة من الناحية العملية في هذه الدول. و**ثانيًا** حدوث نقلة نوعية في الظاهرة الإرهابية لعل أخطر ملامحها قد تمثل بتأسيس الإرهاب لدولة مكتملة الأركان على جزء يُعتدّ به من إقليمَي العراق وسورية، ناهيك بمحاولات جرت في دول أخرى وإنْ لم يُكتب لها النجاح والاستمرار. وعلى الرغم من القضاء على دولة الإرهاب عام 2017 فإن أحدًا ليس بمقدوره الادعاء بأن خطر الإرهاب قد زال في المنطقة أو غيرها، وبالذات في أفريقيا. و**ثالثًا** تفاقم الاختراق الخارجي للنظام العربي عالميًا وإقليميًا على نحو غير مسبوق كما يبدو بصفة خاصة في التدخل الصارخ من القوى الكبرى والإقليمية في ماجريات الصراعات التي تدور على أراضي عدد من البلدان العربية. و**أخيرًا** وليس آخرًا، الاضطراب الذي لحق بمفهوم الأمن القومي العربي وصولًا إلى غياب مفهوم موحد لهذا الأمن أصلًا نتيجة معضلة ترتيب أولويات التهديد بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان العربية. وكان من ضمن تداعيات هذه المعضلة أن عددًا من البلدان العربية قد انخرط في علاقات وثيقة مع «إسرائيل» خلافًا للمبادرة العربية عام 2002 رغم تزايد التغوّل الإسرائيلي على فلسطين والفلسطينيين بدعم أمريكي صارخ.

***

يُلاحظ أن هذه التحديات الجسيمة تتزامن مع تحديات مماثلة تواجهها الفكرة العربية بسبب الاحتقانات الطائفية والعرقية التي يغذيها الأعداء الخارجيون لأمتنا، والمشاريع البديلة التي تحاول إسقاط العروبة كأساس للوجود السياسي لشعوب الأمة العربية وإطار لتنظيم تفاعلاتها البينية وعلاقاتها الدولية، مع أن العروبة في تقدير كل عربي مخلص لأمته هي الأساس الوحيد الذي يمكن استنادًا إليه تقديم إجابات صحيحة وشاملة لكل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأمة العربية في المجالات كافة. وينخرط خصوم العروبة وأعداؤها ـ كما يعلم الجميع ـ في أنشطة محمومة بمختلف الوسائل للدفاع عن مشروعاتهم البديلة وتشويه المشروع النهضوي العربي. وللأسف فإن هذه الأنشطة وما تتسلح به من آليات إعلامية تعاظم تأثيرها مع الطفرة التكنولوجية في وسائل التواصل قد تمكنت من تحقيق بعض التأثير، أو على الأقل التشويش على النهج العروبي الذي يُفترض أن يكون هاديًا لنا في نضالنا من أجل تأمين حاضرنا والوصول بأمتنا العربية إلى غاياتها المشروعة. وعلى الرغم من أن أحدًا لا يمكنه أن يزعم وجود تقدير موضوعي للآثار التي أحدثتها الأنشطة المعادية للعروبة إلا أنني أزعم أن حال الأمة العربية في الوقت الراهن لا يمكن مقارنته على سبيل المثال بحالها في خمسينيات القرن الماضي وستينياته حينما كانت جماهير الأمة ونخبها ـ بل وأحيانًا حكوماتها ـ موحدة الإرادة بتوجهات عروبية خالصة في مواجهة تحديات انتزاع الاستقلال من الاحتلال الأجنبي وصد محاولات اختراق النظام العربي بمشاريع الأحلاف الغربية والسعي لتحقيق وحدتنا القومية وإنجاز تنميتنا المستقلة.

ويشعر كل عربي مخلص بأن ثمة مهمة ملحة واجبة تتمثل بالدفاع عن العروبة بكل الوسائل الممكنة لقطع الطريق على المشروعات المشبوهة التي تحاول توجيه الأمة إلى المسار الذي يحقق غايات تلك المشروعات. ويتمسك مركز دراسات الوحدة العربية بدوره الرائد في هذه المعركة التي تشاركه فيها القوى والمؤسسات العروبية كافة، ويبذل أقصى الجهد من خلال مطبوعاته وندواته

وأنشطته الفكرية من أجل النجاح في تلك المعركة التي يتوقف عليها مستقبل أمتنا، وهي معركة تحتاج إلى تضافر جهودنا جميعًا من أجل الإجابة عن أسئلة المستقبل على النحو الذي يمكننا من مواجهة التحديات. لذلك فإن المركز يدعو كل أصدقائه ومتابعيه إلى الإدلاء بِدَلوهم في ما يتعلق باقتراح الأفكار والآليات المطلوبة من أجل النجاح في هذه المعركة الحاسمة. وينوي المركز بعد أن يتلقى استجابات كافية في خلال شهرٍ مثلًا أن يطور ورقة عمل تلخِّص الأفكار الأساسية التي وردت له وتدير نقاشًا حولها بكل الآليات الممكنة من خلال **المستقبل العربي** وعقد الندوات والحلقات النقاشية وما إلى هذا تمهيدًا لبلورة وثيقة فكرية تكون أساسًا صلبًا لتحرك المركز وغيره من المؤسسات المشاركة له في معركة المستقبل العربي التي باتت أكثر إلحاحًا في ظل الظروف المتغيرة التي يمر بها العالم الآن، والتي ستنطوي على تغيرات هيكلية لا بد من أن نكون واعين بها ومتحسبين لها حتى نحتل المكان اللائق بأمتنا في عالم الغد. وقد يكون من حسن الطالع ما يبدو الآن من بصيص أمل في أن يكون الصراع الدائر حاليًا من أجل إعادة هيكلة النظام العالمي قد كشف عن أهمية العمل العربي المشترك بهدف توفير قاعدة صلبة يستند إليها الموقف العربي في مواجهة التحولات الراهنة وما انطوت عليه من تحديات جديدة تتطلب الوحدة في مواجهتها، كذلك فإن ثمة مؤشرات غير خافية لحدوث تحولات إيجابية نحو موقف عربي موحد تجاه الصراع العالمي الراهن، والله نسأل أن ينير لنا الطريق إلى ما فيه خير أمتنا العربية المجيدة □

مستقبل النظام الدولي: لماذا تسعى الولايات المتحدة إلى تحسين آليات النظام؟

عياد أحمد(*)

باحث عربي.

مقدمة

من نافلة القول إن القوى العظمى منذ نشوء النظام الدولي الحديث تسعى للدفاع عن مصالحها العالمية من خلال إقامة نظام دولي وفقًا لقيمها الخاصة[1]، ذلك يعدّ الأساس الذي تقيم عليه سياستها الخارجية. إنها مسألة مصيرية، عنينا بذلك الارتباط المحتوم بين حيازة موقع القوى العظمى والقدرة المستمرة على إعادة بناء النظام الدولي انطلاقًا من مصالحها الخاصة المتمثلة بالبقاء في مركز النظام ومحور فعاليته تدور من حوله الدول التي تعبّر أيضًا عمّا هو موجود لدى القوى العظمى من منطلق التواطؤ أو الاشتراك في القيم الدولية ذاتها وبالتالي استمرارية إعادة التبلور في الوضع الدولي الراهن.

من هذه الحيثية، تعكف إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على تحسين آليات النظام الدولي الذي أسهمت الولايات المتحدة في بنائه بعد الحرب العالمية الثانية. وبحسب تقديرات الولايات المتحدة في شأن النظام الدولي الحالي فإن احتمالات دخوله في منعطف خطر هي احتمالات راجحة وإذّاك لن تكون مصالحها في منأى عنه.

في الواقع إن مدى قدرة نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاستمرار كهيكل أساسي لاستراتيجية الولايات المتحدة العالمية أصبحت اليوم موضع سؤال في السياسة الأمريكية لجهة مدى قدرته على امتصاص الضغوط الجيوسياسية الصاعدة.

(*) البريد الإلكتروني: ayyadalbutniji@hotmail.com

(1) هنري كيسنجر، **الدبلوماسية**، ترجمة فوزي وفاء؛ تقديم محمد عبد المنعم (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، 2001)، ج 1، ص 15.

أولًا: مخاوف تحوُّل القوة

ثمة متغيرات دولية جديدة تدفع بالولايات المتحدة بوصفها قوة وضع راهن إلى إعادة بلورة النظام الدولي الحالي لتؤمِّن بذلك مستقبل سيادتها العالمية التي لا تنفك عن أمنها القومي، يتمثل أخطرها باحتمال ظهور منافس مكافئ ذات قدرة تنافسية عالية قد ينال من مركز جاذبيتها الجيوسياسية.

ثمة متغيرات دولية جديدة تدفع بالولايات المتحدة بوصفها قوة وضع راهن إلى إعادة بلورة النظام الدولي الحالي لتؤمِّن بذلك مستقبل سيادتها العالمية التي لا تنفك عن أمنها القومي، يتمثل أخطرها باحتمال ظهور منافس مكافئ ذات قدرة تنافسية عالية قد ينال من مركز جاذبيتها الجيوسياسية[2]، وبالتالي التحول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب. ولدى الولايات المتحدة قناعة بأن بروز قوى غير ليبرالية لقيادة النظام الدولي يمثل خطرًا على قيم الغرب يفرض عليها مسؤولية حماية مؤسساته الدولية. لذلك بدأت تستشعر ليس الخطر الكامن فحسب، بل وحدود قدرتها على احتوائه وتقييد حركته، وهذا يفرض عليها اجتراح منهج سياسي جديد كي تعوّض الضعف النسبي. ومؤخرًا تبلورت قناعة لديها بأنها لكي تصبح أكثر فعالية في إدارة النظام الدولي فيتوجب عليها أن تعمل على تحسين كفاءة النظام الدولي الحالي، والمدخل إلى ذلك يكمن في تجديد الأصول الاستراتيجية للغرب عمومًا. وههنا تعمل الولايات المتحدة على التأثير في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي كجزء من استراتيجيتها التي تهدف إلى تقليص دور المنافسين على القيادة العالمية والمحافظة على بقاء مركز النظام في الغرب. إن تجديد العلاقة مع أوروبا، العمق الاستراتيجي للولايات المتحدة، أصبح ممرًا إجباريًا كي تتمكن من عرقلة ظهور منافس ينال من مركز قوتها بوصفها قوة وضع راهن والحؤول دون تحوُّل القوة أو انتشارها.

إن تحسين آليات النظام بالنسبة إلى الولايات المتحدة يمر عبر ضغوط تفرضها هذه اللحظة التاريخية الراهنة التي يشهدها تطور النظام الدولي، والتي تدفع نحو سبل تكوُّن علاقات مماثلة بالمخاطر الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوروبا، تمس بالمصالح العليا للنظام الدولي الحالي ومستقبله، لا تؤثر في الولايات المتحدة فحسب، بل في أوروبا كذلك وفي مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة.

من هنا ترى الولايات المتحدة أن هذه اللحظة التاريخية، وما ينبثق عنها من تهديدات، تفرض على ضفتَي الأطلسي بحكم التماثل في المخاطر، تخطي ما يعيق تجديد الرابطة الاستراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة وتطويرها بما يتناسب مع التحديات الراهنة، ذلك لأجل تنظيم فعّال للنظام الدولي الحالي ضد منافس من خارج الغرب الليبرالي.

(2) جون ميرشايمر، **مأساة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى قاسم (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012).

إن اللحظة التاريخية المخصوصة التي يمر النظام الدولي الراهن بها، تجعل من أية فكرة ترمي إلى استقلال أوروبا عن الولايات المتحدة فكرة وهمية. إن مضمون هذه اللحظة التاريخية واضح ومباشر: إذا كانت الولايات المتحدة وأوروبا تريدان تعريف استقرار النظام الدولي وفقًا لقيمهما الخاصة، فعليهما توثيق الروابط أكثر من ذي قبل، والدخول في طور جديد أكثر تماثلًا في الاستراتيجيا. وعليه، إن المرحلة الجديدة التي يمر بها النظام الدولي ستقضي تمامًا على أي محاولة ترمي إلى استقلال أوروبا عن الولايات المتحدة؛ تلك الفكرة التي تلاعب أفئدة الكثير من الأوروبيين والتي سيكون تحقيقها أصعب من ذي قبل.

إذا كانت الولايات المتحدة وأوروبا تريدان تعريف استقرار النظام الدولي وفقًا لقيمهما الخاصة، فعليهما توثيق الروابط أكثر من ذي قبل، والدخول في طور جديد أكثر تماثلاً في الاستراتيجيا. وعليه، إن المرحلة الجديدة التي يمر بها النظام الدولي ستقضي تمامًا على أي محاولة ترمي إلى استقلال أوروبا عن الولايات المتحدة.

وعليه، يوجد الكثير من المؤشرات الكاشفة عن سعي الولايات المتحدة إلى تحسين آليات النظام الدولي وإلى تدعيم أصوله باستمرار خشية مواجهات حاسمة قادمة تمسّ مركزها الجيوسياسي، والالتفاف على إمكان تحول النظام الدولي إلى التعددية القطبية.

ثانيًا: علامات كاشفة

1 ـ قوى صاعدة جديدة

في السنوات الأخيرة بدأت قوى صاعدة تفرض نفسها بقوة على النظام الدولي وبالتالي على الولايات المتحدة بوصفها قوة وضع راهن. ردًا على ذلك، تحاول الأخيرة توظيف سياستها الخارجية في إدارة النظام الدولي لتؤمن مركزها الجيوسياسي من حيث قدرتها على التشكل لا تنفك عن استعادة فعاليتها التحكمية والتدخلية وما ستحوزه من طاقة سياسية استراتيجية تتهيأ لمنافسة صعبة وممتدة. تعزز هذا الاتجاه أكثر مع إدارة جو بايدن التي تعكف على إعادة تقييم آليات النظام الدولي الحالية بذريعة التصدي لخصوم يتحدّون القانون الدولي بالمعنى الأطلسي عبر تشكيل تحالفات جديدة[3].

2 ـ إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب

اعترفت الإدارة الأمريكية الجديدة تحت قيادة جو بايدن باتخاذ بعض الإجراءات التي أدت إلى تقويض النظام الدولي خلال السنوات الماضية. فلقد انسحبت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد

(3) فرانس 24، «بايدن يخط طريقه في مواجهة الصين،» 17 أيلول/سبتمبر 2021، <https://bit.ly/3M3n3Wr>.

ترامب من عدة معاهدات واتفاقيات ومؤسسات دولية[4]، أبرزها اتفاقية باريس للمناخ، والمجلس الأممي لحقوق الإنسان، وتعليق عضويتها بمنظمة الصحة العالمية[5]. بينما في ظل إدارة الرئيس جو بايدن تعود الولايات المتحدة إلى العمل مع المجتمع الدولي في إطار المؤسسات المتعددة الأطراف. وبالفعل فلقد انضمت الإدارة الجديدة إلى اتفاقيات باريس المناخية مرة أخرى، وعادت إلى عمل مع منظمة الصحة العالمية، وتعمل على العودة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

3 ـ العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية

مثّلت أوروبا وما زالت عمقًا استراتيجيًا في السياسة الخارجية الأمريكية ولا سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، أُصيب الزعماء الأوروبيون في السنوات الأخيرة بصدمة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي شجَّع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكست) وأوهن حلف شمال الأطلسي، مُعلِنًا أنَّ الحلف قد «عفّى عليه الزمن»، ووصف الدول الأعضاء بأنَّها تتهرب من دفع التزاماتها ورفض في بادئ الأمر تأييد مبدأ الدفاع المشترك المحوري في حلف الناتو صراحةً، وهو ما ترك ندوبًا في العلاقات بين ضفتَي الأطلسي.

4 ـ الاستقلال الاستراتيجي لأوروبا

تظهر توجهات أوروبية بين الحين والآخر تنادي باستقلال أوروبا عن الولايات المتحدة. غالبًا ما تتزعم فرنسا هذا الاتجاه؛ ففي إثر توقيع مذكرة التفاهم المتعلقة بشراء الفرقاطات مع اليونان أكد الرئيس ماكرون أن هذا الاتفاق يمثل خطوة أولى جريئة نحو استقلالية استراتيجية أوروبية[6]. والواقع أن فكرة استقلال أوروبا عن الولايات المتحدة هي فكرة قديمة. وتبقى فكرة الحكم الذاتي لأوروبا ليست أكثر من مجرد أمنيات ليس لها سند واقعي؛ ذلك لأن أوروبا لا تستطيع توفير أمنها ذاتيًا إن هي استقلت عن الولايات المتحدة. في الواقع لم تتمكن أوروبا من تطوير استراتيجية دفاعية مستقلة عن واشنطن[7]. لكن تبقى المسألة الأهم تكمن في إشكالية تدبير السلطة السياسية في أوروبا التي تميل إلى الشرذمة والصراع وبالتالي إلى التنافر الاستراتيجي. ذلك أن الخبرة التاريخية الأوروبية تشير إلى أن النظام الجيوسياسي التنافسي الأوروبي كان يميل إلى الحرب، فنظام توازن القوى المعمول به آنذاك والمتحكم بالدول الأوروبية كان يجري في سياق الفوضى بوصفها القوة

(4) عرب نيوز، «ترامب.. انسحابات بالجُملة من اتفاقيات ومؤسسات دولية،» سكاي نيوز عربية، 30 أيار/مايو 2020، <https://bit.ly/38fx8Ry>.

(5) محمد طارق، «الولايات المتحدة تعترف باتخاذ إجراءات قوّضت النظام الدولي،» وكالة الأناضول، 7 أيار/مايو 2021/5/7، <https://bit.ly/3FzY5vp>.

(6) فرانس 24، «اليونان ستشتري ثلاث فرقاطات من فرنسا في إطار تحالف دفاعي جديد،» 28 أيلول/سبتمبر 2021، <https://bit.ly/3snEYPK>.

(7) Hugo Meijer and Stephen G. Brooks, "Illusions of Autonomy: Why Europe Cannot Provide for Its Security If the United States Pulls Back," *International Security*, vol. 45, no. 4 (Spring 2021), <https://bit.ly/3P3eaOy>.

الدافعة وراء السياسة الأوروبية[8]. وعليه، تبقى فكرة استقلال أوروبا ينادي بها بعض الغيورين الأوروبيين الذين لم يعجبهم تبعية أوروبا للولايات المتحدة. زد على ذلك أنه توجد دول، مثل روسيا والصين، تبني دورها الدولي على إمكان تفكيك العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية كشرط للانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب. وينطلقان من حساسية العلاقة بين ضفتي الأطلسي التي زادت بعد رهانات صعود الصين كقوة جيوسياسية مرشحة لمنافسة الولايات المتحدة. وكذلك محاولة روسيا تقديم نظريتها الأوراسية كبديل نظري عن النظرية الأطلسية لتعديل النظام الدولي، تعتمد فعاليتها بالأساس على عزل أوروبا عن الولايات المتحدة[9].

تواجه الولايات المتحدة تحدي تحوّل النظام الدولي إلى التعدّدية القطبية بوصفه التحدّي الأكثر واقعية الذي يفضي إلى إسقاط الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، إذ بدأت القوى الصاعدة في تحدي عوامل هذا النظام الذي أقامته الولايات المتحدة.

5 ـ مواجهة الانتقال إلى مرحلة التعددية في السياسة الدولية

تواجه الولايات المتحدة تحدي تحوّل النظام الدولي إلى التعدّدية القطبية بوصفه التحدّي الأكثر واقعية الذي يفضي إلى إسقاط الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، إذ بدأت القوى الصاعدة في تحدي عوامل هذا النظام الذي أقامته الولايات المتحدة. ومن المعروف أن التّحول من النظام الدوليّ القائم إلى نظام متعدد الأقطاب يعد من أخطر المراحل في العلاقات الدولية التي تسودها الولايات المتحدة، إذ ترى الأخيرة أن هذا التحول إلى التعددية القطبية يُدخل النظام الدولي في حالة من الفوضى بسبب انتشار القوة، وهو ما يضعف دورها القيادي بوصفها القوة التي تتصدر واجهة النظام الدولي الراهن. يفرض هذا التحدي على الولايات المتحدة الدخول في تحالفات مع دول أخرى، ستكون هذه الدول هي أوروبا الرصيد الاحتياطي الذي ستلجأ إليه كما سنبين ذلك لاحقًا.

ثالثًا: تحسين أداء النظام

تتجه إدارة بايدن إلى تقديم مفهوم أوسع لقوة الغرب الاستراتيجية تعتمد بالأساس على تحسين آليات النظام الدولي عبر تعزيز التعاون وترسيخ التكامل مع أوروبا أكثر من ذي قبل، تحسبًا لتعرّض النظام لرضة قوية تؤثر في انتظامه إن لم تقم هي برد فعل قوي لحمايته وتعزيزه، وإمكان أن تستغل ذلك قوى طموحة لديها اهتمامات جيوسياسية في تقويض النفوذ الأمريكي. وعليه، تنطلق الإدارة الجديدة من أطروحات أساسية ثلاث؛ وهي:

(8) آ. ج. ب. تايلور، **الصراع على سيادة أوروبا**، ترجمة فاضل جتكر (بيروت، المركز الثقافي العربي، 2009).

(9) ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيك: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة عماد حاتم (طرابلس: دار لكتاب الجديد، 2004)، ص 424.

1 ـ حتمية إقامة النظام

توجد علاقة متداخلة وداعمة بصورة متبادلة بين مصالح الولايات المتحدة ونظام دولي قوي. فهناك ما يشبه الاتفاق بين الدارسين على وجود قانون يجعل من القوى المهيمنة لديها القوة والإرادة لتشكيل النظام أن تدمج فكرة إقامة نظام دولي ذي طابع هيكلي في استراتيجيتها المتعلقة بالأمن القومي.

إن قدرة نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاستمرار كهيكل أساسي للاستراتيجية الأمريكية تواجه اليوم تحديات كبيرة بسبب ظهور قوى غير غربية وغير ليبرالية تسعى لفرض قواعد جديدة على النظام الدولي التي تبلورت أسسه واستقرَّت قواعده بعد الحرب العالمية الثانية.

2 ـ التأرجح بين النظام والفوضى

إن قدرة نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاستمرار كهيكل أساسي للاستراتيجية الأمريكية تواجه اليوم تحديات كبيرة بسبب ظهور قوى غير غربية وغير ليبرالية تسعى لفرض قواعد جديدة على النظام الدولي التي تبلورت أسسه واستقرَّت قواعده بعد الحرب العالمية الثانية. وبالفعل يتعرض هذا النظام لكثير من الديناميات والاضطرابات والمتغيرات تنعكس على حالته المراوحة بين النظام والفوضى في النظام الدولي[10]. وهو ما بات اليوم يعبَّر عنه بتحول القوة من الغرب إلى الشرق. ففي قمة «مجموعة السبع» في حزيران/يونيو 2021، تصدرت التحديات الصينية والتهديدات المتنامية الروسية، مناقشات قمة قادة حلف شمال الأطلسي[11]. وقد أجمع قادة الحلف على أن طموحات الصين المعلنة وسلوكها المتواصل تمثل تحديات لأسس النظام الدولي المستند إلى القواعد الليبرالية. أصبح هناك إدراك متزايد من جانب الولايات المتحدة بأن ثمة تحديات جديدة تفرض عليها الحاجة إلى تنسيق أكبر مع حلفائها الأوروبيين. ترى الإدارة الحالية أن النظام الدولي بدأ يدخل في حالة من التخبط، بحيث يتسم العالم المتأرجح بتحول يسوده الاضطراب بسبب الانتشار غير المنظم للقوة. في المقابل إن القوى الصاعدة ترى أن مكونات النظام الدولي الحالي مصممة لتقييد قوتها، وتخدم مصالح الولايات المتحدة والديمقراطيات الليبرالية الأخرى. تنتج من هذا المفهوم للنظام تقلبات دورية نتيجة الأزمات الاقتصادية واتساع فجوة التفاوت بسبب الطبيعة غير المتكافئة التي يفرزها النظام بين مركز يزداد غنىً وضواحي تزداد فقرًا. وأن قوىً طموحة تستغل هذا الوضع للنيل من شرعية هذا النظام.

---

(10) يوشكا فيشر، **عودة التاريخ**، ترجمة هاني الصالح (الرياض: العبيكان للنشر، 2011)، ص 93.

(11) مؤسسة بيور الإعلامية، «التحدّيات الصينيّة والتهديدات المتنامية الروسية تتصدّر «قمة الأطلسي» في بروكسل،» 15 حزيران/يونيو 2021، <https://buyerpress.com/?p=91391>.

3 ـ العمق الاستراتيجي

تدرك الولايات المتحدة أن احتواء قوى صاعدة غير ليبرالية يكون فعّالًا بإشراك أوروبا كونها تمثل عمقها الاستراتيجي، وبالتالي باستعادة فاعليتها الجيوسياسية، وهو شرط استمرارها في تدبير السيادة العالمية. تسعى الولايات المتحدة من هذه الحيثية للتجديد في أصول الغرب الاستراتيجية، بحيث تمثل الولايات المتحدة بهذا المعنى أعلى مراحل تطور وحدة الغرب الاستراتيجية في مواجهة القوى غير الغربية وغير الليبرالية التي تهدد نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تمثل زيادة في اضطراب النظام الدولي. وقد أشار مؤتمر ميونيخ للأمن إلى عواقب عدم التعاون بين القوى الديمقراطية في مواجهة الخطر الصيني القادم لا محالة، إذ أكد المؤتمر أن الديمقراطيات الليبرالية مستعدة للدفاع بحزم عن نفسها ضد القوى غير الليبرالية. وعليه، تعكف الولايات المتحدة على تحسين آليات النظام الدولي انطلاقًا من تجديد الشراكة الاستراتيجية الدائمة مع أوروبا. ترى الولايات المتحدة أن العلاقة مع أوروبا باتت تحتاج إلى مبادئ جديدة تؤسس عليها الشراكة وتتطور. ومن منظور أوروبا لا يمكن أن تبقى مبادئ الشراكة القديمة القائمة على علاقة غير متكافئة تميل لمصلحة الولايات المتحدة وتبعية أوروبا لها، قاعدة يُبنى عليها رفع كفاءة النظام الدولي الحالي. وعليه، يمكن تعريف هذه الشراكة الجديدة بمفهوم الوحدة الاستراتيجية للغرب، وبالتالي التصرف كقوة جيوستراتيجية موحدة إزاء القوى الصاعدة التي تتحدى هيمنة النظام الدولي الحالي.

تتكئ الولايات المتحدة في عملية تحسين آليات النظام الدولي على مفهوم توسيع القوة، عبر توزيعها على الدول الأوروبية الأساسية الشريكة في التحالف الأطلسي، ومن خلال الاستعانة بعدد من الوسائل والآليات التي ترمي إلى تحقيق إقامة نظام دولي يضمن استمرار تأثيرها كقوة عظمى.

رابعًا: توسيع القوة

تتكئ الولايات المتحدة في عملية تحسين آليات النظام الدولي على مفهوم توسيع القوة، عبر توزيعها على الدول الأوروبية الأساسية الشريكة في التحالف الأطلسي، ومن خلال الاستعانة بعدد من الوسائل والآليات التي ترمي إلى تحقيق إقامة نظام دولي يضمن استمرار تأثيرها كقوة عظمى وتفعيل ما تعدُّه الولايات المتحدة أصل فاعليتها الكامنة في قدرتها على توفير هذا النظام المنشود. تتمثل هذه الآليات بالآتي:

1 ـ آليات سياسية وعسكرية

تسعى الولايات المتحدة إلى إدخال ترتيبات جديدة على مؤسسات الأمن الجماعي، واجتراح مؤسسات سياسية إقليمية جديدة تدخل في استراتيجيات الاحتواء والتقييد. من مؤشرات ذلك تطوير مفهوم استراتيجي جديد للحلف الأطلسي يقوم على الاعتقاد بأن «الدفاع الجماعي» هو المهمة الأساسية لحلف الناتو. كما يحاول حلف الأطلسي إعادة تعريف مصادر التهديد. على سبيل المثال كان الناتو قد افترض في عام 2010، حين أجريت آخر مراجعة للتصور الاستراتيجي، أنَّ روسيا قد تكون شريكًا، أما الصين فلا تكاد تذكر. لكنَّ التصور الاستراتيجي الجديد بدأ بافتراضات مختلفة كثيرًا. ففي قمة الأطلسي في حزيران/يونيو 2012 المنوط بها وضع تصور استراتيجي جديد لحلف الأطلسي، تصدرت التحديات الصينية والتهديدات المتنامية الروسية[12]. وإذ ينظر حلف الأطلسي إلى طموحات الصين المعلنة وتطوير ترسانتها النووية على أنه يمثل تحديات لأسس النظام الدولي، وردًا على ذلك، اتفق قادة الحلف على إطلاق مشروع دفاعي جديد للدفاع عن نفسه في الفضاء.

في سياق متصل، تسعى الولايات المتحدة أيضًا إلى إنشاء مؤسسات سياسية إقليمية وعلاقات تحالفية جديدة. على سبيل المثال، الخطوات الأمريكية الأخيرة المتمثلة بإعلان التحالف الثلاثي مع بريطانيا وأستراليا «أوكوس» (AUKUS) وما ارتبط بها من صفقة غواصات ضخمة، ثم عقد القمة الرباعية «كواد» (QUAD) في البيت الأبيض بحضور قادة اليابان والهند وأستراليا، تكشف عن رغبتها في إيجاد جبهة عريضة موحدة لمواجهة التهديدات الصينية المتزايدة والمتسارعة. فضلًا عن ذلك، ثمة مساعٍ تقوم بها الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا لتأسيس نواة لتحالف توازني مضاد لتقليص ما سمَّته بـ«شهية الصين للقوة». في الواقع إن الكثير من القوى الأوروبية والآسيوية لا تتورع عن الانخراط مع الولايات المتحدة في تحالف لعرقلة الصعود الصيني.

2 ـ آليات اقتصادية

تسعى الولايات المتحدة إلى تجديد المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومؤسسات التنمية وشبكات التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسية. وتحاول بالاتفاق مع أوروبا إلى دفع هذه المؤسسات لتبني استراتيجية تقوم على «القوة التحويلية» من خلال جملة من القواعد والمعايير تعكس مصالح النظام الدولي تُفرض على من يريد الاحتكاك بهذا النظام. من نافلة القول إن الاتحاد الأوروبي يتدخل بثقل كبير في الدول التي أنهكتها الحروب من خلال إعادة الإعمار والمؤسسات المتعددة أو صناديق الأموال المخصصة للاستثمار في البنية التحتية، وبعثات التدريب والتعليم والمعونات. ناهيك بأن أوروبا تمثل السوق الأكبر في العالم؛ فقد مارس الغرب القوة التحويلية على الصين أثناء وضعه شروط انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 ففرض عليها تحرير السوق لدمجها في النظام الاقتصادي العالمي. ووصفت

(12) «قمة الأطلسي» تحذّر من التهديد الصيني للنظام الدولي،» **الشرق الأوسط**، 2021/6/15، <https://bit.ly/3N6AKEq>.

وسائل الإعلام الحكومية الصينية في ذلك الوقت هذه الخطوة بأنها من شأنها أن تعمل على تسريع عملية الإصلاح والانفتاح في الصين. وبحسب البعض فإن الصين قبلت شروطًا صارمة أكثر من أي عضو آخر، شملت أيضًا إصلاحًا شاملًا للمؤسسات والسياسات المحلية لإتاحة حرية أكبر لقوى السوق. كما تعهدت بكين بتحسين سيادة القانون عبر تمكين المحاكم وحماية حقوق الملكية الفكرية، للسماح للشركات بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي والحد من تدخل الحكومة في شؤونها، وتجديد اللوائح لجعل الحوكمة أكثر شفافية. يتضح من ذلك كيف أن انضمام الصين إلى المؤسسات الدولية يفرض عليها أن تجري تحولات عميقة على نفسها. كما تفرض الولايات المتحدة سياسات اقتصادية محابية على الشركات الأجنبية العاملة في الصين. على سبيل المثال، ثمة انخفاض كبير في شركات التصنيع اليابانية العاملة في الصين، فبالنسبة إلى اليابان أصبحت ممارسة أنشطة تجارية في الصين أقل جاذبية، ليس من جراء الضغوط الأمريكية فحسب، بل بسبب خشيتها في شأن التأثير المستقبلي لتكثيف الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

اللحظة التاريخية الراهنة التي يمر بها النظام ستجعل كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا متورطةً في الأخرى؛ وسيصبح الطرفان أكثر اتحاداً. إن أوروبا ستمثل بالنسبة إلى الولايات المتحدة نقطة الارتكاز الرئيسة في استراتيجيتها الكبرى الرامية إلى إعادة تكوين النظام الدولي الحالي، فضلاً عن تمرير المسؤولية إلى الأوروبيين في التصدي للتحولات التي يمر بها النظام الدولي.

3 ـ آليات قضائية

تسعى الولايات المتحدة إلى تحسين آليات الحكم وسيادة القانون. وترتكز في ذلك بالأساس على أوروبا، إذ تشدد الأخيرة بالفعل على الأطر القانونية بما هي قادرة على تغيير الدول التي تحتك بها من الجوهر. فعبر ممارسة القوة التحويلية من خلال وضع مقاييس لحماية الأقليات وللممارسة السياسية وحقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الجزائي والهوية الجنسية، تفرض أوروبا قوتها على الدول التي تريد الدخول معها في علاقة أو أن تصبح جزءًا من الاتحاد الأوروبي. وتعد تركيا المثال الصارخ على ذلك. كما تستخدم أوروبا قوتها الاقتصادية بوصفها السوق الأكبر في العالم للضغط على الصين. فما بلغته الصين من مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي هو نتيجة الانخراط الكبير فيه ويكفي إخراجها منه كي تعود إلى نقطة الصفر. فهي تراكم ثروتها أساسًا من خلال البيع والاستثمار في الغرب، وحتى تطوير بنيتها التحتية يعتمد على الاستثمار الأجنبي، لذا فمن دون الغرب ستخسر الصين تطوير بنيتها التحتية وتتعطل عملية بناء الثروة.

خامسًا: الخاتمة والنتائج

تسعى الولايات المتحدة إلى تحسين آليات النظام الدولي في هذه اللحظة التاريخية المخصوصة، تحسسًا منها بأن النظام الدولي سيدخل في انعطافة خطرة تؤثر في مستقبل التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وخصومها في السيطرة على المناطق الاستراتيجية حول العالم. فصعود قوى غير أوروبية على المسرح العالمي وحيازة مكانة القوة العظمى تكون قادرة على إعادة تكوين النظام الدولي، والتحول في القوة، وصيرورة النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب، كل ذلك يمثل مصدر القلق الاستراتيجي الراهن بالنسبة إلى الولايات المتحدة والتهديد الجيوسياسي الأهم. يدفعها ذلك إلى توطيد التحالف بين ضفتي الأطلسي كمعبر إجباري لاستعادة الفعالية الجيوسياسية للحؤول دون انتقال القوة أو التحول إلى عالم متعدد الأقطاب. وبالنسبة إلى الغرب الأوروبي لا يمكنه أن يتهاون مع خروج النظام الدولي من نطاق حيازته، ذلك أنه يمثل تهديدًا خطيرًا على مؤسسات النظام التي هي مؤسسات ليبرالية تعبر عن قيم الغرب الخاصة. ومع ذلك فهو قادر على استيعاب قوى غير أوروبية لتكون جزءًا لا يتجزأ من النظام الدولي، لكنه لا يتساهل في أن تصبح هذه القوى متحكمة بتلابيبه، وأن تتربع على قمة النظام العالمي. وتمثل الصين المثال الأبرز على ذلك، فمع أن الصين لم تكن طرفًا في إقامة مؤسسات النظام الدولي الراهن ولم تُشارك في تأسيسه كما ذكرنا آنفًا، إلا أنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ منه.

وعليه، فإن اللحظة التاريخية الراهنة التي يمر بها النظام ستجعل كلًا من الولايات المتحدة وأوروبا متورطةً في الأخرى؛ وسيصبح الطرفان أكثر اتحادًا. إن أوروبا ستمثل بالنسبة إلى الولايات المتحدة نقطة الارتكاز الرئيسة في استراتيجيتها الكبرى الرامية إلى إعادة تكوين النظام الدولي الحالي، فضلًا عن تمرير المسؤولية إلى الأوروبيين في التصدي للتحولات التي يمر بها هذا النظام. لذا، فإن هناك تحالفًا أوروبيًا أمريكيًا فعالًا سوف يظهر في المستقبل القريب علته التماثل الاستراتيجي بين الطرفين. فما يُظهره تحليلنا هو أن الولايات المتحدة ستكون غير قادرة بصورة فعالة بمفردها على مواجهة تحديات النظام الدولي المذكورة آنفًا. ولتخطي هذا الضعف ستعتمد أكثر على أوروبا، وأن هذه سترتبط أكثر بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، إن إمكان خروج النظام الدولي من الغرب سيدفع أوروبا إلى التطابق استراتيجيًا مع الولايات المتحدة. وعليه، سوف تتطور قوة الغرب أكثر فأكثر، وسوف يستمر الناتو في التوسع وسيتزايد نفوذ الولايات المتحدة في العالم غير الغربي.

من هذا اللحاظ، فإن الغرب في موقفه من التشكيلات الجيوسياسية الأخرى سوف يتصرف مستقبلًا كقوة جيوسياسية واحدة. سوف يمثل ذلك أحد أهم الأصول الاستراتيجية في أية مواجهة بين قوى الوضع الراهن والقوى الساعية إلى تغييره، تحدد ملامح المرحلة المقبلة في مسيرة تطور النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا بالضبط ما تدركه الصين. فما حدود وإمكانات الصين على المواجهة؟

في الواقع إن النمو الاقتصادي الصيني يمكن عزوه إلى ثلاثة مصادر: الأسواق الخارجية والاعتماد على التجارة الخارجية؛ والاستهلاك المحلي الهائل؛ والاستثمار الأجنبي. وهو بالتالي

يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإيقاعات التراكم الاقتصادي العالمي، ويخضع للقواعد النظامية للتراكم الجيوسياسي. كما أن الصين لم تكن طرفًا في إقامة مؤسسات النظام الدولي الراهن، ولم تُشارك في تأسيسه. ومن اللافت للنظر أيضًا أن صعود الصين لم يتأسس على طرح بديل، إذ لم تطرح مفهومًا مغايرًا للعلاقات بين الدول، وفهمًا مختلفًا للعولمة؛ فهي دخلت النظام الدولي كما هو وتمثلت قواعده، لا بل أجرت تحويلًا على نفسها كي تنخرط في الاقتصاد العالمي. وعليه، إن علاقة الترابط والتكوين المشترك بين الصين والاقتصاد العالمي، وهو اقتصاد غربي من ألفه إلى يائه، تكشف عن إمكانات وحدود قدرة الصين على مناطحة النظام الدولي القائم، وبالتالي محدودية التفسير الذي يرى أن النمو الاقتصادي الذي تعيشه الصين وبالتالي بروزها على المسرح الدولي، سيأفل قوة الغرب الأوروبي التغييرية. من هذه الحيثية إن تكوين الصين المتقدمة ليس إلا ظاهرة أوروبية داخلية، والنتيجة تبدو من الصعوبة بمكان أن تنافس الغرب بنموذجه وقد أصبحت تشبه أكثر فأكثر الاتحاد الأوروبي[13]، وملتزمة بمؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الذي مكنها من النمو اقتصاديًا.

وعليه، ما نحتاج إليه هو تفسير مغاير للصعود الصيني بعيدًا من مقولة «تحول القوة» وانتقالها من المركز الغربي للنظام الدولي إلى المركز الشرقي. ففي كلتا الحالتين، أي مع صعود الصين وتحولها من قوة كامنة إلى قوة مهيمنة أو مع بقاء الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على الوضع الدولي، نحن نتحدث عن المشكلة نفسها، عنينا بذلك التكرار نفسه لمفهوم النظام الدولي بوصفه قوة مطلقة محولة إلى نظام سياسي دولي. ههنا الصين، على غرار الولايات المتحدة، ليست إلا تعبيرًا عن هذا المفهوم للقوة محولة إياه إلى تعبيرات سياسية واقتصادية وغذائية لا تشمل جوهره ولا تنال منه وإنما مجددة فيه لتصب في متنه باستمرار بما هي استكمال له. بهذا المعنى في أكثر الأحوال ما يجري هو انتقال من نظام دولي تتزعمه الولايات المتحدة إلى نظام دولي تتزعمه الصين، وبقية الدول جزء منه تتمثل تعبيراته السياسية والاقتصادية. وعليه، نستنتج انطلاقًا من ذلك أن «التهديد الصيني» على هيمنة الولايات المتحدة ليس أساسيًا ولكنه يتعلق بحصص نسبية من النفوذ والمال.

انطلاقًا مما تقدم، يبدو أن هناك ثلاثة خيارات يطرحها الغرب على الصين:

ـ أن تراكم ثرواتها بالاستمرار في الانخراط في الاقتصاد العالمي والاستفادة من العولمة وبالتالي الدخول أكثر في حقل الغرب مقابل التخلي عن الطموحات الجيوسياسية.

ـ أو أن تصبح قوة جيوسياسية مقيدة ومحدودة في شمال شرق آسيا وهذا تسمح به الولايات المتحدة.

ـ وإن هي رفضت فإن الخيار الأخير هو إعادتها إلى نقطة الصفر، أي إلى ما قبل سبعينيات القرن الماضي، وذلك إن هي حوَّلت بناء الثروة إلى قوة جيوسياسية تدخل في مجاهدة ضارية طموحة تناطح الغرب الجيوسياسي على موقعه وقد صار قوة جيوسياسية موحدة.

---

(13) مارك ليونارد، **لماذا سيكون القرن 21 قرنًا أوروبيًا**، ترجمة أحمد عجاج (الرياض: العبيكان للنشر، 2009)، ص 140.

ويبقى السؤال برسم المستقبل: هل تتحمل الصين وطأة المواجهة مع الغرب وقد صار قوة جيوسياسية موحدة أم سوف تصبح أكثر مطواعية؟

في مرحلة تتسم بصعود قوى دولية موصوفة بأنها غير ليبرالية، ومخاوف تحول القوة من الغرب إلى الشرق والانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب بسبب انتشار القوة، نتوقع أن العلاقة بين جانبي الأطلسي ستصبح في المستقبل المنظور أكثر ضرورية وأكثر متانة من ذي قبل، وبالتالي ملحة جدًا أكثر من أي وقت مضى نظرًا إلى التطورات التي تقع في بيئة النظام الدولي، وذلك بالطبع للحفاظ على النظام الدولي القائم الذي يجسد مركزية الغرب. بالنسبة إلى الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة ترى أن مستقبل التحالف مع أوروبا في إطار معطيات الواقع الجديد آنفة الذكر، يجب أن يمر من خلال أوروبيين أكثر التزامًا بالمسؤوليات الجديدة وأكثر استطاعة من حيث القدرات من أجل الدفاع عن المصلحة الاستراتيجية المشتركة تجاه بقاء النظام الدولي الحالي. فالتعاون الأوروبي الأمريكي بات يحتاج بفعل تلك المعطيات الجديدة إلى التكامل في المنظور الاستراتيجي تجاه النظام الدولي الجديد، وعلى هذا الشرط ثمة مسؤولية دولية متعاظمة للأوروبيين تتناسب مع الوقائع الجديدة، وبالتالي لتقسيم الأدوار على نحو ما يتمناه الأمريكيون لجهة تجديد قوة الغرب المطلقة، وبذلك تُضمَن لا استدامةُ الصلة ما بين ضفتي الأطلسي بل التغلب على التحديات الجديدة المتمثلة بصعود القوى الدولية وتحولات النظام الدولي وانتشار القوة ومخاوف تراجع قوة الغرب في الهيمنة المطلقة على النظام الدولي لعرقلة خروج النظام الدولي من هيمنة الغرب عليه. وعليه، سيبقى التوجه الأطلسي واحدًا من أهم أولويات السياسة الأمريكية في المرحلة المقبلة التي يشهدها تطور النظام الدولي الحالي، وأن اتجاهات التكامل بين ضفتي الأطلسي سوف تترسخ أكثر مما كانت عليه.

سادسًا: المواجهة الروسية الأطلسية في أوكرانيا

في هذا السياق، كيف يمكن قراءة المواجهة الروسية الأطلسية في أوكرانيا وما تكشفه هذه المواجهة من سبل توضح حدود قدرة روسيا والصين وإمكاناتهما على تدشين نظام دولي جديد، انطلاقًا مما تقدمه فكرة الاتحاد الأوراسي[14] من وعود للخروج من دائرة القطب الواحد؟

في الواقع، إن الروس يرون أن الولايات المتحدة تسعى لتدمير الأسس الجيوسياسية التي تسمح لروسيا على الأقل من أن تكسب وضع القوة في السياسة الأوروبية، وهي لذلك تفرض شروطًا على

(14) تقوم فكرة الاتحاد الأوراسي على إمكان تأسيس تحالف بين دول أوروبية وآسيوية، إذ تحاول روسيا عبر السياسة والاقتصاد، تأكيد حتميّة التحالف بين الدول المعرضة للتهديدات نفسها، سواء التهديد من جانب الإرهاب العالمي أو من عواقب انفراد الولايات المتحدة بإدارة العلاقات الدولية وفرض قواعدها على منظومة السياسة والاقتصاد العالميين. وتحقيق ذلك عبر اتحاد جمركي ومعاهدة الأمن الجماعي المشترك، والمجلس الاقتصادي الأوراسي الأعلى وغيرها من مؤسسات العمل الأوراسي المشترك. ويعد قيام عالم متعدد الأقطاب أحد أهم أهداف الأوراسية، عبر الانتقال من أحادية القطب إلى عالم متعدد الأقطاب.

دول أوروبا الوسطى والصغيرة، علاوة على الدول الأوروبية الأخرى المجاورة لروسيا، ومن خلال حلف الناتو، الانصياع للرؤية الأطلسية تجاه وضع روسيا في المنظومة الأوروبية.

في هذا السياق ترى روسيا أن حربها مع أوكرانيا تمثل في حقيقة الأمر مواجهة مع منطق السياسات الأطلسية وموقع روسيا في المواجهة مع الغرب الأطلسي عمومًا، إذ تأتي الحرب الروسية ـ الأوكرانية في سياق صراع أعم هو صراع بين الأوراسية الروسية والأطلسية الأمريكية بشأن الجغرافية السياسية الأوروبية.

في ضوء استنتاجات هذه الدراسة، نقدم الخلاصات التالية على وقع المواجهة الروسية ـ الأطلسية في أوكرانيا:

ـ **الوحدة الأوروبية والدفاع عن النظام الدولي القائم**: جاء موقف بريطانيا التي انسحبت من الاتحاد الأوروبي الذي توجته في اتفاقية بريكست عام 2016 حازمًا تجاه روسيا، حيث تضامنت مع أوروبا والولايات المتحدة في مواجهة روسيا، وأعدت بالتعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات واسعة النطاق استهدفت القطاع المالي الروسي بالدرجة الأولى، كما تم حظر عبور الطائرات الروسية في المجال الجوي لبريطانيا والاتحاد الأوروبي، وحظر السفن التي لها صلات روسية من دخول الموانئ البريطانية، وأعلنت عن لاعَودة للعلاقات إلى طبيعتها مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وذلك بعد العملية العسكرية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا. فبالنسبة إلى بريطانيا تبقى أوروبا ذات بعد أطلسي، إذ يمثل الرد الأقوى على الأوراسية الروسية. في المقابل نجد موقف الصين الذي تحاشت الدخول في هذه المواجهة وفضلت اعتمادها استراتيجية النأي بالنفس، إذ يمنحها ذلك المرونة للتعامل مع الفرقاء في الصراع القائم بين روسيا والأطلسية. هنا مقارنة ذات دلالة بين بريطانيا التي خرجت من الاتحاد الأوروبي وبقيت أطلسية في توجهها الاستراتيجي، وبين الصين التي تعدّها روسيا ضمن نطاق جيوسياسي أوراسي في مواجهة الغرب الأطلسي. وعليه، في إطار موقف أوروبا تجاه الحرب الروسية على أوكرانيا لا يبدو أن مستقبل العلاقة بين ضفتي الأطلسي يشي بضعف هذه الرابطة، فأوروبا اتحدت في فرض سياسات اقتصادية على روسيا. وانطلاقًا مما تقدم، فمن المؤكد أن أوروبا سوف تقف إلى جانب الولايات المتحدة في أية مواجهة قادمة تحمل في طياتها احتمالات تحول القوة في النظام الدولي خارج الغرب. وبالتالي إن مستقبل هذه العلاقة هو تعميق أواصرها جانبي الأطلسي، إذ تبقى هذه العلاقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة نقطة أساسية في استراتيجيتها الكبرى الرامية إلى إعادة تكوين النظام الدولي الحالي. وهذا ما يؤكد أن هذا الغرب في موقفه من التشكيلات الجيوسياسية الأخرى سوف يتصرف مستقبلًا كقوة جيوسياسية واحدة، إذ سوف يمثل واحدًا من أهم الأصول الاستراتيجية في أية مواجهة بين قوى الوضع الراهن والقوى الساعية إلى تغييرة، تحدد ملامح المرحلة المقبلة في مسيرة تطور النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، كما يتبدى ذلك بصورة جلية في الحرب الروسية على أوكرانيا. فقد تعلم الأوروبيون من خلال هذه الحرب أنه لا يمكن الاستغناء عن السلطة الأمريكية من أجل السلام والاستقرار عالميًا وإقليميًا وأنه لا غنى للقوة العسكرية الأمريكية لحفظ هذا العالم المصنوع من قبل الغرب الأطلسي. ومن هنا نتفهم أول تصريح لرئيس الولايات المتحدة في إثر الحرب في أوكرانيا من أن الولايات المتحدة وحلفاءها وشركاءها سترد بطريقة متحدة وحاسمة.

ـ **روسيا وحدود النظرية الأوراسية:** لقد فشلت روسيا الاتحادية في توسيع دائرة الصراع على مستوى العالم عبر إدخال فاعلين مثل الصين وبعض الأوروبيين وحلفائها الشرق الأوسطيين ودول آسيا، من أجل المضي قدمًا في بلورة نظام سياسي جديد يصبح بإمكانه كبح جماح القوة المنفردة التي تسعى إلى ديمومة هيمنتها على زمام الأمور السياسية والاقتصادية.

ـ **الصين وحدد المواجهة الجيوسياسية:** بالرغم من الشراكة بين الصين وروسيا في إطار الفكرة الأوراسية بوصفها نظرية بديلة للعلاقات الدولية القائمة على فكرة مواجهة الأطلسية، إلا أن الصين بقيت ملتزمة بقواعد وأعراف النظام الدولي الحالي حفاظًا على مكتسباتها. تدرك الصين أن حيازتها موقعها الراهن ما كان ممكنًا إلا عبر الانغمار المتزايد في النظام الاقتصادي العالمي وتعميق العلاقة معه[15]. وهي إذ تدرك أن هناك حدودًا على مواجهتها الغرب الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة. وهي تعلم أن استمرارها في تراكم الثروة وتسارع وتيرة الصعود الاقتصادي والمحافظة على مستوى نموها، كل ذلك جاء عبر اندماجها الفعلي في الاقتصاد العالمي ومشاركتها الكاملة في التقسيم العالمي للعمل من تدفق السلع والبشر ورأس المال والاستثمار الأجنبي. والنتيجة المستخلصة من ردود فعلها على الحرب في أوكرانيا هي أن قدر الصين جزء لا يتجزأ من قدر الغرب وليس جزءًا من قدر الأوراسية كما كشف منطق ممارساتها السياسية والاقتصادية. وعلى الضد تمامًا مما يقال حول الصعود الصيني في مواجهة الولايات المتحدة يمكن أن نقول التالي: إن الوحدة الاستراتيجية لضفتي الأطلسي تتجدَّد اليوم على وقع الصعود الصيني، تمامًا كما تجددت على وقع الحرب في أوكرانيا، وسوف تتجدد أكثر في مواجهة أي قوة تعمل على تعديل النظام الدولي الغربي. ويمكن القول أيضًا إننا من هذا المنظور نتفهم أن منافسة الصين للولايات المتحدة ليس عنوانها مواجهة الموقع القيادي للولايات المتحدة على هيكل النظام الدولي، علاوة على ذلك إن السبب الأهم هو المنافسة على موقع الصين في الإقليم الآسيوي الباسيفيكي وتشغيل منازعتها مع الولايات المتحدة يأتي في هذا الإطار، من هنا نتفهم لماذا لم تدخل الصين مع روسيا في جبهة موحدة ضد الولايات المتحدة وبقيت تنأى بنفسها عن هذه المعركة. بل حتى إنها وفي إطار المواجهة الروسية ـ الأطلسية في أوكرانيا نلحظ أن الصين قامت بتجديد خضوعها للنظام الدولي الراهن ولمنطقه الاقتصادي، فلم تتخذ أي إجراءات تتعارض مع قواعد النظام الدولي الراهن وبخاصة في منطقة نفوذها في الباسيفيك.

إن الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة وأوروبا وبين روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا يمثل درسًا للصين في إمكان التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة ومعها أوروبا إلى منطقة الباسيفيك إن هي أقدمت على ضم تايوان بالقوة. ويمكن القول إن الحرب الروسية ـ الأوكرانية كاشفة وبحق عن إمكان الصراع في نسق النظام الدولي الراهن بين قوى الوضع الراهن والقوى الساعية إلى تغيير الوضع الدولي، وسوف يكون محدد هذا الصراع اقتصاديًا وعسكريًا، فإذا نجحت موسكو في حسم معركة كييف، فإن وزن واشنطن العسكري سوف يتراجع، لكن لا يبدو أن هذا

(15) عياد البطنيجي، **قيود الصعود: الصين وانكشاف حدود الرهان العربي** (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021)، ص 4، <https://bit.ly/3P91LIY>.

ما سوف يحدث، كما أن إخفاق واشنطن في إقناع دول العالم المختلفة بالتماهي مع العقوبات الأمريكية ضد موسكو سوف يكون مؤشرًا على تراجع وزن واشنطن الاقتصادي، ويؤكد في النهاية تحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب، تخسر فيه واشنطن وضعها المتفرد، الذي استمر على مدار ثلاثة عقود، وهذا أيضًا لا يبدو بأنه محتمل في الوقت الراهن.

وعليه يمكن القول من خلال ردود فعل الغرب على الحرب الروسية في أوكرانيا وطريقة تعامل الصين مع هذه الحرب، أن قدرة الصين وروسيا على تفكيك الوحدة الاستراتيجية لضفتي الأطلسي كشرط لإمكان تحويلهما إلى قوة عظمى لإعادة صوغ النظام الدولي هي غير ممكنة. وأن الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) في موقفه من التشكيلات الجيوسياسية غير الأوروبية يتصرف في أغلب الأحيان كقوة جيوسياسية واحدة. وهذا ما سيكون من الملامح المستقبلية المميزة التي سوف تحدد طبيعة المواجهة الجيوسياسية بين الصين أو روسيا والغرب الأوروبي كما تبدى ذلك بوضوح على وقع الحرب الروسية على أوكرانيا □

تركيا في مفترق الطرق: بين النزعة الأوروبية والعثمانية الجديدة

رتيبة بـرد(*)

أستاذة محاضرة في العلاقات الدولية وباحثة مهتمة بالشأن الأوروبي والمتوسطي،
جامعة مولود معمري، تيزي وزو ـ الجزائر.

مقدمة

مثّل خيار التوجُّه الغربي والرغبة في ولوج الإقليم الأوروبـي منذ عام 1923 خيارًا لا بديل منه لدى النخبة التركية الكمالية، إلا أن الاتحاد الأوروبي لا يزال حتى هذه الساعة يماطل ويبدي تحفظات ويضع الشروط بخصوص العضوية التركية. تسبب ذلك في رد فعل تركي مرتبك وغير واضح، وهو ما انعكس على سياستها التي تتنازعها إسلامية الدولة العثمانية وعلمانية الدور النابع من التزاماتها الغربية.

تظهر بذلك، تحولات السياسة التركية والمتعلقة بتحديد هويتها الإقليمية. ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل: **الأولى**، تمتد من سقوط الاتحاد السوفياتي وحتى احتلال العراق، اتسمت بمحاولات تثبيت الهوية الثقافية التركية عبر التغلغل في الاتحاد السوفياتي وتوظيف العامل العرقي للشعوب التركية، ومواقف البلدان العربية؛ **الثانية**، استفاقت فيها تركيا على علمانيتها الغربية على حساب توجهها الديني والعرقي، وخصوصًا بعد خسارتها حصتها من الكعكة العراقية بسبب مواقفها من الحرب؛ أما المرحلة **الثالثة** الراهنة التي تقوم على تحقيق غايات سياسية يسعى حزب العدالة والتنمية إلى بلوغها، فتجد تركيا نفسها في ملتقى طرق بين عضويتها في الناتو ورغبتها في العضوية الأوروبية محاولةً إرضاء دول منطقة «اليورو» وتربعها على هرم الدول الأكثر تعاونًا اقتصاديًا مع «إسرائيل»، والتعاون مع الأطراف العربية[1].

تعتمد هذه الورقة البحثية، لبلوغ أهدافها العلمية، مقاربة وصفية تحليلية، تسعى إلى تقديم قراءة للوضع التركي الذي يعيش حالة من الغموض والحيرة في تحديد أولويات توجهاته، بالرغم

(*) البريد الإلكتروني: ber_ratiba@hotmail.com

(1) محمد خالد الشاكر، «الإقليمية الجديدة.. من رجب باشا إلى رجب طيب،» **الفرات**، 2011/9/25.

من أن الأمر ليس بهذا السوء، لأن تركيا تمكنت من أن تستغل بذكاء التردد والمساومات الأوروبية لها، لأجل بناء سياسة خارجية متعددة المحاور والأبعاد. مفادها الرد على الغرب، الذي لا يزال يحمل نحوها عقدة الخطر الإسلامي ـ العثماني، وأن تؤكد مكانتها الاستراتيجية بتجديد علاقاتها مع الفضاءات التقليدية (الدول العربية والإسلامية ـ الآسيوية)، وهو ما ساهم في تقوية تيار العثمانية الجديدة.

إلحاح تركيا على العضوية في الاتحاد الأوروبي، يعود إلى الرغبة في تحقيق أهداف اقتصادية، كبحثها عن سوق ترويجية لمنتوجاتها الزراعية والصناعية، وهو ما يجعل الاتحاد الأوروبي سوقًا استهلاكية كبيرة وواسعة، مع أهمية هذه الأخيرة في تزويد تركيا بالسلع اللازمة للتنمية والتحديث الاقتصادي.

السؤال المحوري لهذه الورقة هو: ما حقيقة ازدواجية النزعة التركية، المنقسمة بين رغبتها في ولوج البيت الأوروبي بكامل حقوق العضوية وبين رغبتها في استرجاع مجدها العثماني المفقود من طريق سياسة خارجية متعددة الأبعاد والتوجهات؟

أما **الفرضية** التي تنطلق الورقة منها فهي: هناك علاقة وطيدة بين صد الاتحاد الأوروبي لتركيا وتردده في ضمّها، والسياسة الانفرادية التركية الجديدة، الساعية إلى استرجاع مجدها كدولة محورية وقوية إقليميًا ودوليًا.

أولًا: التفاعلية التركية الداعمة لمسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

1 ـ الإصلاحات والتنمية لتحقيق الاندماج الأوروبي

أ ـ المستوى السياسي

انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مرهون سياسيًا بتحقيق مستويات إصلاحية وتنموية مقبولة من الطرف الأوروبي، ويتعلق الأمر بقدرة تركيا على صوغ دستور جديد (يعوض دستور 1982)، ولقد توصلت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، إلى تحقيق نسبة مقبولة من هذا التعديل الدستوري بقدر 100 من أصل 170 بندًا، وهو ما يجعلها تقترب بخطى كبيرة إلى بلوغها مستوى الدولة المدنية (دستور مدني)، أضف إلى ذلك الإرادة السياسية في تسوية القضايا المتأزمة المعلقة كما هي الحال بالنسبة إلى مسألة قبرص[2].

(2) أحمد السكري، «المسار المتعثر: تعقيدات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،» **السياسة الدولية**، السنة 47، العدد 187 (كانون الثاني/يناير 2012)، ص 161.

ب ـ المستوى الاقتصادي

إلحاح تركيا على العضوية في الاتحاد الأوروبي، يعود إلى الرغبة في تحقيق أهداف اقتصادية، كبحثها عن سوق ترويجية لمنتوجاتها الزراعية والصناعية، وهو ما يجعل الاتحاد الأوروبي سوقًا استهلاكية كبيرة وواسعة، مع أهمية هذه الأخيرة في تزويد تركيا بالسلع اللازمة للتنمية والتحديث الاقتصادي. كما تسعى إلى استقطاب الاستثمارات الأوروبية، وانضمامها سيفتح المجال لليد العاملة التركية الباحثة عن فرص عمل، وهذا ما يحل الكثير من المشكلات الاقتصادية وحتى الاجتماعية في تركيا، ويساهم في نقل رأس مال المهاجرين التركي إلى داخل تركيا[3].

2 ـ دعم العلاقات الأطلسية

يعد مبدأ مونرو (1823) الحجر الأساس للعلاقات السياسية بين الطرفين التركي والأمريكي، إذ كانت الإمبراطورية العثمانية مفتاحًا لها للدخول إلى الشرق، حيث وجهت الولايات المتحدة الأمريكية في أيار/مايو 1830 بعثة إلى إسطنبول بغية توقيع اتفاقية أمريكية ـ عثمانية فكانت أول اتفاقية ذات طابع تجاري بين الطرفين، وهو ما ساهم في هيمنة الطابع الاقتصادي على العلاقات الأمريكية ـ التركية.

إن العلاقات التركية ـ الأمريكية استراتيجية ومحورية، وفي ظل المتغيرات الدولية وإعادة الولايات المتحدة رسم استراتيجيتها العالمية يبرز دور تركيا كبلد مفتاح، بحكم موقعه الجيوسياسي الحيوي بين آسيا وأوروبا، قادر على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن.

نجحت تركيا في التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، واتسمت علاقتهما بالثبات، إذ إن منطلقها تصور استراتيجي مفاده استفادة الولايات المتحدة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي. سمح ذلك بإقامة قواعد عسكرية ومحطات تنصت ورادارات في تركيا مقابل مساعدات اقتصادية وعسكرية. فعلى الصعيد العسكري والاستراتيجي تمكنت تركيا من كسب دور متميز في المنطقة[4]. بذلك استطاعت تركيا إقناع أمريكا وأوروبا بأهميتها في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة بعدما استطاعت أن تنضم إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952.

تأثرت العلاقات التركية ـ الغربية لاحقًا وعرفت مراحل أزموية وبخاصة بعد اجتياح قبرص واحتلال ثلث أراضيها، فأدى ذلك إلى تغير في موقف حلف الأطلسي من تركيا، ويبرز ذلك في

(3) محمد ياس خضير الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993ـ2010)**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 92 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 19.

(4) خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية: دراسة** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 28ـ29.

رفض الولايات المتحدة التدخل التركي، وهو ما سبب فسخ تركيا الاتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة. كما توترت العلاقات مع بريطانيا وفرنسا اللتين أصرتا على انسحاب تركيا من قبرص. من تابعات ذلك التخطيط الأمريكي عام 1981 للانقلاب العسكري في تركيا، وهو ما جعلها أقرب من ذي قبل من حلف شمال الأطلسي[5].

إن العلاقات التركية ـ الأمريكية استراتيجية ومحورية، وفي ظل المتغيرات الدولية وإعادة الولايات المتحدة رسم استراتيجيتها العالمية يبرز دور تركيا كبلد مفتاح، بحكم موقعه الجيوسياسي الحيوي بين آسيا وأوروبا، قادر على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن. زاد من أهمية تركيا ظهور مصادر جديدة للطاقة (النفط والغاز) في دول حوض بحر قزوين التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية وثقافية عميقة. وتأمل الولايات المتحدة أن تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي العلماني لا بالصيغة الإيرانية للراديكالية الإسلامية، ويؤكد تقرير استراتيجية الأمن القومي لعام 1997 «أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في إحدى أكثر مناطق العالم حساسية تخدم على نحو جيد بوجود دولة تركية ديمقراطية، علمانية مستقرة، ذات توجه غربي»[6].

يفسر اهتمام الغرب بتركيا وضمها إلى مؤسساتها الأمنية، ما يرتبط بتحقيق أهداف الوصول إلى آبار النفط في الخليج العربي، واحتواء التوسع الروسي أو احتمال استحواذه على منابع النفط في الشرق الأوسط[7]. أما تركيا فتسعى إلى كسب الدعم الأمريكي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحقيق طموحها في قيادة دول منطقة الشرق الأوسط في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتفعيل دورها في آسيا الوسطى. وعلى حد رأي ياس خضير الغريري الذي يقول: «ترتبط السياسة الخارجية التركية منذ 1923، بتحقيق جملة أهداف، أهمها كسب الدعم الغربي لتركيا عن طريق إبراز أهميتها الاستراتيجية للعالم الغربي، من أجل أن تصبح من القوى الكبرى المؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي، وصولًا إلى تحقيق الاندماج بالقارة الأوروبية»[8].

3 ـ التفاعلية التركية الداعمة لمسار الاستقلالية عن الاتحاد الأوروبي

أ ـ دعم المكانة التركية إقليميًا ودوليًا (تعددية المحاور)

يعدّ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، منعرجًا حاسمًا في تبني توجهات جذرية في السياسات التركية. ما يؤكد أن «الرجل المريض» لم يمت، بل خرج من حالة الغيبوبة الطويلة ويتماثل للشفاء على أبواب الألفية الجديدة.

إن السياسة الخاصة جدًا بتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، تستحق الإشادة، فهي تقوم على «تصفير النزاعات» وتجاوز ميراث الكراهية مع دول الجوار. كما يرى سينجر ديفتش أوغلو أن

---

(5) عادل السلمان، «الأحلاف والتكتلات الدولية،» **الحوار المتمدن**، العدد 930 (19 آب/أغسطس 2004)، <http:// www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22188>.

(6) دلي، المصدر نفسه، ص 29.

(7) الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993ـ2010)**، ص 74.

(8) المصدر نفسه، ص 74.

تركيا تقع وسط بنية سياسية جغرافية مميزة، ويعتقد أنه سيكون لها بحكم توسطها الدوائر الثلاث إمكانية أن تؤدي دورًا سياسيًا واقتصاديًا مهمًا. وهذه الدوائر الحيوية الداعمة لمكانة تركيا هي[9]:

ـ الاتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الأورال الذي يشمل أيضًا روسيا وجورجيا وأرمينيا.

ـ الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي.

ـ الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان.

كما عرفت السياسة الخارجية التركية تحولات هيكلية عميقة على مستوى الفكر الاستراتيجي والسياسي الممارساتي، على يد وزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو، مضمونها دعم التوجُّه شرقًا في اتجاه العالم العربي والإسلامي وكذا آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان[10]. وميزها عمومًا الانفتاح على العالم، مع تحيز موضوعي للغرب لتحقيق مكاسب المصالح التركية (سياسية واستراتيجية واقتصادية...). وتتبين التوجهات التركية في النقاط التالية:

الجيوبوليتكا الإسلامية الجديدة تمتد من عتبة أوروبا الوسطى إلى سهوب آسيا وهضابها في محاذاة حدود الصين، ووفق هذه النظرة فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعدًا أوروبيًا وأوراسيا وإسلاميًا.

(1) التوجه التركي نحو الفضاء العربي الإسلامي: المتغيرات الدولية والإقليمية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتكا الإسلامية، مفادها انتقال مركز هذه الجيوبوليتكا إلى تركيا بدلًا من العالم العربي وإيران. فإيران وبحكم وضع الشيعة كأقلية في العالم الإسلامي لن تحتل سوى محور ثانوي في جغرافية العالم الإسلامي وفي جزئه الشرقي، في حين تملك تركيا العناصر الضرورية والاستراتيجية التي تجعلها تتبوأ وتتزعم المركزية في العالم الإسلامي. فالجيوبوليتكا الإسلامية الجديدة تمتد من عتبة أوروبا الوسطى إلى سهوب آسيا وهضابها في محاذاة حدود الصين، ووفق هذه النظرة فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعدًا أوروبيًا وأوراسيا وإسلاميًا[11]. كما يمثل العرب الجوار الجنوبي لتركيا، إذ تقع كل من سورية والعراق على حدودها لتكوّن بوابة وممرًا إلى باقي الدول العربية، لكنها تاريخيًا جزء لا يمكن فصله عن هذه الإمبراطورية العثمانية، التي مثلت قوة مسيطرة حتى الحرب العالمية الأولى و«التكالب» الاستعماري الغربي على الوطن العربي وباقي بقاع العالم.

تحتل البلدان العربية مكانة مركزية في الاستراتيجية التركية الجديدة بعد 2002، المنتهجة سياسة

(9) محمد نور الدين، «دوائر تركيا الثلاث: السياسية الخارجية والهوية،» **شؤون الأوسط**، العدد 11 (آب/أغسطس 1992)، ص 75.

(10) خالد عبد العظيم، «العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، السنة 47، العدد 187 (كانون الثاني/يناير 2012)، ص 22ـ 25.

(11) دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية: دراسة**، ص 11.

زرع الثقة المتبادلة، يتضح ذلك من عقد مؤتمر دول الجوار الجغرافي. كما تذهب تركيا في علاقتها مع الطرف العربي إلى حد بعيد وخطير كفيل بتهديد علاقتها مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، مثلًا حين عارضت مرور القوات العسكرية الأمريكية المتجهة لغزو العراق من الشمال وعبر الأراضي التركية. ولقد كان هذا القرار بوابة تركيا إلى المكانة الدولية.

لعل أبرز العوامل المحددة لنجاح علاقة التقارب التركي ـ العربي نجد[12]:

ـ تطبيق سياسة العمق الاستراتيجي، التي للعرب حصة الأسد فيها، يبقى المستهدف من نظرية الخيانة العربية في الحرب العالمية الأولى، هو وحدة المنطقة والهوية الإسلامية، لذا أصبح التعاون والتكامل أساس السياسة التركية الجديدة.

ـ مجيء حزب العدالة والتنمية يعدّ مكسبًا كبيرًا للعلاقات بين الطرفين، إذ تعد قضية احتلال العراق رسالة إنذار للدول المركزية في المنطقة وفي مقدمتها تركيا وغيرها. فمصلحة تركيا أن تتعاون مع القوى المستهدفة وفي مقدمتها سورية والبلدان العربية الأخرى.

ـ القضية الكردية التي لطالما هددت الأمن القومي التركي، والنشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني، الذي يسعى منذ التسعينيات إلى الاستقلال عن تركيا، تستدعي تعاون تركيا مع البلدان العربية المحيطة التي يتخذها الأكراد ملجأ لهم، ما يسمح بتضييق الخناق عليهم (وفقًا لوثيقة الأمن القومي التركي لـ 2010).

ـ تؤدي الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية دورًا في دعم التوجه نحو الفضاء العربي. يتجاوز الأمر كونه اختيارًا، إلى كونه استراتيجية مفادها دعم مكانة تركيا الإقليمية ودورها العالمي.

ـ التعاملات الثنائية التركية مع الأطراف العربية جاءت على قدم المساواة، سواء أتعلق الأمر بدول الجوار أو ما ورائها، فجميع البلدان العربية على مسافة واحدة ومتساوية مع تركيا. ولقد عاد ذلك بالإيجاب على تركيا. فاقتصاديًا شهدت الاستثمارات الخليجية في تركيا طفرة نوعية، مع تنامي الاستثمارات التركية في الوطن العربي.

ـ تسعى تركيا لفتح الحدود مع جيرانها بحلول 2023، كمحفز لدعم العلاقات على المستويات التكاملية كافة (سياسيًا واقتصاديًا)، وبدأت بتفعيل ذلك منذ اتفاقية 2010 لإقامة اتحاد جمركي بينها وبين سورية ولبنان والأردن والعراق. وهذا ما يجعل تركيا قطبًا ومعبرًا استراتيجيًا للطاقة والنفط من حوض قزوين وإيران وسورية وبلدان عربية أخرى عبر تركيا إلى أسواق الاستهلاك الأوروبي.

(2) التوجُّه التركي نحو فضاء آسيا الوسطى: يعود الوجود التركي في آسيا الوسطى وأوروبا إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، التي رسخت أقدامها في أوروبا الشرقية، وبقوة الجيش الإنكشاري الذي عمد إلى إنشاء «الجيش الجديد» في المنطقة. مكن ذلك تحقيق غايتين: **الأولى** إيجاد قوة قمعية، لا جذور قومية واجتماعية لها، وبالتالي شديدة الولاء للسلطان، و**الثانية** توجيه «الإنكشارية» لقمع

(12) محمد نور الدين، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، أوراق عربية؛ 14. شؤون سياسية؛ 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 12ـ 15.

الشعوب المسيحية الأوروبية الشرقية ذاتها، وتقويض الروح المعنوية لهذه الشعوب، حينما ترى أبناءها «المؤسلمين بالقوة» يفتكون بأهاليهم بالذات[13]. التغلغل التركي في وسط وشرق أوروبا، جاء بعد ما عرفته المنطقة من تشتت بمطلع التسعينيات، بعد انهيار المنظومة السوفياتية، إذ وجدت أنقرة نفسها في مواجهة عالم جديد في آسيا الوسطى. قوبلت الجمهوريات الجديدة بالاستقطاب وبخاصة التي لها جذور تركية، إذ تنطلق علاقات تركيا مع الدول المستقلة حديثًا في آسيا الوسطى من إمكانات الطاقة والأعمال التجارية من جهة وصلة القرابة من جهة ثانية[14].

بذلك شكل زوال الاتحاد السوفياتي وحالة الفراغ في المنطقة الغنية بالموارد، محفزًا لطموحات تركيا بإقامة روابط اقتصادية وسياسية مع هذه الجمهوريات وإقامة «مجلس العالم التركي أو الجامعة التركية» على غرار المنظمات القومية أو الاقتصادية كالجامعة العربية والاتحاد الأوروبي. فحرصت تركيا على أن تبدو بمظهر الشقيق الأكبر لهذه الجمهوريات، علمًا أن خمسًا من أصل ست جمهوريات هي ذات أصول عرقية تركية، وتربطها بتركيا لغة مشتركة (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان)، أما طاجكستان (السادسة) فتنتمي إلى الثقافة الإيرانية ويتكلم شعبها الفارسية[15].

بدأت تركيا تمديد تعاونها ومساعداتها لدول آسيا الوسطى، وبخاصة الإسلامية منها المتحررة من الاتحاد السوفياتي (كازاخستان، وأوزبكستان.. وغيرهما)، فأقامت معها علاقات قوية عبر توسيع منظمة التعاون الاقتصادي «إيكو»، التي ضمت عام 1992 أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان، واكتفت بمنح كازاخستان صفة مراقب، إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، التي أسستها تركيا عام 1992، وعملت على الاهتمام بإنشاء المدارس، وتفعيل الكثير من المشروعات الإنتاجية. تمكنت تركيا من دخولها هذا الفضاء والتعامل مع دوله على أنها شريك لروسيا وليست منافسًا لها، كما عززت تعاملها الاقتصادي مع روسيا (المحتل السابق)، ما جعل روسيا الشريك الاقتصادي الثاني لتركيا (بعد الاتحاد الأوروبي)، وبلغت المعاملات الاقتصادية بين البلدين أكثر من 25 مليار دولار[16].

نُقل عن طيب رجب أردوغان قوله للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في إحدى المناسبات، «اِقبلونا في شانغهاي لننسحب من عملية الاتحاد الأوروبي»، وأضاف أردوغان أن «تركيا لا تبحث عن تكتلات جديدة، لقد أشرت إلى منظمة شانغهاي، وقلق البعض من ذلك، لماذا تقلقون؟ هل شانغهاي بديل من

---

(13) جورج حداد، «الدور العثماني الجديد للطورانية الإسلامية الكاذبة،» **الحوار المتمدن**، العدد 3590 (28 كانون الأول/ديسمبر 2011)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=289257>.

(14) هانيش كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص 172ـ 177.

(15) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص 204.

(16) راغب السرجاني، «عودة تركيا،» 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، <https://defense_arab.com/vb/threads/22225/#post_227514>.

الاتحاد الأوروبي؟ لا، الاتحاد الأوروبي تشكيل وشانغهاي تشكيل آخر مختلف. لكن تركيا ستكون في بحث عن خياراتها، لأنها تريد أن تكون قوية»[17].

هذه العلاقات لم تكن لتتحقق من دون وجود تفويض غربي أمريكي، إذ تحاول الإدارة الأمريكية توسيع خطة «الفوضى البناءة» في الشرق الأوسط نحو البلقان، لمنع التقارب الروسي مع دول البلقان بما فيها تركيا، ومنع تحويل البلقان إلى جسر تواصل روسي ـ أوروبي غربي وبوجه الخصوص منع مد أنابيب النفط والغاز من روسيا إلى دول أوروبا الغربية (عبر بلغاريا وتركيا وصربيا واليونان وغيرها من الدول البلقانية). نشرت جريدة **ملييت** التركية بهذا الشأن، نقلاً عن جريدة **دنيفني أفاز** البوسنية، خبر استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتنقل لتركيا قاعدتها العسكرية «بوندستيل» في كوسوفو والواقعة على بعد 40 كيلومترًا من العاصمة «بريشتينا»، بسبب نفقاتها المالية الباهظة لأمريكا. وقد عبر مومير ستويانوفيتش، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الصربية، عن المخاوف من إمكان قدوم قوات تركية إلى هذه القاعدة العسكرية[18]. فالأمر مقلق لأطراف داخلية وخارجية شرقًا بالنسبة إلى روسيا وغربًا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.

(3) التوجه التركي نحو الفضاء المتوسطي: يستند التنافس الدولي على المتوسط إلى نظريتين أساسيتين للسيطرة، **الأولى** هي النظرية الرومانية أساسها من يتحكم في السواحل الجنوبية للمتوسط يسيطر على السواحل الشمالية[19]؛ و**الثانية** هي النظرية العربية الإسلامية للسيطرة، التي تتجسد في سيطرة الدولة العثمانية على المتوسط في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ تمكّن أسطولها من إحكام المراقبة على السفن الأوروبية، ما جعل المتوسط بحيرة عربية سمحت بالتغلغل وسط وجنوب قارة أوروبا[20]. واحتلال مدينة تولوز الفرنسية، وهو ما زاد تحفيز فرنسا وبريطانيا على ملء فراغ زوال الإمبراطورية العثمانية. مكن ذلك بريطانيا من احتلال قناة السويس في 1861[21]. وحقق الغرب بعدها سيطرته على شمال أفريقيا والشرق الأوسط في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[22].

اتخذت تركيا الحديثة لاحقًا وبمجيء كمال أتاتورك، موقفًا واضحًا بالانخراط في الحضارة

---

(17) محمد نور الدين، «شنغن.. شامغين.. شانغين!،» **السفير**، 2013/2/6، <https://www.syrianmasah.net/Topic/24433>.

(18) جورج حداد، «شبح الباشبوزوك العثماني والفوضى البناءة الأمريكية يجول من جديد في البلقان،» **الحوار المتمدن**، العدد 3377 (26 أيار/مايو 2011)، <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=260659>.

(19) حامد عبد الله ربيع، «البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط،» **قضايا عربية** (بغداد)، العدد 4 (نيسان/أبريل 1980)، ص 130.

(20) بكر مصباح تنيره، **التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 99.

(21) إبراهيم سعد الدين، «المخططات الاستعمارية في الوطن العربي،» **القبس**، العدد 1053 (حزيران/يونيو 1989).

(22) «صموئيل هنتنغتون: صراع الحضارات،» **شؤون الأوسط**، العدد 26 (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 1994)، ص 87.

الغربية[23]. مع أن العقل السياسي الغربي، والفكر الاستراتيجي، صاغ مفهوم «قضية الشرق» ليحدد هدف الغرب منذ القرن التاسع عشر، لتغيير ميزان القوى في المتوسط. وقد فسر جمال الدين الأفغاني[24] خلفية الرغبة الأوروبية في السيطرة على القسطنطينية، ولا يزال الغرب لا يتمنى إفلات تركيا من فلكها. ما فسره كارل ماركس في الصراع الأبدي بين الغرب والشرق[25].

حينما رغبت تركيا في العودة إلى المتوسط واجه طموحها في الدور التحديثي في المنطقة، المصالح الغربية كعائق في وجه استرجاع مكانتها التاريخية، ما ألزمها وضع يدها في يد الغرب، وتحقق ذلك خلال الحرب الباردة بعد انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي (1952)، بهدف تحصين الوجود الغربي شرق المتوسط. كان تأثير تركيا في عهد أتاتورك (1923 ـ 1938) محصورًا في شرق المتوسط، أما واقع وجودها منذ إدماجها في حلف الأطلسي فهو بوصفها أداة غربية (مثال استغلالها لمواجهة الثورتين الإيرانية بين 1951/1953 والمصرية في 1952).

تضاعف الدور النيابي التركي في المتوسط مع الوجود الغربي، ما جعل الأراضي التركية نقطة توتر شرق المتوسط، بعدما كانت مركزًا متوسطيًا للتأثير الإيجابي في موازين القوى لفائدة شعوب المتوسط[26]. فتحولت تركيا إلى حامية لمصالح الغرب ضد «الأخطار» المحتملة. وأصبحت مرفقًا للقواعد العسكرية الساعية لتحقيق أربع مهام دائمة واستراتيجية هي: قوة ردع احتياطية لأي غزو أجنبي، جمع المعلومات ومراقبة منطقة واسعة تمتد من شمال أوروبا إلى جنوب وغرب آسيا أي الساحل الشرقي للمتوسط، الإمداد والتموين وإيواء الجنود، الإنذار المبكر والاتصالات[27].

ب ـ دعم الدور الانفرادي التركي

مارست تركيا الوسطية في صراعات المحيطات الإقليمية والدولية، عبر الوساطة (في البوسنة وصربيا وكوسوفو وجورجيا وروسيا وباكستان وأفغانستان وإيران والعراق وسورية وفلسطين ولبنان ودارفور...).

(1) الدور التركي في الملف الإيراني: ترتبط القضية بمساعي إيران لتطوير قدراتها النووية، ورغم تأكيدها سلمية برنامجها، فهو يعدّ هاجسًا للأطراف الإقليمية والدولية ويمثّل مصدر توتر في علاقات إيران بالغرب. وقد تبوأت تركيا في ظل هذا الوضع دور الوسيط مع إيران، رغم تجاهل الأمريكيين لذلك، بفعل ما تفرضه المصالح الاقتصادية والأمنية بين إيران وتركيا (تعد إيران مزود تركيا بالطاقة، ومعبرها إلى آسيا الوسطى والقوقاز، وهي متعامل اقتصادي وسياحي مهم). مع أن تركيا أيضًا تتخوف من تسلح إيران نوويًا ومن تكرار التجربة العراقية ما يعرضها للخطر والتهديد.

---

(23) برنارد لويس، «الغرب والشرق الأوسط،» **شؤون الأوسط**، العدد 88 (تشرين الأول/أكتوبر 1999)، ص 54ـ 55.

(24) جمال الدين الأفغاني، **الأعمال الكاملة**، ج 1.

(25) أحمد الخمسي، «تركيا: حجر الزاوية في حوار المتوسط،» **الحوار المتمدن**، العدد 1623 (26 تموز/يوليو 2006)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=70986>.

(26) المصدر نفسه.

(27) محمد خليفة، في: **اليوم السابع**، 1990/8/20، ص 22ـ23.

(2) الدور التركي في الشرق الأوسط: طورت تركيا في عهدة أردوغان سياسة جديدة للتقارب مع الشرق الأوسط على عدة صعد (سياسية اقتصادية وثقافية). قوبل ذلك إيجابًا من طرف المؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني والثقافي[28]. لكن الدبلوماسية التركية في الشرق الأوسط واجهت تحديات كبيرة، منها تراجع أنقرة عن المبادئ الاستراتيجية لدبلوماسيتها الجديدة المتمثلة بالتوجُّه شرقًا، وسياسة حُسن الجوار وتصفير الخلافات وكذا اعتماد وساطة حيادية ونزيهة. وهو ما أثر في مكانتها إقليميًا ودوليًا. لذلك تلجأ تركيا للمناورات السياسية تجاه المنطقة[29]. يبقى أن القضية الفلسطينية هي بوابة تركيا للوطن العربي والإسلامي، وسمحت بتفعيل دورها بالنيابة عن الدور العربي المتلاشي. كما سمحت بممارسة سياسة «سد الفراغ»، عبر مواقفها، ما قد يؤثر في عضويتها في حلف الأطلسي، وطموحها للعضوية الأوروبية.

إن التوجه الشرق الأوسطي لتركيا، جاء كمحاولة تعويضية لعدم حسم عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بعد نصف قرن من طلب الانضمام؛ ومن دون فك شراكاتها مع الغرب، أو التنازل عن خياراتها وثنائية انتمائها الأوراسي، إذ إن مصالحها تتحقق باستمرارية تواصل ارتباطاتها شرقًا وغربًا.

نصرة تركيا للقضية الفلسطينية بلغت ذروتها في حرب غزة، وكانت تعليقات الحكومة التركية قوية وواضحة، واتهمت الكيان الصهيوني بارتكاب جرائم وعربدة، ووصل الأمر بتركيا إلى إلغاء إحدى أكبر المناورات العسكرية (نسر الأناضول) في تشرين الأول/أكتوبر 2009. وصرحت حينها تركيا: «لا نريد مشاركة الطائرات التي قصفت الأطفال والأبرياء في غزة»[30]، ويتضح موقف تركيا كذلك في حادثة «أسطول الحرية» وتعاملها مع إسرائيل في 31 أيار/مايو 2010 [31]. يبقى أن التوجه الشرق الأوسطي لتركيا، جاء كمحاولة تعويضية لعدم حسم عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بعد نصف قرن من طلب الانضمام؛ ومن دون فك شراكاتها مع الغرب، أو التنازل عن خياراتها وثنائية انتمائها الأوراسي، إذ إن مصالحها تتحقق باستمرارية تواصل ارتباطاتها شرقًا وغربًا، بهدف تأدية دورها الإقليمي المتنامي لتسريع دخولها إلى الاتحاد الأوروبي[32].

(3) المواقف والأدوار التركية في الثورات العربية: تباينت المواقف التركية إزاء الثورات العربية، ويتبين ذلك عبر سياسة مركبة موجهة إلى كل دولة. أدّت تركيا دورًا تدخليًا في الشؤون الداخلية

---

(28) طارق عبد الجليل، «دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في الانتخابات التركية،» **السياسة الدولية**، السنة 46، العدد 185 (أيار/مايو 2011)، ص 114.

(29) عبد العظيم، «العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط،» ص 26.

(30) السرجاني، «عودة تركيا».

(31) نور الدين، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، ص 16.

(32) ماجد الشيخ، «حدود الدور الإقليمي التركي.. وأوهامنا،» **الحوار المتمدن**، العدد 3052 (3 تموز/يوليو 2010)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>.

للبلدان العربية، من منطلق أن استقرار البلدان العربية يهم تركيا ومرتبط باستقرارها. وجاءت مواقف تركيا إزاء بعض الأوضاع كالتالي:

ـ **حالة مصر**، كان أردوغان أول من طالب بتنحي الرئيس المصري السابق حسني مبارك. بحيث كان طموح الغرب في مصر ما بعد مبارك (برضى أمريكي)، أن تتجه نحو شيء شبيه بالنموذج التركي، أي تعايش ثالوث الإسلاميين ـ العسكر ـ الإدارة، وهو يتضح أيضًا أنه الخيار المرجو في تونس[33].

ـ **حالة سورية**، عرفت العلاقات التركية ـ السورية تطورًا إيجابيًا منذ حزيران/ يونيو 2002 بعد توقيع اتفاقيتين عسكريتين، وذاب الجليد الذي تكون من جراء استضافة سورية عبد الله أوجلان قائد حركة الأكراد المهددة لجنوب تركيا. وتطورت العلاقات أكثر برفع التأشيرة بين البلدين وتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي في أيلول/ سبتمبر 2009 [34]. بعد اندلاع أحداث سورية صرح أردوغان أن الوضع السوري مرتبط بـ «الشأن الداخلي»، تجنبًا لتداعيات ذلك عليها. اكتفت تركيا بالتهديد باستخدام القوة، وكان نهجها متناغمًا مع السياسات الغربية والأمريكية في المنطقة. وأيدت الضربة العسكرية التي عزم أوباما توجيهها لسورية في أيلول/سبتمبر 2013 [35]. أصبح الموقف التركي واضحًا بعد إصدار البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر 2012 أمرًا بتدخل القوات الجوية لقصف مواقع عسكرية في شمال سوري، بحجة حماية الأراضي التركية والأمن القومي والرد على قذائف سورية مسّت أراضي تركيا. كان ذلك مؤشرات للتدخل في سورية، التي اعتذرت رسميًا بطلب من روسيا.

ـ **حالة ليبيا**، لم تتوانَ تركيا في إدراج الأزمة الليبية ضمن الاستراتيجية الإقليمية الجديدة، ولقد جاء الموقف التركي معاكسًا للمواقف الفرنسية لتجسد المعادلة التركية/الفرنسية مشهدًا يعيد إلى الأذهان صراع القوى في ليبيا عام 1711 بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية والولايات المتحدة. تجسد الصورة أردغان التركي المسلم العلماني المرتدي معطف الناتو، في مواجهة الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي، المهاجر المجري لأم يهودية، يقفان معًا في العاصمة الليبية، في مشهد تراجيدي في الذكرى الثمانين لاستشهاد المجاهد عمر المختار[36].

هذه المواقف وأخرى تعد ترتيبات لتبوؤ تركيا مكانة عالمية مريحة، عبر استعراضها لقدراتها ومؤهلاتها. يبرز الواقع أن المحاولات التركية لتأدية دور إقليمي ودولي، تصطدم بعقبات أبرزها[37]:

---

(33) محمد سيد رصاص، «التصلب التركي – الفرنسي حيال الأزمة السورية: محاولة للمقاربة،» **الحوار المتمدن**، العدد 3630 (6 شباط/فبراير 2012)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294225>.

(34) عبد العظيم، «العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط،» ص 27.

(35) المصدر نفسه، ص 29.

(36) الشاكر، «الإقليمية الجديدة.. من رجب باشا إلى رجب طيب».

(37) نسرين مراد، «تركيا في التركيبة الإقليمية الجديدة،» **البيان**، 2011/9/20.

ـ عدم تقبل الغرب فكرة تمتع تركيا بمكانة سيادية إقليمية، تستثني أو حتى تنقص من الدور الغربي، وبالذات الدور الأمريكي المهيمن، فالقيادة البراغماتية التركية لم تصل بعد إلى درجة تسمح للغرب بقبول تركيا، لتنوب عنها وتنفذ الحد المقبول من المعايير الغربية دوليًا.

ـ أفقدت التصريحات والتصرفات التركية المستفزة أحيانًا، الثقة الغربية بها، ما ساهم في فشل انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة.

ـ عدم تقبل الأنظمة العربية عودة السيادة التركية على المنطقة، رغم ما تتمتع به القيادة التركية الجديدة من شعبية، بسبب مواقفها إزاء القضايا العربية. إذ ما زال لتركيا نزعات عدائية واضحة مع العرب، مثل بناء عدد كبير من السدود الضخمة على نهرَي دجلة والفرات، إلى جانب تدخلها السلبي أحيانًا في الشؤون العربية.

ـ تعاني تركيا داخليًا من أوضاع خامدة، وقابلة للانفجار، كالقضية الكردية والأرمينية والقبرصية، ومشاكل الأقليات العرقية. وهذا يحتاج إلى مراجعات جذرية في السياسة والأصول والثوابت التركية.

لكي تستطيع تركيا الاضطلاع بدورها العثماني الجديد، ينبغي أن يبدأ «الإصلاح والتجديد» من داخلها، وبعدها ينتشر إلى نمط علاقاتها مع الشعوب الطورانية والأقليات الإثنية الإسلامية، ليصل التجديد والإصلاح بعد ذلك إلى علاقات تركيا «الإسلامية الجديدة» مع العالم الإسلامي الكبير، ومن ورائه العالم بأسره.

ثانيًا: التفاعلات الداعمة للانفرادية التركية (العثمانية الجديدة)

1 ـ بروز وتزايد الميول الانفرادية التركية

كان تورغوت أوزال سباقًا إلى كشف خطة إحياء الدور العثماني الجديد، حين صرح أن: «القرن 21 سيكون قرن بعث السلطنة العثمانية، من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم». ولقد كان حسب جورج حداد يقصد تحقيق ذلك عبر بعث العلاقة الطورانية ـ الإسلامية، وتحويل تركيا إلى مركز عثماني جديد يضطلع بدور محور ومحرك فعّال لهذه «العلاقة». (خطة ثلاثية ـ أمريكية صهيونية تركية ـ لبسط السيطرة ودعم الهيمنة الجديدة) أخذت الخطة طريقها للتطبيق في «المربع التركي» (يمتد بين: جيورجيا وقبرص وبلغاريا والعراق، وهو ساحة «الحرب الباردة» الأمريكية الجديدة)، من خلال انطوائها على عاملين[38]:

العامل **الأول** هو الطابع الطوراني للدولة التركية، ويجمعها مع قسم كبير من سكان شبه جزيرة البلقان، وما وراء القوقاز، ذوي الأصل الطوراني، كما يجمعها مع قسم كبير من شعوب بلدان آسيا

(38) حداد، «الدور العثماني الجديد للطورانية الإسلامية الكاذبة».

الوسطى والجمهوريات الإسلامية السوفياتية السابقة، وجزء من الأقليات الإثنية في الصين. يؤهل ذلك تركيا للقيام بدور خاص لدى هذه الشعوب والأقليات الإثنيات، ولدى الدول التي تعيش فيها، إذا أتقنت الاضطلاع المرن بهذا الدور.

أما العامل **الثاني** فهو الانتماء الإسلامي إلى الشعب التركي، الذي يتيح لتركيا أن تؤدي دورًا «إسلاميًا عالميًا، إيجابيًا وفعالًا». ولكي تستطيع تركيا الاضطلاع بدورها العثماني الجديد، ينبغي أن يبدأ «الاصلاح والتجديد» من داخلها، وبعدها ينتشر إلى نمط علاقاتها مع الشعوب الطورانية والأقليات الإثنية الإسلامية، ليصل التجديد والإصلاح بعد ذلك إلى علاقات تركيا «الإسلامية الجديدة» مع العالم الإسلامي الكبير، ومن ورائه العالم بأسره.

يبقى أنه بالرغم من وصول التيار الإسلامي إلى السلطة في تركيا عبر حزب العدالة والتنمية، إلا أنه لم ينجح في الخروج من دائرة النفوذ الأمريكي، ودائرة الصداقة الاستراتيجية مع إسرائيل. وهذا هو «مفتاح» الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية. هنا يأتي الدور «العثماني الجديد» لتركيا المختلف تمامًا عن العثمانية التقليدية، لأنه يقضي باحتواء التيار الإسلامي داخل وخارج حدودها، ولمّ شمل الشعوب والإثنيات التركية، والطورانية، والإسلامية، تحت المظلة الإمبريالية الأمريكية.

إن احتمال تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي التركي الكبير، من شأنه إدخال تغيير كلي للوضع الدولي. وبإمعان النظر حسب جورج حداد نجد:

ـ **أولًا**، يجري العمل على تحديد الطوق الصحي حول تركيا، المسمى «المربع التركي»، عبر فض الاشتباكات التركية مع دول هذا المربع وحوله، لتهيئة مناخ التغيير المطلوب.

ـ **ثانيًا**، العمل على زرع الليبرالية في المجتمع والدولة التركية، لأجل الاحتواء المزدوج والمزاوجة بين التيار الأتاتوركي والتيار الإسلامي، لبناء كيان تركي جديد ومميز، طوراني القبضة وإسلامي الوجه واللسان، عصري المنطق، غربي المصالح والارتباطات والأهداف، وهذه بالتحديد هي خصائص «العثمانية الجديدة».

ـ **ثالثًا**، تحويل تركيا تدريجًا إلى مركز للطورانية (ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وإنسانيًا، ومن ثم سياسيًا)، لتصبح لاعبًا إقليميًا ممثلًا للبلدان ذات أقلية إثنية تركية وطورانية، وبعدها السعي لإضفاء الطابع التركي والطوراني على جميع المسلمين غير الأتراك وغير الطورانيين (كالألبان والمسلمين الصربيين والبوسنيين والبلغار والروس والصينيين...). وهو ما يحقق بلوغ تركيا مكانة القوة الإقليمية.

لتحقق تركيا هذه الخطة، لا بد من اتخاذ ثلاثة اتجاهات[39]:

ـ الاتجاه **الأول**، تحويل تركيا مركزًا للحركات الإسلامية، من طريق تكبير الدور الإسلامي لتركيا.

(39) المصدر نفسه.

ـ الاتجاه **الثاني**، تكثيف وتطوير علاقات تركيا الثنائية مع كل الدول الإسلامية، وتدخلها «الإيجابي» لحل نزاعاتها ومشاكلها، بما فيها الداخلية، عبر تقديم مساعدات. وهذا يوضح سعي تركيا لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، لمصلحة تثبيت الكيان الصهيوني، ويساهم في تكبير الدور التركي وتعظيم الرصيد العربي والإسلامي لتركيا،

ـ الاتجاه **الثالث**، تقليص دور الإسلام «العربي والإيراني» لتصبح تركيا العضو الأكبر في منظمة مؤتمر الدول الإسلامية، فبواسطة تركيا يتم تحويل المنظمة إلى هيئة موالية للإمبريالية، على غرار «حلف بغداد» ومشروع «الحلف الإسلامي».

تجد تركيا في الوضع الإقليمي والدولي الراهن فرصة مواتيةً لدعم أدوارها الجديدة، على نحوٍ يحقق لها رؤاها وطموحاتها ويعطي سياستها الخارجية قوة دفع وتجديد، وهو ما من شأنه أن يضفي مصداقية على دورها كفاعل.

نجحت السياسة الخارجية التركية الجديدة في انتهاج سياسة متعددة الأبعاد، ببناء علاقات (ليست بديلة بل متكاملة) مع عدة لاعبين دوليين. هذه السياسة تتسم بالفاعلية والمبادرة والتوظيف الأمثل للمؤسسات والمنظمات الدولية التي تنتمي إليها تركيا. كما استطاعت بلورة رؤية تتفق مع معطياتها الإسلامية الشرقية على نحو قادر على التعاطي مع النظام الدولي والتفاعل مع مؤسساته وهياكله، على نحوٍ يجعل النموذج التركي متزنًا جديرًا بتحقيق مصالح تركيا القومية دون تعارضها مع السياسات الغربية[40].

2 ـ تجديد الأدوار التركية إزاء القضايا الإقليمية والدولية الراهنة

تجد تركيا في الوضع الإقليمي والدولي الراهن فرصة مواتيةً لدعم أدوارها الجديدة، على نحوٍ يحقق لها رؤاها وطموحاتها ويعطي سياستها الخارجية قوة دفع وتجديد، وهو ما من شأنه أن يضفي مصداقية على دورها كفاعل. فالتغيرات التي طرأت مؤخرًا على البيئتين الإقليمية والدولية وحالة الاضطراب التي تشهداها، يفرض على تركيا تجديد سياساتها وتصوراتها الجيوسياسية الطموحة. يبقى أن من ملامح التجديد في توجهات تركيا تتضح في تفعيلها للقوة الناعمة والخشنة معًا لأجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، المتعلقة بمعادلة الدور والمكانة وتصوراتها الطموحة. ولو أن الواقع لا يزال يشير إلى أن تركيا قوة متوسطة لم تصل بعد إلى مستوى القوة الكبرى، وليس لديها الاستقلالية التامة في سياساتها الدولية والإقليمية[41].

تعتمد السياسة الخارجية التركية الحالية على تقوية العلاقات مع القوى الكبرى في الغرب

(40) عبد الجليل، «دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في الانتخابات التركية،» ص 115.

(41) عماد يوسف، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيّدة: مقاربة جيوبولتيكية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015).

والشرق معًا، ضمن تحالفات مرنة تتجنّب الاعتماد على حليف مُهيمن، وتستفيد من مزايا الاتجاهين، وتُوازِن أحدهما بالآخر في حال التوتر. كما تعمل على تطوير اتجاه ثالث لتحقيق المصلحة القومية يتمثّل بتعزيز الاستقلالية عبر الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي اقتصاديًا ودفاعيًا، وانتهاج السياسة الحازمة التي تجمع بين الدبلوماسية وتوظيف القوة، عبر موازنة علاقاتها بالقوى الخارجية الفاعلة، مع وجود ضوابط لكل اتجاه، في حال توتر العلاقات مع أحد شركائها. اكتسبت فكرة التحالفات المرنة أهميتها بتزايد التوترات مع الغرب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) مقابل تطور العلاقات الاستراتيجية الثنائية مع روسيا والصين وإيران[42]. وعليه تحاول تركيا مؤخرًا استغلال كل الفرص والظروف الطارئة على المستويين الإقليمي والدولي لأجل إعادة بناء وتأكيد مكانتها من طريق بسط نفوذها بكل الأساليب المتاحة لها والممكنة.

ثالثًا: طرق الانخراط التركي في مستجدات الإقليم العربي

تستشعر تركيا منذ مدة قوتها الإقليمية، التي تحولت إلى فرض وجودها ودورها في القضايا الإقليمية، معتمدة العمل بمفهوم البدائل الممكنة، وتبحث بموجبه الاستراتيجيات الجديدة والمستجدة التي حددت الدور التركي الإقليمي معتمدة على الأهمية الاستراتيجية التي تميزها كقوة متوسطة وطموحة لولوج مستوى الكبرى.

سنحاول إبراز الدور والتفاعل التركي إقليميًا، من خلال ثلاثة مناهج تجمع بين القوة اللينة والصلبة والموازنة بينهما اقتصاديًا.

1 ـ منهاج التحركات الدبلوماسية

اعتمدت تركيا جملة من الترتيبات الجديدة التي أسهمت في الاستقرار السياسي، وبخاصة ما يتعلق بسياسة تصفير المشكلات، التي كانت إلى ماضٍ قريب تؤرق السياسة الداخلية والخارجية التركية. وهو ما ساعد أكثر فأكثر على فهم المتغيرات ومواكبة التغيرات، عبر العمل على طي صفحات الماضي، وإنهاء حالات العداء التي كانت تشتعل على حدودها. ساعد الأمر تركيا على تجسيد انطلاقة جديدة وبثقة عالية نحو العالم العربي والإسلامي، أو ما يطلق عليه العمق الاستراتيجي أو «الحديقة الخلفية»[43].

تعد منطقة الشرق الأوسط المجال الأساسي لتفاعل الدبلوماسية التركية ونشاطها، وهذا لحساسية واستراتيجية التوازنات والتحديات القائمة في هذه المنطقة بالذات، وخطورة وعمق تأثيراتها على كل دول الفضاء الإقليمي. يذهب البعض إلى أنه لا توجد دولة واحدة في الشرق الأوسط لديها تفوق بارز من ناحية تركيبة المؤشرات (عسكريًا، اقتصاديًا، ديمغرافيًا) الضرورية لأن تصبح قوة إقليمية

(42) عماد قدورة، **السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2021).

(43) عصام فاعور ملكاوي، «تركيا وخيارات المستقبل الاستراتيجية،» **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، السنة 31، العدد 63 (2015)، ص 233.

طموحة ومهيمنة. وهو ما يفسر التنافس على كل المستويات لأجل تحقيق ريادة الدور. بدليل أنه من ناحية الناتج القومي الإجمالي، تمتلك إيران أكبر اقتصاد، وتليها السعودية في المرتبة الثانية، وتركيا في المرتبة الثالثة. أما ناحية الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية، فتركيا تمتلك أكبر اقتصاد تليها السعودية ومصر وإيران. أما من ناحية الإنفاق الدفاعي، فتتصدر السعودية جميع دول المنطقة بهامش كبير، وتليها «إسرائيل» في المرتبة الثانية وتركيا في المرتبة الثالثة. من ناحية القوة الديمغرافية، تتصدر مصر بتعداد سكاني يتجاوز 100 مليون/نسمة، تليها إيران بـ85 مليون/نسمة وتركيا بـ84 مليون/نسمة. أما من ناحية القوة النووية، ف«إسرائيل» هي القوة العسكرية النووية الوحيدة في الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقًا لمؤشر «غلوبال فاير باور» تتبوّأ تركيا المرتبة 11 عالميًّا، تليها مصر في المرتبة 13، وإيران في المرتبة 14، والسعودية في المرتبة 17، و«إسرائيل» في المركز 20[44].

هذه المعطيات تؤكد أهمية وأولوية الآلية الدبلوماسية في المنطقة، وهو ما فهمته تركيا وتتعامل به بشكل يضمن لها مصالحها ووجودها كفاعل يحاول فرض دوره في مجمل القضايا المركزية والحساسة، وأبرزها القضية الفلسطينية. كذلك نسجل محاولة تركيا بناء حوار حذر مع إيران فضلًا عن التقارب التركي ـ القطري، وهذا لتجنب التصادم معهما أو مع أي طرف إقليمي أخر.

2 ـ منهاج الشراكات الاقتصادية

بعد أن حقق حزب العدالة والتنمية القطيعة مع سياسة الانعزال، تحولت تركيا على الصعيد الاقتصادي إلى اقتصاد معولم أكثر انفتاحًا واندماجًا في السوق العالمية، وتبنيها سياسة اقتصادية جديدة أسهم في تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي داخليًا. أما إقليميًا فنجد أن دول الفضاء العربي تعدّ فرصة لا يمكن تجاهلها بالنسبة إلى تركيا التي تسعى للاستفادة منها، وهذا بالنظر إلى قدراتها النفطية والقدرة الاستعابية لأسواقها للمنتوجات التركية. هذا الأمر بالذات الذي يقف وراء الاهتمام والتقارب التركي ـ العربي، إذ نجد أن الطرف الأول عمل على إيجاد آليات تنسيق وتعاون مؤسساتي مع الطرف الثاني، من أجل تطوير خطط التعاون الاقتصادي، عبر تشجيع السياسة التنافسية التشاركية. لذلك تعمل تركيا على عدم إفلات العالم العربي من فلك نفوذها وعمقها الاستراتيجي[45]. إضافة إلى ما سبق نجد أن من بين المبادرات الداعمة للتوجه المنفتح والمعولم للاقتصاد التركي، الذي من شأنه أن يعزز دور تركيا إقليميًا هو مشروع «الجسور الدولية» الذي تسعى من خلاله إلى بناء تحالفات استراتيجية بين تركيا وجملة معتبرة من الشركات الأجنبية (تتجاوز 1000 شركة) تمتد من مصر إلى تونس. تتجزأ تخصصات هذه الشركات إلى خمسة قطاعات هي: قطاع الملابس الجاهزة؛ قطاع الطاقة الجديدة وتطبيقاتها؛ قطاع الصناعات الغذائية

(44) «2021 Military Strength Ranking,» Global Firepower (2021), <https://www.Globalfirepower.com/countrieslisting.php>. GDP, Current Prices,» IMF.

(45) باسل الحجار، «التحوّلات الاستراتيجية التركية،» مجلة **الدفاع الوطني** (بيروت)، العدد 104 (نيسان/أبريل 2018)، <https://bit.ly/3ifE2b1>.

(منتجات الألبان، صيد وتصنيع الأسماك، المزارع السمكية)؛ قطاع المراكز التجارية (الفرانشايز والإنشاءات)؛ قطاع السياحة[46].

الواضح أن تركيا تعمل من خلال هذه المبادرة على خلق علاقة تعاون ثلاثي تأخذ فيها دورًا مركزيًا يتوسط البعدين العربي والأوروبي، ما يجعلها مشروعًا استراتيجيًا وحيويًا داعمًا لطموحها تطبيقًا لنظرتها إلى استغلال البدائل المتاحة وما يجعلها حلقة ربط استراتيجية بين الشرق والغرب (المشروع يدعم النزعتين معًا: الأوروربية والعثمانية الجديدة).

3 ـ منهاج التدخلات العسكرية

انخرطت تركيا عسكريًا في عدد من ساحات الصراع الإقليمي، وهو ما ساهم بدوره في إعطاء دفعة قوية لتشييد صناعة عسكرية متطورة واقتصاد مزدهر والقضاء على ازدواجية القرار السياسي والاستراتيجي، وتحولات في نظرة تركيا إلى دورها الخارجي كقوة إقليمية مستقلة تعيد صوغ بيئتها المجاورة بما يتمشى ومتطلباتها الأمنية[47].

تبرر تركيا توجهاتها العسكرية بحجة أن الموقف التركي من الأزمات الإقليمية هو موقف «الدولة الثالثة»، التي تقوم بتدعيم استقلال ووحدة أراضي الجوار التي يجري تفكيكها وتدميرها في حروب بالوكالة[48]. وهو ما يعكس النهج التركي إزاء احتلال العراق وسورية، بمعنى أن تركيا اعترضت على التدخلات الأجنبية في هذه البلدان، سواء أمريكية (حالة العراق وسورية) أو بريطانية (حالة العراق) أو فرنسية (حالة سورية)... إلخ. لم تنخرط تركيا في التدخلات العسكرية المحدودة إلا لحماية حدودها أو استعادة الوضع القديم، وبعد وقوع تدخلات عسكرية من جانب القوى العظمى ووكلائها على حساب مصالح تركيا الحيوية. فالاستراتيجية التركية الكبرى تستهدف الإبقاء على حالة الاستقرار في دول الجوار الإقليمي وتفادي انتشار التهديدات من الهامش إلى الداخل؛ وهو ما يجعل توجهات السياسة الخارجية التركية مبنية على توظيف مجمل القدرات المتاحة لحماية محيطها الحيوي مع الإبقاء على جيوش القوى العظمى خارج محيطها المباشر[49].

إلا أن الحالة الليبية تختلف عن سورية التي تقف على باب تركيا مباشرة، فليبيا بعيدة نسبيًا ولو أن تداعيات أزمتها تتجاوز المعطى الجغرافي. أعلنت تركيا تأييدها لثورة الشعب الليبي. لكن سرعان ما انقسمت قوى الثورة الليبية على نفسها، مع تحول بعض هذه القوى إلى وكلاء قوى خارجية، وهو ما خلق نوعًا من الارتباك فابتعدت أنقرة عن المحاور الليبية ودَعَتِ الليبيين إلى الوحدة والمحافظة على المسار الديمقراطي. عادت بعدها تركيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019،

---

(46) «مشروع الجسور الدولية،» **أخبار الخليج** (البحرين)، 2011/10/12.

(47) «مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي،» مركز الجزيرة للدراسات، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2020، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4803>.

(48) Şener Aktürk, «Turkey's Grand Strategy as the Third Power: A Realist Proposal,» *Perceptions: Journal of International Affairs*, vol. 25, no. 2 (January 2021).

(49) شنر آق ترك، «استراتيجية تركيا الكبرى والقوى العظمى،» **رؤية تركية**، السنة 11، العدد 1 (شتاء 2022)، ص 44.

بخطوة ملموسة اتخذتها مع حكومة الوفاق عبر توقيع اتفاقية تعاون عسكري وأمني، ومذكرة تفاهم حول حدودهما البحرية الاقتصادية شرق المتوسط. كما نجحت قوات الوفاق وبدعم عسكري تركي (نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو 2020) في إيقاع الهزائم بقوات حفتر (طول الساحل غربي طرابلس، وجنوب العاصمة وجنوبها الشرقي، ومطار طرابلس الدولي، ومدينة ترهونة الاستراتيجية). فنجحت في طرد حفتر من الغرب الليبي، وهددت مواقعه في مدينة سرت الوسطى، دافعة الأزمة الليبية نحو منعرج جديد[50].

كان ضروريًا على تركيا أن تختار موقعها في النظام العالمي الجديد، وأن تتبنّى استراتيجية تتلاءم مع المستجدات الجيوسياسية. لعل من بين ملامح هذه الاستراتيجية الجديدة محاولاتها الالتحاق بالغرب، ولو أن مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لا تزال تقابلها خيبة مستمرة.

بصفة عامة وبخصوص نقل الدور التركي الجديد تجاه الجوار العربي، فيذهب بعض المحلّلين إلى أنه بمنزلة محاولة لاكتساب أوراق اعتماد إضافية تضاف إلى الرصيد التركي داخل الأرصدة الغربية، كمحاولة منها لتحسين وضعها ومكانتها وكذلك شروط تفاوضها مع أوروبا، إضافة إلى تحسين علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعًا: أساليب المساهمة التركية في مستجدات الإقليم الغربي

كان ضروريًا على تركيا أن تختار موقعها في النظام العالمي الجديد، وأن تتبنّى استراتيجية تتلاءم مع المستجدات الجيوسياسية. لعل من بين ملامح هذه الاستراتيجية الجديدة محاولاتها الالتحاق بالغرب، ولو أن مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لا تزال تقابلها خيبة مستمرة، إلا أنها لم تقطع الأمل في ذلك، وهو ما جعلها تدفع دائمًا بمفهوم «البدائل الممكنة»، ما دام ملف عضويتها الأوروبية لم يطوَ فهي تستثمر في الفرص كافة الكفيلة بفتح أبواب الاتحاد لها.

1 ـ أسلوب المساعي الدبلوماسية لإرساء الاستقرار

تعمل تركيا منذ مدة على تحسين موقعها ومواقفها إزاء قضايا جوارها الأوروبي والغربي، وهو ما من شأنه تحسين موقعها إقليميًا ودعم توجهاتها الاستراتيجية بما فيها كسب ود الغرب بعامة والدول الأوروبية بخاصة، كونها لا تزال تطمح إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. من بين هذه المساعي السياسية والدبلوماسية نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

(50) «مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي».

(1) الوساطة التركية في الأزمة الأوكرانية: لفهم الاهتمام التركي بأداء دور الوسيط في الأزمة المتولدة من غزو القوات الروسية لأوكرانيا، يجب أن ننطلق من كون روسيا هي القوة العظمى التي توجد لها قوات عسكرية في ثلاث من الدول الجارة المباشرة لتركيا، وهي سورية وجورجيا وإقليم قرة باخ في أذربيجان، إضافة إلى شبه جزيرة القرم الشديدة التسليح التي تحتلها روسيا بوصفها حالة رابعة ذات أهمية؛ لكونها جارًا بحريًّا لتركيا. لا يقتصر الأمر على وجود قوات روسية في هذه البلدان الأربعة، ولكن في جميع الحالات الأربع يقاتل الجيش الروسي ضد جهات فاعلة تعترف بها تركيا سلطات شرعية في هذه المناطق (حكومات أذربيجان وجورجيا وأوكرانيا والحكومة السورية المؤقتة في الشمال السوري). من هنا، يتبين لنا تعارض الوجود العسكري الروسي في الجوار التركي مع الضرورة الرئيسية لاستراتيجيتها الكبرى، وهي ألّا يقوم أي جيش من جيوش القوى العظمى باحتلال أو التمركز في أراضي جيران تركيا المباشرين، وتأسيس جوار صديق لا يشكل فيه أيّ جار تهديدًا عسكريًا[51].

تسعى تركيا منذ اندلاع الأزمة الروسية ـ الأوكرانية إلى فرض دورها كوسيط دبلوماسي بين الأطراف المتنازعة عقب استضافتها أول لقاء مباشر بين وزيري خارجية روسيا سيرغي لافروف وأوكرانيا دميترو كوليبا في مدينة أنطاليا بحضور وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي. ترى تركيا أنها الطرف الوحيد في حلف شمال الأطلسي القادر على فتح باب للحوار مع الطرفين بفضل علاقاتها معهما. تكمن أهمية الدور الدبلوماسي التركي في: **أولًا**، تجنيب المزيد من العقوبات على روسيا لإبقاء مساحة من التواصل مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ **ثانيًا**، محاولة تقريب الرؤى بين طرفي النزاع لحماية مصالح أوكرانيا؛ **ثالثًا**، حماية مصالح الغرب بعامة من منطلق عضويتها في الناتو[52].

(2) عودة الحوار التركي ـ اليوناني: تعرف العلاقات التركية ـ اليونانية منذ مدة حالة من التقهقر والتذبذب في التبادلات الاقتصادية، إذ تبين بيانات مركز التجارة العالمي، أن التبادل التجاري بين تركيا واليونان شهد تذبذبًا خلال السنوات العشر الأخيرة، وهذا منذ عام 2019. وكانت كفة الميزان التجاري تميل لمصلحة تركيا، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2012 نحو 5 مليارات دولار، وتجاوز 6 مليارات دولار عام 2014، في حين تراجع إلى 5.3 مليار دولار في 2021. وبلغت قيمة الصادرات التركية إلى اليونان العام الماضي 3.1 مليار دولار بينما بلغت الواردات منها 2.2 مليار دولار. كما أن العلاقات السياسية بين أنقرة وأثينا تشهد هي أيضًا في السنوات الأخيرة حالة من التوتر المتزايد وبخاصة حول مسألة ترسيم الحدود البحرية، إذ بلغ التصعيد والتوتر بين الطرفين أوجهُ في صيف 2020 حينما باشرت تركيا في التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط[53].

بدأ الانفراج النسبي في العلاقات يلوح في الأفق منذ استئناف المفاوضات الثنائية في 2021،

---

(51) ترك، المصدر نفسه.

(52) «هل تنجح تركيا في دور الوسيط بين روسيا وأوكرانيا؟،» الجزيرة مباشر، 11 آذار/مارس 2022، <https://bit.ly/3wtmWic>.

(53) «وسط تفاؤل اقتصادي.. قمة تركية يونانية في إسطنبول تهيمن عليها تداعيات حرب أوكرانيا،» الجزيرة مباشر، 13 آذار/مارس 2022، <https://bit.ly/36dzNKG>.

ولقد فتح الأطراف مؤخرًا أبواب الحوار في ما بينهم بشكل ساهم في التقارب التركي ـ اليوناني. يتجسد الأمر بصفة ملموسة في سياق الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكس في 13 آذار/مارس 2022 إلى اسطنبول لأجل عقد اجتماع مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وقد ركز الاجتماع على بحث العلاقات الثنائية إضافة إلى قضايا إقليمية ودولية، بما فيها التطورات الجيوسياسية الراهنة وتداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا. لقد جاء التقارب بين الطرفين وفق دينامية جديدة، يعكسها الاستعداد اليوناني للمساهمة في الحوار مع تركيا، وانطلاقًا من صفتهما شريكين في حلف شمال الأطلسي، ولأجل التحرك المشترك في ظل الظروف الحالية من أجل محاولة إبقاء المنطقة بعيدة عن أي أزمة جيوسياسية أخرى وللتنديد بانتهاك روسيا القانون الدولي[54].

2 ـ أسلوب التعاون الاستراتيجي والعسكري

تعد تركيا من الناحية العسكرية جزءًا من الغرب على عكس واقعها مع الجوار العربي، وهذا بحكم انتمائها إلى منظمة الحلف الأطلسي. إن الانضواء تحت مظلة منظمة عسكرية كهذه الأخيرة يجعل التوجهات والسياسات التركية والغربية تسري في سياق مشترك ومنسجم، إذ لا يمكن تركيا في هذا المجال أن تغرد خارج السرب أو أن تناقض التوجهات الأوروبية أو الأمريكية، وكل ما دون ذلك أو يخالفه ما هو في الواقع إلا إنعكاس لمراوغة أو لعبة استراتيجية أو دور تقوم به تركيا ضمنًا بالنيابة عن الغرب.

وإذا شئنا أن نبقى في سياق مستجدات الوضع الإقليمي والدولي نجد على سبيل المثال أن العلاقات التركية ـ الأوكرانية شهدت مؤخرًا وقبيل الحرب الروسية تطورًا لافتًا، تُوج باتفاقيات متعددة في مجال الصناعات الدفاعية، بحيث أصبحت تركيا من أهم مزوّدي الجيش الأوكراني بالطائرات بلا طيار، إذ أعلنت رئاسة الصناعات الدفاعية التركية، توقيع اتفاقية مع أوكرانيا في مجال الطائرات المُسيرة وطرادات فئة ADA لتلبية حاجات البحرية الأوكرانية. وتستخدم أوكرانيا الطائرات المُسيرة التركية طراز Bayraktar TB2 التي أنتجتها شركة Baykar منذ عام 2019، لأجل زيادة الأمن في البحر الأسود وبحر آزوف[55].

كما أن تركيا تعد نوعًا ما مستفيدة من البريكسيت، إذ إن علاقتها ببريطانيا في المجال العسكري بقيت مثمرة، بفعل استمرار التعاون العسكري بين الشركات العسكرية البريطانية والتركية، من دون أي ضغوط سياسية. فالتعاون العسكري يعد استمرارًا للاتفاقات العسكرية الاستراتيجية التي أبرمت سالفًا والتي قُدرت قيمتها بمئات ملايين الدولارات، خولت بها بريطانيا تطوير الطائرات

(54) المصدر نفسه.

(55) «تركيا وأوكرانيا ... تعاون عسكري متنامٍ يمتد إلى السياسة والاقتصاد،» TRT عربي، 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/3qqk55F>.

الحربية التركية، عبر شركة BAE البريطانية المتخصصة بتطوير أنظمة الطيران، بالتعاون مع شركة TAI التركية، التي تعد شركة الصناعة العسكرية الرئيسية التابعة لوزارة الدفاع التركية[56].

3 ـ أسلوب التبادل التجاري والاستثمارات الاقتصادية

تعد الآلية الاقتصادية من بين الأساليب التي تعتمدها تركيا لأجل تحقيق مقاصدها الإقليمية، فهي تعمل على تكثيف التعاملات الاقتصادية وتوجيه استثماراتها بطريقة مخطط لها بدقة لأجل تحقيق المكاسب الحيوية، ولعل أكبر مثال يجسد ذلك هو العلاقة التركية ـ الكرواتية، إذ إن هذه الأخيرة أحد أكبر الداعمين لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتراهن عليها تركيا منذ تولي كرواتيا دورة رئاسة الاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من عام 2020. كما تحاول الاستفادة من البريكسيت لأجل دعم علاقاتها التجارية والاقتصادية بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي[57].

تركيا لا تركن إلى دور يرسمه لها الحلفاء الغربيون، سواء بوصفها موقعًا دفاعيًّا أمام توجهات التوسع الروسي اليوم، أو جسراً يربط أوروبا بوسط آسيا والشرق الأوسط. فجذورها التاريخية، وثقلها الثقافي والسياسي، وموقعها الجيوسياسي، يفرض عليها دوراً قياديًا في أجنحة جوارها.

تعمل تركيا على تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع كرواتيا، إذ بلغ حجم التبادل التجاري معها أكثر من 575 مليون دولار حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ويهدف الطرفان إلى أن يقترب من مليار دولار. كما تعمل تركيا على إحياء عدد من الآليات مثل لجنة الاقتصاد المشترك واللجنة المشتركة للمواصلات البرية بين البلدين وسيعملان على تقديم الحوافز لرجال الأعمال من الجانبين لتعزيز الاستثمارات. ولقد وصلت قيمة الاستثمارات التركية في كرواتيا إلى 350 مليون دولار. وتخطت قيمة المشاريع التي يقوم بها مقاولون أتراك فيها مبلغ 610 ملايين دولار، متمنيًا أن تتعزز مجالات التعاون بين البلدين[58].

بعد عرضنا لطرائق وأساليب التعامل والتفاعل التركي إقليميًا مع جواريها العربي والغربي، نذهب إلى الإشارة بصفة عامة إلى أن تركيا الجديدة، ومنذ المحاولة الانقلابية الفاشلة (2016)، ووفق ما سمَّاه البعض المبدأ الأردوغاني، تنتهج استراتيجية العمل الإقليمي، بمعنى إعطاء الاهتمام الكبير لهذا البعد (العربي ـ الإسلامي والأوروبي)، الذي يعدّ بوابتها نحو تحقيق طموح العالمية،

(56) رستم محمود، «بريطانيا تتقرّب من تركيا لابتزاز المنظومة الأوروبية،» **النهار العربي**، 17/1/2021، <https://www.annaharar.com/arabic/politics/international/16012021124647138>.

(57) «يجب إعادة إحياء آلية التضامن الثلاثية بين تركيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك،» موقع رئاسة الجمهورية التركية، 16 كانون الثاني/يناير 2019، <https://bit.ly/3M6PFhB>.

(58) المصدر نفسه.

معززة توجهاتها بكل أساليب تحقيق مفهوم البدائل الاستراتيجية الممكنة. نجد أن من أبرز سمات السياسة الخارجية التركية تجاه الجوار الإقليمي، التالية[59]:

ـ المصالح التركية لا تقتصر على علاقتها بالغرب، بل تشمل كامل جوارها الإقليمي، وكل الدول التي تجمعها بها مواريث ثقافية أو إثنية. في قلب هذه المصالح، التزامات سياسية وتاريخية، وآفاق اقتصادية ومالية، وضرورات يفرضها الأمن القومي التركي.

ـ تركيا لا تركن إلى دور يرسمه لها الحلفاء الغربيون، سواء بوصفها موقعًا دفاعيًّا أمام توجهات التوسع الروسي اليوم، أو جسرًا يربط أوروبا بوسط آسيا والشرق الأوسط. فجذورها التاريخية، وثقلها الثقافي والسياسي، وموقعها الجيوسياسي، يفرض عليها دورًا قياديًا في أجنحة جوارها.

ـ تركيا لا تقبل بالأمر الواقع، مهما كان الزمان والمكان، وحتى إن وقفت خلفه قوى غربية كبرى.

ـ دعم تركيا مواقفها والتعبير عن مصالحها بتحرك ملموس ومشهود على الأرض، وليس فقط بالتصريحات. من دون تحرك عسكري، واقتصادي، أو استثماري، لن يكون للمواقف المعلنة أثر فعال في ميزان القوى والتدافع حول المصالح.

ـ تركيا تقوم بدورها وتحمي موقعها، ولها أصدقاء وحلفاء في الجوار الإقليمي، كما تعمل دائمًا على زيادة عدد الحلفاء والأصدقاء. ولا يمكنها الحفاظ على التحالفات من دون أن تفي بالتزاماتها تجاه حلفائها، وتقف معهم في مواجهة المخاطر التي تهددهم، مع دفاعها عن مصالحها الحيوية.

خاتمة

عملت تركيا منذ نشأتها على تبني التوجه الغربي، وتم إدراجها ضمن سياسات المحور الغربي منذ السبعينيات من القرن العشرين، بعد أن جعلت تركيا انضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي هدفًا استراتيجيًا لها منذ الستينيات، ومع ذلك باب البيت الأوروبي لا يزال موصدًا أمام تركيا رغم كل جهودها ومحاولاتها.. كما أن الأطراف الأوروبية لا يبدو أنها تقدر دور تركيا الدينامي.

عرفت التوجهات التركية الجديدة تحولات مهمة، تأتي في إطار عملية إعادة البناء في مختلف المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، وفي إطار القيام بأدوار فاعلة تجاه القضايا الإقليمية والدولية. هناك من يرى أن هذه التوجهات الجيوسياسية الجديدة، نابعة من خلفية حضارية ـ دينية، ما يعني وجود صراع بين التوجهات العلمانية والتوجهات الإسلامية.

تغيير تركيا لمحورها السياسي أساسه رغبة تركيا في اكتساب المكانة التي تطمح إليها وأن يكون لها كلمتها في المسائل الإقليمية وأن تعبر من خلالها نحو العالمية. تركيا التي كانت تقوم بأداء الأدوار بالنيابة أصبح طموحها أكبر، بمعنى أنها ستدافع عن وجودها وتطرح مبادراتها وبعدها تتشاور مع حلفائها الغربيين وتتعاون معهم، إذ لم تعد تكتفي بدور المنفذ للسياسات

(59) «مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي».

الغربية بل ستهتم بصوغ سياساتها ومبادراتها الخاصة بها، وبخاصة إزاء الأوضاع الإقليمية والدولية المشتركة.

تواجه تركيا الطموحة بعض الرهانات والتحديات في طريقها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولعل من بينها ما يتعلق بمدى استطاعتها التعامل والتحكم في توازنات قوى الأزمات والنزاعات التي تتدخل فيها من دون أن تنفلت الخيوط من يديها لمصالح أطراف أخرى. إضافة إلى مهارتها وقدرتها في تحمّل أعباء أدوارها مع تجنب الإفراط في تحمل هذه الأعباء المترتبة عليها، لأن الأمر كفيل بتحقيق تأثيرات ونتائج عكسية قد تؤدي إلى تراجع المكانة التركية بدل ارتقائها من قوة إقليمية إلى دولية □

الجدار العازل الإسرائيلي
عقيدة الاستيطان المائي وتهجير الفلسطينيين

الحسين شكراني

أستاذ القانون الدولي، جامعة القاضي عياض.

زياني أبو القاسم

أستاذ علم الاجتماع، جامعة القاضي عياض.

باسل أمين رجوب

باحث فلسطيني في سلك الدكتوراه، جامعة القاضي عياض.

عبد الدائم البطوي

باحث في سلك الدكتوراه، جامعة القاضي عياض.

مازن وليد قواسمه

طالب باحث.

مقدمة

مثلت سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك القدس الشرقية بعد حرب حزيران/يونيو 1967 إعادة تشكيل العلاقة بينها وبين الفلسطينيين، لكونها سلطة احتلال بعدما كانت في حالة حرب مع العرب منذ عام 1948.

وترتب عن الاحتلال وضع جيوسياسي جعل الاحتلال الإسرائيلي ينهج سياسة التوسع الاستيطاني والاستيلاء على الأراضي وتهجير الفلسطينيين وعزلهم في جيوب معزولة ومتقطّعة تحرمهم الأرض والماء والتنقل، وهي السياسة نفسها التي اتبعها داخل الخطّ الأخضر منذ قرار التّقسيم لعام 1947، ومنطلق الاحتلال هو تكريس مفهوم الدولة اليهودية بهاجس ديمغرافي[1]

(1) Pascal de Crousaz, «Le Facteur démographique dans la détermination par Israël de ses frontières avec les Palestiniens,» *A contrario*, vol. 3, no. 2 (2005), pp. 66-98.

وجغرافي وديني[2]. في المقابل، يفرض القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي على سلطة الاحتلال رزمة من الالتزامات اتجاه السكان المدنيين، وهو الأمر الذي تعامل معه الاحتلال بانتقائية ومرحلية وحربائية بحسب الظروف الجيوستراتيجية[3].

فالقانون الدولي الإنساني يَعدّ الممارسات الإسرائيلية مخالفات جسيمة، إذ يحظر تدمير الممتلكات واغتصابها على نحو لا تبرره الضّرورات الحربية وعلى نطاق كبير وبطريقة غير مشروعة وتعسّفية (اتفاقية جنيف الرابعة (1949)). كما يحظر القانون الدولي تجويع المدنيين كأسلوب حرب (البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف). وبالرجوع إلى النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998)، نجد أن تعمّد تجويع المَدنيين يُصنّف ضمن جرائم الحرب. وقد أكّدت محكمة العدل الدولية عدم مشروعية إنشاء الجدار لأنه يتنافى مع أحكام القانون الدولي، إذ مثّل بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة جزءاً من سياسة الاحتلال لضمّ الأراضي الفلسطينية وقضمها، وقد ألحقت هذه السياسة العنصرية أضراراً على الصعد كافة[4]. ويكمن الخطر الحقيقي في السيطرة الكاملة والمحكمة والدائمة للكيان الإسرائيلي على أكبر وأهم الأحواض المائية الجوفية داخل فلسطين.

تهدف سياسة سلطة الاحتلال إلى سلب المياه الفلسطينية، كوسيلة لإثراء الإسرائيليين على حساب الشعب الفلسطيني، وبالتالي إجبار الفلسطينيين على الهجرة، فوسيلة التعطيش تعد أداة إذعان بغرض تهجير الفلسطينيين.

تنطلق دراستنا من معالجة **إشكالية** الأفق الأمني أو الاستيطاني لبناء الجدار العازل من منظور السياسات الإسرائيلية من جهة؛ والوقائع على الأرض ومدى انسجامها مع أحكام القانون الدولي من جهة أخرى.

تنبني دراستنا على **فرضية** مفادها أن هذا الجدار استيطاني الأفق، بُني في الأساس لتحقيق أهداف استراتيجية، تتمثل بإبعاد وتهجير الفلسطينيين عن مواردهم المائية وإلحاق الأضرار الجسيمة بالقطاعات الإنتاجية، حيث تستند سياسة الاحتلال في سلب المياه الفلسطينية إلى عقيدة متكاملة تتصل بالأغراض الاستيطانية التّوسعية، حيث تسعى سلطة الاحتلال إلى ضم الجدار لأهم المصادر المائية والالتفاف عليها، بما يؤدي إلى حرمان المزارعين الفلسطينيين منها، الأمر الذي يمنحها الحق في مصادرتها وفق قانون الأراضي

(2) Michel Bôle-Richard, *Israël, le nouvel apartheid* (Paris: Liens liberent, 2013) .

(3) هيومن رايتس ووتش، «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد،» 27 نيسان/أبريل 2021، ص 21ـ22 (بتصرف)، <https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469>.

(4) محمد نهاد الشلالدة، «الأبعاد القانونية لجدار الفصل العنصري في ضوء القانون الدولي الإنساني،» **مجلة جامعة جرش الأهلية** (2004)، ص 44 (بتصرف).

الإسرائيلي[5]، وبالتالي تصدير الثروة المائية وتدميرها وابتلاعها؛ والدفع بالفلسطينيين إلى الاغتراب والتّشتيت في غياب المُسَاءلة الدولية.

تهدف سياسة سلطة الاحتلال إلى سلب المياه الفلسطينية، كوسيلة لإثراء الإسرائيليين على حساب الشعب الفلسطيني، وبالتالي إجبار الفلسطينيين على الهجرة، فوسيلة التعطيش تعد أداة إذعان بغرض تهجير الفلسطينيين[6]. ولم يقتصر الأثر السلبي للجدار العازل على سلب المياه الفلسطينية ونهبها، بل فكّك النسيج الاجتماعي الفلسطيني ودمّر القطاعات الاقتصادية الحيوية.

تعَد المياه أهم الموارد الأساسية من أجل استمرار الجنس البشري في قيد الحياة؛ وتحقيق الأمن المائي. لذا تمثل المياه محور العقيدة الصهيونية من خلال شعار «من النّيل إلى الفُرات»، وفي مُقابل ذلك تزداد الحياة صعوبة للفلسطينيين. ومن أجل فهم هذه العقيدة، سنقوم بتسليط الضوء على التحديات التي تفرضها سياسات الاحتلال، وإبراز آثار إنشاء الجدار الالتفافي.

ولفهم الإشكالية المطروحة، ستستخدم الدراسة، **أطراً تحليلية** متعدّدة، اعتمادًا على المقاربة التاريخية الهوياتية، والتحليل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من جهة أولى؛ وستربط الدراسة، بين هذه المقاربات والأطر القانونية والمعيارية الدولية من جهة ثانية.

أولاً: العقيدة الإسرائيلية وسياسات الاستيلاء على المياه الفلسطينية

1 ـ الاستيلاء على المياه الفلسطينية قبل إنشاء الجدار العازل

أ ـ الهيمنة الإسرائيلية على مياه الضفة الغربية

منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية (1967) خضع نظام تدبير المياه في الضفة للاحتلال إلى حدود 1995. وبعد اتفاق أوسلو 2 أصبح نظام تدبير المياه يخضع لتدبير مُشترك ومزدوج[7].

وبالرغم من مقتضيات الاتفاق المرحلي (1995 ـ 2000) عمد الاحتلال إلى انتهاج سياسة أحادية الجانب من خلال التّخطيط لبناء جدار فاصل؛ واستندت إسرائيل في بناء الجدار ورسم معالمه إلى توجهات استراتيجية لضم المستوطنات[8] الموجودة في الضفة الغربية والحفاظ على «المنطقة الأمنية» وضم القُدس والمياه الجوفية. واتضح ذلك من تصريح رئيس وزراء إسرائيل الأسبق أرييل شارون

---

(5) معتز أبو الدبس، «أثر الجدار على المياه في الضفة الغربية،» **دنيا الوطن**، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/10/179410.html> (visited 12 March 2021).

(6) الشلالدة، المصدر نفسه، ص 46ـ47.

(7) Irène Salenson, «Eau sans frontières ? Acteurs israéliens, palestiniens et internationaux du secteur de l'eau en Cisjordanie (1995-2014),» dans: Stéphanie Latte Abdallah et Cédric Parizot, *Israël/Palestine: l'illusion de la séparation* (Aix-en-Provence: Presses universitaires de Provence, 2017), pp. 129-130.

(8) في ما يتعلق بالمستوطنات، لاحظت محكمة العدل الدولية (2004)، أن إسرائيل تتبع سياسات وممارسات تتضمن إقامة مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يخالف المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

(2001): «ليس مصادفة أن تكون المستوطنات حيث هي. مهما حدث، علينا أن نحافظ على المنطقة الأمنية الغربية، المُتاخمة للخط الأخضر، والمنطقة الأمنية الشرقية على طول نهر الأردن والطّرق الرابطة بينهما، وكذلك القدس بطبيعة الحال والمياه الجوفية في التل»[9]. فقد شيدت هذه المستوطنات على مناطق استراتيجية، واعتمدت أنشطتها على الاستغلال المنتظم للموارد الطبيعية واليد العاملة الفلسطينية[10]. مع الإشارة إلى أن «إسرائيل» لم تحدد «إقليمها الوطني» إلى الآن، ومع ذلك فهي حريصة على وضع حدود لمدينة القدس مع تعديلها بصورة مستمرة تبعًا لمصالحها التوسعية الاستيطانية ومصالحها الديمغرافية[11].

أسفرت مفاوضات أوسلو عن تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى وحدات مُتباعدة تفصلها مناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية. واستأثرت السلطة الفلسطينية، بعد عام 2000، بـ 70 بالمئة من قطاع غزة و13 بالمئة من الضفة الغربية فقط.

صادرت سلطة الاحتلال الأراضي الفلسطينية، وسيطرت على مصادر المياه بحجّة المحافظة على المناطق الطّبيعية. وكانت الغاية الحقيقية استغلال مصادر المياه في ريّ الأراضي الزراعية للمستوطنات، إلى أن أصبح نحو 90 بالمئة من ينابيع الضفة الغربية خاضعًا لسيطرة الاحتلال وفق «حاجاته»[12]. ولا شك أن هذه الإجراءات تتنافى مع المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949[13].

أسفرت مفاوضات أوسلو عن تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى وحدات مُتباعدة تفصلها مناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية[14]. واستأثرت السلطة الفلسطينية، بعد عام 2000، بـ 70 بالمئة من قطاع غزة و13 بالمئة من الضفة الغربية فقط؛ في حين كانت تأمل استعادة 100 بالمئة من الأراضي المحتلة عام 1967 بعد نهاية المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، بحيث نصت اتفاقية أوسلو الثانية على التدبير المشترك للمياه، لكن ظلّ هذا التّعاون القانوني بعيداً على المُمارسة الميدانية خصوصًا بعد بناء الجدار[15].

(9) هيومن رايتس ووتش، «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد،» ص 60.

(10) طارق دعنا، «مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة،» **عمران للعلوم الاجتماعية**، السنة 8، العدد 30، (خريف 2019)، ص 70.

(11) حليمة أبو هنية، «المخطط الإسرائيلي لبرجزة القدس في ضوء خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010ـ 2050،» **استشراف** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد 4 (2019)، ص 81.

(12) تيسير جبارة، «السيطرة الصهيونية على المياه في فلسطين،» **شؤون فلسطينية**، العدد 257 (صيف 2014)، ص 52.

(13) لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءًا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

(14) سري المقدسي، **فلسطين الوجه المعكوس: احتلال يومي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 134.

(15) Salenson, «Eau sans frontières ? Acteurs israéliens, palestiniens et internationaux du secteur de l'eau en Cisjordanie (1995-2014),» p. 131.

وبعد سنة 2000، قامت إسرائيل بتدمير المرافق المائية مثل هدم الآبار وتدمير قنوات الري والخزّانات وخطوط المياه خلال أعمال التجريف التي قامت بها في إثر اندلاع انتفاضة الأقصى[16]؛ وهذا يتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيَّما المادة 35 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 لاتفاقيات جنيف الأربع.

ب ـ التهجير والهيمنة الإسرائيلية على الأرض

منذ احتلال «إسرائيل» ما تبقى من الأراضي الفلسطينية عام 1967، قامت السياسة الإسرائيلية على الفصل والتمييز العنصريين، إذ عملت من خلال «التخطيط لمسار الجدار إلى ضمّ المساحات غير المأهولة والمستوطنات في مناطق الضفة إلى حدود القدس، واستثناء مساحات ذات كثافة سكانية فلسطينية عالية [...] بهدف زيادة النمو السكاني اليهودي في المدينة مقابل خفض النمو السكاني الفلسطيني فيها»[17].

وتأكدت معالم هذه السياسة حتى في مضامين اتفاق أوسلو، إذ ظلت 87 بالمئة من الضفة الغربية خاضعة للاحتلال الإسرائيلي. واستخدمت إسرائيل حيلًا قانونية لسرقة الأراضي الفلسطينية بحجة أنها أراضٍ من دون مالك (Terra Nullius)، وعملت على توزيع الأراضي الفلسطينية على المستوطنين. كما نهجت الحركات الاستيطانية أشكالًا متنوعة من التحايل للاستيلاء على الأراضي أبرزها تزوير وثائق الملكية[18].

صادرت السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية ما يقارب ثلثها، منها 10 آلاف دونم التي تقر بأنها بملكية خاصة تعود للفلسطينيين. أحد التكتيكات الشائعة التي استخدمتها هي إعلان الأراضي، ومنها ملكيات خاصة تعود إلى فلسطنيين «كأراضي دولة». وقدّرت حركة سلام الآن الإسرائيلية الأراضي التي حدّدتها الحكومة الإسرائيلية كأراضي دولة بحوالي ربع الضفة الغربية. ومن بين أكثر من 675 آلاف دونم من أراضي الدولة التي خصّصتها السلطات الإسرائيلية للاستخدام من قبل أطراف ثالثة في الضفة الغربية، تم تخصيص أكثر من 99 بالمئة منها للاستخدام من قبل مدنيين إسرائيليين، بحسب بيانات الحكومة. فقد تسبّب الاستيلاء على الأراضي من أجل المستوطنات والبنية التحتية التي تخدم المستوطنين بشكل أساسي، في تمركز الفلسطينيين في الضفة الغربية في «165 جزيرة تشكل أقاليم مفصولة ومشلولة»[19].

و«جعلت السّلطات الإسرائيلية أيضًا شبه مستحيل على الفلسطينيين في المنطقة (ج)، التي تشكل 60 بالمئة من الضفة الغربية والتي وضعتها اتفاقية أوسلو تحت سيطرة إسرائيل وكذلك الذين يعيشون في القُدس الشرقية، الحصول على تصاريح البناء[20]. فالمنطقة (ج) «قوامها مناطق

(16) جبارة، «السيطرة الصهيونية على المياه في فلسطين،» ص 56ـ57.

(17) أبو هنية، «المخطط الإسرائيلي لبرجزة القدس في ضوء خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010ـ2050،» ص 81ـ82.

(18) نظمي الجعبة، «الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس: قراءة في أبعاد وأشكال السيطرة على الأرض،» **دراسات فلسطينية**، العدد 91 (صيف 2012) ص 60.

(19) هيومن رايتس ووتش، «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد،» ص 9.

(20) المصدر نفسه، ص 9.

غنية بالموارد وأرض زراعية. وبغية ضمان السيطرة الفعالة، فإن المنطقتين (أ) و (ب) محاطتان بالكامل بالمنطقة (ج) وبالمستوطنات اليهودية والقواعد العسكرية»[21].

أما بالنسبة إلى القدس، فقد ازداد تقسيم الأحياء الفلسطينية وفصلها بإنشاء النِقَاط الاستيطانية داخلها[22]. وأُقيمت أكبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (معاليه أدوميم) على منطقة الزعيّم الفلسطينية، إذ تحولت هذه المنطقة إلى كانتونات معزولة، كما هي الحال في أبوديس، والعيزرية، والسواحرة الشرقية وغيرها[23].

ومن خلال الوقائع، يتبين أن السياسة الإسرائيلية نجحت في ضم أكبر عدد من الأراضي الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم وتجميعهم في كانتونات معزولة. وقد كرّس الجدار العازل هذه السياسة وعزّزها. وفي ما يتعلق بالقانون الدولي، نجد أن سياسات الاحتلال تتنافى مع مقتضيات القانون الدولي التي تجرم التهجير القسري[24] والاستيلاء على الأراضي وتدميرها[25].

2 ـ سرقة المياه الفلسطينية من خلال إنشاء الجدار العازل

أ ـ السيطرة على الأحواض المائية الجوفية الكُبرى عبر ضَمّها

تمثل السيطرة على المياه أحد المداخل الأساسية للتحكم في الاقتصاد الفلسطيني وتهجير الفلسطينيين؛ لذلك يسيطر الاحتلال على منابع الأحواض المائية الفلسطينية لإحكام قبضته.

يُعَدّ الحوض المائي الجوفي الغربي أكبر حوض في الضفة الغربية، حيث تُقدر طاقته الإنتاجية السنوية المتجددة بـ 400 مليون م^3 في السنة، ولكن ما يحصل عليه الفلسطينيون من هذا الحوض لم يعد يتجاوز 16 مليون م^3، بينما ينهب الإسرائيليون معظم مياه الحوض عَبْر شبكة الآبار المحفورة على امتداد الخط الأخضر، ابتداءً من نهاية الحُدود الشّمالية الشّرقية لمحافظة جنين مروراً بمحافظتي طولكرم وقلقيلية حتى منطقة اللطرون، وصولاً إلى مناطق غرب الخليل. ويُقدر عدد الآبار الإسرائيلية التي تضمنتها هذه الشّبكة أكثر من 500 بئر بأعماق بعيدة يصل بعضها إلى 700 متر، وهو ما يُوفر لإسرائيل استنزافًا كاملًا لمياه الحوض وطبقته الجوفية.

في الجهة الشّمالية الشّرقية للضفة الغربية، امتداد آخر للجدار مع امتداد الحوض الثاني الذي يتم سحب مياهه، وهو الحوض الذي يقع في شمال شرق الضفة الغربية، ويتضمن تحديداً كل مَسَاقط المياه المنحدرة من مُحافظات نابلس وجنين وطوباس، باتجاه الشّمال والشّمال الشرقي،

(21) دعنا، «مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة،» ص 69.

(22) الجعبة، «الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس: قراءة في أبعاد وأشكال السيطرة على الأرض،» ص 65.

(23) Shir Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation* (London: Pluto Press, 2010), p. 148.

(24) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: المادة 7: يعني إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان نقل الأشخاص المعنيين قسرًا من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر...؛

(25) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: المادة 8: إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها ...

وتمتد حُدوده الجوفية والجيولوجية إلى داخل سهل مرج إبن عامر ومنطقة بردلة وأجزاء كبيرة من مناطق الأغوار الشّمالية الشّرقية.

وفي الجهة الشّرقية من الضفة الغربية يقع الحوض الجوفي الثالث وهو الحوض الشّرقي، الممتدّ بكامله داخل حدود الضفة الغربية، إذ يتضمّن جميع مَسَاقط المياه المنحدرة باتجاه الشرق نحو منطقة غُور وادي الأردن ومجرى نهر الأردن، من مناطق الشمال بمحافظات الضفة الغربية (جنين، طوباس، نابلس، رام الله) مروراً ببيت لحم وحتى أقصى جنوب محافظة الخليل. وتُقدر الطّاقة المائية السنوية المتجددة لهذا الحوض بنحو 175 مليون م^3، يحصل الفلسطينيون منها على نحو 37 بالمئة من إجمالي الطاقة المائية المُتجددة[26]. وتقع المنطقة المعزولة خلف الجِدار الغربي فوق الحوضين الجوفيين الغربي والشّمال الشّرقي، بينما تقع المنطقة المعزولة الشّرقية بكاملها فوق الحوض الشّرقي[27].

بعد عشرين سنة من اتفاقية أوسلو، لم تتمكن السّلطة الفلسطينية من بسط نفوذها إلا على 17 بالمئة من الضفة الغربية. وفي المقابل ارتفع عدد المستوطنين بالضفة الغربية من 65 ألف إلى 330 ألف نسمة، أما بالنسبة إلى القدس الشرقية فقد تزايد عددهم من 80 ألفًا إلى 190 ألفًا.

وبعد عشرين سنة من اتفاقية أوسلو، لم تتمكن السّلطة الفلسطينية من بسط نفوذها إلا على 17 بالمئة من الضفة الغربية وفي المقابل ارتفع عدد المستوطنين بالضفة الغربية من 65 ألف إلى 330 ألف نسمة، أما بالنسبة إلى القدس الشرقية فقد تزايد عددهم من 80 ألفًا إلى 190 ألفًا[28].

يأتي ثلث المياه السطحية المستهلكة في فلسطين التاريخية (أراضي 1948 و1967) من بحيرة طبريا ونهري الأردن واليرموك، وثلثا المياه الجوفية من أربعة أحواض مائية إثنان منها تتقاطع بين «إسرائيل» والضفة الغربية؛ ويُوجد الثالث والرابع بكاملهما بالضفة الغربية[29]. وتعَدّ الأرض في فلسطين أرضًا غنية وخصبة، رغم ذلك لا تنتج منطقة نهر الأردن سوى 10 بالمئة من

(26) فضل كعوش، «جدار الفصل العنصري ضمان للسيطرة الإسرائيلية الدائمة على مصادر المياه الفلسطينية،» وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، <https://bit.ly/3whULRD> (تاريخ الزيارة 5 آذار/مارس 2021).

(27) أبو الدبس، «أثر الجدار على المياه في الضفة الغربية».

(28) Alexandra Novosseloff, *Des Murs entre Les Hommes* (Paris: Ed. la documentation française, 2007), pp. 457-458.

(29) Salenson, «Eau sans frontières ? Acteurs israéliens, palestiniens et internationaux du secteur de l'eau en Cisjordanie (1995-2014),» pp. 129-130.

مجموع الإنتاج الزراعي؛ بسبب منع «إسرائيل» الفلسطينيين من استعمال معظم أراضي نهر الأردن، والحدّ من الولوج إلى المياه إضافة إلى وضع القيود على بناء وتجهيز البنيات التحتية[30].

تمت مصادرة أكثر من 100 ألف دونم في المرحلة الأولى فقط من بناء الجدار، فهذه الأراضي هي الأكثر خُصوبة كما تضم المخزون المائي الجوفي بمحاذاة الخط الأخضر غربًا، إضافة إلى أراضي وادي الأردن شرقًا[31]. وتسعى سلطة الاحتلال من الجدار الفاصل إلى ضمان سحب ما يزيد على 400 مليون م^3 تمثل كامل الطاقة المائية المُتجددة للحوض المائي الجوفي الغربي. وهي كلها مياه فلسطينية تتكون داخل الضفة الغربية. كما حرصت سُلطة الاحتلال على إبعاد الفلسطينيين عن الحوض بحظر حفر الآبار والسيطرة على الآبار الفلسطينية وعلى أراض زراعية مهمة غرب الجدار[32].

يلاحظ أن نزع ملكية الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم يُعَدّ انتهاكًا جسيمًا لمقتضيات القانون الدولي؛ كما يُعد نزع الملكية والاستيلاء عليها مناقضين لاتفاقية جنيف الرابعة (المادة 147). كما تحظر (هذه المادة) «النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي سُلطة الاحتلال أو إلى أراضي أيّ دولة أخرى، مُحتلة أو غير محتلة».

وتمنع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 53) على دولة الاحتلال تدمير أيّ ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السّلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو المؤسسات التّعاونية. أما المادة 8 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من جهتها فتُدمج ضمن جرائم الحرب أفعالًا محظورة منها: إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها من دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وهو ما يعدّ انتهاكًا للقانون الدولي.

ب ـ مصادرة المياه وتدمير الآبار الإرتوازية

تمتدّ الآثار السلبية لبناء الجدار لِتَشمل عِمَاد الاقتصاد الفلسطيني المُحَاصر وهو الزراعة، حيث أدى بناء الجدار الالتوائي إلى إلحاق أضرار بالغة بالزّراعة الفلسطينية، كتدمير ومُصادرة وتشتيت مئات الآلاف من الدُونمات من الأراضي الزراعية الخصبة[33] من جانب سلطة الاحتلال، وبخاصة في منطقتي طولكرم وقلقيلية[34]. فقد فقدت هاتان المنطقتان نتيجة الجدار أكثر من 50 بالمئة من أراضيهما الزراعية المروية، ولحقت الأضرار بمناطق: عزبة سليمان، عزون، جيوس، فلاميا، فرعون،

---

(30) Penny Green and Amelia Smith, «Evicting Palestine,» *State Crime Journal*, vol. 5, no. 1, «Palestine, Palestinians and Israel's State Criminality» (Spring 2016), p. 91.

(31) غانية ملحيس، «جدار الفصل العنصري الإسرائيلي،» **الدراسات الفلسطينية**، السنة 14، العدد 55 (صيف 2003)، ص 73.

(32) جبارة، «السيطرة الصهيونية على المياه في فلسطين،» ص 56.

(33) موسى الدويك، «الجدار القاتل: آثاره الاقتصادية السلبية على الشعب الفلسطيني (دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي العام)،» **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية**، العدد 37 (2015)، ص 56.

(34) ضرار عبد الهادي خليل طرمان، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجدار الفصل العنصري في منطقة طولكرم – قلقيلية وجنوب الخليل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية،» (ماجستير في الجغرافيا، جامعة بيرزيت، 2012)، ص 68.

الرأس، كفر صور، دير الغصون، باقة الشرقية، نزلة عيسى، رمانه، زيتا والتيل[35]. واهتمت سلطة الاحتلال بالسيطرة على المياه الجوفية، وذلك بعدم منح أي ترخيص لحفر آبار إرتوازية جديدة أو تعميق الآبار الإرتوازية التي حُفرت قبل عام 1967، كما قامت بتحديد كميات المياه المسموح باستخراجها من هذه الآبار بتركيب عدّاد على كل بئر للمراقبة[36].

في مقابل القيود التي فرضتها سلطة الاحتلال الإسرائيلية على استخدام المزارعين الفلسطينيين لموارد المياه، سمحت للمستوطنات اليهودية بحفر 17 بئراً. ومع أن هذا العدد لا يمثل أكثر من 5 بالمئة من عدد الآبار العربية إلا أنها تجرّ 17 مليون م^3 من المياه، أي نحو 40 بالمئة من كمية المياه التي يسمح للآبار العربية بجرّها[37]. وقد عملت سلطة الاحتلال على حفر عدد من الآبار العميقة في مواقع استراتيجية في الضفة المحتلة، وبدأت بتغذية المستعمرات الإسرائيلية بمياه تلك الآبار؛ وهو ما أدى إلى التأثير في قُدرة ضخّ الآبار الإرتوازية التي يملكها الفلسطينيون، وبالتالي التّجفيف الكامل أو الجزئي لعدد من الآبار الفلسطينية وبخاصة في منطقة الأغوار[38]. أي استهداف المزارعين الفلسطينيين والتأثير في إنتاجيتهم.

وفي ما يتعلق بتدمير الآبار، تنص المادة 54 الفقرة 2 من البروتوكول الإضافي الأول عام 1977 على ما يلي: «يمنع مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تعطيل الأعيان (الأشياء) والمواد الأساسية للبقاء على قيد الحياة للسكان المدنيين كالمواد الغذائية والمناطق الزراعية المثمرة، والمحاصيل والماشية ومنشآت مياه الشرب وأشغال الري إذا تبيّن أن القصد من ذلك هو منعها عن السكان المدنيين أو طرف النزاع الآخر مهما كان الدّافع، سواء بقصد تجويع المدنيين وتهجيرهم أو لأي سبب آخر».

ثانياً: أثر عقيدة سلب الموارد المائية وتداعيات تدمير الاقتصاد الفلسطيني وتهجير السكان

1 ـ مُصادرة المياه وتدمير القطاع الزّراعي الفلسطيني

أ ـ الاستيلاء على الأراضي الزراعية وإنشاء الجدار عليها

رُسم مسار الجدار ليمتد على أكثر من 700 كلم وهو ما غيّر من طبوغرافية الضفة الغربية، إذ إن 85 بالمئة من مساره يمتد داخل الضفة الغربية ويقضم منها 12 بالمئة بما فيها الآبار وأفضل الأراضي

(35) أبو الدبس، «أثر الجدار على المياه في الضفة الغربية».

(36) جبارة، «السيطرة الصهيونية على المياه في فلسطين،» ص 52.

(37) جمال مظلوم، «إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية،» **شؤون فلسطينية**، العدد 220 (حزيران/يونيو – تموز/يوليو 1991)، ص 58.

(38) علي جرباوي ورامي عبد الهادي، «مياه دولة فلسطين: من الاستلاب إلى الاسترداد،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 1، العدد 4 (خريف 1990)، ص 11ـ12 (بتصرف).

الفلسطينية الخصبة[39]. ويفصل الجدار مساحات في الضفة الغربية، ويستحوذ على الأراضي ذات الخصوبة العالية المستعملة في الزراعة والرعي، التي تحتوي على أكثر المناطق حيوية في شأن المياه في المنطقة[40].

وقد ترتب عن بناء الجدار عملية اقتلاع الأشجار المثمرة، وفي أحيان كثيرة فإن الأشجار التي تُقتلع تحمل في شاحنات لتغرس في المستوطنات في عملية تجمع بين التّدمير والسّرقة. ففي المنطقة ما بين نابلس ورام الله التي تعتمد على الزّراعة، وخصوصًا الزيتون، استولت إسرائيل على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، واقتلعت المئات من أشجار الزيتون، وبالتالي انقطع مورد رزق المزارعين الذين يعتمدون على هذه الأشجار، وتأثرت بذلك صناعة الصابون والعاملون فيها في مدينة نابلس[41].

وقد اعتمدت محكمة العدل الدولية (2004) على ما جاء في تقرير المقرر الخاص بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها «إسرائيل» منذ عام 1967: «إن الكثير من الأرض الفلسطينية الواقعة على الجانب الإسرائيلي من الجدار هي أرض زراعية خصبة وتضم بعض أهم آبار المياه في المنطقة». ويضيف أنه: «قد أهلك الكثير من أشجار الفاكهة والزيتون في أثناء بناء الجدار».

فعلى مستوى مدينة قلقيلية مثلاً كانت السياسة الإسرائيلية خادمة لتوسيع وضمان أمن المستوطنات بُغية ضمّها على حساب الفلسطينيين، إذ فصل الجدار ليس فقط بين الفلسطينيين والإسرائيليين بل استولت «إسرائيل» على الأراضي الفلسطينية الخصبة وآبارها وفُرشتها المائية، حيث وصلت نسبة مصادرة الأراضي الفلسطينية إلى 74 بالمئة من الأراضي المروية[42].

وبالنظر إلى قواعد القانون الدولي؛ فالبروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 ولا سيما المادة 55 التي تنص على ما يلي: «تُراعى في أثناء القتال حماية البيئة من الأضرار البالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد. وتتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يُتوقّع منها أن تسبّب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطّبيعية ومن ثمّ تُضر بصحة السكان أو بقائهم على قيد الحياة».

---

(39) Arnauld Garcette, «L'oléiculture palestinienne au pied du mur,» dans: Abdallah et Parizot, *Israël/ Palestine: l'illusion de la séparation*, p. 228.

(40) Rasha Sansur, «Painting Emotions: The West Bank Separation Wall as an Evocative Object and Graffiti as a Meaning-Making Process,» *Material Culture*, vol. 49, no. 2 (Fall 2017), p. 2.

(41) أنيس مصطفى القاسم، «جدار الكارثة،» في: أنيس فوزي قاسم [وآخرون]، **الجدار العازل الإسرائيلي: فتوى محكمة العدل الدولية (دراسات ونصوص)**، تحرير أنيس مصطفى القاسم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 94.

(42) Novosseloff, *Des Murs entre Les Hommes*, p. 439.

ب ـ أثر الجدار في تدمير الزراعة

بيّنت دراسات حديثة أن القطاع الزراعي الفلسطيني يشمل بالدرجة الأولى الملكيات الفردية الصغيرة (82.9 بالمئة من المجموع) ويبلغ حجم نصف الملكيات أقل من 3 دنمات؛ وَ80 بالمئة من الملكيات لا تتجاوز 20 دنمًا[43]. فقد وضع الجدار العازل قيوداً كثيرة على حُرية تنقّل الفلسطينيين[44]، حيث غَيّر الجدار الفاصل من طبيعة ظروف عمل المُزارعين على أراضيهم، إذ أصبح المزارعون الفلسطينيون محاصرين زمانياً ومكانياً (نقط التفتيش، التّصاريح[45] الخاصة... إلخ)، وهو ما زاد من مُعاناتهم وهو ما يتنافى مع المادة 32 من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949[46].

ويحتاج المُزارعون الذين فصل الجدار بينهم وبين أرضهم إلى تصاريح للدخول إلى أراضيهم لزيارتها أو فلاحتها، وإذا صدر تصريح فإنه ينص صَراحة على أنه ليس دليلاً قانونياً على ملكية الأرض. عند صدورها فهذه التصاريح ليست مؤقتة فحسب، بل إنّها لا تسمح بالدخول أو الخروج إلا في أوقات محدّدة، وكثيراً ما تكون بوابات الدّخول أو الخُروج أو نقط المراقبة مقفلة أو تفتح في أوقات غير الأوقات المصرح بها[47].

«على سبيل المثال، وضعت السلطات الإسرائيلية حوالي 600 عائق دائم داخل الضفة الغربية، مثل الحواجز وعقبات إغلاق الطرق بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أوتشا (OCHA). كما يواجه الفلسطينيون بانتظام حواجز غير ثابتة، أو «طيارة» في كل أنحاء الضفة الغربية، حيث قدرت أوتشا عدد هذه النقاط التي أنشأها الجيش الإسرائيلي بـ 1500 من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020 فقط. وتمنع السلطات الإسرائيلية اعتياديًا مُرور الفلسطينيين أو تهينهم وتؤخرهم على الحواجز دون تبرير، فتعرقل تنقلهم إلى المدارس أو العمل أو المواعيد بجميع أنواعها»[48].

وقد «أدّت القيود التي فرضها الجدار الفاصل إلى تقييد كبير للأسواق المحلية وللتنمية الاقتصادية وللتّفاعلات الاجتماعية. وأدّت تلك القيود أيضاً، إلى التأثير على الولوج إلى الخدمات

---

(43) Nida Abu Awwad, «Gender and Settler Colonialism in Palestinian Agriculture: Structural Transformations,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 38, no. 3 (Summer 2016), p. 553.

(44) Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation,* p. 149.

(45) أكدت المادة 5، د (1) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965) على الحق في حرية الحركة والإقامة داخل حدود الدولة، وبينت نفس المادة (في فقرتها 2) الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي الحق في العودة إلى بلده.

(46) تحظر الأطراف السامية المتعاقدة صراحة جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة جسدية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها. ولا يقتصر هذا الحظر على القتل والتعذيب والعقوبات الجسدية والتشويه والتجارب الطبية والعلمية التي تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمي وحسب، ولكنه يشمل أيضًا أي أعمال وحشية أخرى، سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون.

(47) القاسم، «جدار الكارثة،» ص 92.

(48) هيومن رايتس ووتش، «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد،» ص 154.

الأساسية كالتطبيب والشّغل والثقافة والتبضع والاستفادة من مصادر المياه؛ وحوّلت هذه القيود الفلسطينيين إلى عبيد يعيشون في كانتونات»[49] معزولة.

إن ما يُقارب المليون شجرة زيتون توجد في المنطقة المعزولة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر. وللوصول إلى هذه المناطق يجب على المزارعين الفلسطينيين الحصول على تصاريح المرور من السّلطات العسكرية الإسرائيلية بصلاحية تراوح بين عدّة أيام أو أشهر. وعمومًا تُرفض هذه التّصاريح بنسبة 25 بالمئة، وفي مناطق معينة كجنين – شمال الضفة الغربية ـ تصل نسبة رفض التّصاريح إلى 45 بالمئة من دُون تبرير الرّفض، وهو ما تسبّب في حرمان 60 بالمئة من العائلات المالكة من الوصول إلى أراضيها[50].

حاولت «إسرائيل» منذ احتلالها القدس الشّرقية في عام 1967 ضمها لجعلها عاصمة موحدة لها، وسعت من خلال تهويدها إلى خنق كل ارتباط فلسطيني القُدس الشّرقية بالضفة الغربية. وتمثل ذلك بزرع المُستوطنات التي طوّقت القدس الشرقية شمالاً وجنوباً بهدف الحدّ من امتدادها العمراني.

ورأت محكمة العدل الدولية (2004) أن تشييد الجدار وإنشاء منطقة مغلقة بين الخط الأخضر، والجدار نفسه وتكوين جيوب[51]، كُلها أمور فرضت، فضلاً عن ذلك، قيوداً شديدة على حرية حركة سكان الأرض الفلسطينية المحتلة (باستثناء المواطنين الإسرائيليين ممن تم استيعابهم هناك) على النّحو المكفول بموجب الفقرة الأولى من المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.

لا بد من تسليط الضوء على عرقلة الحركة التجارية من جانب سلطة الاحتلال، فإعاقة حركة التّبادل التّجاري من السّوق الإسرائيلية وعبرها تحدّ من القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، إذ لا يسمح لها بالتطور، ومن نتائج ذلك أن التنمية الزراعية تبقى حبيسة إنتاجية ضعيفة ومحدودة جغرافياً[52]. وبالنظر إلى الالتزامات الدولية، خلصت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري إلى ما يلي: «على إسرائيل الإلتزام بإعادة الأرض والبساتين وحدائق الزيتون

(49) Sansur, «Painting Emotions: The West Bank Separation Wall as an Evocative Object and Graffiti as a Meaning-Making Process,» p. 2, and Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation*, p. 150.

(50) Garcette, «L'oléiculture palestinienne au pied du mur,» pp. 229-230.

(51) تنص المادة 3 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965) على المقتضيات التالية: تشجب الدول الأطراف بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري، وتتعهّد بمنع وحظر واستئصال كل الممارسات المماثلة في الأقاليم الخاضعة لولايتها (الخريطة الرقم (1)).

(52) Garcette, Ibid., p. 229.

والممتلكات الثابتة الأخرى التي انتزعت من أي أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بغرض تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة». وتضيف المحكمة: «بالنّظر إلى تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة استتبع، ضمن جملة أمور، الاستيلاء على منازل ومشاريع تجارية وحيازات زراعية وتدميرها، ترى المحكمة أن على إسرائيل التزامًا بجبر الضّرر الذي لحق بجميع الأشخاص الطّبيعيين والاعتباريين المعنيين».

2 ـ أثر الجدار في محو الهوية الفلسطينية وخنق الاقتصاد

أ ـ أثر الجدار في طمس الهوية الفلسطينية عن القدس الشرقية

حاولت «إسرائيل» منذ احتلالها القدس الشّرقية في عام 1967 ضمها لجعلها عاصمة موحدة لها، وسعت من خلال تهويدها إلى خنق كل ارتباط لفلسطينيي القُدس الشّرقية بالضفة الغربية. وتمثل ذلك بزرع المُستوطنات التي طوّقت القدس الشرقية شمالاً وجنوباً بهدف الحدّ من امتدادها العمراني. ولترسيخ سياسات الفصل العنصري قامت سلطة الاحتلال ببناء جدار الفصل داخل القدس الشرقية، إذ يبدو الجدار كـ«أفعى يفصل الفلسطينيين عن بعضهم البعض». لقد مزّق الجدار الفاصل النسيج الاجتماعي الفلسطيني وخلق أوضاعًا قانونية متعددة بعيداً من الهدف الأمني المعلن من قبل سلطة الاحتلال. وحَّدد الجدار الفاصل، أيضًا، أنماطاً شتّى من الانتماءات الترابية والحقوق المدنية الفلسطينية، فقد رفضت سلطات الاحتلال منح أية وثيقة إقامة للفلسطينيين في القُدس الشّرقية منذ عام 2005 ولم تسمح بالتجمع العائلي بل عمدت إلى إلغاء بطاقات الاقامة للأزواج والأطفال الفلسطينيين في المناطق المحاذية للجدار الفاصل[53].

إضافةً إلى ذلك، فَصَل الجدار عشرات الألوف من المقدسيين الفلسطينيين الذين يعيشون في الجهة الغربية من الجِدار (كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين) عن بقية سكان القدس الشرقية. وخلق الجدار جيوباً مُحاصرة بالكامل (انظر الخريطة الرقم (2)) في الضفة الغربية (مثل بير نبالا) المتصلة بالبلدات الفلسطينية الأخرى عبر طرق «نسيج الحياة فقط»[54].

ب ـ دور الجدار في تفاقم البطالة والأزمة الاقتصادية

مُنذ الاحتلال ارتبط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي ارتبطت العمالة الفلسطينية بسوق الشغل الإسرائيلية، إلا أن تضافر مجموعة من العوامل من بينها الهواجس

(53) Sylvaine Bulle, «Epreuves de mobilité, épreuves de réciprocité: Une ethnographie de la vie quotidienne dans des lieux confinés: Le Mur de séparation à Jérusalem,» *Terrains et travaux*, vol. 1, no. 17 (2010), pp. 93-95.

(54) هيومن رايتس ووتش، «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد،» ص 97ـ 98، وأبو هنية، «المخطط الإسرائيلي لبرجزة القدس في ضوء خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010ـ2050،» ص 76.

الأمنية وتعقيد إجراءات الحُصُول على تصاريح المُرور والعمل[55] أدت إلى انخفاض نسبة العمالة الفلسطينية من 7 بالمئة سنة 1987 إلى 2 بالمئة سنة 2011[56].

وقد وضعت قوات الاحتلال بوابات حديد على امتداد الجدار في القرى والبلدات التي يعزلها الاحتلال خلفه، وتُفتح هذه البوابات بمواقيت معيّنة، وهو ما يزيد معاناة الفلسطينيين وعذابهم، وبخاصة مع تباعد البوّابات بعضها عن بعض، فأحيانًا يضطر المزارعون الفلسطينيون إلى السّير لمسافات قد تصل إلى 50 كلم للوصول إلى أراضيهم التي لم تكن تبعد عنهم سوى كيلومتر أو اثنين[57]. ويمكن مثلًا ذكر أهم البوابات التي خضعت للإغلاق والفتح على مدى سنة 2008 كما هو محدد في الجدول الرقم (1):

الجدول الرقم (1)
بوابات من خلال الجدار، حسب المنطقة،
تموز/ يوليو 2008

المنطقة	البوابات المفتوحة	البوابات الموسمية	البوابات المغلقة	المجموع
قلقيلية	11	3	صفر	14
سلفيت	صفر	3	3	6
طولكرم	6	4	صفر	10
جنين	2	9	صفر	11
القدس	صفر	صفر	10	10
رام الله	1	صفر	7	8
الخليل	صفر	صفر	7	7
المجموع	**20**	**19**	**27**	**66**

المصدر: «The Separation Barrier – Statistics,» <https://www.btselem.org/separation_barrier/statistics>, (accessed on 9 June 2021).

بالاطلاع على المعلومات الواردة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) لسنة 2011 يمكن ملاحظة تقسيم البوابات الزراعية بحسب سياسات سلطة الاحتلال.

(55) تنص المادة 5 (هـ)، النقطة 1 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965) على الحق في العمل، وفي حرية اختيار نوع العمل، وفي شروط عمل عادلة مرضية، وفي الحماية من البطالة، وفي تقاضي أجر متساو عن العمل المماثل، وفي نيل مكافأة عادلة مرضية.

(56) Cédric Parizot, «Une économie de contrôle «non documentée»,» dans: Abdallah et Parizot, *Israël/ Palestine: l'illusion de la séparation*, p. 193.

(57) عبد الغني سلامة، «مظاهر الأبارتهايد في السياسات الإسرائيلية،» **شؤون فلسطينية**، العدد 266 (شتاء 2016)، ص 160.

الجدول الرقم (2)
مواقع البوابات الزراعية

النوع	وظيفة البوابة	العدد
بوابات يومية	تفتح يوميًا، بشكل عام لمدة ساعة في الصباح الباكر، وظهرًا ، وفي وقت متأخر من بعد الظهر للسماح للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم في المنطقة المغلقة. لا يُسمح إلا لأقلية من حاملي التصاريح، عمومًا الرعاة، بالبقاء في أراضيهم طوال الليل، بينما يجب على الآخرين جميعًا مغادرة المنطقة المغلقة عند إغلاق البوابة لهذا اليوم.	12
بوابات أسبوعية/أو أسبوعية موسمية	تفتح موسميًا، بوجه عام خلال موسم قطف الزيتون، للسماح للمزارعين بالوصول إلى بساتين الزيتون في المنطقة المغلقة. تفتح أيضًا من يوم إلى ثلاثة أيام أسبوعيًا على مدار العام.	10
بوابات موسمية	مفتوحة لفترة محدودة خلال موسم قطف الزيتون السنوي ، تشرين الأول/ أكتوبر ـ كتنون الأول/ ديسمبر. وتشمل هذه الفئة أيضًا نقاط التفتيش التي تستخدم للوصول الزراعي خلال موسم الزيتون.	44
المجموع		66

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - Occupied Palestinian Territory (UN OCHA), «Barrier Update,» Special Focus (July 2011), p. 9.

أدى بناء الجدار إلى فُقدان الفلسطينيين للموارد الاقتصادية، نتيجة عمليات المصادرة الدائمة للموارد، أو إتلافها، أو تعذّر استخدامها، وضياع الاستثمار المحتمل بسبب الشكوك التي تحفّ بمستقبل المناطق الواقعة خارج الجدار، وزيادة تكاليف الإنتاج الزّراعي، وكذا ارتفاع معدلات البطالة خاصة في المناطق المعزولة[58].

أسفرت هذه الإجراءات عن حرمان الفلسطينيين مواردهم الاقتصادية وقدرتهم على استخدامها، مثل الأراضي والمياه واليد العاملة والمهارات، حيث أصبحت السوق الفلسطينية مقسمة إلى مجموعة من الأسواق غير المتصلة نتيجة لجيوب معزولة غير متجاورة، وهو ما قلل من القُدرة على الاتجار بالخدمات والسّلع أو البحث عن الوظائف، بل يتجاوز الأمر ذلك إلى إعاقة عمليات التنمية والتخطيط الاقتصادي؛ فالجدار الفاصل يعزل موارد الاقتصاد الفلسطيني ويجزئ السوق الفلسطينية ويُضعف الزراعة، حيث تتأثر نحو 40 بالمئة من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية.

(58) المصدر نفسه، ص 163.

3 ـ تهجير السكان الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم

يؤكد عبد الوهاب المسيري[59] في كتاباته تمايز الاستيطان الإسرائيلي من الاستعمار الأوروبي والاستغلالي؛ ذلك أن النّظرية الاستعمارية الصهيونية مبنية على ترحيل السكان الأصليين وليس استغلال الموارد والأراضي؛ بمعنى أنها مبنية على البقاء في الأرض وعدم الاعتماد على السكان الأصليين، بل طردهم.

وبإلقاء نظرة على هيكلية الجدار في مُحافظات شمال الضفة الغربية، وبخاصة جنين وطولكرم وقلقيلية؛ نرى أن المناطق التي يضمها الجدار من هذه المحافظات تنسجم بنسبة 100 بالمئة مع أماكن تجمع المياه الجوفية، لذلك فإن كل المخزون الجوفي سيصبح داخل الجدار الالتفافي[60]؛ كرابط بين المستوطنات الإسرائيلية وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد المائية وفصلهم عن حُقولهم.

وقد استولى الاحتلال على مساحات شاسعة من أراضي المواطنين في قرى زبوبا، رمانة، الطيبة، عانين، تعنك، طورة الغربية، طورة الشرقية، الغرقة، الطرم، نزلة الشيخ زايد، أم دار، جلمان، زبده وظهر العبد[61]. لذلك، لم تقتصر الآثار السلبية لبناء الجدار العنصري في السيطرة على المياه وتدمير القطاع الزراعي، بل شمل الثّروة الحيوانية كمصدر أساسي لسكان المناطق المحاذية للجدار العنصري العازل، حيث فقد الكثير من السكان الأصليين مصدر عيشهم من الثروة الحيوانية، فقد بلغت مساحة الأراضي المُصَادرة التي كانت تستخدم لأغراض الرعي 42240 دونماً، وهو ما أثر سلباً في إنتاج الثروة الحيوانية[62]. وقد استهدفت «إسرائيل»[63] عمدًا مصادرة الأراضي الزراعية والغنية بالموارد الطبيعية والمياه خدمة للنشاط الاقتصادي الاستيطاني؛ كما عملت على[64] زيادة عدد السكان اليهود على حساب الوجود الفلسطيني.

لا شك في أن هذه الإجراءات تتنافى مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، فقد أكّد قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (465) بتاريخ الأول من آذار/مارس 1980 أهمية وضع تصور للإجراءات الهادفة إلى ضمان حماية الأراضي الخاصة والعامة والموارد المائية. وقد طلب مجلس الأمن الدولي من لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 446 (1979) دراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ 1967 بما فيها القدس؛ وأن تواصل التحقق من المعلومات المتعلقة

---

(59) أشرف عثمان بدر وعاصم خليل، «الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني: براديغم أم مفهوم؟،» **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 35 (شتاء 2021)، ص 12.

(60) عدنان حسين عياش، «جدار الفصل العنصري الصهيوني: آثاره السلبية على أراضي محافظة سلفيت،» **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**، العدد 2 (2009)، ص. 229.

(61) الشلالدة، «الأبعاد القانونية لجدار الفصل العنصري في ضوء القانون الدولي الإنساني،» ص 45.

(62) محمود أبو الرب، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة للجدار العنصري الفاصل على الشعب العربي الفلسطيني،» **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية**، العدد 5 (2005)، ص 370ـ371.

(63) طارق دعنا، «مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة،» **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 30 (خريف 2019)، ص 60.

(64) أبو هنية، «المخطط الإسرائيلي لبرجزة القدس في ضوء خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010ـ2050،» ص 70.

بالنقص الحادّ للموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد المائية، بهدف ضمان حماية الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة، ومتابعة تطبيق هذا القرار.

وأعتمد رأي محكمة العدل الدولية (2004) على بعض المقتضيات الواردة في تقرير المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعني بالحق في الغذاء «إسرائيل بتشييدها للسور ستضم فعلياً معظم المنظومة الغربية لمستودعات المياه الجوفية (التي تضم 51 بالمئة من موارد الضفة الغربية من المياه) وأن «السّور/الجدار يعزل المجتمعات عن أراضيها ومياهها ويتركها دون سُبل أخرى لكسب الرّزق»، وسيضطرّ الكثير من الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق إلى الرّحيل.

إن المخططات الكولونيالية الإسرائيلية تهدف إلى نهب موارد المياه الفلسطينية لإثراء الإسرائيليين على حساب الشعب الفلسطيني، وذلك بدعم المستوطنات الزراعية الإسرائيلية وتعزيز القطاعات الإنتاجية فيها. في المقابل تعمل سلطة الاحتلال على تدمير الزراعة الفلسطينية وخلق البطالة لدى الفلسطينيين وتهجيرهم.

وبحسب رأي محكمة العدل الدولية (2004)، فقد تبيّن من المعلومات المقدمة إليها، وبخاصة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أن تشييد الجدار تسبّب في تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها في ظروف تخالف مقتضيات المواد 46 وَ 52 من لوائح لاهاي التنظيمية للعام 1907؛ وأحكام المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة (كما سبق ذكرها).

وذكرت المحكمة بأن كلًا من الجمعية العامة ومجلس الأمن يرجعان، في ما يتعلق بفلسطين، إلى القاعدة العرفية التي تقضي بـ «عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة». ومن جهته أدان قرار مجلس الأمن الرقم (2334) الصادر في 23 كانون الأول/ديسمبر 2016[65] جميع التّدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، التي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومُصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة.

خاتمة

بناء على ما أوردناه في هذه الدراسة، نجد أن الممارسات الإسرائيلية تدفع بقوة نحو تعزيز العقيدة الاستيطانية الشمولية. فليس عبثًا رسم مسار الجدار، إذ يظهر كأفعى تتلوى داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية لتضم أجزاءً منها وتعزل أخرى عن امتدادها الفلسطيني الاجتماعي والهوياتي، كما أن الجدار الفاصل بهذه التعرجات والالتواءات يلتهم الأحواض المائية الكبرى في الضفة الغربية، حيث أدى بناؤه الى تجريف مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية والقدس

(65) Resolution 2334 (2016): Adopted by the Security Council at its 7853rd meeting on 23 December 2016.

الشرقية. وبما أن الجدار لم يتبع مسار الخط الأخضر، بل توغّل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة كما أريد له، وهو ما خلق كانتونات معزولة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر. وقد ترتب عن هذه الممارسات التضييقية تداعيات وآثار سلبية على الشّعب الفلسطيني، أصابت قطاعات مختلفة كخنق الزراعة وتضييق ظروف العمل وتشديدها، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة كخطوة لتهجير وتشتيت الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم وسلبها. فالجدار العازل هو صميم السياسات الاستيطانية العنصرية؛ حيث إن الجدار لم يفصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين فحسب بل فصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض.

لقد تأكد من خلال التحليل الاجتماعي والتاريخي للوقائع على الأرض وربطه بالأطر القانونية الكونية، أن المخططات الكولونيالية الإسرائيلية تهدف إلى نهب موارد المياه الفلسطينية لإثراء الإسرائيليين على حساب الشعب الفلسطيني، وذلك بدعم المستوطنات الزراعية الإسرائيلية وتعزيز القطاعات الإنتاجية فيها. في المقابل تعمل سلطة الاحتلال على تدمير الزراعة الفلسطينية وخلق البطالة لدى الفلسطينيين وتهجيرهم. وسعى الجدار الفاصل، والمرافق المرتبطة به من بوابات وأجهزة رصد، إلى الحدّ من تنقل الأفراد وحركة السلع الفلسطينية، إذ تفرض على الفلسطينيين نظام تصاريح معقّد يتّسم بالمزاجية يحول دون حرية التنقل والحركة التجارية من وإلى الأسواق الفلسطينية، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الفلسطيني المحاصر أصلاً. وهذا ما يدحض الأطروحة الأمنية الإسرائيلية بشأن إنشاء الجدار العازل.

من المعلوم أن أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي تدعم حق الشّعب الفلسطيني في الاستئثار بحقوقه السيادية واستغلال موارده الطبيعية، إلا أن التّعنث الإسرائيلي والاحتماء بمظلة الولايات المتحدة الأمريكية يحولان دُون احترام وتطبيق هذه الأحكام؛ بل يعزّزان سياسات الأسوار والجدران والعزل والميز والفصل العنصري □

التنافس الدولي على المضائق البحرية: المنطقة العربية نموذجًا

خالد بركة(*)

باحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب.

مقدمة

على مدار التاريخ، كان الصراع قائمًا بين القوى الكبرى في العالم، حول السيطرة على طرق التجارة والمضائق والممار المائية، وهي الحالة التي يعيشها العالم اليوم أيضًا على الطاقة، ومسارات التجارة العالمية.

ذلك الصراع، كشفت عنه القوة الأولى في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي أبدت انزعاجها من الدور الروسي والصيني في الممار المائية حول العالم، معلنة عن نشرها غواصات هجومية وطائرات من الجيل الخامس للتغلب على الدفاعات الروسية والصينية، ومؤكدة مساعدة حلفائها على الحفاظ على ممارها المائية.

يقول ريتشارد هايمان، أستاذ مادة الجغرافيا الاستراتيجية في جامعة لندن، «هناك عديد من المضائق في العالم، لكنها لا تحظى جميعًا بالدرجة ذاتها من الأهمية الاقتصادية أو العسكرية، إذ ترتبط أهمية مضيق ما بعديد من العوامل، من بينها حجم التجارة الدولية التي تمر عبره، ونوعية السلع التي تمر به، وأهميتها الاستراتيجية، وكذلك وضعية الدول التي تطل عليه، ومدى قوتها العسكرية والاقتصادية».

ويضيف أن الأهمية الاستراتيجية للمضائق تتغير عبر الزمن، فقد تتراجع أهميتها أو تزيد، وذلك لعوامل اقتصادية مثل تغير موازين القوى الاقتصادية للدول، التي تستخدم المضيق في تجارتها. فاكتشاف سلعة مثل النفط جعل مضيق هرمز حاليًا أحد أهم المضائق العالمية إن لم يكن أهمها جميعًا، لكن الدول التي تعتمد على مضيق ما غالبًا ما تسعى لتنويع منافذها للعالم الخارجي وعدم الاعتماد على منفذ واحد.

(*) البريد الإلكتروني: lmoktokhalid@gmail.com

ويشير سيمون فوت، أستاذ الجغرافيا الاقتصادية في جامعة غلاسكو، إلى وجود عدد كبير من المضائق حول العالم، لكن لا تحظى جميعها بالأهمية ذاتها للتجارة، أو حتى الملاحة الدولية. كما يؤكد أنه يوجد في العالم نحو 129 مضيقًا مائيًا، لكنها لا تستخدم جميعًا لعدم صلاحيتها للملاحة، أو لأن الناقلات البحرية العملاقة لا يمكنها العبور عبر المضيق لوجود عوائق طبيعية، لكن يمكن القول إن هناك نحو 29 أو 30 مضيقًا في العالم تمثل أهم المضائق، من بينها نحو عشرة مضائق شديدة الأهمية وتمثل عصب التجارة الدولية، حيث يمكن وصف خمسة منها بأنها مضائق استراتيجية، يؤدي التوتر أو النزاع في شأنها أو حولها إلى انعكاسات على النظام العالمي ككل، فمن يهيمن عليها أو على معظمها، يمكنه السيطرة وتوجيه حركة التجارة الدولية، كما أنه سيمتلك تفوقًا عسكريًا ملحوظًا على خصومه.

هناك نحو 29 أو 30 مضيقًا في العالم تمثل أهم المضائق، من بينها نحو عشرة مضائق شديدة الأهمية وتمثل عصب التجارة الدولية، حيث يمكن وصف خمسة منها بأنها مضائق استراتيجية، يؤدي التوتر أو النزاع في شأنها أو حولها إلى انعكاسات على النظام العالمي ككل، فمن يهيمن عليها أو على معظمها، يمكنه السيطرة وتوجيه حركة التجارة الدولية.

جغرافيًا يعرف المضيق بوصفه ممرًا مائيًا مكونًا بشكل طبيعي وملائم يربط بين مسطحين أكبر من المياه، بتعبير آخر يعد المضيق قناة مائية تقع بين كتلتين أرضيتين، وبطبيعة الحال ليست كل المضائق صالحة للملاحة سواء لضحالتها، أو للشعاب والصخور التي توجد فيها، ولا تسمح بإمكان الملاحة أو تعرضها للخطر.

ولأن الأمن البحري يمثل للقوى الدولية أهمية استراتيجية، تنطلق من ارتباطه بأمن الطاقة فتمثل المضائق والممار المائية في الاستراتيجية العسكرية نقطة تفوق للقوى المسيطرة عليها[1].

ومن أهم هذه المضائق، «هرمز» في الخليج العربي، و«باب المندب» و«قناة السويس» في البحر الأحمر، و«جبل طارق» في مدخل البحر المتوسط، و«البوسفور» و«الدردنيل» بين آسيا وأوروبا، و«ملقا» والمضائق الإندونيسية جنوب شرق آسيا، وقناة «بنما» بين الأمريكتين.

تعالج هذه الدراسة إشكالية تنطلق من «مدى التحكم في المضائق والممار البحرية بوصفها مشاريع للسيطرة من لدن القوى الكبرى على المنطقة العربية ومحيطها الحيوي، وانعكاس هذه المشاريع على الأمن بالمنطقة».

وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

(1) محمد السهيلي، «الصراع على المضائق والممرات المائية.. هل يمهد لاندلاع حرب عالمية؟،» صحيفة **الاستقلال** على الموقع الإلكتروني، <https://www.alestiklal.net> (زيارة بتاريخ 11 شباط/فبراير 2022).

ـ ماهية المضائق والممار البحرية؟

ـ أين تكمن الأهمية الاستراتيجية للمنافذ البحرية؟

ـ ما مدى اهتمام القوى الدولية بهذه المنافذ؟

هذا وسنعتمد في هذا البحث على المناهج العلمية التالية: المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التاريخي ثم المنهج الجيوبوليتيكي.

أولًا: أهم المضائق البحرية الجيوستراتيجية في المنطقة العربية

1 ـ تعريف المضائق والملاحة الدولية فيها

بحسب تعريف القانون الدولي للمضيق (في بعده الجغرافي والوظيفي)، يعَدّ المضيق جزءًا من أعالي البحار، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها، كما هي عبارة عن فتحات طبيعية ضيقة تصل بين بحرين أو مساحتين بحريتين ويتجاوز اتساعها ضعف عرض البحر الإقليمي.

تعَد المضائق البحرية من أهم النقاط الحساسة في تمرير النفط والغاز المسال من مراكز الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك، وفي حال تعرُّض هذه الممار لاختناقات أو إغلاق، فإن أسواق الطاقة ستصاب بأزمة إمدادات تؤثر في أسعارها ومستوى مخزوناتها الاستراتيجية في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد بصورة كبيرة على الوقود الأحفوري.

كما يحدد اصطلاح «المضيق» جغرافيًا بأنه:

الممر المائي الضيق بين بحرين أو محيطين أو أية مساحتين كبيرتين نسبيًا من الماء، «أي أن مياهه جزء من مياه البحر». وقد يتكون المضيق بفعل الانكسار أو بطغيان المياه على الأراضي المنخفضة، أو بفعل آثار التعرية، فيؤلف بذلك مجرىً طبيعيًا كالقناة البحرية، كما يمكن أن يكون اصطناعيًا، وبذلك الأثر يصبح هذا الممر المائي همزة وصل بين شواطئها مكوِّنة مناطق جذب لمزاولة عمليات الاتصال بين الجهات الواقعة على طرفيها، بما يخدم أغراضًا متعددة الجوانب، كالأنشطة العسكرية، وتسيير حركة النشاط الاقتصادي وتنشيط السياحة، كما تسهم في بعض الأنشطة التي تضر بالأمن والمصلحة القوميتين لدوله، كعمليات التهريب والهجرة غير الشرعية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة التي تستوجب السهر على مراقبتها[2].

(2) جمال معتوق وسفيان بلمادي، «جيوسياسة المضايق البحرية الاستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة: مضيق ملكا وأثره على أمن الطاقة الصيني أنموذجًا،» **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية** (جامعة بليدة 2)، السنة 9، العدد 1 (2016)، ص 96ـ111.

وبذلك يكون التعريف الجغرافي للممر متكون من عناصر هي:

ـ أن يكون جزءًا من البحر غير المتكون اصطناعيًا.

ـ أن يكون بعرض محدود يفصل بين قطاعين من الأرض سواء أكان يفصل قارتين أم قارة وجزيرة أو جزيرتين.

ـ أن يوصل بين جزيرتين من البحار بغض النظر عن سعة تلك البحار.

أما من الجانب الجيوسياسي والجيواقتصادي، فتعَد المضائق البحرية من أهم النقاط الحساسة في تمرير النفط والغاز المسال من مراكز الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك، وفي حال تعرُّض هذه الممار لاختناقات أو إغلاق، فإن أسواق الطاقة ستصاب بأزمة إمدادات تؤثر في أسعارها ومستوى مخزوناتها الاستراتيجية في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد بصورة كبيرة على الوقود الأحفوري، بحيث تتمركز معظم مناطق إنتاج النفط بالقرب من المضائق البحرية، لذلك فإنها تمثل صمامات لإمدادات الطاقة، كما أن أمن الممار البحرية يعد مسألة حيوية واستراتيجية للاحتياطي العالمي من النفط والغاز، إذ إن ثلثي النفط الخام المنتج والمصدَّر يتجهان يوميًا من خلاله عبر ناقلات النفط العملاقة.

تكتسي المضائق والممار المائية أهمية اقتصادية وسياسية بالغة، فمنها ما يعد نقطة وصل مهمة بين القارات، وتستعمل للتنقلات والتجارة، وتعد المضائق التي تقع ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المنافذ البحرية حيوية في العالم، وقد أثارت خلافات كثيرة ونزاعات طويلة نظراً إلى التنافس الدولي الشديد للسيطرة عليها.

كما أننا نميز بين نوعين من المضائق: مضائق طبيعية مثل: مضيق جبل طارق، ومضيق هرمز، ومضيقا الدردنيل والبوسفور، ومضائق اصطناعية مثل: قناة السويس وقناة بنما. وتكمن أهمية المضائق في كونها تختصر المسافات بين الدول، كما أنها تعد نقطة التقاء طرق الملاحة البحرية، ومن ثم كانت محلًا للصراع وأطماع الدول الكبرى؛ فالسيطرة على المضيق تعني إغلاق المعبر البحري والتحكم في طرق الملاحة. وتتفاوت قيمة المضائق وفقًا لأهمية المناطق المطلة على البحار التي يربطها المضيق، ووفقًا لحركة التجارة بين أرجاء موانئ هذه البحار، والبحار المجاورة[3]. وقد يساعد وجود مضيق بحري على إبراز أهمية الجزر القريبة منه أو يؤدي إلى ازدهار الدول المطلة عليه، كما تستخدم كمحطات لتزويد السفن بالوقود، فموانئ جبل طارق وعدن وسنغافورة وغيرها ذاع صيتها لموقعها القريب، أو لإشرافها على أحد المضائق البحرية المهمة، وحرية المرور عبر هذه المضائق مكفولة لكل دول العالم من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وإن كانت بعض هذه المضائق تقع ضمن المياه الإقليمية لبعض

(3) محمد إبراهيم حسن، **الجغرافيا السياسية** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1990)، ص 16.

الدول، مثل مضيقي الدردنيل والبوسفور في تركيا. كذلك تختلف أنواع وأشكال السفن العابرة لهذه المضائق، حيث يمكن أن نميِّز بين أنواع محددة وفقًا لأقاليم الإنتاج، فمضيق هرمز يعد مضيق النفط، والدردنيل والبوسفور معبرًا رئيسيًا لروسيا[4].

2 ـ المضائق الحيوية والجيوستراتيجية في المنطقة العربية

تكتسي المضائق والممار المائية أهمية اقتصادية وسياسية بالغة، فمنها ما يعد نقطة وصل مهمة بين القارات، وتستعمل للتنقلات والتجارة، وتعد المضائق التي تقع ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المنافذ البحرية حيوية في العالم، وقد أثارت خلافات كثيرة ونزاعات طويلة نظرًا إلى التنافس الدولي الشديد للسيطرة عليها. وتعد المضائق التالية أهم المضائق الحيوية في العالم: مضيق جبل طارق؛ مضيق هرمز؛ مضيق باب المندب؛ مضيق تيران؛ قناة السويس.

أ ـ مضيق جبل طارق

يقع مضيق جبل طارق البحري بين جزيرة أيبيريا شمالًا وشمال أفريقيا جنوبًا ويصل بين مياه البحر الأبيض المتوسط ومياه المحيط الأطلسي، يحد المضيق من الشمال شواطئ إسبانيا وجبل طارق، وفي الجنوب المغرب، طنجة والإقليم الإسباني سبتة، وفي الغرب رأس الطرف الأغر من ناحية إسبانيا ورأس سبارتل من ناحية المغرب. ويبلغ عرض المضيق في أضيق نقطة له 16.5 كلم، وطوله 58 كلم وأعمق نقطة فيه تصل إلى 935 مترًا وأقل نقطة فيه 320 مترًا. وقد أطلق الفينيقيون على مضيق جبل طارق تسمية أعمدة هرقل، واستطاعوا أن يجتازوه في رحلاتهم الاستكشافية إلى غرب أوروبا وغرب أفريقيا[5]، حيث ازدادت أهمية هذا المضيق في حقبة الازدهار الروماني نظرًا إلى اهتمام روما بأسطولها البحري الذي كان يجوب البحر الأبيض المتوسط بأرجائه كافة، كما كان يطلق عليه العرب قديمًا بحر الزقاق. وفي سنة 711م، وصل الفتح العربي الإسلامي إلى مضيق جبل طارق حيث قام «طارق بن زياد» بعبور المضيق وتمكن من فتح الأندلس. وقد حمل هذا المضيق اسم القائد العربي بعد ذلك، حيث سيطر العرب على المضيق نحو 8 قرون. وبعد خروجهم من الأندلس انتقلت السيطرة عليه إلى الإسبان، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية تسابقت الدول الصناعية في البحث عن أسواق لتصريف منتوجاتها، لذلك كانت بريطانيا على رأس الدول الصناعية التي اهتمت بهذا المضيق، وتمكَّنت من احتلاله في بداية القرن الثامن عشر واستمرت سيطرتها عليه حتى الوقت الحاضر نظرًا إلى أهميته الاستراتيجية في الملاحة والتجارة الدوليتين[6].

---

(4) محمد محمود إبراهيم الديب، **الجغرافيا السياسية: منظور معاصر** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2002)، ص 4.

(5) نعيمة خطير، «الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط،» **مدارات سياسية** (كانون الأول/ديسمبر 2017)، ص 5.

(6) المصدر نفسه، ص 6.

الشكل الرقم (1)
صورة مقربة لمضيق جبل طارق

ب – مضيق هرمز

هو مضيق بين الخليج العربي وخليج عُمان، يمثل الممر البحري الوحيد من الخليج العربي إلى البحر المفتوح وهو من أهم الممار الضيقة في العالم من الناحية الاستراتيجية. على الساحل الشمالي تقع إيران، وعلى الساحل الجنوبي تقع الإمارات العربية المتحدة ومسندم، وسلطنة عُمان في أقصى الغرب، هذه الأخيرة التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه نظرًا إلى أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية. ويبلغ عرض المضيق 65 كم.

ويعد المضيق في نظر القانون الدولي جزءًا من أعالي البحار، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها. يكتسب مضيق هرمز أهميته من كونه يعدّ بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج الواصل بين مياه الخليج العربي شبه المغلقة والبحار الكبرى عبر المحيط الهندي، وهو المنفذ الوحيد للبلدان العربية المطلة على الخليج العربي عدا السعودية والإمارات وعُمان[7].

يمر عبر هذا المضيق ثلث إنتاج العالم من الغاز الطبيعي المسال ونحو 20 بالمئة من إجمالي استهلاك النفط العالمي، وهو ما يكسبه أهمية استراتيجية كبرى للتجارة الدولية، وهو أحد أهم الممار المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، إذ يعبره 20 ـ 30 ناقلة نفط يوميًا بمعدل ناقلة نفط كل 6 دقائق في ساعات الذروة[8].

(7) U.S. Government, «The Strait of Hormuz is the World's Most Important Oil Transit Chokepoint,» 4 January 2012.

(8) Ibid.

كما يوجد أيضًا في مدخل هذا المضيق عدة جزر أخرى هي جزيرتا قشم ولاراك الإيرانيتان وجزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى وهي محل نزاع بين إيران والإمارات.

الشكل الرقم (2)
صورة مقربة لمضيق هرمز

ج - مضيق باب المندب

هو مضيق يصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي ويفصل قارة آسيا عن قارة أفريقيا، ويفصل بين قارتي آسيا في الشمال الشرقي وأفريقيا في الغرب، عرضه نحو 27 كم تقع في قسمه الشرقي جزيرة بريم (مَيّون) التابعة لليمن، ومساحتها 8 كم وهي بركانية المنشأ، أقام فيها الإنكليز عام 1857 محطة لتزويد السفن بالوقود (الفحم الحجري)، وظلت جزءًا من مستعمرة عدن حتى الاستقلال عام 1967.

ظلت أهمية باب المندب محدودة حتى افتتاح قناة السويس (1869) وربط البحر الأحمر وما يليه بالبحر المتوسط وعالمه، فتحول إلى واحد من أهم ممار النقل والمعابر على الطريق البحري بين بلدان أوروبا والبحر المتوسط، وعالم المحيط الهندي وشرق أفريقيا. وقد زاد في أهمية الممر، عرض قناة عبور السفن، وتقع بين جزيرة بريم والبر الأفريقي؛ وهو بعرض 16 كم وبعمق 100 ـ 200م، وهو ما يسمح لشتى السفن وناقلات النفط بعبور الممر بيسر على محورين متعاكسين متباعدين، ولقد ازدادت أهميته بوصفه واحدًا من أهم الممار البحرية في العالم، مع ازدياد أهمية نفط الخليج العربي. ويقدر عدد السفن وناقلات النفط العملاقة التي تمر فيه في الاتجاهين، بأكثر من 21000 قطعة بحرية سنويًا (57 قطعة يوميًا).

ولليمن أفضلية استراتيجية في السيطرة على الممر لامتلاكه جزيرة بريم، إلا أن القوى الكبرى وحليفاتها عملت على إقامة قواعد عسكرية قربه وحوله وذلك لأهميته العالمية في التجارة والنقل، كما سعت الأمم المتحدة في عام 1982 لتنظيم موضوع الممار المائية الدولية ودخلت اتفاقيتها المعروفة باتفاقية جامايكا[9] حيز الإنفاذ في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1994. وتبقى أهمية باب المندب مرتبطة ببقاء قناة السويس أولًا ومضيق هرمز ثانيًا مفتوحين للملاحة، أمام ناقلات النفط بخاصة. وتهديد هذين الممرين أو قناة السويس وحدها يحول السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

الشكل الرقم (3)
صورة مقربة لمضيق باب المندب

د – مضيق تيران

هو ممر مائي عرضه 4.50 كم بين شبه جزيرة سيناء وشبه جزيرة العرب، ويفصل خليج العقبة عن البحر الأحمر. وتوجد جزيرتان في الممر المائي وهما تيران وصنافير المصريتان.

التسمية الصحيحة لمضيق تيران هي مضائق تيران، إذ إن هناك مضيقان أوسعهما بين مدينة شرم الشيخ في سيناء وجزيرة تيران، وفيه ممران أعمقهما وأوسعهما هو ممر إنتربرايز إلى الغرب

(9) اتفاقيات جامايكا (Jamaica Accord) كانت مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي صدقت على انتهاء نظام برايتون وودز المالي، وقد اتخذوا شكل توصيات لتغيير «مواد الاتفاق» التي تأسس عليها صندوق النقد الدولي، أُبرم الاتفاق في ختام لقاءات 7–8 كانون الثاني/يناير 1976 في كنگستون، جامايكا للجنة من محافظي صندوق النقد الدولي، ودخلت الاتفاقيات حيز التنفيذ في 1978 بعد أن حصلت على الأغلبية المطلوبة من مجموعة القوة التصويتية 60 بالمئة من مجموع الدول الأعضاء في الصندوق.

(عمقه 950م) وممر جرافتون المحفوف بالشعاب المرجانية (عمقه 240م) والمضيق الآخر بين جزيرة صنافير والجزيرة العربية ضحل (عمقه 54م) وممره ضيق.

والمضيق هو منفذ ميناءَي العقبة وإيلات، وكان إعلان مصر إغلاق المضيق في عام 1967 سبب العدوان الإسرائيلي في ذلك العام[10].

وفي عام 1984، تنازلت الحكومة السعودية رسميًا عن جزيرة تيران للحكومة المصرية لإضفاء صيغة شرعية لوجود القوة المتعددة الجنسيات في جزيرة تيران لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران، حسبما تنص عليه معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية[11]، بحسب زعم مسؤولين رفيعين في وزارة الخارجية المصرية. وقد أودعت مصر اتفاقية التنازل في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ويوجد على جزيرة تيران نقطة مراقبة 13 - OP التابعة للقوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام، وعلى الجزيرة أيضًا «وجود نظري» للبحرية المصرية.

هـ - قناة السويس

قناة السويس ممر مائي دولي ضمن الأراضي المصرية، وتنطبق عليه القوانين المتعلقة بالمياه الداخلية التي تعطي لمصر حق السيطرة التامة والمطلقة على هذا الممر، وتصل القناة البحر الأبيض المتوسط شمالًا عند بور سعيد حتى بور توفيق بالبحر الأحمر عند القناة[12]. وقد تم افتتاح قناة السويس التي تُعد من المضائق والممار المائية التي يشرف عليها الوطن العربي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1869، والتي تُغطي طول 193.30 كم وتعدّ ممرًا مائيًا اصطناعيًا على مستوى سطح البحر تقع في دولة مصر، كما تُمثل قناة شحن حاسمة جدًا في القطاع البحري العالمي.

تعدّ قناة السويس من أشهر القنوات العربية والأفريقية نظرًا إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي المتميز، حيث تربط هذه القناة بين البحر الأبيض المتوسط وخليج السويس، وتفصل قارة آسيا عن قارة أفريقيا، كما تُعد من أكثر طرق النقل البحري استخدامًا في العالم حيث توفر أقصر طريق بحري بين أوروبا والمناطق التي تشترك في الحدود مع المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي[13].

---

(10) «مضيق تيران،» مقال علمي على رابط «بوابة المعرفة»، <https://bit.ly/3kWekJT> (زيارة الموقع 24 شباط/ فبراير 2022).

(11) تم توقيعها في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، في 26 آذار/مارس 1979 بعد اتفاقية كامب دايفيد الموقعة في 1978، ومن أبرز بنود المعاهدة اعتراف كل دولة بالأخرى، الإيقاف التام لحالة الحرب الممتدة منذ الحرب العربية ـ الإسرائيلية في 1948، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية ومعداتها والمستوطنين الإسرائيليين من شبه جزيرة سيناء التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة عام 1967.

كما رأت معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام 1979 أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممار المائية الدولية المفتوحة لكل الدول من دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة والعبور الجوي ويحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من أجل الوصول إلى أراضيه عبر المضيق وخليج العقبة.

(12) المصدر نفسه، ص 7.

(13) أماني فخر الدين، «أهم المضائق والممرات المائية التي يشرف عليها الوطن العربي،» موقع المرسال، 20 شباط/ فبراير 2022، <https://www.almrsal.com/post/1036313>.

الشكل الرقم (4)
صورة مقربة لمضيق تيران

وقد تم الاعتراف بقناة السويس كطريق بحري مفتوح في كل الأوقات لسفن الشحن من البلدان كافة بغية تيسير الاستمرارية في عمليات التجارة البحرية بغض النظر عن النزاعات العالمية.

ثانيًا: المضائق البحرية في المنطقة العربية والتنافس الدولي

تعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تاريخيًا من أكثر المناطق تأثرًا بتفاعلات وسياقات التنافس الدولي، ويظهر ذلك بوضوح حاليًا في الانخراط المباشر للقوى الدولية في قضايا المنطقة، واستعداد الصين وروسيا لانتهاج سياسة خارجية أكثر نشاطًا فيها، إضافة إلى إعادة تقييم الولايات المتحدة لمواقفها، واتجاهها لتسوية القضايا الساخنة في المنطقة، فالتنافس الدولي الراهن يقوم على تحقيق المكاسب المباشرة التي تصب في مصلحة تعظيم القوة وإن كانت هذه القوة تتجلى أكثر فأكثر – حتى الآن – على المستويات الإقليمية منها على المستوى العالمي[14].

(14) محمد حسن، «الصراع على المضايق البحرية في الشرق الأوسط وأساليب المعالجة المصرية،» المرصد المصري، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <https://marsad.ecss.com.eg/14394/> (زيارة الموقع بتاريخ 1 آذار/مارس 2022).

الشكل الرقم (5)
صورة مقربة لقناة السويس

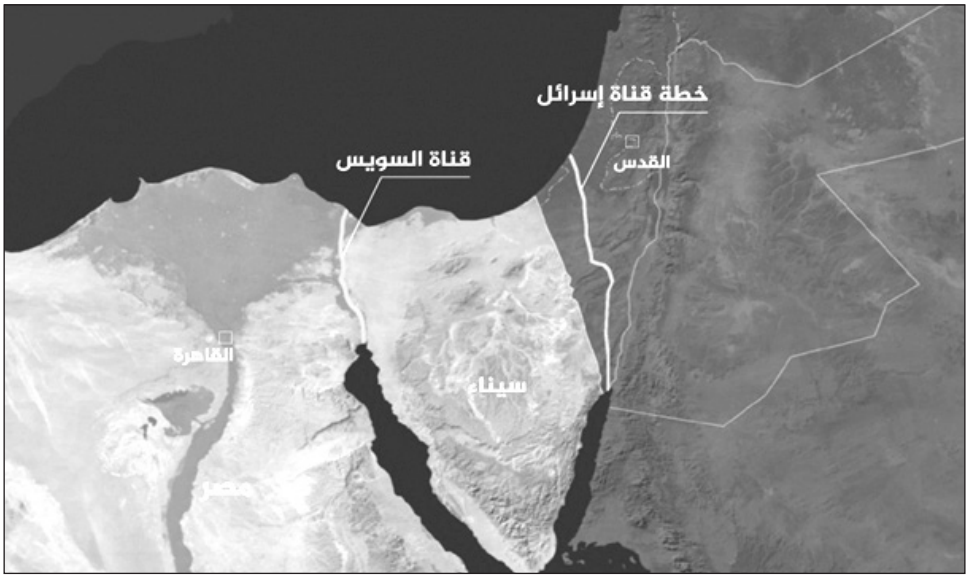

ومن المستويات الإقليمية التي تجلت فيها القوة بصورة صريحة، كان مستوى الصراع على المضائق البحرية الثلاثة في المنطقة (هرمز، باب المندب، جبل طارق) في المنطقة ولا سيما بعد اندلاع موجات ما يُسمى الربيع العربي، وما حفّز ذلك الصراع هو استحواذ الشرق الأوسط على أكثر من نصف احتياطيات الطاقة في العالم، ومن جهة أخرى مثول تلك الاحتياطيات أمام ما يُعرف بـ «ديكتاتورية الجغرافيا»، ورهنها تحت وقع التجاذبات الإقليمية ومشاريع التوسع وبسط النفوذ والتحول في مصفوفة الأدوار الإقليمية.

1 ـ المضائق البحرية في (اتفاقية الأمم لقانون البحار)[15]

يقوم النظام الدولي على أدبيات تأمين حرية الملاحة في المضائق البحرية، فقد ضم الباب الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بعض الأحكام والتعريفات العامة لها، حيث تنطبق أحكام هذا الباب على قرابة 250 موقعًا بحريًا حول العالم، لذا كان من الضروري تصنيف هذه الممار على فئات مختلفة إذ يمكن تصنيفها كالتالي[16]:

ـ ممار استراتيجية دولية (Strategic Straits)، كمضائق باب المندب وهرمز والبوسفور وملقا.

---

(15) هو اتفاقية دولية نتجت من المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS III)، والتي عقدت من 1973ـ1982 يحدد قانون البحار حقوق ومسؤوليات الدول في استخدامها لمحيطات العالم، ووضع مبادئ توجيهية للأعمال التجارية، البيئة وإدارة الموارد الطبيعية البحرية وقد حلت الاتفاقية التي أبرمت في عام 1982 محل المعاهدات الأربع في 1958 ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في عام 1994.

(16) حسن، المصدر نفسه.

ـ ممار قارية (Continental Straits)، وهو الذي تشترك فيه أكثر من دولة أو يقع بين جزيرة كبيرة وساحل قاري ويفوق عرضه 12 ميلًا بحريًا، كمضيق تايوان الذي يفصلها عن الصين ومضيق بالك بين الهند وسريلانكا ومضائق فلوريدا وياكوتان في البحر الكاريبي ومضيق دوفر الفاصل بين القنال الإنكليزي وبحر الشمال.

ـ ممار إقليمية (Territorial Straits)، ويضم القنوات الملاحية والمضائق الطبيعية التي يقل عرضها عن 12 ميلًا بحريًا.

وقد شدد القانون الدولي على ضمان أمنها وحمايتها، وفي هذا الإطار نصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[17] لعام 1982 على حق المرور العابر وحرية الملاحة للسفن في المضائق، وحدد النظام القانوني للمياه التي تُكوّن مضائق مستخدمة للملاحة الدولية، بما يضمن حرية الملاحة والتحليق والمرور العابر للسفن والطائرات عبر هذه المضائق والممار، وفق أحكام تراعي حقوق والتزامات الدول المتشاطئة والدول الأخرى، بما في ذلك حق الدول المتشاطئة في ممارسة سيادتها وولايتها على المضائق ذات الصلة مع مراعاة قواعد القانون الدولي الأخرى.

وفي عام 1956، عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر لها لقانون البحار (UNCLOS I) في جنيف، ونتج من المؤتمر الأول للأمم المتحدة لقانون البحار أربع معاهدات في عام 1958[18]:

ـ اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة، دخلت حيز التنفيذ 10 أيلول/سبتمبر1964.

ـ اتفاقية الجرف القاري، دخلت حيز التنفيذ 10 حزيران/يونيو 1964.

ـ اتفاقية أعالي البحار، دخلت حيز التنفيذ 30 أيلول/سبتمبر 1962.

ـ اتفاقية الصيد والمحافظة على الموارد الحية في أعالي البحار، دخلت حيز التنفيذ في 20 آذار/مارس 1966.

بالرغم من اعتبار المؤتمر الأول للأمم المتحدة لقانون البحار ناجحًا، إلا أنه ترك قضية مهمة مفتوحة وهي تخص اتساع المياه الإقليمية.

وفي عام 1960، عقدت الأمم المتحدة المؤتمر الثاني لقانون البحار («UNCLOS II»)، ومع ذلك، فلم ينتج من مؤتمر جنيف الذي استمر لستة أسابيع أي اتفاقيات جديدة.

أما بخصوص المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار، فقد جاءت بتحديد[19] ما يأتي:

---

(17) المادة 34 وما بعدها من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

(18) «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،» موقع معرفة <https://bit.ly/3N1WHnM> (زيارة الموقع بتاريخ 3 آذار/مارس 2022).

(19) المصدر نفسه.

أ ـ المياه الداخلية: تشمل جميع المياه والممار المائية على جانب اليابسة من خط الأساس. الدولة الساحلية تكون حرة في وضع القوانين، وتنظيم الاستخدام، واستخدام أي مورد. ليس للسفن الأجنبية الحق في المرور داخل المياه الداخلية.

ب ـ المياه الإقليمية: على بعد 12 ميلًا بحريًا من خط الأساس، الدولة الساحلية حرة في وضع القوانين، تنظيم الاستخدام، واستخدام أي مورد.

ج ـ المياه الأرخبيلية: وضعت الاتفاقية تعريفًا للدول الأرخبيلية في الجزء الرابع، وقامت أيضًا بتعريف كيفية ترسيم الدولة لحدودها الإقليمية. خط الأساس هو الخط المرسوم بين أقصى النقاط الخارجية للجزر الخارجية، وتكون هذه النقاط قريبة بما يكفي من بعضها بعضًا.

د ـ المنطقة المتاخمة: ما وراء حد مقداره 12 ميلًا بحريًا هناك 12 أو 24 ميلًا بحريًا إضافية من حد خطوط الأساس البحرية الإقليمية، المنطقة المتاخمة، التي يمكن فيها للدولة الاستمرار في إنفاذ القوانين في أربع مناطق محددة: التلوث، الضرائب، الجمارك، والهجرة.

ازدادت أهمية المضائق والممار البحرية اليوم أكثر من أي وقت مضى، بسبب التهديدات المتصاعدة للملاحة عبرها، على خلفية حالة الاحتقان والتأزم في العلاقات بين دول الإقليم من جهة وبين بعض القوى الإقليمية والقوى العظمى من جهة ثانية، وتتعاظم تلك الأهمية بالنظر إلى الثروات الهائلة من البترول والغاز الطبيعي التي تزخر بها المنطقة العربية.

هـ ـ المناطق الاقتصادية الخالصة[20]: تمتد هذه المناطق 200 ميل بحري من خط الأساس.

هذا وقد ازدادت أهمية المضائق والممار البحرية اليوم أكثر من أي وقت مضى، بسبب التهديدات المتصاعدة للملاحة عبرها، على خلفية حالة الاحتقان والتأزم في العلاقات بين دول الإقليم من جهة وبين بعض القوى الإقليمية والقوى العظمى من جهة ثانية، وتتعاظم تلك الأهمية بالنظر إلى الثروات الهائلة من النفط والغاز الطبيعي التي تزخر بها المنطقة العربية. ولأهمية إمدادات الطاقة للاقتصاد العالمي، ولعل ذلك ما يفسر اهتمام القوى العظمى والقوى الإقليمية على حدٍ سواء بأمن الممار البحرية، وسعيها لإطلاق مبادرات وإنشاء تحالفات لتأمينها.

(20) بحسب قانون البحار، المنطقة الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic Zone - EEZ) هي منطقة بحرية تمارس عليها دولة حقوقاً خاصة في الاستغلال واستخدام مواردها البحرية، كما أنها تعد منطقة خارج المياه الاقليمية أو البحر الإقليمي لكل دولة ساحلية وهى منطقة وضعها القانون أنها منطقة بحر عالي و لكن تترتب فيها حقوق استغلال الثروات البحرية و الأسماك وحفر البترول وكل هذه الأعمال وهي من مستجدات اتفاقية 1982 وتقاس من خط الأساس بعرض لا يزيد على 200 ميل أي أن أقل عرض لها هو 188 ميلًا بحريًا باعتبار البحر الإقليمي عرضه 12 ميلًا بحد أقصى.

2 ـ تزايد الاهتمام والتنافس الدولي على مضائق المنطقة العربية

يشكّل الأمن البحري بمفهومه الواسع بالنسبة إلى القوى الدولية أهمية استراتيجية، تنطلق من ارتباطه بأمن الطاقة، حيث تعَد جميع الممار المائية أو المضائق، في الاستراتيجية العسكرية، نقطة اختناق بفعل الجغرافيا، وبالتالي فهي تمثّل نقطة تفوّق بالنسبة إلى الطرف الذي يمتلك السيطرة عليها، وغالبًا ما تقع هذه النقاط في دائرة التوتر والصراع، لذلك فإنّ جميع الممار المائية محمية بموجب مواد القانون الدولي، تبعًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

هذا وتتنافس القوى العظمى والقوى الإقليمية على مد نفوذها نحو المضائق والممار البحرية، وذلك من خلال إطلاق مبادرات أو إبرام اتفاقيات مع الدول المطلة على تلك الممار، بما يمكنها من الحضور في المنطقة والمشاركة في أي ترتيبات أمنية يتم صوغها في هذا الشأن. ونوجز في هذا الباب أهم ما تم اتخاذه من مبادرات من جانب القوى الكبرى[21]:

أ ـ التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية

يعرف هذا التحالف أيضًا باسم التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممار البحرية (The International Maritime Security Construct «IMSC»)، وقد بدأ عمله فعليًّا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ومقره البحرين، ويهدف إلى حماية الملاحة الدولية وضمان التدفق الحر للتجارة ومحاربة الإرهاب والرد على التهديدات التي تواجه الملاحة البحرية في المنطقة الممتدة من الخليج العربي وحتى البحر الأحمر مرورًا بمضيق هرمز وبحر عُمان ومضيق باب المندب. يضم هذا الحلف في عضويته كلًا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا والسعودية والإمارات والبحرين وألمانيا، ووفقًا لما ذكرته تقارير إعلامية فإن واشنطن ستتولى الإسهام في هذا التحالف بطائرات استطلاع وسفن حربية ودعم استخباراتي ومهمات غير قتالية.

ب ـ أوروبا

قررت أوروبا من جهتها إنشاء تحالف أوروبي بحري لمراقبة التحركات في مياه منطقة الخليج، يعمل بالتنسيق مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، ويكون مقر قيادة هذا التحالف في أبو ظبي، وذلك وفقًا للاتفاق الموقع في هذا الشأن بين وزيرة الجيوش الفرنسية ووزير الدولة لشؤون الدفاع في دولة الإمارات بتاريخ 2019/11/25، وقد أشارت الوزيرة الفرنسية في هذا الصدد إلى أن نحو 15 دولة أوروبية وغير أوروبية ستشارك في هذه المبادرة. كما أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ 2020/1/20، بيانًا سياسيًّا مشتركًا من جانب ثماني دول أوروبية تدعم إنشاء بعثة تحت قيادة أوروبية للمراقبة البحرية في مضيق هرمز (European - led Maritime Surveillance Mission in the Strait of Hormuz <EMASOH>)، وهذه الدول هي: فرنسا والدنمارك واليونان وهولندا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال، وذلك بهدف ضمان أمن الملاحة وتخفيف حدة التوتر في المنطقة.

---

(21) محمد بن صديق، «أمن المضايق والممرات البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر،» **شؤون عربية**، العدد 186 (صيف 2021).

ج ـ روسيا

طرحت موسكو مقترحًا في تموز/ يوليو 2019 حول إنشاء نظام للأمن الجماعي الإقليمي في منطقة الخليج يكون هدفه على الأمد البعيد إنشاء منظمة للأمن والتعاون بالخليج (على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي) وتشمل الدول الإقليمية المعنية إضافة إلى روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند... وغيرها من الأطراف الدولية المعنية، وذلك إما بصفة أعضاء مراقبين أو منتسبين[22].

إن تعدد الأدوار الإقليمية والدولية من شأنه أن يعمق التنافس الدولي والإقليمي وهو ما قد يأتي بنتائج عكسية، وعوضًا من ضمان أمن وسلامة هذه الممار قد ينذر ذلك بمخاطر اندلاع صدامات، ولا سيما في ظل وجود قواعد عسكرية لدولٍ كثيرة في المنطقة تختلف توجهاتها الأيديولوجية وأهدافها السياسية.

د ـ الصين

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى استراتيجية عقد اللؤلؤ التي انتهجتها الصين في منطقة جنوب آسيا، والتي تهدف من خلال إبرام اتفاقيات مع الدول المطلة على المضائق والممار البحرية، إلى بناء موانئ لحماية تجارتها البحرية وارداتها من مصادر الطاقة، وقد شهد الدور الصيني زخمًا متزايدًا مع إعلان الصين عن مبادرتها الذائعة الصيت «الحزام والطريق» منذ عام 2013، حيث يعدّ بحر عُمان وخليج عدن والبحر الأحمر ممرًا محوريًّا لطريق الحرير البحري وللتجارة الصينية نحو أوروبا عبر قناة السويس، إضافة إلى ضمان تدفق وارداتها من النفط العربي والأفريقي. وفي هذا الإطار أبرمت الصين اتفاقية عام 2017 مع جيبوتي لبناء قاعدة لها في هذه الدولة ذات الموقع الاستراتيجي في جنوب البحر الأحمر والمطلة على مضيق باب المندب.

إضافة إلى ما تقدم وُضعت خطط واستراتيجيات قوى إقليمية ودولية أخرى حول مضائق وممار المنطقة العربية كاليابان، وكوريا الجنوبية، وإيران، وتركيا، و«إسرائيل»، والهند؛ إذ يمكن القول في هذا الصدد أن تعدد الأدوار الإقليمية والدولية من شأنه أن يعمق التنافس الدولي والإقليمي وهو ما قد يأتي بنتائج عكسية، وعوضًا من ضمان أمن وسلامة هذه الممار قد ينذر ذلك بمخاطر اندلاع صدامات، ولا سيما في ظل وجود قواعد عسكرية لدولٍ كثيرة في المنطقة تختلف توجهاتها الأيديولوجية وأهدافها السياسية والاستراتيجية. على سبيل المثال، تستضيف جيبوتي تسع قواعد عسكرية أجنبية، تابعة لكل من فرنسا وأمريكا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والصين واليابان.

(22) المصدر نفسه.

وتبقى قضية المخاطر والتهديدات للمضائق الاستراتيجية البحرية في الوطن العربي وكذلك أمن الممار الملاحية، إحدى أهم قضايا الأمن القومي العربي الشامل – بوج عام والخليجي بوجه خاص ـ في أبعاده الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

خاتمة

باتت المضائق والممار البحرية مهددة اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا، وهو ما يضر بالأمن القومي العربي العام والخاص... وراوحت تلك التهديدات لإغلاق تلك الممار، سواءٌ عسكريًا، أو بإغراق السفن عمدًا أو بأعمال إرهابية أو بالهجرات غير المشروعة، وهو ما يعيق انسيابية الملاحة عبر المضائق. كما لم تسلم الأنهار الرئيسية في الوطن العربي من التهديد، ببناء السدود الجائرة من دول المنبع غير العربية مما يؤثر بالسلب في دول المرور والمصبّ العربية، كما في سد أتاتورك في تركيا، وسد النهضة الجاري إنشاؤه في إثيوبيا، إضافة إلى الأنهار الفرعية في الأراضي التي تحتلها «إسرائيل» في كل من الجولان وجنوب لبنان.

وللحفاظ على الأمن القومي العربي بعامة، يجب اقتراح استراتيجية اقتصادية وعسكرية وسياسية، للحفاظ على تلك الشرايين البحرية المهمة، كما يجب العمل على إقامة نظام فعّال للأمن الجماعي العربي واقتراح بدائل نقل وتصدير النفط والغاز الطبيعي في حالة إغلاق مضيق أو أكثر في وقت واحد ـ كأسوأ الفروض – مع أهمية التحالفات الدولية وبخاصة في الخليج العربي كما يستوجب الأمر مواجهة التهديدات الإقليمية وأطماعها في المنطقة والتصدي لها بكل الوسائل الممكنة والاستراتيجيات الحالية للقوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين)، وذلك حتى استكمال بناء القوة العسكرة الذاتية العربية، بعد القضاء على الإرهاب في الإقليم العربي، ووقف كل ما يهدد أمن المنطقة العربية، لأن أي تهديد لأمن الملاحة في تلك الممار هو تهديد لأمن واستقرار البلدان العربية في المقام الأول، كما يعد تهديدًا أيضًا للسلم والأمن الدوليين، وذلك بحكم المركز الجيوسياسي والاقتصادي المهم للبلدان العربية □

حادثة جنوح ناقلة الحاويات إيفرغيفن وعلاقتها بحرب الناقلات

ماهر لطيف(*)

باحث تونسي مختص في السياسة والعلاقات الاستراتيجية.

مقدّمة

تُعَدّ قناة السويس من أكثر الممار المائية التجارية ازدحامًا في العالم، 7 أيام متلاحقة جعلتها في صدارة الأخبار، حالة ترقب وقلق رافقت سفينة شغلت العالم واسمها إيفرغيفن التّي شقت طريقها انطلاقًا من الصين نحو ميناء روتردام في هولندا، في رحلة تعبر فيها مياه 5 دول لتصل إلى قناة السويس في 23 آذار/مارس 2022 وبسبب رياح عاصفة تجنح في المدخل الجنوبي للقناة.

وقد استنفر الوضع هيئة قناة السويس التّي سارعت بتحويل مسار الإبحار إلى المجرى القديم للقناة الذي يعبره نحو 12 بالمئة من حجم التجارة العالمية، وفي الوقت نفسه بدأ تعويم السفينة بمشاركة 8 قاطرات عملاقة مع الحفر حول مُقدّمة السفينة، بينما تتفاعل أسعار النفط ارتفاعًا في نيويورك بخمسة في المئة، وهذا أمر مُتوقع انطلاقًا من أن مليوني برميل من النفط تعبر قناة السويس يوميًا، وأي توقف في حركة الملاحة البحرية سيشعل أسعار النفط ومواد أخرى.

في اليوم الثالث لجنوح السفينة ساهم انخفاض المد البحري ليلًا في إبطاء جهود تعويمها، فتُعلّق هيئة قناة السويس حركة الملاحة مؤقتًا قائلة إن 13 سفينة وصلت من بور سعيد لكنها تنتظر في البحيرات إلى حين تعويم السفينة، وتصف الشركة المالكة لإيفرغيفن الوضع بالصعب وتأسف للإزعاج الذّي سببته الحادثة.

ولكن ذلك لم يكن مجرد إزعاج، فقد توقّف نبض واحد من أهمّ الممار التجارية في العالم، مسببًا ازدحامًا غير مسبوق وتأخيرًا للشحن البحري في العالم، وقد تمّ الحديث إزاء هذه التطورات عن تكدّس نحو 200 سفينة شمال القناة وجنوبها وفي منطقة البحيرات.

(*) البريد الإلكتروني: capomaher2016@gmail.com

أمّا في اليوم الربع (26 آذار/ مارس) فقد أعلنت هيئة قناة السويس اكتمال 87 بالمئة من عمليات التجريف عند مقدمة السفينة الجانحة، لتُعلن الشركة المشغلة للسفينة لاحقًا فشل جهود إعادة تعويمها.

في اليوم الخامس، قالت هيئة قناة السويس إنّ أعمال الحفر أسفل إيفرغيفن انتهت وإن محاولة جديدة لتعويمها ستبدأ بمساعدة 9 قاطرات عملاقة.

وفي اليوم السادس ظهرت بارقة أمل مع الحديث عن نجاح في تحريك محدود لمُقدّمة السفينة ثم رفع 27 ألف متر مكعب من الرمال بعمق 18 مترًا، وحلّ اليوم السابع وتمّ الإعلان عن نجاح في تعديل مسار السفينة بنسبة 80 بالمئة وفق رئيس هيئة قناة السويس، حيث بدأت المناورة لسحبها وتعويمها باستخدام 10 قاطرات عملاقة تقوم بالعمل من 4 اتجاهات مختلفة.

وأخيرًا تحرّكت السفينة باستخدام مُحرّكاتها إلى منطقة البحيرات لتعلن هيئة قناة السويس استئناف الملاحة في القناة بعد إعادة تعويم السفينة الجانحة.

سأحاول في هذا المقال أن أتحدث على نحوٍ موضوعي عن الحيثيات التّي تتعلّق بحادثة جنوح السفينة، وسأتناول الواقعة من عدة جوانبٍ أولها الملابسات، كيف حصلت الحادثة؟ هل هي مصادفة أم متعمدة؟ ولماذا هذا التوقيت بالذات؟ هل هذا التوقيت مرتبط بأشياء أخرى؟ ومَن الأطراف المستفيدة من هذه الحادثة؟

أولًا: معلومات مهمّة عن قناة السويس

ـ قناة السويس هي ممرّ مائي اصطناعي بمستوى البحر، ازدواجي المرور، يبلغ طولها 193 كلم، وتسمح بعُبور السفن ضمن مسارَين في الوقت نفسه بين قارتي أوروبا وآسيا.

ـ بلغ عدد السفن العابرة للقناة من مسار الشمال هذا العام 37 سفينة بحمولات صافية تُقدر بنحو 3 ملايين طن، بينما بلغ عدد السفن العابرة من مسار الجنوب بالمجرى الملاحي الجديد للقناة ـ من دون انتظار ـ 35 سفينة بإجمالي حمولات صافية تبلغ 2.5 مليون طن.

ـ تُعدّ قناة السويس أسرع ممرّ بحري بين القارتين أوروبا وآسيا، وتوفر 15 يومًا في المتوسط من وقت الرحلة عبر طريق رأس الرجاء الصالح.

ـ تفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا، وتُعدّ أقصر الطرق البحرية بين أوروبا والبلدان الواقعة حول المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي، وهي أكثر القنوات الملاحية كثافة من حيث الاستخدام.

ـ وصل غاطس السفن المسموح لها بعبور القناة سنة 2010 إلى 66 قدمًا، ليستوعب جميع سفن الحاويات حتى حمولة 17.000 حاوية تقريبًا، فضلًا عن عبور السفن الناقلة للسلع الأولية من جميع أنحاء العالم، وأصبحت القناة بذلك قادرة على استقبال السفن المحملة بوزن 240 ألف طن، كما أصبح بإمكانها استيعاب 61.2 بالمئة من إجمالي حمولات الأسطول العالمي لناقلات النفط، و92.7 بالمئة من إجمالي حمولات الأسطول العالمي لسفن البضائع، و100/100 من إجمالي حمولات الأسطول العالمي لسفن الحاويات وحاملات السيارات وسفن البضائع العامة.

ـ سجّلت حركة الملاحة في القناة هذا العام رقمًا قياسيًا جديدًا بعبور 72 سفينة في الاتجاهين من دون انتظار بإجمالي حمولات صافية يومية قدرها 5.3 مليون طن وهي خامس أعلى حمولة صافية يومية في تاريخ القناة.

ثانيًا: أسباب جنوح السفينة والسيناريوهات المحتملة

قيل إنّ سبب الحادثة يتمثل بهبوب رياح قوية هبت فجأة وجرفت الناقلة ودفعتها لتغيير مسارها، وقيل لنا أيضًا إنّ عطلًا كهربائيًا وقع في الناقلة العملاقة.

أوّلًا، ولمن لا يعلم أن الناقلة «إيفرغيفن» من أضخم الناقلات في العالم حيث يبلغ طولها 400 متر وعرضها 59 مترًا، وتصل حمولتها إلى 224 ألف طن، أما سرعة الرياح التّي تمّ ذكرها في تقارير الملاحة البحرية فلا تتجاوز 40 عقدة، وهذا في حدّ ذاته سبب سخيف بل ومُضحك، فكيف لرياح ضعيفة لا تقدر حتّى على تحويل مسار شاحنة صغيرة أن تُحوّل مسار ناقلة بهذا الحجم الضخم.

أمّا بخصوص مسألة العطل الكهربائي، فيعلم الجميع أنّ في هذه الناقلة طاقم بحارة وربان وفنيين، كما يوجد في قناة السويس أيضًا طاقم إرشاد وإدارة الأزمات الطارئة التّي من المُمكن أن تقع في أي لحظة، ومن المفروض أن يكون هنالك تواصل دائم بين غرفة قيادة الناقلة وإدارة القناة إلى حين خروجها من القناة وتسلُّم مسارها في البحر، فأين التسجيل الذي أبلغت فيه الناقلة الجانحة إدارة قناة السويس عن وجود عطل كهربائي؟ وخصوصًا أن التحذير في مثل هذه العمليات ضروري ومطلوب لتحذير الصفّ الطويل من القاطرات الراسية خلفها؟

والنتيجة الحاصلة أنه لا يوجد تسجيل ولا حتى إثبات على وجود عطل، ولا يوجد أيضًا إثبات منطقي وعقلي يقول إنّ هناك رياحًا سرعتها 40 عقدة تحوّل مسار ناقلة حاويات بهذا الحجم، ولو أقررنا جزافًا بذلك فلماذا لم تغيّر الرياح مسار الحاويات المصطفة خلف إيفرغيفن؟ ثم أين طاقم الإرشاد الذي يبحر وراء كل حاوية وأمامها وعلى جانبيها؟

هذا كلّ ما لدينا بخُصوص ملابسات الواقعة التّي حدثت في قناة السويس، وبناء عليه فإن هذه الواقعة ليست طبيعية وإن وراءها أهدافًا أخرى.

ثالثًا: المستفيدون من تعطيل قناة السويس

فعلًا صدق مثل «مصائب قوم عند قوم فوائد»، فقد انتهت أزمة قناة السويس بتعويم السفينة العملاقة إيفرغيفن التّي سدّت المجرى الملاحي لمدة 6 أيام (23 ـ 29 آذار/مارس 2022)، لكن لم تنتهِ دول متعددة في أن تُروّج لبدائل لقناة السويس.

لعلّ محاولة البحث عن بدائل لقناة السويس هي مسألة قديمة تقريبًا منذ إتمام حفر القناة وبدء الملاحة فيها سنة 1869، حيث كان هناك بديل واحد جاد عن قناة السويس وهو رأس الرجاء الصالح، يعني الطريق التقليدي المعروف، حيث تأتي السفن من آسيا وتعبر حول أفريقيا في

المحيط الهندي وصولًا إلى البحر المتوسط من طريق جبل طارق أو أن تكمل السفر نحو أمريكا عبر المحيط الأطلسي، ولكن هذا البديل متعب حيث يزيد المسافة بنحو 10 أيام مقارنة بمدةّ الإبحار في قناة السويس.

1 ـ البديل الروسي

يقولون إنّ هناك بدائل أخرى كثيرة . وتم استعمال لفظ بدائل لأنها محدودة الأثر، أهم هذه البدائل هي البديل الروسي وهو بديل يربط آسيا بأوروبا أيضًا ولكن ليس عبر قناة السويس بل من طريق القطب الشمالي، ويسعى القائمون من خلاله على ربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي انطلاقًا من السواحل الروسية الواقعة في المحيط القطبي، وبالتالي سيخلق في هذه المنطقة أقصر طريق لربط آسيا بأوروبا (وهو أقصر بنحو 30 أو 40 بالمئة من حيث المسافة مقارنة بطريق قناة السويس).

طريق المحيط القطبي موجود منذ القدم منذ القرن السادس عشر وأول سفرة من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي تمت منذ 90 سنة تقريبًا (1930) ولسائل أن يسأل لماذا عاد الاهتمام بهذا الطريق اليوم؟

هناك أمران يجعلان من هذا الطريق أكثر جاذبية اليوم:

أ ـ التطوّر التكنولوجي الذّي سهّل التعامل مع هذا الطريق الصعب والوعر، وتتمثل صعوبته بكمية الثلوج التّي تُغطّي هذا الممر الملاحي معظم شهور السنة، والتطور التكنولوجي الذّي نقصده هنا هو ظهور كاسحات الجليد العملاقة.

تدعَّم هذا الأمر بطموحاتٍ دولتان كبيرتان، الدولة **الأولى** وهي صاحبة هذا الممر روسيا، والدولة **الثانية** هي الصين المُهتمّة بهذا الطريق نظرًا إلى كونه أقرب إلى أوروبا لها، ولأنها أيضًا مهتمة بكل البدائل (للصين شغف واهتمام كبير بالبحث عن الطرق التجارية البديلة في ظلّ مشروعها العملاق حزام الطريق).

2 ـ العامل الثاني هو التغيُّر المناخي الذي أدّى إلى ذوبان الجليد بشكل متزايد في هذه المنطقة القطبية، لذلك تريد روسيا اليوم تطوير وتحديث هذا الطريق ليُصبح الممر المائي الأهمّ في العالم، وقد أوردت شركة الطاقة النووية الحكومية الروسية «روساتوم» صاحبة مشروع تطوير الممر الروسي البديل في تغريدة لها على موقع تويتر، أسباب اختيار الطريق الروسي كبديل قابل للتطبيق، الذي يتمثّل بوجود كاسحات جليد عملاقة لكسر الجليد الزائد متى اقتضى الأمر ذلك، إضافة إلى تجهيز الممر الروسي بأحدث البيانات حول فعاليات الطقس والتيارات الهوائية وحركة الجليد وغيرها من المعلومات المهمة[1].

(1) «Russia Floats Artic Shipping Route As «Viable» Suez Canal Altternative,» *The Moscow Times*, 25/3/2021, <https://bit.ly/3kZ5R8J>.

ويسمح هذا الطريق بمرور 40 مليون طن في السنة ومعظم شحناته من الغاز الطبيعي الروسي. والسؤال البديهي هنا، هل هذا الممر البحري قادر على منافسة قناة السويس التي يعبر منها أكثر من مليار طن سنويًا؟

ربما لا وجه للمقارنة بينهما إطلاقًا الآن، ولكن هذا البديل الروسي قابل لأن يكون منافسًا على المدى البعيد قليلًا، أي سنة 2049 تاريخ سرعة ذوبان الثلوج لتصبح المياه صالحة للملاحة في هذا الممر لمدة أطول، وبالتالي سيصبح حينها ممرًا جادًا لينافس قناة السويس استنادً إلى أن الدول الواقعة شرق تايلند (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) ترى من مصلحتها عبور هذا الممر لأنه الأقرب والأرخص.

2 ـ البديل الإيراني

إيران ثاني دولة تروّج لبديل طموح جدًا عن قناة السويس، وقد بدأت القصة منذ 20 سنة وكان وراءها الروس أيضًا أيام كانت التجارة نشطة بين الموانئ الهندية والموانئ الروسية التي تمر عبر المياه الإيرانية.

وتقول إيران إنّ هذا الطريق يستطيع أن يُوفّر40 بالمئة من المسافة و30 بالمئة من التكلفة مقارنة بقناة السويس، وتروّج إيران لهذا المشروع مدعومة من الهند وطبعًا روسيا راعية المشروع، ولها طموح كبير في أن تشاركها دول أخرى من آسيا الوسطى إضافة إلى تركيا وبلغاريا. وتعتقد أنّ هذا الممر البحري يمكن أن يتشعّب ويتوسّع ليصبح بديلًا جادًا لقناة السويس.

سيعمل هذا الخط على ربط ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب (INSTC) وهو شبكة متعددة الأنماط من طرق بحرية وسكك حديد تربط المحيط الهندي بالخليج عبر إيران وروسيا وشمال أوروبا، وتتأتّى أهمية هذا المشروع من مبادرة الحزام والطريق الصينية التّي تبلغ تكلفتها عدّة تريليونات من الدولارات وتمّر بشكل أساسي عبر الأراضي الإيرانية.

وتغازل نيودلهي طهران كثيرًا هذه الأيام نظرًا إلى الأهمية القصوى التّي تُوليها للطريق، وبمجرد أن يشتغل الممرّ ستعمل الهند على إرسال بضائعها من بومباي إلى الموانئ الإيرانية وبخاصّة ميناء بندر عباس ومنها إلى بحر قزوين من طريق البر وبعد ذلك يتم شحنها إلى أستراخان في روسيا ومنها إلى أوروبا من طريق السكك الحديد.

نظريًا إنجاز هذا المشروع ممكن على الورق، لكن يصعب تحقيقه على أرض الواقع بسبب تكلفته الضخمة والمسارات السياسية الطويلة جدًا التي من الممكن أن يستغرقها. يضاف إلى ذلك الوقت الطويل الذي تطلبه عملية تهيئة الموانئ الهندية، زد على ذلك الضغوط الاقتصادية الأمريكية على إيران والعقوبات الأمريكية على روسيا وتخوف دول الخليج من أن تصبح إيران في قلب التجارة العالمية وأهم دولة في الشرق الأوسط جغرافيًا[2].

International North- South Transport, «India, Iran and Russia Push Alternative to Suez Canal,» 2 (2) November 2018, <https://bit.ly/3srHK6L>.

عمومًا هذا المشروع جيّد وواعد ولكنّه لا يزال في بداياته، ومن المُبكّر جدًّا أن ينافس قناة السويس في الوقت الحاضر فضلًا عن كونه مرتبطًا هو الآخر بتهيئة وتطوير الممر الملاحي الروسي الذّي كنا نتحدث عنه.

3 ـ البديل الإماراتي ـ الإسرائيلي

البديل الثالث والأخطر من كلّ البدائل الأخرى هو البديل الإسرائيلي لأنه بديل يُمثّل خطرًا على قناة السويس على المدى القريب جدًا. طبعًا الإسرائيليون لهم قصة طويلة مع قناة السويس وذلك منذ قيام الكيان الصهيوني، وقد نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** في عددها الصادر في 11 آب/ أغسطس 1956 وثيقة تحدّثت فيها عن رغبة «إسرائيلية» أمريكية في حفر قناة بديلة عقب عملية تأميم قناة السويس تصل خليج العقبة بالبحر الأبيض المتوسط عبر صحراء النقب.

تدعّم هذا الخبر بوثيقة أخرى سرّبها الأمريكان سنة 1996 مفادها أنّ هيئات أمريكية في ستينيات القرن الماضي رغبت في حفر قناة ليس بالطريقة التقليدية المكلفة جدًا بل عبر استعمال قنابل نووية، وبلغ عدد القنابل النووية المطلوبة 520 قنبلة نووية، ويتمثل المشروع بكل اختصار في إنشاء قناة على مستوى البحر بطول يبلغ 160 ميلًا من «إسرائيل» وتربط البحر الأبيض المتوسط بخليج العقبة وبالتالي البحر الأحمر والمحيط الهندي)، وستكون هذه القناة بديلًا استراتيجيًا ذا قيمة لقناة السويس الحالية، ومن المحتمل أن تُساهم أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية للمنطقة المحيطة بها، ويمكن أيضًا استخدام الفرق في الارتفاع بين مستوى سطح البحر والبحر الميت (على بعد 30 ميلًا وبعمق 1286 قدمًا تحت مستوى سطح البحر) لتوليد الطاقة الكهرومائية.

وكما نعلم أن التنقيب بالطرق التقليدية باهظ التكلفة، وفي هذه الحالة يعدّ استخدام المتفجرات النووية مربحًا جدًا[3]، ولكن لم تتحقق هذه العملية لاعتبارات متعددة منها اعتبارات بيئية واقتصادية وسياسية مع رفض عربي كبير كان له تأثير في ذلك الوقت.

أعود إلى الوراء قليلًا وتحديدًا قبل 8 سنوات، تكلم نتنياهو في اجتماع وزاري وبالتفصيل عن نيّة «إسرائيل» إنشاء قناة بن غوريون، وهي قناة السويس الإسرائيلية (من إيلات إلى أسدود مباشرة) وهي أعمق وأكبر من قناة السويس بطول يتجاوز 320 كلم قابلة للتطوير أكثر مع إنجاز مشاريع استثمارية ضخمة على ضفتي القناة. ولكن المشروع لم ينجز بسبب التكلفة الضخمة.

فاختارت «إسرائيل» أن تنتهي أولًا من عقد اتفاقات التطبيع مع دول الخليج بصورة كاملة ثم تنجز القناة، وقد سهّل النظام المصري العملية بالتنازل عن جزيرتيه تيران وصنافر للسعودية، فأمّن بذلك لإسرائيل وحلفائها الخليجيين الطريق البحري والمياه الدولية ولن يوقفهم بعد ذلك شيء، الخطير في هذا الأمر لا يتوقف فقط عند مميزات قناة «بن غوريون» المزمع إنجازها (التطور/ السعة/ العمق) بل إن تكلفة المرور منها ستكون أقل كثيرًا من تكلفة المرور عبر قناة السويس.

(3) H. D. Maccabee, «Use of Nuclear Explosives for Excavation of a Sea-level Canal across the Negev Desert in Israel, Connecting the Mediterranean with the Gulf of Aqaba,» 1 July 1965, <https://bit.ly/3l0GmE4>.

لو قامت الدولة المصرية بإنجاز مشروع استثماري ضخم على قناة السويس كحال ميناء جبل علي في الإمارات فسيختنق أهم شرايينها الحيوية وسيضعف دور مينائها في المنطقة والعالم بأكمله وسيتراجع بذلك نفوذها الاستراتيجي، ذلك الميناء الذي يسع لنحو 22 مليون حاوية والذي تحوَّل مع الزمن إلى مدينة صناعية كبيرة ومنطقة تبادل حرة جعلت من الإمارات إمارات اليوم وهي حتمًا لن تسمح بإنشاء ميناء ينافس ميناءها.

أنشأ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مزارع سمك لتعطيل قيام مشروع كبير على قناة السويس، وقيل إنها أكبر مزارع سمك في العالم، عوضًا من توسعة وتعميق القناة. فما الذي تحقق وبمَ استفادت مصر من كل ذلك؟ لا شيء سوى مزيد من النفقات والديون التّي عوضًا من أن تصرف في مكانها ذهبت لمشاريع لا تغني ولا تسمن الشعب المصري من جوع، في وقت تملك الدولة المصرية 3500 كلم شواطئ يمكنها أن تستخدمها كلّها في صيد السمك أو على الأقل كان بالإمكان أن تنشئ مزارع سمكية أمام تلك الشواطئ من دون تكلفة أو ديون تثقل كاهل الخزينة المتعبة أصلًا.

ولسائلٍ أن يسأل لماذا حدث جنوح السفينة في هذا الوقت بالذات، وهل أن الإمارات بدأت بتنفيذ ما اتُّفق عليه مع الكيان الصهيوني بمقتضى اتفاق التطبيع، والذّي بناء عليه تُسيطر الإمارات على موانئ اليمن والقرن الأفريقي بُغية تأمين طريق الملاحة بينها وبين إسرائيل من خلال خليج العقبة، وهذا المشروع لم يكن له أن يرى النور قبل إعادة جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، وقد فتحت هذه الخطوة مجرى ملاحيًا دوليًا وهي أولى الخُطوات ضمن مشروع متكامل يقوم على إضعاف دور قناة السويس.

تشعر الإمارات بقلق دائم، فلو جاءت حكومة وطنية في مصر تريد تنمية مصر وتجعل تنمية محور قناة السويس وبناء منطقة حرة صناعية تجارية حولها من أوكد أولوياتها، حينها سيُهمّش دور الإمارات، وستفقد أحد أهم عوامل قوتها ألا وهو ميناء جبل علي، وسيسقط المشروع الذي تعمل عليه منذ القديم، الذي كان من ضمنه احتلال اليمن والتوسع في القارة الأفريقية، لأنها تعلم كما يعلم غيرها أنّ من يسيطر على المضائق والقنوات المائية اليوم سيتحكم في العالم غدًا.

بالتزامن مع ذلك أعلن آفي سمحون رئيس المجلس الاقتصادي في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنّ خطّ سكة الحديد الذّي تدرس تل أبيب وأبو ظبي تدشينه يفترض أن يمرّ عبر الأردن والسعودية، وفي مقابلة مع صحيفة **معاريف** نشرها موقعها السبت في 20 آذار/مارس 2022 أوضح سمحون أن ما يعزز فرص تنفيذ المشروع حقيقة أن معظم هذا الخط قائم حاليًا وينقصه فقط تدشين 200 ـ 300 كلم في الأردن، مشددًا على أن إنجاز هذا المشروع سيسمح بنقل البضائع من «إسرائيل» إلى الإمارات في غضون يوم أو يومين وذلك يخفف النقل عبر الحاويات الذي يستغرق 12 يومًا في العادة[4].

(4) محمد مهدي، «مسؤول إسرائيلي يكشف النقاب عن إقامة خط سكة حديدية تربط الإمارات بميناء حيفا مرورًا بالأردن والسعودية،» **القدس اليومية**، 21/3/2021، <https://qudsdailynews.com>.

قديمًا كانت السفن تُبحر من الصين وتعبر قناة السويس وكانت البضائع ومخزونات البترول والغاز تُشحن من دول الخليج وتمرّ عبر مضيق هرمز لتعبر قناة السويس نحو البحر الأبيض المتوسط، أما اليوم فيُوجد مشروعان بديلان من كل ذلك:

ـ **المشروع الأول** ينطلق من الإمارات إلى السعودية مرورًا عبر ميناء العقبة، مع خطّ أنابيب آخر قديم من إيلات إلى عسقلان.

ـ **المشروع الثاني** يتمثل بإنشاء خط غاز ينطلق من الإمارات مرورًا بالسعودية ويصل مباشرة إلى ميناء حيفا (انظر الشكل الرقم (1)).

الشكل الرقم (1)
خط الأنابيب بين إيلات وعسقلان

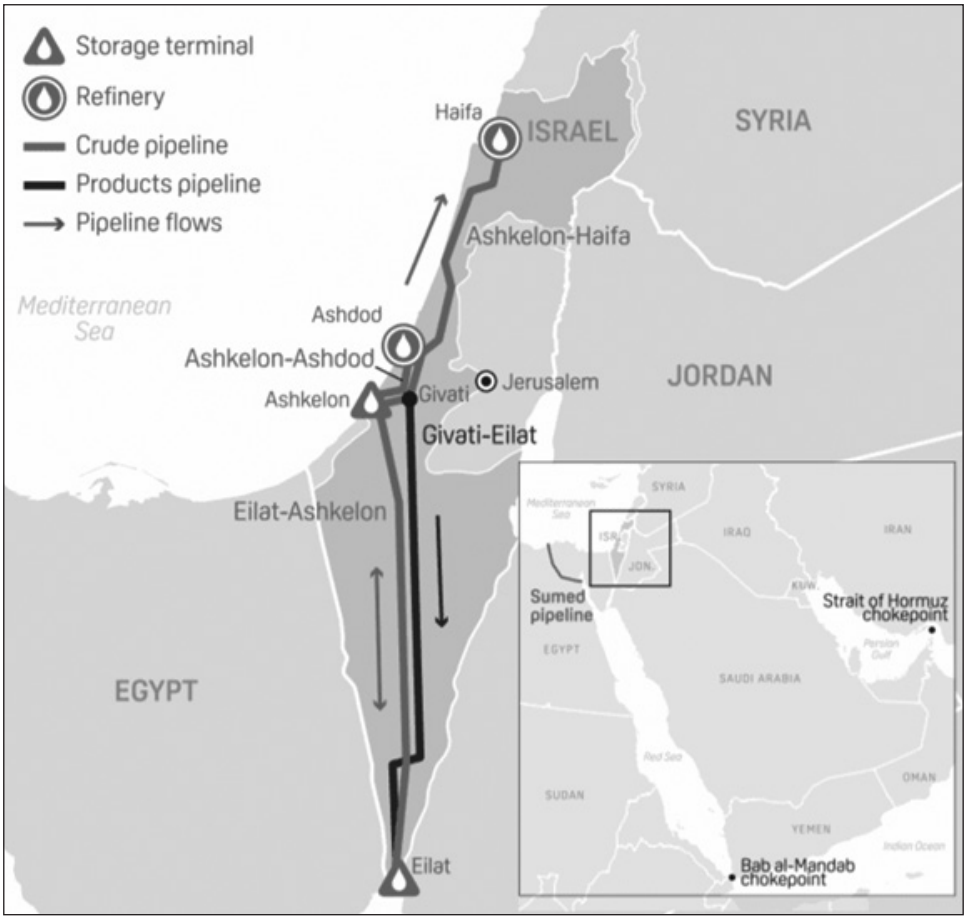

المصدر: Karin Kloosterman, «Secret Oil Pipeline Deal Revealed between Israel and the Emirates,» Green Prophet, 21 October 2020, <https://www.greenprophet.com/2020/10/med - red - oil - israel - uae/>.

4 ـ اقتصاد الموانئ

ذكرت صحيفة DW الألمانية في مقال لها سنة 2017 أنّ دولة الإمارات بدأت قبل عدّة سنوات مشروعًا سياسيًا استراتيجيًا تجاوز حدود الطموح الاقتصادي كثيرًا وإن كان الاقتصاد جزءًا لا يتجزأ منه، حيث تعلم الإمارات علم اليقين أن مخزونها من النفط والغاز الطبيعي لن يستمرّ إلى الأبد ولا بدّ من أعمدة أخرى قويّة يرتكز عليها الاقتصاد الإماراتي مستقبلًا.

وأدركت الإمارات منذ مدة أهمية الموانئ البحرية في الاقتصاد العالمي فأقامت شركة «موانئ دبي» وبعد أن أصبحت رقمًا صعبًا في محيطها الإقليمي بدأت في التوسع خارج حدودها.

الشكل الرقم (2)

خريطة الملاحة والموانئ في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي

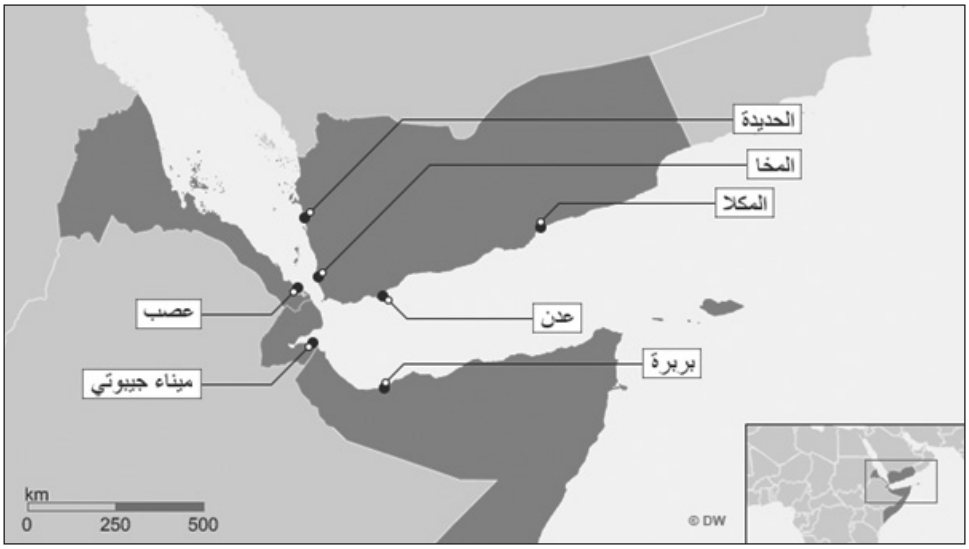

المصدر: «سيطرة الإمارات على موانئ القرن الأفريقي: طموح اقتصادي أم مشروع سياسي؟،» صحيفة DW الألمانية 6 أيلول/سبتمبر 2017، <https://bit.ly/3FHf4fp>

والناظر إلى خريطة الملاحة والموانئ في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي سيلاحظ امتدادًا جيوستراتيجيًا إماراتيًا توزّع ما بين اليمن والقرن الأفريقي ومصر على استحياء بعيدًا من مناطق نفوذ السعودية التّي تركت لها الإمارات قيادة الخليج والعالم الإسلامي لتخلق لنفسها دورًا أشد أهمية وتأثيرًا خارج محيطها الإقليمي الخليجي المليء بالنزاعات ومحاولات السيطرة[5].

(5) «سيطرة الإمارات على موانئ القرن الأفريقي: طموح اقتصادي أم مشروع سياسي؟،» صحيفة DW الألمانية 6 أيلول/سبتمبر 2017، <https://bit.ly/3FHf4fp>.

منح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح شركة موانئ دبي العالمية عام 2008 حق إدارة ميناء عدن إضافة إلى موانئ يمنية أخرى لمئة عام قادمة، لكن بعد سقوط النظام اليمني وقيام الثورة قرّر مجلس مُؤسسّة خليج عدن إلغاء الاتفاقية بوصفها مُجحفة راعت المصالح السياسية الضيقة للنظام على حساب المصالح الاقتصادية للشعب اليمني، ولكن الإمارات لم تقبل ذلك فعادت تحت غطاء إعادة الشرعية، وها هي اليوم تُسيطر عبر وكلائها على موانئ جنوب اليمن، ومن المُكلّا شرقًا حتى عدن غربًا وصولًا إلى الموانئ الغربية للبلاد، في حين تستمرّ مساعيها وبخطى حثيثة للسيطرة على ميناءي المُخا والحُديدة.

لا تكمن أهمية قناة السويس في عائداتها المالية (5 مليارات مداخيل القناة كل سنة) بل إن أهمية قناة السويس استراتيجية بحتة، أهمية تُعلي من قيمة مصر ومن مكانتها في العالم، تُوسّع القاهرة من خلالها مجال نفوذها وتأثيرها في القارة الأفريقية وفي الأمة العربية.

وعملت الإمارات على السيطرة على ميناء جيبوتي بتوقيع اتفاقية تستمرّ 11 عامًا، لكن الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر فسخ التعاقد من جانب واحد، كما تسلمّت موانئ دبي العالمية إدارة ميناء «بربرة» الصومالي الذّي يقع على ممر بحري هو الأكثر استخدامًا عالميًا ويربط بين قناة السويس والمحيط الهندي وهو قريب من إثيوبيا التي لا تملك منفذًا بحريًا.

وتتمتع الإمارات بعلاقات جيّدة جدًا مع النظام المصري حيث إنها الدولة الوحيدة التّي لم تقطع علاقتها مع مصر بعد توقيع اتقاقية كامب دايفيد، ومكّنتها هذه العلاقات من الفوز بمشروع «العين السُخنة» في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك قبل أن يُسحب منها عند قيام الثورة المصرية بتهمة وجود فساد في بنوده لتتأزم بعد ذلك علاقتها مع نظام محمد مرسي، وسرعان ما عادت العلاقات أقوى مما كانت عليه لتصبح الإمارات أكبر الحلفاء الاستراتيجيين لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي.

كما وقعت الإمارات اتفاقًا مع إريتريا تستخدم بموجبه ميناء ومطار «عصب» على البحر الأحمر لمدّة 30 عامًا، وينص الاتفاق على أن تدفع مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في دبي مقابلًا سنويًا للسلطات الإريترية إضافة إلى 30 بالمئة من دخل الموانئ بعد تشغيلها، ومع الميناء حصلت الإمارات على مطار يحتوي على مدرج بطول 3500 متر، يمكن لطائرات النقل الكبيرة استخدامه في الإقلاع والهبوط، وقد استغلت الإمارات والسعودية ميناء وقاعدة عصب على نحوٍ فعال جدًا في عملية السهم الذهبي عام 2015[6].

(6) المصدر نفسه.

وتسعى الإمارات من خلال التمدد لتقليص دور الموانئ التّي تسيطر عليها ولإبقاء ميناء دبي في الصدارة بعيدًا من منافستها كمركز أساسي ودائم للتجارة وإدارة الأعمال، وهي تريد أيضًا توفير حصانة سياسية بمشروعات عملاقة ونفوذ مالي واقتصادي كبير ومؤثّر في العالم. وهذه ليست سياسة إماراتية فقط إنما هي سياسة تتبعها الدول النفطية الأخرى كالسعودية وقطر وغيرهما.

كلّ التصريحات التي ذكرناها كانت يوم السبت في 23 آذار/ مارس 2022، وقد حصل جنوح السفينة إيفرغيفن في قناة السويس يوم الثلاثاء الذي يليه مباشرة، وذلك لإيصال رسالة إلى الرأي العام العالمي مفادها أن طريق الملاحة في قناة السويس غير آمن وأن هذا الجنوح قد يحصل في أي وقت وأن البديل جاهز (خط سكة حديد وخط أنابيب قديم رابط بين إيلات وعسقلان).

وقد تم تجهيز طريق ملاحي ثانٍ غير طريق السويس وهنا وصلنا مباشرة إلى المستفيد من إغلاق قناة السويس بهذا الشكل وهم أصحاب المشروع البديل ولا يوجد وضوح أكثر من هذا، والرسالة التي وصلت إلى العالم كله هي أن القناة غير مؤهلة وغير آمنة لأن تكون المعبر الأوحد والرئيس لطريق التجارة والملاحة الدولية.

صفوة القول، لا تكمن أهمية قناة السويس في عائداتها المالية (5 مليارات مداخيل القناة كل سنة) بل إن أهمية قناة السويس استراتيجية بحتة، أهمية تُعلي من قيمة مصر ومن مكانتها في العالم، تُوسّع القاهرة من خلالها مجال نفوذها وتأثيرها في القارة الأفريقية وفي الأمة العربية، ولا يمكن لإسرائيل والإمارات أن تتغاضى عن الدور المصري المتزايد أو تسمح لها بإحداث مشاريع تنموية عملاقة أو بتطوير موانئها ومطاراتها وبخاصّة قناة السويس، لأنّ ذلك يمثل تهديدًا مباشرًا لهما.

ولقد بدأت تتوضح أهداف التطبيع الإماراتي ـ الإسرائيلي شيئًا فشيئًا، والأشغال على قدم وساق لكسر العزلة عن إسرائيل وتهيئتها لتسلم القيادة في الشرق الأوسط عبر تفعيل موانئها ومطاراتها وضخ المليارات في اقتصادها الذّي يعاني ركودًا، وتهيئة بنيتها التحتية بجعل مدن كعسقلان وإيلات وحيفا مراكز تجارية عالمية تستقطب الاستثمارات الضخمة، ففي العام الماضي في 20 تشرين الأول/ أكتوبر، وقعت شركة خطوط الأنابيب الأوروبية الآسيوية المملوكة للدولة الإسرائيلية (EAPC) وشركة MED - RED Land Bridge ومقرّها الإمارات اتفاقية تاريخية. تنوي الشركتان استخدام خط أنابيب إيلات ـ عسقلان لنقل النفط من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط بما يخدم مصالح الدولتين. وعلى الرغم من أن القاهرة تتمتع بعلاقات جيدة مع إسرائيل والإمارات، إلا أن الاتفاقية قد تحرمها رسوم عبور قناة السويس.

لن يكون لمصر أي وزن أو نفوذ من دون قناة السويس، وستصبح مثل أي دولة أفريقية أخرى، وكلما زاد النفوذ المصري زاد القلق الإسرائيلي الذي لن يسمح بنفوذ عربي يوازي أو يقترب من نفوذه وبخاصة إذا كانت الدولة على حدودها المباشرة.

يمكن لخطوط الأنابيب أن تنقل 400 ألف برميل يوميًا إلى إيلات، و 1.2 مليون برميل في الاتجاه الآخر إلى عسقلان. كما تبلغ سعة تخزين محطات النفط على الجانبين 3.7 مليون م^3. علاوة على ذلك، يمكن للأنابيب الصغيرة نقل النفط نحو مصفاتي التكرير الرئيسيتين في البلاد في أسدود وحيفا[7]. وبالمناسبة يجري الآن إنشاء ميناء كبير في عسقلان ليستوعب السفن وناقلات الحاويات الضخمة التي ستبحر عبر البحر الأبيض المتوسط من دون أن تتأثر بتعطيل قناة أو جنوح سفينة، وبالتالي يتم انتقال الأهمية الاستراتيجية في الشرق الأوسط من مصر إلى إسرائيل.

خاتمة

كما هو معلوم لن يكون لمصر أي وزن أو نفوذ من دون قناة السويس، وستصبح مثل أي دولة أفريقية أخرى، وكلما زاد النفوذ المصري زاد القلق الإسرائيلي الذي لن يسمح بنفوذ عربي يوازي أو يقترب من نفوذه وبخاصة إذا كانت الدولة على حدودها المباشرة.

أي صراع بين دولتين في العالم ينبني على 3 أشياء، مصادر المياه ومصادر الطاقة (الموارد) وطرق التجارة الدولية، ومصر تمتلكها الثلاثة حيث إنها تمتلك موارد مياه متمثلة بالنيل. ولكن للأسف الشديد بعد اتفاقية 2015 صار النيل مهددًا من إثيوبيا؛ وتمتلك موارد كثيرة (ذهب، معادن، وكل الموارد الطبيعية موجودة فيها) يتم هدرها هنا وهناك، وتمتلك طرق التجارة وقناة السويس أهم معبر دولي في العالم كلّه.

إنّ الخطر الذي يواجه قناة السويس لا يتأتّى من الإمارات وإسرائيل فقط بل الخطر يتأتى أيضًا من روسيا التّي تطرح طريق الممر الشمالي كبديل من قناة السويس ويتأتى من إيران والصين أيضًا. وإن لم تُبادر مصر إلى تطوير قناة السويس وإلى بناء منطقة تبادل تجاري حولها فإنها مهدّدة بأن تفقد أهميتها الاستراتيجية التي تتفوق بها على جيرانها وخصومها، وخصوصًا أن الحرب القادمة لن تكون من أجل النفط أو الغاز بل من أجل السيطرة على المضائق والقنوات والممار البحرية، ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم بأكمله □

(7) Vanand Meliksetian, «UAE and Israel Look to Forge Energy Ties though New Pipeline,» Oil Price, 9 March 2021, <https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/UAE-And-Israel-Look-To-Forge-Energy-Ties-Through-New-Pipeline.html>.

قناة بنما: الماضي والحاضر والمستقبل

كمال بوناب(*)

جامعة عنابة ـ الجزائر.

مقدّمة

إنّ المضيق، من منظور جغرافي وقانوني، هو ممرٌّ بحري طبيعي يقع بين مساحتين من اليابسة، وإذا مرّت السفن الأجنبية في أعالي البحار عبر مضيقٍ مَا يجبُ عليها عبور المجال المائي لأراضٍ مجاورة، وهكذا تمثّل المضائق ظرفًا محفّزًا للاهتمام الأكاديمي نظرًا إلى أهميتها الفيزيوغرافية والجيوسياسية؛ وقد طُرح المضيق في صلب النقاشات بين حقّ الوصول واستقلالية الملاحة وما يقابلهما من انْبراءاتٍ للدّفاع عن السيادة؛ ظهر ذلك في مناظرات هوغو غروسيوس وجون سيلدن حول البحر المفتوح والبحر المغلق، كما أنّ السيطرة على مضائق العالم كانت على مرّ التاريخ مصدر خلافٍ بين القوى البحرية الكبرى والدول المجاورة؛ وحتى في الأساطير الإغريقية ذكر هوميروس في الإلياذة سيلا وشاريبديس (Scylla and Charybdis) على أنّهما وحشان بحريان يعيشان على طرفَيْ قناة ضيّقة.

تتبنّى هذه الورقة البحثية مقاربةً توافقية لتناقضات ما بعد نشأة قناة بنما، كوْن هذا البناء جسّد مفارقة تاريخية للنزعة الإمبريالية في السياسة الدولية من جهة، في مقابل أنه كان محرّكًا اقتصاديًا عاليَ الكفاءة في أحد بلدان أمريكا اللاتينية الذي يتجّه بخطى متثاقلة نحو الازدهار من جهة أخرى. وبقدر ما أصبحت القناة نموذجًا للنّجاح الاستراتيجي والمكاسب الاقتصادية المثالية، أثارتْ كذلك نقاشاتٍ مستفيضة عن مسائل الهوية والفصل العنصري والجشع الاستعماري؛ إذًا هي قصة برزخٍ منحَ بنما موهبةً جغرافية نادرة، لكنها ظّلت، رغم ذلك، حبيسةَ التخلف والتّبعية لمئات السنين؛ هي قصة برزخٍ جسّد أسمى انتصارات الهندسة الأمريكية، غير أن ثمالة النصر هذه سرعان ما تلاشت أمام تحدّياتٍ مالية وبيروقراطية ساهمَ تراكمها في استعادة بنما للقناة عام 1999، وأذكتْ طفرةً اقتصادية في البلاد بعد عقود طويلة من الرّكود؛ إنّ تفسير هذه المفارقات يستوجب تقصّي السؤال الرئيسي التالي: كيف يُحيل تاريخ قناة بنما إلى فتحِ نوافذ فكريةٍ تُطلّ على نقاشات الهوية والإمبريالية في العلاقات الدولية؟ ويستتبع ذلك إثارةَ مجموعةٍ من التساؤلات الفرعية: أين

(*) البريد الإلكتروني: bounab.kam@live.fr

تكمن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لقناة بنما؟ وأيّ مستقبلٍ للقناة في ظلّ مشاريع التّوسعة وتحدّيات المنافسة الإقليمية وتغيّر المناخ؟

أولًا: قناة بنما: نقاشات الهوية، الإمبريالية وتصفية الاستعمار

إنّ الرّهان على دولة صغيرة في أمريكا الوسطى لإحداث وصلٍ بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي عُدّ، في بعض الأدبيات وعلى نطاق واسع، بمنزلة عجيبةِ الدنيا الثامنة؛ ففي وسط غابات صخرية مطيرة، وفي منطقة رطبة وحارة، تمتد قناة بنما على مسافة 48 ميلًا (77 كيلومتر)[1]، ويتّسع عرضها من 90 إلى 300 متر، وبعمق 12.5 متر[2]؛ ورغم أن أولى التصاميم لبناء القناة قد تمّ وضعها في القرن السادس عشر، إلا أنه لم يُباشَر في المشروع إلا في عام 1881 (في حين شرعت الأشغال في بناء قناة السويس عام 1859) عبر شركة فرنسية وظّفتْ فرديناند دي ليسبيس ككبير المهندسين، وبعد ثمانية أعوام من العمل في القناة فتكت أوبئة الملاريا والحمّى الصفراء بـ 22000 عامل، ما عُدّ إخفاقا ذريعا للشركة[3].

بموجب معاهدة هاي بونو فاريا عام 1903، حصلت الولايات المتحدة على حق البناء والتحكم والسيطرة في منطقة القناة (The Canal Zone)؛ وهي منطقة تتجاوز 500 ميل مربع، وقسّمت البلاد إلى قسمين، إذْ بات من المستحيل السّفر إلى ريفِ بنما الغربي إلا من خلال المرور عبر هذه القناة؛ كما أُثير جدلٌ في الولايات المتحدة بين احتضان المدن والقرى الأم في هذه المنطقة أو تفكيكها وإرسال قاطنيها إلى مُدن بنما وكولون، غير أنه منذ كانون الأول/ديسمبر 1912 بدَا أنّ المشهد يتحوّل نحو «منطقةٍ بِلا بنميين» (A Zone without Panamians)[4].

ألهم بناء منطقة القناة مشاعر مناهضة للاستعمار، وحرّك أقلام الكتّاب والأدباء للتهجّم الحاد على «قاعدة القطرة الواحدة»[5] ذائعة الصّيت، آنذاك، في الثقافة والممارسة الأمريكيتين، ولا سيما

---

(1) Stephen Currie, *The Panama Canal: History's Great Structures* (San Diego: ReferencePoint Press, 2015), p. 10.

(2) محمد المومني، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا في القرن الواحد والعشرين** (عمّان: دار الكتاب الثقافي، 2005)، ص 261.

(3) خالد الدليمي، **ثيودور روزفلت وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، 1901 ـ 1909** (عمّان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، ص 107.

(4) Marixa Lasso, *Erased: The Untold Story of the Panama Canal* (Cambridge, MA; London: Harvard University Press, 2019), pp. 1 - 136.

(5) قاعدة القطرة الواحدة؛ يُعتقد أن الشخص الذي تجري في عروقه أي كمية من الدم الأفريقي، ولو قطرة واحدة، فهو أسود. تفتقر هذه الفكرة إلى أي أساس علمي، وترجع أصولها إلى حقب الاستعمار الأمريكي، عندما كان يُنظر تلقائيًا إلى أي طفل يولد في أسر العبودية على أنه عبد، حتى ولو كان أحد والديه من البيض. انظر: آلان إتش غودمان، يولاندا تي موزس وجوزف إل جونز، **الأعراق البشرية: هل نحن حقًّا على هذا القدر من الاختلاف؟**، ترجمة شيماء طه الريدي وهبة عبد المولى أحمد (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2020)، ص 123.

أن بنما كانت، بالفعل، أمّة تمتاز بالتنوع العرقي في القرن التاسع عشر، وقد برز تضامن الحركات السود المنحدرة من أصل أفرو ـ هسباني وهنود غربيين في تأسيس «اللجنة الوطنية الموحّدة للمنظمات السود»[6].

بعد اكتمال بناء قناة بنما عام 1914؛ تمّ النّظر إلى بنما كإقليم أمريكي خالٍ من تراثها الإسباني، وكان ردّ بنما بأنْ بنتْ نصبًا تذكاريًا لميغيل دي سيرفانتس[7] عام 1923، إضافة إلى تسمية عملتها «بالبوا» تكريمًا للفاتح فاسكو نونيز دو بالبوا؛ كلّ هذا على أمل أن يتعرّف العالم الخارجي إلى بنما كأمّة إسبانية موحّدة[8].

تُذكّر بعض المقاربات النظرية، مثل المدرسة الإنكليزية، بأن الإمبراطورية والإمبريالية هما الجدّ الجيني للنظام الدولي والأخلاقيات الدولية[9]، والإمبريالية هي فرضُ مجتمعٍ سياسي معين لعقوبات، أو التهديد بفرضها، على مجتمع سياسي آخر، ويمكن أن تكون الإمبريالية رسمية تمارس السيطرة المباشرة والسيادة الكاملة على مجالات محدّدة في المجتمع المرؤوس استنادًا إلى معاهدات أو قواعد منصوص عليها في الدستور، ويمكن أن تكون غير رسمية تعتمد على العقوبات والمكافآت، ورغم اتّسام هذه الأخيرة بصفة أقل شفافية، إلا أنها ليست بالضرورة أن تكون أقل فعالية[10].

إضافة إلى فصل منطقة قناة بنما عن الاقتصاد البنمي، عمدت الولايات المتحدة، لعقود من الزمن، إلى تعميق الفوارق في سياسات التوظيف والأجر التمييزي واستخدام العنف ضدّ النقابات؛ حتى إن القوة العاملة في القناة لم تكن من البنميين.

تجادل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للإمبريالية، التي تمّ الترويج لها في بدايات القرن العشرين مع أطروحات جون هوبسون وتوسّعت بعد ذلك على يد فلاديمير لينين، تجادل بأنّ الدول الإمبريالية تستفيد من : (أ) زيادة عائد الاستثمار في المناطق التابعة لها، (ب) الإمبريالية بطبيعتها استغلالية، وتميل إلى عدم المساواة، (ج) المؤسسات السياسية في القوة الإمبراطورية لها دور ضئيل في تطوير المناطق التابعة. ليس

(6) Sonja Stephenson Watson, *The Politics of Race in Panama: Afro-Hispanic and West Indian Literary Discourses of Contention* (Florida: University Press of Florida, 2014), p. 7.

(7) أديب إسباني، من أشهر رواياته **دون كيخوته**، ولد في مدريد، وخدم في البحرية الإسبانية، ووقع أسيرًا في الجزائر نحو خمس سنوات، ما جعله يتأثر بالأدب العربي. انظر: التحرير، نوافذ، **مجلة الفيصل**، العددان 465 – 466 (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2015)، ص 39.

(8) المصدر نفسه، ص 11.

(9) سيبا غروفوغوي، «ما بعد الاستعمارية،» في: تيم دان، ميليا كوركي وستيف سميث، محررون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة ديما الخضرا (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 583.

(10) Noel Maurer and Carlos Yu, *The Big Ditch: How America Took, Built, Ran, And Ultimately Gave Away the Panama Canal* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011), p. 2.

من المفارقة أن تتوافق ممارسات الولايات المتحدة في قناة بنما مع توقّعات هوبسون ولينين، فإضافة إلى فصل منطقة قناة بنما عن الاقتصاد البنمي، عمدت الولايات المتحدة، لعقود من الزمن، إلى تعميق الفوارق في سياسات التوظيف والأجر التمييزي واستخدام العنف ضدّ النقابات؛ حتى إن القوة العاملة في القناة لم تكن من البنميين بل كان معظمهم بربادیین (نسبة إلى باربادوس)[11]، الذين وصلت أعدادهم إلى 19,900 عامل، إضافة إلى عدد قليل من المارتينيك وغوادالوب وترينيداد؛ قبل ذلك كان هناك وجودٌ لأكثر من 45,000 عامل من جامايكا في البرزخ خلال الحقبة الممتدة من عام 1850 إلى 1855، إلى جانب عمّالٍ من غرينادا، إنكلترا، أيرلندا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، الهند والصين، في حين تمّ إحضار 84,000 عامل جامايكي أثناء المحاولة الفرنسية لبناء القناة من عام 1880 إلى1889[12]؛ وقد أدّى هذا إلى نشوء أحد أكثر المجتمعات غير المتجانسة في الكوكب، وساهم في صنعِ مشكلة اجتماعية تمثّلت بالعدد الهائل من العمّال الذين بقوا في بنما وتُركوا عاطلين من العمل بمجرّد اكتمال أشغال بناء القناة. أمّا المفارقة الأخطر فتجسّدت في أنّ ترتيبات ما قبل تشغيل القناة لم تكن تسمح لبنما بأن تستفيد من الإيرادات والفوائد المالية التي تُدرّها القناة؛ كان الأمر مزيجًا مركّبًا من الجشع الإمبريالي والاستعلاء والإذلال الكولونيالي المبالغ فيه، وهو ما أدّى إلى انفجار أحداث 9 كانون الثاني/يناير 1964 التي أسفرت عن وفاة 23 شابًا بنميًا، قدّمت بنما في إثرها شكوى إلى منظمة الدول الأمريكية، وفي 21 آذار/مارس 1964 أقرّ الرئيس الأمريكي ليندون جونسون بعدالة مطالب بنما وصِدق حاجات شعبها، ليُتوّج الأمر في 7 أيلول/سبتمبر 1977 بتوقيع معاهدات الحياد الدائم بين الرئيسين عمر توريخوس وَجيمي كارتر، ويتمّ في الأخير وضع حدّ للهيمنة الأمريكية الأبدية على القناة وإلغاء منطقة القناة وتسليم القناة كاملة إلى بنما ظُهر 31 كانون الأول/ديسمبر 1999[13].

المضاربة المالية والاحتيال هي التي قادت الولايات المتحدة للمطالبة بالحقّ في بناء القناة، وأنّ الأمر في حقيقته كان تبييضًا لمسار الإمبريالية الأمريكية في أمريكا اللاتينية؛ إن منطقة القناة وقاطنيها البِيض أداةٌ مفيدة للتفكير في حدود الوجود الإمبراطوري في الخارج.

يجادل دياز إسبينو في كتاب **كيف صنعتْ وال ستريت أمّة**، بأنّ المضاربة المالية والاحتيال هي التي قادت الولايات المتحدة للمطالبة بالحقّ في بناء القناة، وأنّ الأمر في حقيقته كان تبييضًا

(11) Ibid., pp. 317-318.

(12) Watson, *The Politics of Race in Panama: Afro-Hispanic and West Indian Literary Discourses of Contention*, pp. 10 - 11.

(13) Facilitation of Transport and Trade in Latin America and the Caribbean, «The Panama Canal Turns 100: History and Possible Future Scenarios,» *FAl Bulletin*, Issue no. 334 (June 2014), pp. 3-4, <https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/37501/1/S1420833_en.pdf>.

لمسار الإمبريالية الأمريكية في أمريكا اللاتينية؛ إن منطقة القناة وقاطنيها (Zonians) البِيض أداةٌ مفيدة للتفكير في حدود الوجود الإمبراطوري في الخارج، فالمنطقة كانت مكانًا للتفرّد والعزلة والامتياز العنصري والقومي وتعزيز رؤية سموّ البياض كونه أمريكيًا. وبحسب غيرون مونتيرو فـإنّ الفصل والتّمييز والتنميط التي استهدفت اللاتينيين كانت بفعل الوجود الأمريكي في بنما، وهو إرثٌ من الممارسات ألقى بثِقله الغادر في الوقت الحاضر. ففي تعداد 2010 وثّقت التقارير أنّ جهود النّخب لبناء الأمة استندتْ إلى مشاريع التّبييض وتعزيز الهوية الوطنية على محور البياض، ورغم ما توفّره أرضية التعدّدية الثقافية الليبرالية من دعم لادّعاءات المساواة العرقية، فإنّ حالة عدم المساواةً (غير المصرّح بها) هي التي تظلّ قائمة. إمبريقياً، لقد غيّرت منطقة القناة تركيبة بنما الإثنية إلى الأبد، ولم يكن توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبنما (التي دخلت حيّز النفاذ عام 2012) إلا تعميقًا لمسارٍ قديم تتوالى فيه هجرة المواطنين الأمريكيين إلى بنما على نحوٍ لافت[14].

لقد تمّ تصوير البنميين على أنهم أمّة استوائية، مع أغلبية سكّانٍ سود، يحتاجون إلى التّوجيه والوصاية؛ كان وقتًا سيّئًا حينها لمنْ دافع عن بنما كدولة متحضّرة قادرة على إدارة موانئها، حيث تزامن ذلك مع صعود مطلق لفكرة أنّ بِيضَ أوروبا الغربية والولايات المتحدة هم أسمى من الأجناس الملوّنة.

لقد تمّ تصوير البنميين على أنهم أمّة استوائية، مع أغلبية سكّانٍ سود، يحتاجون إلى التّوجيه والوصاية؛ كان وقتًا سيّئًا حينها لمنْ دافع عن بنما كدولة متحضّرة قادرة على إدارة موانئها، حيث تزامن ذلك مع صعود مطلق لفكرة أنّ بِيضَ أوروبا الغربية والولايات المتحدة هم أسمى من الأجناس الملوّنة؛ ويبقى بناء منطقة القناة تجسيدًا حيًّا لتاريخ الحضارة الغربية المتحالف مع العنصرية العلمية أوائل القرن العشرين. ففي حين ادّعت الحضارة الغربية التّفوق الثقافي للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، عزّزت العنصرية العلمية التفوّق البيولوجي للجنس الأبيض، غير أنّ وجه الحقيقة الأزلي هو أن العنصرية العلمية لم تكن هي ذاتها علمًا، تمامًا مثلما لم تكن الحضارة الغربية هي التّاريخ[15].

ثانيًا: قناة بنما وموازين الرّبح والخسارة في سياسات الدول

بحلول عام 1900، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى عادية؛ لقد كان اقتصادها الأقوى في العالم، وحقّقت هيمنة واضحة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وعلى امتداد القرن التاسع

(14) Michaela Benson and Karen O'Reilly, *Lifestyle Migration and Colonial Traces in Malaysia and Panama* (London: Palgrave MacMillan, 2018), pp. 57 - 59.

(15) Lasso, Erased: *The Untold Story of the Panama Canal*, pp. 16 and 34.

عشر ركّزت السياسة الخارجية الأمريكية على هدفٍ رئيس؛ وهو بناء دولة قوية تهيمن على نظيراتها في أمريكا الشمالية والجنوبية وتمنع القوى الأوروبية من إظهار قوتها العسكرية عبر المحيط الأطلسي؛ جهودٌ، يعتقد ميرشايمر، أنها كُلّلت بالنجاح، فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في الأزمنة الحديثة التي حقّقت الهيمنة الإقليمية، وهو الأساس الفعلي للتفرّد الأمريكي في مجال السياسة الخارجية؛ ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية امتلكت الموارد الاقتصادية اللازمة إلا أنها لم تُشيّد قوة عسكرية ضاربة بين 1850 و1898؛ حقبةٌ يصفها فريد زكريا بـ«التمدّد الإمبراطوري الأقل»[16]؛ وهو واقع الحال الذي أخذ في التغيّر مع بداية التنظير لتطوير القوة البحرية.

«الماء عنصر غريب، والبحارة يمثلون، منذ زمن سحيق، جنسًا غريبًا متفرّدًا»؛ «لم نضعْ القوات البحرية في مكانتها الرفيعة»؛ «الاستخدام والتحكّم الجيد في البحر ليس إلا حلقةً واحدة في سلسلة التبادلات التي تتراكم من خلالها الثروات»؛ «من المهم امتلاك قوة طاغية في البحر».

وردت هذه المقولات ضمن رؤية شاملة صاغها المفكّر الجيوستراتيجي ألفريد ماهان في مؤلّف **تأثير القوة البحرية في التاريخ بين 1660 و1783**؛ وبصورة لافتة توقّع ماهان أن بناء قناة بنما في أمريكا الوسطى سيزيد من اتّصال الأساطيل التجارية والحربية الأمريكية مع طرفَيْ أوراسيا، وبغضّ النظر عن حتمية النّفقات المعتبرة بفعل المسافة الشاسعة، فإن الأثر البارز لقناة بنما يتمثّل بتحويل منطقة الكاريبي من محطة نهائية أو معبر مرور محلي إلى طريق بحري سريع؛ وإن كان للموهبة الجغرافية دور قيادي في نشأة هذه القناة البرزخية، فإن الأمر يتطلّب، عطفًا على ذلك، تنشيطًا مكثّفًا للقنوات الدبلوماسية، فحتى تكون الولايات المتحدة أقرب فعليًا إلى آسيا وأكثر حضورًا في الشؤون الأوروبية تحتاج إلى بناء علاقات وثيقة مع جيرانها في أمريكا الوسطى ومنطقة بحر الكاريبي؛ بصورة أو بأخرى ستعمل القناة على إضعاف النزعة الانعزالية في مقابل صعود نزعة ليبرالية دولية؛ رغم ذلك لا يمكن إنكار أن سياسات القوة العظمى قد حرمت كل الدول الأوروبية، سواء بصفة رسمية أو خلف الكواليس، أنْ يكون لها دورٌ في مشروع قناة بنما[17]؛ إنها لمفارقةٌ أن يحمل تاريخ بناء القناة

ساهمت قناة بنما في تقصير المسافة، على نحوٍ فعّال، بين الموانئ وقنوات التجارة الممتدة بين السّاحلين الشرقي والغربي للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنّ تأثيرها كان ضئيلاً في أنشطة الشّحن بين أوروبا وآسيا، أو بين أوروبا وأستراليا، التي تمر عبر قناة السويس أو رأس الرجاء الصالح.

(16) جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012)، ص 296 ـ 297.

(17) روبرت د. كابلان، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة؛ 420 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015)، ص 131 ـ 135.

في طياته شذراتٍ عن النقاش النظري الأول في حقل العلاقات الدولية، حتى قبل أن تصبح العلاقات الدولية تخصصًا علميًا أو مقررًا معتمدًا في الجامعات.

ليس مبالغًا فيه أن توصف القناة بأنها هبةٌ من السماء للتجارة العالمية (انظر الشكل الرقم (1))؛ فقد كانت قناة بنما بالنسبة إلى واشنطن بديلًا مثاليًا للنقل البحري، وبأقلّ تكلفة، من الخيارات التقليدية المتمثلة بكيب هورن (في تشيلي) وعبر سكك الحديد الأمريكية، وفي عام 1903 عرض سبنسر ديكسون (نائب القنصل البريطاني في كولومبيا) تقديراته عن القيمة الاقتصادية للقناة، التي ستنتج فوائد تقدّر بـ 1.2 مليار دولار، أو 4.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة؛ تقرير سبنسر لم يقتصر على إبراز المكاسب التجارية التي ستَجنيها الولايات المتحدة من القناة، بل أشار كذلك إلى عوائدها الاستراتيجية على سلاح البحرية الأمريكي؛ رغم ذلك لم يُبد الكاتب المتجوّل هاري فرانك رضاه عن عوائد القناة: «هاه! هذا كل ما حصلنا عليه لمدّة تسع سنوات ونصف السنة! مليار دولار!»[18].

الشكل الرقم (1)
خريطة طُرق الشّحن البحري قبل فتح القناة وبعده

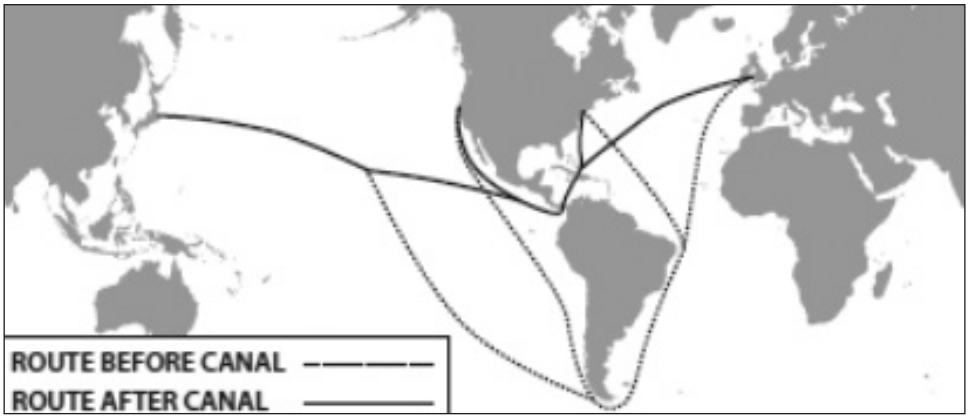

المصدر: Noel Maurer and Carlos Yu, The Big Ditch: How America Took, Built, Ran, And Ultimately Gave Away the Panama Canal (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011), p. 140.

ساهمت قناة بنما في تقصير المسافة، على نحوٍ فعّال، بين الموانئ وقنوات التجارة الممتدة بين السّاحلين الشرقي والغربي للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنّ تأثيرها كان ضئيلًا في أنشطة الشّحن بين أوروبا وآسيا، أو بين أوروبا وأستراليا، التي تمر عبر قناة السويس أو رأس الرجاء الصالح. يُبيّن الجدول الرقم (1) تغيّر مسافات الشحن قبل وبعد بناء قناة بنما:

(18) Maurer and Yu, *The Big Ditch: How America Took, Built, Ran, And Ultimately Gave Away the Panama Canal*, pp. 139-140.

الجدول الرقم (1)
مسافات الشّحن (الميل)
عبر قناة بنما وعبر أقصر طريق بديل

		أقصر طريق بديل	عبر قناة بنما
طرق أمريكية	شرق الو.م.أ إلى غرب الو.م. أ	13,277	6,146
	شرق الو.م.أ إلى غرب كندا	14,054	6,925
	شرق الو.م.أ إلى غرب أمريكا الجنوبية	8,512	5,515
	شرق الو.م.أ إلى آسيا	16,746	11,471
	شرق الو.م.أ إلى استرالاسيا	12,762	10,573
	غرب الو.م.أ إلى أوروبا	13,841	7,825
طرق غير أمريكية	أوروبا إلى غرب كندا	13,251	8,602
	أوروبا إلى استرالاسيا	11,514	12,250
	أوروبا إلى غرب أمريكا الجنوبية	11,841	7,192
	أوروبا إلى آسيا	10,465	13,148
	شرق المكسيك إلى غرب أمريكا الجنوبية	9,088	4,785

المصدر: Maurer and Yu, Ibid., p. 141.

إضافةً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، استفادت دولة تشيلي من القناة في زيادة صادرات مواردها الطبيعية، ففي السنة الأولى من دخول القناة حيّز الخدمة كانت نترات شيلي الشهيرة أكبر سلعة يتم شحنها عبر قناة بنما متجاوزة 650 ألف طن؛ اليابان بدورها استفادت من قناة بنما في تطوير قطاع صناعة الشّحن البحري[19]، حيث يوصف الشحن الياباني على أنه «المُتبنّي المُبكّر» لقناة بنما، وخلال السنوات الممتدة من 1920 إلى 1925 حلّت السفن اليابانية في المرتبة الثالثة من حيث أطنان البضائع المحمّلة خلف الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، ثم تراجعت في الترتيب عقب صعود البحرية التجارية النرويجية عام 1926[20].

عقب إطاحة مانويل نورييغا سعتْ بنما لبناء قواعد ديمقراطية قوية تتيح لها الاستمتاع بالمزايا الاقتصادية من ملكيتها للقناة، وقد هدفت هيئة القناة لوضع أساسٍ مالي سليم، لذلك تمّ تغيير صفة القناة من أنها تصبّ في المنفعة العامة إلى مؤسسة نقل مربحة، وهذا للاستفادة القصوى من

(19) في نهاية السّتّينيات وضعت الحكومة اليابانية الشّحن في مركز استراتيجية التطور الاقتصادي، ودعتْ خطّتها الخماسية الجديدة إلى توسيع أسطول اليابان التجاري بنسبة 50 بالمئة، بما فيها ناقلات النفط والمعادن وسفن الحاويات، وقدّمت الحكومة 440 مليون دولار لتحفيز شركات النقل اليابانية على الشّروع في خدمة الحاويات إلى نيويورك وشمال غرب المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا. لمزيد من المعلومات، انظر: مارك ليفنسون، **الصندوق: كيف جعلت حاويات الشحن البحري العالم أصغر واقتصاده أكبر**، ترجمة أسامة إسبر (الرياض: العبيكان للنشر، 2017).

(20) المصدر نفسه، ص 162ـ165.

المساهمين، على الرغم من المنافسة الحادّة التي تطرحها خطوط السكك الحديد وغيرها من وسائط النّقل المتعدّدة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ واستنادًا إلى الإحصاءات قُدّر إجماليُ مساهمة قناة بنما في الخزينة البنمية عام 2000 بـ 167 مليون دولار، وارتفع إلى 701 مليون دولار عام 2008[21].

ثالثًا: التحديات الرّاهنة وآفاق توسيع القناة

يُبدي أعضاء هيئة قناة بنما توجّسًا من احتمال تخلّي آلاف السفن نهائيًا عن القناة لفائدة طريق جديد ومختلف، فتزايد وتيرة تغير المناخ وذوبان الجليد يفتح على نحو تدريجي الممر الشمالي الغربي (انظر الشكل الرقم (1))؛ وهو الممر الذي اهتمّ به المستكشفون بشغفٍ على مدى ثلاثة قرون[22]. على سبيل المثال، يتيح المسلك الجديد للسفن المتجّهة من لندن إلى موانئ شرق آسيا أن تختزل نصف المسافة التي اعتادت قطعها عبر قناة بنما، هذه الأخيرة قد تجد عزاءً لها في تحذيرات العلماء من أنّ استمرار ترقّق طبقة الجليد في المحيط المتجمّد الشمالي سيفاقم من مشكلات الأمان لحركة السفن[23].

يُبدي أعضاء هيئة قناة بنما توجّسًا من احتمال تخلّي آلاف السفن نهائيًا عن القناة لفائدة طريق جديد ومختلف، فتزايد وتيرة تغير المناخ وذوبان الجليد يفتح على نحو تدريجي الممر الشمالي الغربي؛ وهو الممر الذي اهتمّ به المستكشفون بشغفٍ على مدى ثلاثة قرون.

علاوةً على ذلك، تبرز مخاوف حقيقية من منافسة جادّة يطرحها مشروع قناة نيكاراغوا؛ ففي سنة 2013 تفاوضت شركة مقرّها هونغ كونغ مع حكومة نيكاراغوا لبناء قناة في الدولة التي تقع شمال بنما، وبتكلفة تقدّر بـ 40 مليار دولار، ورغم أن الخبراء يؤكدون أن عملية بناء مجرى مائي في جميع أنحاء نيكاراغوا ليس بالطموح السّهل تحقيقه، مع ذلك، تشير التقديرات إلى أنه في مقدور القناة الجديدة أن تكون طريقًا مباشرًا تعبره السفن إلى أي مكان، تقريبًا، في نصف الكرة الشمالي[24].

في مواجهة هذه التّحديات يراهن أعضاء هيئة قناة بنما على مشاريع توسيع القناة (تمّ الشروع فيها سنة 2006)، التي من شأنها أن تقلّص متوسط وقت العبور (بما فيها ساعات الانتظار) من 26 ـ 28 ساعة في المتوسط إلى 18 ساعة؛ كما أن هذه التّوسعة ستسمح للسفن الكبيرة التي يصل

(21) المصدر نفسه، ص 305ـ312.

(22) Currie, *The Panama Canal: History's Great Structures*, pp. 74-75.

(23) Robert W. Aguirre, *The Panama Canal*, International Straits of the World; vol. 15 (Leiden, Boston, MA: Martinus Nijhoff Publishers, 2010), p. 274.

(24) Currie, *The Panama Canal: History's Great Structures*, p. 77.

حجمها إلى 12,600 حاوية من العبور، وقد امتدّت مكاسب توسيع القناة لتشمل انخفاضًا ملاحظًا في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث تشير إحصاءات 2017 إلى انخفاضٍ قُدّر بـ 17 مليون طن[25].

الشكل الرقم (2)
تغيّر المناخ وذوبان الجليد في الممر
الشمالي الغربي ـ طريق شحن بديل لقناة بنما

المصدر: Stephen Currie, The Panama Canal History's Great Structures (San Diego: ReferencePoint Press, 2015), p. 75.

هدفتْ أشغال توسيع القناة إلى جذب السّفن المعروفة بـ Post Panamax، وهي السفن التي تفضّل استخدام ممار أخرى (في الغالب قناة السويس) نظرًا إلى أنّ أحجامها تتعدّى مقاييس قناة بنما (انظر الجدول الرقم (2))؛ كما أنه في كثير من الأحيان يتعذّر على هذه السفن المرور في اتّجاهين متعاكسين بالنظر إلى أنّ جانبَي القناة ليسا متّسعَيْن بما فيه الكفاية[26].

(25) Thi Yen Pham, Ki Young Kim and Gi-Tae Yeo, «Tha Panama Canal Expansion and its Impact on East-West Liner Shipping Route Selection,» *Sustainability*, vol. 10, no. 12 (2018), p. 3.

(26) Ibid., p. 3.

الجدول الرقم (2)
عدد وحجم حاويات السّفن في قناة بنما قبل مشاريع التّوسعة وبعدها

	قبل التوسيع (1914)	بعد التوسيع (2016)
القدرة (حاويات السفن)	4400	12,600
الطول (متر)	304.8	427
العرض (متر)	33.5	55
العمق (متر)	12.8	18.3

المصدر: Thi Yen Pham, Ki Young Kim and Gi - Tae Yeo, «Tha Panama Canal Expansion and its Impact on East - West Liner Shipping Route Selection,» Sustainability, vol. 10, no. 12 (2018), p. 3.

اكتسب مهندسو التوسعة شهرة من حيث براعة صنع الأهوسة[27] (انظر الشكل الرقم (3))، ومراعاةً لمطالب منظمات حماية البيئة والحياة البرية أطلقت الحكومة البنمية «مشروع فونا» للحماية تزامنًا مع الشروع في عمليات البناء، إذْ تقوم الفرق العاملة بإنقاذ الحيوانات التي يمكن أن يلحق بها الضرر من جرّاء عمليات التّوسعة، إضافة إلى برامج أخرى تهتم بحماية الغطاء الغابي والنباتي وصون منابع المياه وإعطاء أولوية قصوى للحفريات الأثرية وغيرها من الكنوز الثقافية[28].

الشكل الرقم (3)
نموذج عن صنع الأهوسة في قناة بنما

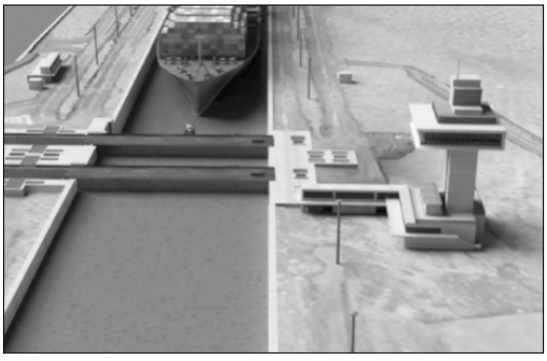

المصدر: Jorge L. Quijano, «The Panama Canal Expansion Program: A Story of Challenges, Innovation and Commitment,» (Panama Canal Authority, 2014), p. 58.

(27) الهويس هي منشأة ملاحية تعمل على نقل القطع الملاحية من منسوب مياه إلى منسوب آخر في المجرى المائي؛ ولأن اليابسة في قناة بنما أعلى من مستوى البحر، فإن ماء الهَويس يرفع السفينة إلى مستوى يسمح لها بالانتقال لفترة زمنية، ثم يرفع هويس آخر السفينة إلى المستوى التالي، ويوجد عند كل هويس بوابة تحبس الماء عندما ترتفع السفينة أو تنخفض، وفتحة تصريف أو مضخة تسحب الماء من الهويس أو تقوم بملئه. انظر: مايكل بيهي، **صندوق داروين الأسود: تحدّي الكيمياء الحيوية لنظرية التطور**، ترجمة مؤمن الحسن [وآخرون]، ط 2 (لندن: مركز براهين للأبحاث والدراسات، 2018)، ص 120.

(28) Jorge L. Quijano, «The Panama Canal Expansion Program: A Story of Challenges, Innovation and Commitment,» (Panama Canal Authority, 2014), pp. 39 and 47.

تتوقّع هيئة قناة بنما أن تتضاعف البضائع المنقولة والإيرادات بحلول عام 2025، كما سيوفّر مشروع التّوسعة خدمات جديدة وعشرات الألوف من فرص العمل، وسيتعزّز الناتج القومي الإجمالي بنحو 30 بالمئة؛ وفي المجمل، إذا كان في مقدور مشروع الأهوسة الجديدة أن يحقّق جزءًا، ولو كان صغيرًا، ممّا هو متوقّعٌ منه، فإنّ بنما ستصبح مكانًا مزدهرًا جدًا بحلول عام 2025[29].

إنّ طموح بنما في أنْ تصبح «سنغافورة أمريكا اللاتينية» يتوقّف أساسًا على نجاح مشاريع توسيع القناة، التي يجب أن تراعي ضوابط حماية البيئة، وبما أنّ بنما تزخر بمساحاتٍ واسعة من الغابات المطيرة والشّعب المرجانية الهشّة، إضافة إلى الاعتناء بحقوق الشعوب الأصلية، هناك مقوّماتٌ متعددة قد تجعل من بنما مركزاً تجارياً عالمياً.

لا يمكن التّنبّؤ باستمرار حقبة السّلام والرّغد الحالية في قناة بنما نظرًا إلى طبيعة التّداخل بين الكيانات المتجاورة في المنطقة، وبخاصة ما تعلّق بتباين رؤية الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إذْ إنّ الأمر شبيهٌ بإدخال الكواشف على الرّكائز العضوية الكيميائية، فأحيانًا يكون هناك تفاعلٌ بيّن، وأحيانًا أخرى لا يحدث شيء، فلا يلوحُ في الأفق ما يؤكدّ تمسّك الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدة الحياد لعام 1977، واستعاضتها عنها باتفاقيةٍ مماثلة لاتفاقيةِ كلايتون ـ بولوير[30] لعام 1850[31]؛ فانسحاب الولايات المتحدة من القناة لم يحجب فرصًا للتنسيق والتعاون بين الدّولتين، حيث وقّعت بنما عام 2002 اتفاقية بيكر ـ سالاس التي تسمح لسفن خفر السّواحل والبحرية الأمريكية بتفتيش ومتابعة المشتبه بهم في شحن المخدرات داخل المياه البنمية، إضافة إلى أنّ بنما تُعَدّ، بفعل طول حدودها مع كولومبيا، ركيزةً مهمة في «خطّة كولومبيا» التي أطلقتها الولايات المتحدة عام 2000 لمكافحة كارتيلات المخدرات[32].

بنظرةٍ عامّة؛ إنّ طموح بنما في أنْ تصبح «سنغافورة أمريكا اللاتينية» يتوقّف أساسًا على نجاح مشاريع توسيع القناة، التي يجب أن تراعي ضوابط حماية البيئة، وبما أنّ بنما تزخر بمساحاتٍ واسعة من الغابات المطيرة والشّعب المرجانية الهشّة، إضافة إلى الاعتناء بحقوق الشعوب الأصلية، هناك مقوّماتٌ متعددة قد تجعل من بنما مركزًا تجاريًا عالميًا، إلا أنّ نجاحها يعتمد بالدرجة

(29) Michael L. Conniff, *Panama and the United States: The End of the Alliance*, United States and the Americas, 3rd ed. (Athens; London: University of Georgia Press, 2012), pp. 196-197.

(30) تعهّدت بريطانيا العظمى والولايات المتّحدة الأمريكية في هذه المعاهدة بأنّهما ستتشاركان مسؤولية بناء وإدارة قناةٍ تَصل المحيط الأطلسي بالمحيط الهادئ (دون تحديد مكانها بالدّقة)، وأنّهما لن يُقدما على تأسيس مستعمرات أو حصون في أي جزء من أمريكا الوسطى، وأُبطلت هذه المعاهدة لاحقًا في معاهدة هاي ـ بونسفوت لعام 1901. انظر: <https://www.wdl.org/ar/item/11902/> (تاريخ التّصفّح 5 آذار/مارس 2020).

(31) Aguirre, *The Panama Canal*, pp. 276 and 283.

(32) Conniff, *Panama and the United States: The End of the Alliance*, p. 197.

الأولى على القرارات الجماعية للبنميين أنفسهم، بما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد شريكًا مُهيمنًا[33].

خاتمة

إنّ الحكمة المُستقاة من قصّة قناة بنما هي أنّ البشر يصنعون فعلًا التاريخ، لكن ليس بالضرورة أن تكون ظروف ذلك من اختيارهم، فبين جنَباتِ القناة تُضاءُ فصولٌ عن الاقتصاد السياسي للإمبريالية وإنهاء الاستعمار، وتتكشّف تداخلاتٌ بين البيئة والإنسان؛ لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تخالُ أن ورقتها الإمبراطورية الأبرز اقتصاديًا ستسقط يومًا ما بفعل ارتفاع التكاليف، كما لم يكن في حسابات بنما أنها ستدخل القرن الحادي والعشرين وهي ممسكةٌ بزمام السيادة التامة على القناة؛ إنها قصّةٌ بأكثر من تاريخ واحد، كما يقول فرناند بروديل □

(33) Ibid., pp. 202-203.

تجربة الوحدة المصرية – السورية والدروس المستفادة

عقد مركز دراسات الوحدة العربية، يوم الثلاثاء 22 شباط/فبراير 2022، حلقة نقاشية من بُعد عبر تطبيق زوم (Zoom) حول «تجربة الوحدة المصرية – السورية والدروس المستفادة للمستقبل». قدّم للحلقة وأدار الحوار لونا أبوسويرح. شارك في الحلقة السادة التالية أسماؤهم وفق الترتيب الألفبائي:

ـ **إبراهيم علوش** أستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق. وكاتب وناشط عربي شارك في تأسيس لائحة القومي العربي.

ـ **أحمد يوسف أحمد** أستاذ العلوم السياسيّة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة في جامعة القاهرة، ورئيس اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية

ـ **عبد القادر النيال** كاتب وباحث من سورية. متخصص في الشؤون الاقتصادية والسياسية.

ـ **علي الدين هلال** أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، وعضو اللجنة التنفيذية في مركز دراسات الوحدة العربية.

ـ **علي فخرو** طبيب وسياسيّ ومفكّر من البحرين، ورئيس مجلس الأمناء في مركز دراسات الوحدة العربيّة.

ـ **لونا أبوسويرح** المديرة العامة في مركز دراسات الوحدة العربيّة.

ـ **مصطفى نويصر** مؤرخ وباحث وأستاذ التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر ويشغل حاليًا منصب رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية في جامعة الجزائر.

1 ـ لونا أبوسويرح

نلتقي اليوم في الذكرى الرابعة والستين لإعلان الوحدة المصرية – السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958. وندوة اليوم هي لتقييم التجربة والدروس المستفادة للمستقبل. في خطابه إلى مجلس الأمة بمناسبة إعلان أسس الوحدة بين مصر وسورية، بشّرنا الزعيم عبد الناصر ببزوغ أمل جديد في الشرق وانبعاث دولة جديدة في قلب الوطن العربي دولة تحمي ولا تهدِّد، تصون ولا تبدِّد،

توحِّد ولا تفرِّق، تشد أزر الصديق وترد كيد العدو... لكنه أيضاً حذّرنا مُصارحاً الشعب ومجلس الأمة بأن الطريق الذي نقبل عليه طويل وشاق ملؤه المشاق والمتاعب والكفاح والجهاد قائلاً بأننا سنلقى أمامنا الذين لا تروقهم وحدة مصر وسورية ولا توافق أغراضهم لن يتقبلوها بالرضا والسكوت وإنما ستكون المساعي والمحاولات والمناورات لإجهاض الوحدة.... وقد كان!

نجتمع اليوم ليس بغرض البكاء على اللبن المسكوب بل إن ندوة اليوم غرضها الأساسي هو إجراء تقييم موضوعي للتجربة وما يمكن أن يُستخلص من دروس للمستقبل، بل وأُضيف لماذا لم نستفد من التجربة ودروسها حتى الآن؟! وهل هناك ما يمنع أن نطمح إلى مشروع وحدوي عربي اليوم وهُو طموح واقعي وتحقق في السابق بفعل الإرادة، واستقلالية القرار السياسي، والوعي الوحدوي والتحرري والتخلص من الاستعمار.

وقد شهد الوطن العربي، وبخاصة الجمهورية العربية المتحدة، حراكاً سياسياً واجتماعياً غير مسبوق، كما شهد تدخلات خارجية واسعة وصراعات بين القوى القومية العربية والقوى المضادة محلياً وإقليمياً ودولياً... نستمع لضيوفنا الليلة الذين يحدثوننا عن التجربة في كل من قُطري الجمهورية العربية المتحدة وعن دور الدول الكبرى وموقفها من الوحدة والظروف التاريخية والجغرافية السياسية ودورها في نشوء الوحدة وانحلالها، وما هي الدروس المستفادة للمستقبل وهل من أمل في الوحدة العربية أو اتحاد العرب.

2 ـ أحمد يوسف أحمد: تقييم عام للتجربة من المنظور المصري وأهم الدروس المستفادة منها

أحيي مركز دراسات الوحدة العربية على هذه المبادرة المهمة في ذكرى إعلان الوحدة المصرية-السورية كحدث قومي وتاريخي مجيد وأتشرف بمشاركتي مع هذه النخبة من المفكرين والمثقفين. سيتمحور كلامي حول أربع برقيات عن قرار الوحدة وبنيتها وإنجازاتها وانتهائها. البرقية **الأولى** تتناول المقولة الشائعة بأن قرار الوحدة لم يكن مدروسًا، وردِّي على هذا أنه بغض النظر عن أن الوحدة المصرية-السورية متجذرة في التاريخ، فهي كانت انعكاسًا لتلاحم نضال الشعبين المصري والسوري قبلها، كما تجلى في الدعم السوري الفعال لمصر أثناء العدوان الثلاثي عام 1956 وتفجير خط أنابيب التابلاين واستضافة الإذاعة المصرية للدعم الشعبي غير المسبوق. ومن ناحية أخرى الدعم العسكري المصري لسورية في 1957 في مواجهة التحرشات التركية في عمل غير مسبوق في التاريخ العربي المعاصر. النقطة الثانية في موضوع قرار الوحدة هو أن هذا القرار خضع لنقاش مستفيض بين الطرفين استعرضت فيه البدائل والمحاذير كافة، وتم التوافق في شأنها ثم أُجري عليه استفتاء شعبي بما يوفر له حدًا معقولاً من مقومات القرار الرشيد، أخذًا في الحسبان ظروف الصراع الدولي على سورية آنذاك. البرقية **الثانية** عن بنية الوحدة وهي خيار الوحدة الاندماجية، وكان في تقديري أنه كان خيارًا غير صائب بسبب حقيقة التنوع وتباين مراحل التطور بين الأقطار العربية وهو المسؤول في تقديري عن ما قيل عن طغيان الجانب المصري على الوحدة. والدرس المهم هو أن الصيغة الفدرالية هي الأنسب. والغريب أن تجربة الوحدة اليمنية لم تستفد من هذا الدرس على عكس تجربة الإمارات. النقطة الثانية في بنية الوحدة هي أنها قامت

أساسًا على زعامة عبد الناصر التاريخية، وكان الجانب المؤسسي فيها ضعيفًا، فحدث ارتباك في صيغة السلطة التنفيذية من صيغة الوزارة المركزية للمجلسين التنفيذيين لكل إقليم مركزي إلى الوزارة المركزية مرة أخرى. إضافة إلى أن السلطة التشريعية لم تتكون، بغض النظر عن طريقة تكوينها، إلا بعد نحو عام ونصف العام من الوحدة في حزيران/يونيو 1960، وهذا الدرس لا يقل أهمية عن صيغة الوحدة، وهو أنه من دون مؤسسات كفؤة وفاعلة لا دوام للوحدة، وهو يعني شيئًا مختلفًا عن تجربة الاتحاد الأوروبي التي تتميز عن التجارب العربية بقوة البعد المؤسسي فيها. البرقية **الثالثة** عن إنجازات الوحدة، هي أن تلك الوحدة أفضت إلى ظهور قوة إقليمية عربية، كما بدا سياسيًا تأثير الوحدة في أحداث العراق ولبنان مباشرة وعسكريًا في تغيير الوضع الاستراتيجي للمواجهة مع إسرائيل، كما بدا بصفة خاصة في معركة التوافيق على الجبهة السورية عام 1960. نقطة أخرى في الإنجازات، مسار حقيقي للتنمية الاقتصادية. النقطة الثالثة، البدء في تحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح الزراعي وقرارات التأميم، والمفارقة أن البعض ينسب إلى هذه القرارات دورًا في إخفاق الوحدة. وبطبيعة الحال، فإن قرارات العدالة الاجتماعية قلصت من القاعدة الاجتماعية المؤيدة للوحدة باستبعادها الإقطاع ورأس المال من مؤيدي الوحدة، لكنها أكسبتها تأييدًا جماهيريًا. ومن الأهمية بمكان في رأيي أن قرارات الإصلاح الزراعي أظهرت الطابع الجامع للعروبة، حين أصر الرئيس عبد الناصر على استفادة أكراد سورية من قرارات الإصلاح الزراعي في مواجهة من كانوا يطالبون بقصر توزيع الأراضي على العرب فقط. النقطة الرابعة والأخيرة هي حول انتهاء الوحدة، فعالم العلاقات الدولية ورائد المدرسة الواقعية هانز يواكيم مورغنثاو، لديه نظرية حول الانتهاء الدولي مفادها أن الانتهاء يحدث عندما يختل التوازن بين مكونات الوحدة من ناحية وبينها وبين محيطها الخارجي من ناحية أخرى. وقد كان التوازن الداخلي مختلاً في تجربة الوحدة بين المكونين المصري والسوري بسبب الصيغة الاندماجية، أما التوازن بين الوحدة ومحيطها الخارجي فكان شديد الاختلال. عربيًا عادت النظم العربية المحافظة الوحدة وتآمر بعضها عليها، والمفارقة أنه حتى عندما بزغ نظام ثوري في العراق حدث خلاف بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة. بالتالي فالتأييد العربي الرسمي للوحدة كان في الحد الأدنى، في حين عادت القوى الإقليمية الكبرى إسرائيل وتركيا وإيران الوحدة، وكلها كانت آنذاك تابعة للولايات المتحدة، الخصم الرئيسي للمشروع العربي. عالميًا موقف الولايات المتحدة معروف، لكن المفارقه أن الاتحاد السوفياتي لم يكن مؤيدًا للوحدة ولم يكن متحمسًا لها، على أساس أنها أجهضت من وجهة نظهره مسار التطور الشيوعي في سورية. تبقى أزمة إدارة الانفصال الذي تم بانقلاب عسكري وقد فضل عبد الناصر الإدارة السياسية على أساس أن الوحدة أسست بنهج سلمي ويجب أن تبقى كذلك، لكنه استجاب لضغوط من طالبوه بالتدخل العسكري بقوات محمولة جوًا وبحرًا لدعم حاميتي حلب واللاذقية اللتين بقيتا على ولائهما للوحدة، فلما أعلنتا ولاءهما للانفصال أمر بوقف العملية واعترف بالواقع الجديد، أي واقع الانفصال. ويوجّه له النقد في هذا الصدد على أساس أن القوة كانت حاضرة في كل تجارب تأسيس الوحدة أو الحفاظ عليها، ولا أوافق على هذا النقد من منظور استراتيجي، هو الحرص على العلاقة بين الشعبين المصري والسوري، ولنرى ماذا حدث في اليمن بعدما استخدم علي عبد الله صالح القوة لقمع الانفصاليين عام 1994. في النهاية أقول إننا مطالبون الآن بمهمتين عاجلتين، إعادة تأسيس فكرة الوحدة العربية بما يحافظ على الثوابت والحلم ويتلاءم مع المتغيرات. المهمة

الثانية الحفاظ على كيان الدول الوطنية العربية التي تتعرض الآن لخطر حقيقي للتفكيك، الذي كنا نحسبها في الماضي أحد عوائق الوحدة العربية، والآن لا بد أن تكون الدولة الوطنية العربية القوية لبنة أساسية من أجل استعادة الحلم في الوحدة.

3 ـ عبد القادر النيال: الوحدة السورية ـ المصرية محاولة لفهم ظروف نشأتها وعوامل انهيارها

أصبحت سورية بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي في قلب منطقة الشرق الأوسط هدفًا لصراعات دولية ومحلية. وقد اعترف دالاس وزير الخارجية الأمريكية عام 1955 أن لسورية موقعًا حاكمًا في الشرق الأدنى، فوصفها بأنها أكبر حاملة طائرات ثابتة على الأرض. وإلى جانب الصراعات الدولية بين فرنسا وبريطانيا وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على المنطقة، اشتد التنافس بين الأسر المالكة الهاشمية والسعودية للوصول إلى سورية أرضها وعقلها وقلبها. وعندما احتدم النزاع زمن الأحلاف العسكرية الغربية بين القاهرة وبغداد تصاعد الصراع على سورية واشتدت ضغوط الاتحاد السوفياتي والأحزاب الشيوعه للقفز على العالم العربي من دمشق. تجاوبت القاهرة مع التاريخ قبل أن تنضج عوامله الموضوعية وقبلت وحدة اندماجية مع سورية. وكان دافع القاهرة إليها في ذلك الوقت هو خوفها على سورية من حركة فعل ورد فعل الشيوعية العالمية والهيمنة الأمريكية. على صعيد آخر أدى توسع أنتشار حزب البعث العربي الاشتراكي في البلدان العربية وتزايد تأثيره في الأحداث إلى جعل تحقيق الوحده العربية مطلبًا «شعبيًا» واسعًا. ترافق تصاعد شعبية حزب البعث العربي الاشتراكي في البلدان العربية مع تعاظم مكانة ثورة 23 يوليو 1952 في العالم العربي والخارج بعد إخراج القوات البريطانية من مصر وتأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي.

كانت كل الأمور تدفع باتجاه الوحدة بين سورية ومصر. فقد بلغ التشابه في المواقف السياسية والتوجهات الفكرية بين البعث وثورة 23 يوليو درجة التماهي. واعتقد البعث حينها أن الوحدة مع مصر ستعمق ارتباطاته بالعروبة وأن التفاعل مع التجربة السورية سيساعد على تطوير البعد الديمقراطي للتجربة المصرية وأن الموقع الاستراتيجي لمصر سيزيد من قدرة البلدين على مواجهتهما مع الكيان الإسرائيلي. قامت الوحدة السورية ـ المصرية على ركزتين أساسيتين هما ثورة 23 يوليو 1952 وحزب البعث العربي الاشتراكي. وأخذت دولة الوحدة بالتصدع عندما حل الاختلاف والتناقض والشكوك محل التشابه والتكامل والثقه. وعندما احتدم الصراع بينهما انهارت دولة الوحدة. عوامل متعددة اسهمت في فصم الوحده السورية المصرية.

ـ فراغ سياسي في دولة الوحدة من جراء حل الأحزاب.

ـ اعتماد صيغة الوحدة الاندماجية بالرغم من اختلاف الظروف الموضوعية لكل من سورية ومصر وتباين الخصائص التكوينية لقطبي دولة الوحدة.

ـ انقطاع التواصل بين قطبي دولة الوحدة باستقالة وزراء البعث في الوزراتين المركزية والتنفيذية.

ـ عدم تحديد مهمات الوزارات المركزية وهو ما لم يمكن الوزراء من القيام بمهماتهم ومسؤولياتهم.

ـ سوء تصرف الموظفين المصريين المندوبين إلى الإقليم الشمالي وهو ما لم يساعد على بناء علاقات سليمة بين المصريين والسوريين.

ـ استياء الضباط السوريين من تصرفات العسكريين المصريين الموفدين إلى الإقليم الشمالي، وهو ما خلق شعورًا بعدم الثقة بين العسكري السوري والعسكري المصري.

الجدير بالذكر أن الرئيس عبد الناصر اعترف خلال المراجعة السريعة التي تناولت الوحده السورية ـ المصرية التي سبقت محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق:

ـ أن هناك فراغًا سياسيًا في دولة الوحدة، وأنه ما كان يجب أن نحل الأحزاب القومية التقدمية.

ـ أن صيغة الوحدة الاندماجية سابقة لأوانها وبضرورة مراعاة العوامل الإقليمية.

ـ أن استقالة وزراء البعث غلطة كبيرة، وقال إن لدي من الشجاعة لأقول لكم أنني أعتبر التسرع في قبولها من جانبي غلطة كبيرة.

أما ما يتعلق باستياء الضباط فقد قال عبد الناصر: أرجو أن يكون الكلام بصراحة... وذلك بمنتهى الأهمية لي ولنا وللتجربة كلها. قال اللواء راشد قطيني أنا بحكي على صعيد العسكري... أرسل عددًا كبيرًا من الضباط المصريين إلى سورية لحاجة الجيش الأول. القسم الأعظم منهم أوكل واحدًا كان يعدّ نفسه جمال عبد الناصر أو عبد الحكيم عامر، ويأتي بالخفاء ليوهم رؤساءه أنه أرسل إلى سورية في مهمة معينة وبنواحي معينة. ويتابع اللواء قطيني: أنا كضابط خدمت أثناء الوحدة في مصر وخدمت في سورية أثناء الوحدة. كان هناك مستويات من التمييز عن قصد أو عن غير قصد، بين العسكري السوري والعسكري المصري وهو ما خلق عقدة، فضابط الجيش السوري أصبح لديه شيء من الانكماش إلى درجة أنه لما وقع انفصال 28 أيلول/ سبتمبر لم يكن لديه دافع أو حافز لمقاومة هذا الانفصال. ومن المحزن أن الضباط المصريين الذين كانت لهم السيطره الكاملة على معظم القطعات الضاربة في الجيش الأول لم يحرك أي منهم ساكنًا، ولم تتحرك أي قطعة من القطعات الخاضعة لإمرتهم لدك القوات الانفصالية والقضاء عليها والقضاء على حركة الانفصال في مهدها. لكن بالرغم من الثغر المتعددة التي انطوت عليها عملية بناء دولة الوحدة والتي سبقت الإشارة إليها، فقد كان في الإمكان معالجة تلك الثغر لو استمر التواصل والتعاون بين قطبي دولة الوحدة والعمل معًا للنهوض بأعباء بقاء دولة الوحدة وحمايتها.

4 ـ علي الدين هلال: موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية

قرأت منذ مدة طويلة كتابًا صغيرًا بعنوان **ما هو التاريخ** (What is History) لفيلسوف التاريخ إدوارد هاليت كار، الذي عرّف معنى التاريخ بأنه أحداث الماضي منظورًا إليها من وجهة نظر الحاضر. أي أن هذه المجموعة الخيرة من المثقفين والمفكرين العرب، عندما نتدارس حدث عام 1964، كل واحد منا لديه هواجس للحاضر والمستقبل، فنحن ننظر إلى الماضي ونبحث في أحداثه لكي تعيننا في فهم الحاضر والمستقبل. الوحدة المصرية-السورية كتب عنها الكثير ـ المئات والآلاف من الكتب والأبحاث ـ سواء بأقلام عربية أو بأقلام من الجنسيات الأخرى. كل الوثائق الرسمية تقريبًا، الأمريكية والفرنسية والروسية والبريطانية أصبحت متاحة الآن. نحن

الآن نعلم ليس ما حدث ونقلته الصحف آنذاك فقط، بل بتنا نعلم ما حدث وراء الكواليس. هناك أيضًا أعداد كبيرة من المسؤولين آنذاك، كتبوا مذكراتهم، أي لدينا مادة غنية جدًا. أريد أن أركز على شريحة واحدة من هذه المعلومات، وهي خاصة بالدول الكبرى. تحفظي فقط على وزارة الخارجية البريطانية التي أبقت على مجموعة من الوثائق المتعلقة بالوحدة والتي لم تنشر حتى الآن، لأنها الأرجح أنها تحمل معلومات لا تريد الخارجية البريطانية إذاعتها حتى الآن.

النقطة الأولى التي أود قولها هي أن وحدة عام 1958 أتت تتويجًا لعملية سياسية ونضال حول مستقبل المنطقة العربية أو ما يسميه الغرب الشرق الأوسط. هذه العملية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، في شكلها القانوني المؤسسي وأخذت عدة محطات رئيسية. المحطة **الأولى** في عامي 1950 ـ 1951 وما سمي مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط. في هذا الوقت كانت الولايات المتحدة حريصة على إحاطة الاتحاد السوفياتي بسلسلة من الأحلاف، والحزام الجنوبي يقع في منطقتنا. الآن، كيف يتم حصار الاتحاد السوفياتي. تقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى عدد من الدول العربية على رأسها مصر بمشروعات لعقد تحالفات. رفضت وزارة الخارجية المصرية في عهد مصطفى النحاس قبل ثورة 1952 الانخراط أو التباحث حول أي مشروعات تربط مصر والبلاد العربية بدول إقليمية مثل تركيا وإيران أو بالقوى الغربية. المحطة **الثانية** عام 1955 وهي المعركة حول حلف بغداد، ومرة أخرى كيف يتم الدفاع عن المنطقة، فهل يكون من خلال حلف بغداد أم من خلال معاهدة الدفاع العربي المشترك. مصطلح «الدفاع» هنا مختصر، ويعني ما هو مستقبل المنطقة، هل يكون القرار بأيدي أبناء المنطقة العرب، أم يتم بأيادٍ خارجية عبر ربط الدول العربية بتحالفات دولية. حصلت معركة 1956 الخاصة بتأميم قناة السويس وصعود عبد الناصر كزعيم للأمة العربية من المحيط للخليج. وخرجت وقتها تظاهرات في الدول العربية كافة ومنها الخليج في السنوات 1956ـ1958، وقتها كانت الإمارات لا تزال تحت الحماية أو الاحتلال البريطاني. في تموز/يوليو 1957 قام صبري العسلي رئيس الوزراء السوري بإلقاء بيان في البرلمان السوري وقامت القوى السورية السياسية كافة بالتصويت بالإجماع على مقترح الاتحاد مع مصر. واقعة تموز/يوليو 1957 هذه استمرت حتى شباط/فبراير 1958، الدراسة والتحوطات ودراسة المحاذير، كان هناك وقت كافٍ طبعًا إضافة إلى الاتصالات العسكرية حين قام عدد من قادة الجيش السوري بزيارة مصر وطرح الموضوع. النتيجة كانت سنة 1958 التي شهدت عدة أحداث مهمة، أبرزها طبعًا قيام الوحدة المصرية ـ السورية. لكن يوجد حدث آخر، وهو انضمام تونس والمغرب إلى جامعة الدول العربية، حيث أثار هذا الموضوع وقتها لغطًا في الوثائق البريطانية والفرنسية إذا كان انضمام هاتين الدولتين سيؤدي إلى انتشار المد العربي إلى شمال أفريقيا أو المغرب العربي أم لا. عندما نقرأ هذه الوثائق، سنندهش من حجم الاهتمام الغربي بالمسألة وكيف يحول دون انتشار المد العربي والمد الناصري والنفوذ الناصري والنفوذ القومي العربي. نقطة أخرى أود تسليط الضوء عليها، هي أن هذه الدول الثلاث، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، عادت الوحدة. الولايات المتحدة اتبعت سياسة مزدوجة، في العلن كانت تقدر المشاعر القومية العربية ولم تعادِ قيام الدولة العربية المتحدة، بل اعترفت بالدولة الجديدة بعد ثلاثة أيام من قيام الوحدة. إنما في الواقع، كانت تتبع سياسة منظمة، أولاً لمنع الوحدة من الحدوث

قبل شباط/فبراير ومن ثم إحباط وتأكيد عناصر الفرقة والانقسام ما بين مصر وسورية وبين الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية الأخرى كافة، وذلك تحت مسمى النفوذ الناصري أو الهيمنة الناصرية على المنطقة العربية. هناك وثائق تخويف للنظم العربية وقادة الدول العربية من التأثيرات وعدم الاستقرار الذي تشكله الجمهورية العربية المتحدة. في حين كانت بريطانيا أكثر عنفًا وعلنيةً، فلم تعترف بالجمهورية العربية المتحدة إلا في مطلع أيلول/سبتمبر 1961، أي أنها لم تعترف بمولد هذه الدولة الجديدة لما يقارب الثلاث سنوات. ولما طالب إمام اليمن بالانضمام إلى مصر والوحدة واتحاد الدول العربية، أطلقت عليه بريطانيا مسمى الحماقة اليمنية. أما فرنسا فبدت معادية جدًا، لكن كما نذكر في عام 1958، نشأت الجمهورية الخامسة في فرنسا، حيث سقطت الجمهورية الرابعة وجاء الرئيس شارل ديغول المعروف بصادقته وتفهمه للقضايا العربية، وقد أعاد في السنة نفسها العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة ومع الرئيس عبد الناصر. سياسة الدول الثلاث هذه قامت أساسًا على مصالحها، أما الاتحاد السوفياتي فكان موقفه من الوحدة مثل موقفه من القضية الفلسطينية، حيث كان أول دولة تعترف اعترافًا قانونيًا بالكيان الصهيوني. كما كان الاتحاد السوفياتي أول دولة كبيرة من بين هذه الدول العظمى الثلاث، تعترف باستقلال سورية وأعلنها دولة بعد الانفصال. الدول العظمى الأخرى سارت في ذلك لكن بعد مدة. النقطة الأخيرة هي أنه من المؤكد أن الوحدة المصرية ـ السورية تعرضت للمؤامرة ـ وفقًا للوثائق الدولية الرسمية التي أمامنا وليس وفقًا لتصريحات عبد الناصر أو غيره من الشخصيات القومية العربية ـ وقد تبيّن أن هناك فعلاً تآمرًا على الوحدة. مثلاً كان هناك مخطط لإحداث انقلاب عسكري في سورية يوم 22 شباط/فبراير عند إعلان الوحدة، بحيث إنه بمجرد أن يعلن عبد الناصر قيام الدولة تحدث حركة عسكرية تظهره في شكل غير كريم. كل المعلومات تشير إلى أن الحركة الانفصالية كان وراءها قوى عربية وإقليمية ودولية، وهي التي موّلت ودبّرت ونظمت. هذا ليس باتهام بل ما هو موجود في الوثائق المعلنة لهذه الدول. طبعًا لا يمكن أحدًا أن ينكر أن هذه كانت هزة كبيرة للشباب العربي وقتها. أنا أذكر سنة 1961، حيث كنت طالبًا في السنة الأولى في جامعة القاهرة، وكانت هناك زيارة مرتقبة للرئيس عبد الناصر. أذكر أن عبد الناصر وقف على سلالم إدارة الجامعة، والتف حوله الطلبة وكنت أحدهم، حيث قال: أصدرت أوامري بمنع إراقة الدم السوري بسلاح مصري... إلخ. استغل أعداء العرب هذا الوضع بإسهاب كبير جدًا. طبعًا نذكر مؤتمر شتورا وما ناله عبد الناصر والحركة الناصرية من سُباب واتهامات، إنما ظلت الوحدة على جدول الأعمال، ما يدل على هذا هو أنه حتى الثمانينيات ظلت النظم العربية تقدم مشاريع للوحدة، وأنه ظلت هناك تيارات تدعو إلى الوحدة. فقد ظهر أخيرًا اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي، ومجلس التعاون الخليجي. اليوم ليس من المتصور فكرة الوحدة، فهي ليست على الجدول. أعتقد أنه يجب الدفاع عن الفكرة العربية، التي هي الأساس الثقافي للوحدة العربية. العروبة الآن تتعرض لهجمات على أكثر من مستوى. المستوى الأدنى هو العناصر المكونة في الدول العربية، والوطنيات القطرية المعادية للعروبة ويتم محاصرتها من قبل أطر ثقافية أعلى من العروبة. يبدو لي أن دورنا الرئيسي هو تأكيد إحياء الفكرة التي هي أصلاً موجودة. أنا لست متشائمًا في ما يخص إحياء العروبة الثقافية والفكرية، بمعنى أن الروابط التي تشد العرب وأي مجموعة عربية تجتمع في أي مكان في العالم

ويتحدثون المذاق الأدبي والفكري في ما يتنظرون به وفي ما يشكون منه، نجد أن الوجدان العربي لا يزال يتمتع بعناصر كثيرة مشتركة. وهذا ما يجب أن ننميه وندعمه ونطوره.

5 ـ مصطفى نويصر: الإطار المكاني والسياق الزمني: الدروس المستفادة للمستقبل

هذه الذكرى التي نحييها حول الوحدة المصرية ـ السورية 1958 تحتم علينا طرح جملة من الأسئلة لعلها تنير لنا من جديد وتفتح آفاقًا جديدة للمشروع القومي العربي المتعثر. لعل أول سؤال يتبادر إلى أذهاننا: هل أن الوحدة المصرية ـ السورية عام 1958 هي التجربة الوحيدة في تاريخ العالم العربي، أم كانت هناك تجارب ومحاولات أخرى سبقتها أو تبعتها؟ ولماذا التركيز على تجربة مصر-سورية 1958 دون سواها؟ هذان السؤالان كفيلان بالإجابة عن بعض الإشكاليات. تاريخيًا يمكن القول إن الوطن العربي عرف في تاريخه المعاصر وتحديدًا منذ سنة 1945 خمس مبادرات وحدوية رئيسية. لكن كلها لم تجد طريقها إلى التطبيق وظلت مشاريع نظرية، ويجب أن نعيد تذكير الأجيال الجديدة بهذه المشاريع والمبادرات. المبادرة الأولى كانت سنة 1951 بمحاولة من رئيس الوزراء السوري آنذاك ناظم القدسي التي حملت عنوان «الدولة العربية المتحدة» أو «الدولة المتحدة العربية». المبادرة الثانية تمثلت بدعوة رئيس وزراء العراق محمد فاضل الجمالي سنة 1954. المشروع الثالث هو المؤتمر الدائم لقضايا الوطن العربي الذي عقد في القدس عام 1955. المشروع الرابع هو الميثاق العربي 1963 الذي يهدف إلى إقامة وحدة ثلاثية بين مصر وسورية والعراق. المشروع الخامس الذي تقدم به أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بعد هزيمة 1967 لإقامة دولة اتحادية عربية تحت مسمى «الدولة العربية المتحدة». هذه في رأيي هي المشاريع الخمسة النظرية التي قدمت لكنها لم تجد طريقها للتطبيق. أما المبادرات الأخرى التي وجدت طريقها إلى حد ما، فهي خمس محاولات نجحت الى حد ما، الأولى هي الوحدة المصرية ـ السورية سنة 1958، وقد عاشت هذه التجربة ما يزيد على 3 سنوات. المحاولة الثانية هي اتحاد الدول العربية المتحدة الذي تأسس في آذار/مارس 1958، وهو اتحاد كونفدرالي بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية. التجربة الثالثة في التاريخ العربي المعاصر هي اتحاد الجمهوريات العربية سنة 1972 الذي ضم كلًا من ليبيا وسورية ومصر. والمبادرة الرابعة كانت محاولة 1987 لإقامة وحدات إقليمية عربية هي الأولى على مستوى المشرق العربي التي تمثّلت بتأسيس مجلس التعاون العربي، وتزامن معها المبادرة الخامسة وهي محاولة اتحاد المغرب العربي 1989 التي انهارت بسرعة بسبب الخلافات بين المغرب والجزائر وقضية الصحراء الغربية. ولكنه يظل تجربة مهمة. تقييمنا لهذه المحاولات في التاريخ المعاصر، نجد أن تجربة الوحدة المصرية ـ السورية 1958 أصبحت بمنزلة الحلم لجميع المناضلين والوحدويين والقوميين والعروبيين من مختلف الأقطار العربية. هناك أسباب متعددة جعلت هذه الوحدة تلقى صدىً كبيرًا في الوجدان العربي، ومن أهم هذه الأسباب كونها تجربة وحدوية ناجحة ولكونها ولدت في مرحلة من أهم مراحل التاريخ العربي التي تميزت بصعود المد العربي الوحدوي التحرري وبالتزامن مع اندلاع ثورة التحرير الجزائرية 1954 التي تعد من أهم الحركات التحررية العربية في التاريخ العربي المعاصر. كما لا ننسى الحضور القوي للأحزاب الوحدوية القومية العربية في الشارع

العربي وميل الجماهير العربية نحو الهدف المركزي وهو تحقيق الوحدة العربية الكبرى. العامل الرابع يتمثل بالشخصية الكارزمية للرئيس جمال عبد الناصر الذي استطاع أن يدخل إلى قلوب شعوب الأمة العربية ليصبح الرئيس العربي الذي بايعته الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج. هذه العوامل التي ساعدت على النجاح النسبي لهذه التجربة التي نحيي ذكراها اليوم وكل سنة. ما هي الدروس التي يمكن أن نتعلمها من هذا الطرح التاريخي؟ أرى أن إعادة تأسيس فكرة الوحدة العربية سيعود إلى تضافر جهود القوى الوحدوية لدى الإخوة العرب، إضافة إلى ضرورة قيام تنظيمات أخرى فكرية غير حزبية وغير سياسية لتعمل على إحياء فكرة الوحدة من جديد لدى الأجيال العربية. أرى أن المشروع القومي العربي عندما كان في مراحله الأولى السابقة – التي تحدثنا عنها بإسهاب – كان يسعى لتحقيق الوحدة العربية. أما اليوم فالمشروع القومي العربي لا يسعى لتحقيق الوحدة العربية وإنما للمحافظة على كيانات الأمة التي باتت تعيش في أوضاع مزرية والتي تهدد بتمزق كل قطر وبروز مشاريع بديلة مطروحة في الساحة العربية. على صعيد المغرب العربي مثلاً هناك المشروع الأمازيغي البديل الذي ترعاه القوى الإمبريالية والصهيونية العالمية ويهدف إلى تأسيس دولة غير عربية تخترق الدول العربية الأفريقية لتمتد من المحيط الأطلسي حتى واحة سيوة في مصر. هذا مشروع جدًا خطير وعلى القوى الوطنية والوحدوية تداركه.

6 ـ إبراهيم علوش: دور الجغرافيا السياسية في نشوء وانحلال الوحدة المصرية ـ السورية ودروس المستقبل

أود أن أبلغ الجمهور الشاب الذي لم يرَ سوى الهزائم وفشل الوحدة المصرية ـ السورية، إلى أن كل التجارب عبر التاريخ وكل المشاريع تمر بهزائم وانتصارات. فحتى البعثة النبوية لم تنتصر في كل معاركها ولا يجوز أن نقول مثلاً إن الاشتراكية انتهت مع تفكك الاتحاد السوفياتي أو أن الإسلام انتهى مع سقوط الأندلس واحتلالها. أود أولاً أن أستعين بما قاله المفكر ياسين الحافظ حين قال إن «الوحدة المصرية ـ السورية قضت شهيدة في الفكرة الوحدوية، ولم تقضِ الفكرة الوحدوية شهيدة في تجربة الوحدة المصرية ـ السورية». النقطة الثانية هي أن كثيرين يتحدثون عن أخطاء وعوامل غير مدروسة وعن مشاكل من هذا النوع. كل حركة سياسية وكل دولة وكل من يعمل في المجال العام، حتى في حياتنا جميعنا يرتكب أخطاء، وهذا شيء طبيعي.

لكن علينا أن نتذكر أن الوحدة قُتلت ولم تسقط. الوحدة تم التآمر عليها من جانب الغرب ومن جانب الأنظمة الرجعية العربية، حيث تم إنفاق أموال لشراء الذمم وإحداث انقلابات وتأليب الناس. من يزعم بأن سبب الانفصال هو أن سورية شعرت بأن مصر طغت عليها وأن السوريين شعروا بالتهميش، وأن الذي قام بالانقلاب في الجيش هو الجناح المدلل عند عبد الحكيم عامر، فآخر من يحق له أن يتحدث عن التهميش في الإقليم الشمالي هم الانقلابيون أنفسهم. يعني أن هؤلاء بالذات كانت بيدهم السلطة في الإقليم الشمالي. يجب أن نقف عند هذه النقطة، عندما تم الانفصال كان الشعب السوري مع الوحدة على نحو عارم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجيش السوري، بغض النظر عن طريقة إخراج الإنقلاب. ما أود الحديث عنه في جوهر الموضوع هو علاقة الجغرافيا السياسية بنشوء الوحدة المصرية ـ السورية وانحلالها. يتعلق الأمر أولاً بنشوئها. أحد العوامل التي دفعت

باتجاه الوحدة هي الحشود التركية على حدود سورية. هذا الأمر بالنسبة إلى بلاد الشام عمومًا يختزن ذاكرة تاريخية عميقة. هناك سبب لتصبح بلاد الشام مصنع الفكر القومي العربي. السبب هو أن الكتلة الأناضولية في الشمال تاريخيًا كانت تتمدد على بلاد الشام في غياب ظهير في الوطن العربي، سواء من الجزيرة العربية أو من وادي النيل أو من المغرب العربي. إذا راجعنا التاريخ أو نظرنا إلى الحيثيين مثلاً ومعركة قادش 1258 قبل الميلاد وصولاً إلى الإسلام، سواء كان الحيثيون أو الرومان والبيزنطيون في شبه هضبة الأناضول أو الأتراك العثمانيون أو السلاجقة من قبلهم، دائمًا كانت سورية وبلاد الشام عمومًا هي مدخل من يحكم في شبه هضبة الأناضول للسيطرة على بقيه الوطن العربي. لذلك المعارك التي خيضت منذ قادش وصولاً إلى معركه اليرموك وحطين وصولاً إلى معركه مرج دابق وصولاً إلى المعارك التي خاضها إبراهيم باشا بجيش مصري شامي ضد الاحتلال التركي للوطن العربي وصولاً إلى الوحدة المصرية ـ السورية، كانت تستجيب لخطر ماثل يهدد استقلال سورية الوطني ويهدد البوابة الشمالية للأمن القومي العربي. مصر كانت تؤتى تاريخيًا من ذلك المكان. لذلك كان عليها منذ الفراعنة وصولاً إلى محمد علي باشا وعبد الناصر وحتى المماليك، أن تتصدى للتقدم الأناضولي باتجاهها.

هنا أود القول، إنه حتى اليوم من لديه ضعف أو ميوعة تجاه الطغيان العثماني على الوطن العربي، وهم بالمناسبة غزاة مستوطنون مستعمرون إحلاليون، تاريخهم في الأناضول بحد ذاته بسيط جدًا عمره بضعة قرون، فمن لديه ضعف أو ميوعة تجاه الوجود العثماني، سواء داخل الوطن العربي أو تجاه النفوذ العثماني بوجه عام، عليه أن يراجع مدى قوميته وعروبته لأن هذه ثغرة أساسية. فالوحدة إذا نشأت لأن سورية مهددة من الشمال، وهذا ليس العامل الوحيد ولكنه يختزن ذاكرة تاريخية، وهذا العامل إضافة إلى الخطر الصهيوني تحوّل إلى كماشة ضد سورية. فمن يقول بأن الوحدة لم تكن مدروسة، إذا نظرنا إلى الانقلابات والحشود السلجوقية على حدود سورية ونظرنا إلى التآمر الذي كان يجري لضم سورية إلى حلف بغداد، نجد بأنها كانت عملية إنقاذ وكان عبد الناصر مترددًا جدًا في الدخول في وحدة اندماجية، السوريون هم من أرادوا ذلك لحماية أنفسهم. كما رأينا إذا، فالجغرافيا السياسية فرضت منطقها على ما حدث في ذلك الوقت. النقطة الأخرى هي أن الانحلال حدث بسبب غياب تواصل أرضي ما بين الإقليمين الشمالي والجنوبي بحكم وجود العدو الصهيوني بينهما، وهذه نقطة مهمة وخطيرة جدًا. عندما أسّس صلاح الدين الدولة الأيوبية التي امتدت من شمال العراق وشمال سورية إلى مصر، شكل كماشة حول دويلات الفرنجة، وكان الفرنجة قد ارتكبوا خطأ استراتيجيًا عندما تركوا صحراء فلسطين جنوب فلسطين فارغة معتقدين أنها أرض غير ذي زرع، أي أنها غير ضرورية. وهذا ما أتاح لصلاح الدين أن يطوقهم من جميع الجهات. الحركة الصهيونية عام 1919 تعلمت الدرس وقدمت إلى الحلفاء خريطة تستمر حتى «أم الرشراش» المسماة «إيلات».

لو تخيّلنا أن سورية بقعة متصلة جغرافيًا بمصر، مثلاً لو كانت الوحدة مع السودان أو ليبيا، هذه النقطة يشير إليها المفكر ياسين الحافظ في الفصل المتعلق بالوحدة المصرية ـ السورية في كتابه **في المسألة القومية الديمقراطية** وهو كتاب مهم جدًا وعلى كل قومي أن يقرأه. لو كان هناك اتصال جغرافي بين مصر وسورية لما حدث ما حدث من انقلاب. أعتقد أن غياب التواصل الجغرافي

أدى دورًا جغرافيًا سياسيًا بالسماح للانفصاليين بتحقيق أغراضهم حتى لو في تهديد بريطانيا بقصف الأساطيل المصرية لو ذهبت إلى اللاذقية كما قيل وكُذب. بناء على ما سبق، لتحديد الدرس الرئيس الذي يجب أن نستقيه من انهيار الوحدة المصرية ـ السورية أو فشلها، مع الاحترام لكل الآراء، أنا متيقِّن من أن هناك أخطاءً قد حدثت ولا أقول إن كل شيء كان ممتازًا. وعي الإدارة المصرية، وهنا ولا أتحدث عن عبد الناصر بل أتحدث عن الدولة التي ورثها عبد الناصر عن الملك فاروق، لم يكن وعيًا قوميًا أصلاً ولم يتعاملوا بمنطق قومي. حديثي هنا عن الأجهزة الإدارية التي تفكر بشكل بيروقراطي، ولكن هل هذا هو سبب الانفصال. بالتأكيد لا، السبب أنه لم توجد قوة وحدوية منظمة، سواء كانت مدنية أو عسكرية تحمي الوحدة. هذا هو الدرس الرئيس الذي يجب أن نتعلمه.

لكن هذه الثغرة لا تتعلق بالوحدة المصرية ـ السورية فقط، بل بالناصرية نفسها وبما أسسه عبد الناصر في مصر. إسقاط الناصرية في مصر شبيه بما حدث في الوحدة المصرية ـ السورية، ومع ذلك نحن نعتز بالتجربة الناصرية وبجمال عبد الناصر. اليوم نحن بحاجة إلى تأسيس حركة شعبية عربية منظمة، قوة مدنية وعسكرية ونخبوية وجماهيرية، قوة تعمل على جميع الصعد من أجل إعاده ضخ الفكرة الوحدوية في الشارع العربي. لم يكن هناك قصور في الشعور الوحدوي لدى الشعب السوري. الشعب السوري لم يكن ضد الوحدة بل كان ضد الانفصاليين، وقد ظهر ذلك بوضوح بعد مدة على الرغم من أن بعض أجهزة عبد الناصر كذّبت عليه، ومن ثم أدرك أن هناك نزاعًا قائمًا، إذ إننا نعرف أنه في عام 1963 كانت هناك محاولة وحدوية تضم العراق، بعد التغيرات. النقطة التي أريد قولها، ماذا نستطيع فعله اليوم هو إعادة إحياء الفكرة الوحدوية وتأسيس قوى وحدوية خالصة غير تابعة للإخوان أو الأنظمة العربية أو لمن يناهض الفكر القومي، أي قوى وحدوية مستقلة على جميع المستويات. هذا هو مشروع الحركة الشعبية العربية المنظمة التي لو وجدت في زمن جمال عبد الناصر لحمت الوحدة المصرية–السورية ولحمت الناصرية نفسها في مصر.

7 ـ علي فخرو: دروس للمستقبل وهل من أمل في وحدة

الكيان الصهيوني ومحاربته للوحدة العربية لا يزال موجودًا، والاستعمار الغربي ورغبته في تدمير أي وحدة موجود. وقد قُدمت بدائل عن الوحدة العربية. اليوم يتم الحديث عن الديانة الإبراهيمية وغيرها من المشاريع الأخرى التي يتم التخطيط لها، بعض الحكومات العربية التي تحارب الفكرة الوحدوية لا تزال موجودة. بالتالي نحن ما زلنا نعيش في الماضي والأعداء الذين كانوا موجودين في السابق لا يزالون هم أنفسهم حتى اليوم.

الآن أنتقل إلى نقاط محددة وسريعة. النقطة الأولى هي التي تفضل بها الأخ علي الدين هلال، فالموضوع الوحدوي أصبح في وضع يتهدده خطر التهاوي بسبب الأعداء والأساليب الجديدة الجهنمية السرطانية التي تحاول أن تشوِّه وتكذب وتتآمر وتفعل كل ما تستطيع من أجل تشويه الذاكرة العربية وخصوصًا للسنوات الستين الماضية، ومن أجل تشويه الذاكرة في أفكار وعقول شباب هذه الأمة. هذا هو المهم والخطير في الموضوع، أي جعل شباب هذه الأمة لا يعرفون شيئًا عن هذا الفكر وكلما طرح موضوع الوحدة العربية يتم وضعه في سياق النظريات الأيديولوجية والجيولوجية، وأننا اليوم بتنا في عالم ما بعد الأيديولوجيات حيث ماتت الاشتراكية والشيوعية

والليبرالية، نحن الآن في عالم «النيوليبرالية» التي تختلف تمامًا عن جميع الأفكار السابقة. النقطة الثانية لا نستطيع الاعتماد على الحكومات العربية إطلاقًا في هذا الموضوع، وذلك لكونها إما مدمرة وإما منشغلة بقضايا محلية بحتة وصراعات مع الشعوب والجيران وفي داخلها ومع بعضها بعض. وبالتالي لم يبقَ لنا إلا المستمع المدني العربي.

نأتي الآن إلى موضوع آخر تطرَّق إليه الإخوة، وهو أن الفشل في التطبيق شيء وصحة الأفكار شيء آخر. فكون فكرة الوحدة العربية فشلت هنا أو هناك لا يعني أن الفكرة ليست صائبة. نقطة أخرى، هي أن الوحدة العربية ليست قضية سياسية، بل هي قضية وجودية للأمة العربية، وأي اعتقاد بأن أي دولة عربية أيًّا ما كانت تستطيع لوحدها أن تنهض بالتاريخ العربي أمر متوهَّم لا يمكن إتمامه. والأمثلة الموجودة الآن كثيرة ووافية. سأتطرق هنا إلى أربع نقاط عملية بحتة. النقطة **الأولى**، من الضروري أن يقوم المركز بالتعاون مع جهات أخرى بوضع مشروع متكامل تفصيلي من أجل إيقاظ الوعي لدى الشباب العربي. هناك الكثير من التفاصيل التي يجب ذكرها، القضية غير واضحة، نحن في مركز دراسات الوحدة العربية أصدرنا بضعة كتب حول الموضوع من أجل الطلبة والنسوة ومن ثم توقفنا عن ذلك باعتقاد أننا نجحنا في التعبير عن فكرة الوحدة العربية. كما على هذا المشروع المتكامل أن يكون عمليًا وليس نظريًا فقط، فالنظريات موجودة بكثرة. كما أشدد على ضرورة استعمال أدوات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام في هذا الموضوع، بما فيها التفكير في إنشاء محطة تلفازية أو إذاعة تُعنى بالقضايا الوحدوية ونجد من يتبناها كي تقوم بإشعاع هذا الفكر بصورة دائمة ويومية. النقطة **الثانية**، من الضروري أن نعمل أيضًا على وضع مشروع لما يسمى قيام الفدراليات الوحدوية لكل نشاط مجتمعي عربي، على جميع العاملين في النقابات أن تكون لهم فدرالية وحدوية وكذلك للأحزاب العربية والحركات النسائية أو للطلبة... إلخ، أي أن على كل نشاط موجود في العالم العربي أن يكون له تمثيل فدرالي وحدوي. من الضروري جدًا تنمية هذا الوعي والشعور بالفائدة داخل المجتمع بحيث لا تستطيع الصهيونية وغيرها من القوى الاستعمارية التلاعب بأفكار المجتمعات والشعوب العربية. النقطة **الثالثة** من الضروري جدًا العمل على موضوع الكيان الصهيوني في ما يتعلق بمواجهته يوميًا وخصوصًا من خلال الثقافة والتوعية. لا يكفي أن نقول بأن الصهاينة أعداء بل يجب أن نتابع تفاصيل الشركات الصهيونية كافة التي تنشط في الأراضي العربية وزيارات الصهاينة للأراضي العربية والمداخلات الصهيونية على وسائل التواصل الاجتماعي... إلخ، علينا أيضًا أن نقدم مثل هذا المشروع، ونحن في المؤتمرات القومية العربية والإسلامية وغيرها من الأحزاب بدأنا في التركيز على هذا الجانب، ولكن نحتاج إلى جوانب فكرية أكثر من أجل الأمور العملية البحتة التي يجب أن نقوم بها. النقطة **الرابعة** هي أنه لا بد من وجود كتلة شعبية متناسقة متناغمة ممثلة من قبل أحزاب ونقابات وجمعيات مهنية وأهلية ومثقفين واتحادات طلابية، عليهم جميعًا تكوين كتلة تعنى بالوحدة العربية وموضوع الوحدة العربية، وأن تركز على هذا الجانب فقط، حيث إن الجوانب الأخرى في المشروع النهضوي العربي يجب أن تكون له كتل أخرى. هنا أتحدث فقط عن كتلة وحدوية يكون لها مكانها الخاص في وسائل التواصل الاجتماعي وصحيفتها الخاصة إن أمكن، وأن يكون لها اجتماعاتها الدورية المتكررة وتوجيهات دائمة وقرارات مشتركة فيما بينها، لهدف النضال اليومي، وأن تعمل ليلاً ونهارًا

من أجل إقناع الإخوة في البرلمانات العربية والمجالس الأهلية من أجل القيام بنشاط معين. هذه النقاط الأربع باعتقادي هي التي يجب التركيز عليها من الناحية العملية البحتة، وعندها سنوجد تيارًا متنامي الأطراف في الوطن العربي كله من أجل هذا الموضوع ولإقناع الأغلبية الساحقة من الشعوب العربية بأنه لا مستقبل لأحد من دون وحدة عربية، لا مستقبل لنهضة عربية إلا من خلال الوحدة العربية. كل ما يطرح الآن من مشاريع من جانب أي مثقف، سواء متآمرًا أو مهزومًا، فلن يقدم إلينا شيئًا. أوروبا الأقوى منا، اضطرت اضطرارًا من أجل أن يكون لها وجود ما إلى خلق نوع من الوحدة.

مداخلات وتعليقات الحضور

عبد الملك عيسى (اليمن): كيف يمكن إعادة النهج القومي من جديد وبخاصة بعد تمزق الوطن العربي إلى قوميات متشظية ومذاهب متناحرة وأصبح الانقسام الديني والوطني بكل تجلياته متوافرًا حتى داخل البلد الواحد، العراق وسورية ولبنان واليمن وليبيا وغيرها؟

هزرجي بن جلول (الجزائر): أعتقد أنه يجب التركيز على الدروس المستفادة، وأن موضوع الوحدة لا يمكن حصره في تيار واحد فقط كما كانت عليه الحال في الخمسينيات حين كانت الوحدة فكرة الناصرية والبعث. الوحدة العربية يجب أن تنجزها الآن كتلة تاريخية تتمثل بجميع تيارات الأمة. الجميع يعرف أن مركز دراسات الوحدة العربية قد بنى كتلة كهذه من خلال الندوات التي أبرمها على مر العقود. الجانب الثاني هو أن مدخل الوحدة العربية يجب عدم التركيز فيه على الجانب السياسي فقط، حيث ثمة مداخل كثيرة، هناك المداخل التربوية والاقتصادية وحتى الرياضية. مثلاً ما حدث في كأس العرب في الدوحة عام 2021 يقف على مظاهر التضامن العربي. لا يمكن الحديث عن وحدة عربية بين قطرين والجبهة الداخلية للأقطار العربية مهددة. اليوم لا نبحث عن الوحدة العربية بمفهومها الفدرالي والاندماجي، بل عن التنسيق والتضامن في ظل التحديات الكثيرة التي نعانيها.

نقطة كبيرة يتم تجاوزها في مركز دراسات الوحدة العربية، في اجتماع وزراء الخارجية لدول المغرب العربي في الرباط منذ سنوات، اقترح وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني الذي وقع الاتفاق مع الكيان الصهيوني، حذف كلمة العربي، فبدلاً من أن يتم استخدام مصطلح «بلدان المغرب العربي»، دعا إلى استخدام مصطلح «بلدان المغرب الكبير» بحجة أن هناك تنوعاً عرقيًا في المغرب العربي، وعندما نتكلم على المشروع الأمازيغي الممتد من المحيط الأطلسي حتى واحة سيوة في مصر، فنحن أمام مشروعين متضادين في المنطقة العربية بشكل أو بآخر، لذلك يتم الآن حذف كلمة العروبة في المغرب العربي، بحيث يتم الآن حذف المصطلحات العربية واستخدام مصطلحات مثل المغرب الكبير وشمال أفريقيا، وهذا يخلق تحديات جديدة. بالتالي عندما نتحدث عن التآمرات وردود الأفعال الخارجية، فليس بالضرورة أن تكون عبر إجراءات خارجية أي أنها من فعل وتدبير الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو الاتحاد الأوروبي.

أحمد أنداري (موريتانيا): أعتقد أنه من الأهمية إعادة فتح ملف الوحدة في هذا التوقيت، فالكثير من التحليل والنقد والتقييم الذي أجري حول الوحدة بين مصر وسورية كان قريبًا من زمن الوحدة، أي بعدها بسنوات معدودة، وبالتالي لم يكن هناك وقت كاف للتخلص من الضغوط العاطفية المتعلقة بالانفصال وما إلى ذلك. أعتقد أنه آن الأوان لننظر بعين أكثر موضوعية لهذه الوحدة، نعم هناك تآمر خارجي وأطراف لا تريد لهذه الوحدة أن تحصل. لكن بمعزل عن هذه الضغوط والممارسات الخارجية، هل كنا كشعوب وكدول عربية فعلاً جاهزين لمثل هذه الوحدة؟ وماذا عن الممارسات الاستبدادية التي حصلت في عهد عبد الناصر وقت الوحدة التي لا يمكن لأي كان إنكارها. نعم ما طرحه عبد الناصر مشروع كبير وكلنا نثمنّه، ولكن هناك أخطاء ارتكبت مثل انقلاب عبد الكريم النحلاوي عام 1961، ومن المنصف الوقوف عندها اليوم. كما أن كلًا من الطرفين السوري والمصري لجأ إلى الوحدة للتخلص من هموم كانت تؤرقه وبالتالي لم يتم التخطيط لهذه الوحدة على نحو كافٍ في اعتقادي.

آمال شوتري (مصر): الوحدة العربية قرار وموقف يرتبط بالقوة، فالناتو يقر في مواثيقه بأن كل دولة لها الحق في بناء منظومتها الدفاعية لكن ليس على حساب أمن الآخرين، لكنه يستخدمها بحسب مصالحه وخرائطه. بوتين القوي يرد بقوة على ذلك ويعلن استقلال دولة جديدة حفاظًا على أمن روسيا. وماذا عنا نحن؟ كيان صهيوني غاصب يمتلك السلاح النووي ويهدد وجودنا بالكامل ومحرَّم علينا كدول عربية وإسلامية امتلاك هذا السلاح. فلو تجتمع الدول العربية والإسلامية هذا المساء وتعلن عن البدء في امتلاك هذا السلاح والمعاملة بالمثل سنعود للتاريخ من بابه الواسع. الوحدة العربية تطلعات شعبية وليس مطلب أصحاب القرار؛ لذلك لم تحقق إلى حد الساعة، لأن تطلعات الشعوب لا تتحقق، فهي القاعدة التي تحولت إلى استثناء. الوحدة المصرية – السورية مهما قيل عنها كانت بارقة أمل وئدت في مهدها. الكثير من النخب استسلمت أيضاً وعوض أن توحد صارت هي الأخرى عبئاً ولم تعد تؤدي دورها، ومن ثم يجب إعادة إجراء قراءة موضوعية في دورنا كنخبة. يجب تغيير الخطابات وليس تغيير المبادئ والقيم. فشباب اليوم شباب العولمة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولا بد من تجديد الآليات وتحديث السبل في معالجة قضايانا المصيرية. التشابك الاقتصادي العربي الحقيقي هو من سيجعل القرار السياسي قوياً وهو ما يفعله الكيان الصهيوني في طريق تحقيق أهدافه مستغلاً الظروف التي يمر بها الوطن العربي. المشروع الوحودي ما زال قائماً والتغيير هو الثابت، والدليل فشل الكيان الصهيوني بكل ترسانته التكنولوجية والإعلامية في تركيع المواطن العربي وقبوله وهو العامل المشترك بيننا جميعاً. على الوحدة السياسية أن تسبقها وحدة اقتصادية وإلا سنضيع واحدًا واحدًا كما ضاع العراق.

محمد إسماعيل (القاهرة): في الذكرى الرابعة والستين للوحدة بين مصر وسورية، علينا قراءة تجارب هذه الوحدة للاستفادة منها، وبخاصة في ظل فشلها من الناحية التكتيكية، وهذا ما لا ننكره إنما بات من الواضح أن لها دورًا كبيرًا وضروريًا نحو التحرير والوحدة، وبخاصة أنه لا يمكن فصل فلسطين عن مشروع الوحدة على الرغم من معطيات المشهد العربي الراهن والهجمات الممنهجة لتشويه ومقارباتنا وأدبياتنا القومية لسلخ الجيل الشاب تحديدًا عن بوصلتها الوحدوية وهويتها العربية. علينا أن ندرك بكل وضوح أن استمرارنا في طريق التبعية سيؤدي إلى الهلاك،

كما يجب التبشير بالوحدة العربية بالاستعانة بقنوات التواصل ووسائل الإعلام الوطنية والقطرية والمؤسسات للعمل على تثبيت النهج العروبي الوحدوي ليصبح قادرًا في أوانه على اتخاذ الإجراءات المناسبة كافة تجاه الوحدة. علينا كنخب أن ندرك عدة نقاط، أولها التأثير الذي نبذله بكل ما نملك من أدوات على وحدتنا العربية للدفع بمشروع التكامل العربي وإدراك أن التلاحم العربي حتى لو على صعيد خطوات المصالح الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية ستعد خطوة مهمة. أعتقد أننا نستطيع بهذا أن نساهم في المصالحة العربية، وبخاصة أن قمة الجزائر ستكون مهمة جدًا في دور الوحدة العربية عبر إعادة دمشق إلى مكانها الطبيعي، فغيابها وطلاقها شكل صدعًا كبيرًا.

أحمد حسين (مصر): أعتقد أنه في السياق التاريخي لمصر لم يكن هناك أي سابقة للديمقراطية في تجربة مصر في عهد عبد الناصر، وبالتالي لا يصح القول باستبدادية النظام المصري آنذاك. يجب عدم جلد المشروع بأكمله عبر إسقاط السياق الحالي على الماضي السابق. أتمنى على المركز أن يقوم بطرح تصور إعلان استقلال عربي جديد. فقبل التطرق إلى الحوار عن الوحدة والجماهير العربية والتضامن الاقتصادي والتجديد السياسي، نحن الآن في لحظة تحتاج إلى إعلان استقلال عربي. فالوطن العربي بحالته الجيوسياسية الراهنة وعلى المستوى المحلي، لم يعد مستقلاً. هذه القضية باتت واضحة على الملأ العام، وإذا لم نحدد أن هناك أزمة في الأوطان العربية وأن الأقطار العربية لم تعد مستقلة لن نستطيع أن نعيد التفكير في وحدة. فالوحدة تحت التبعية لن تحقق أهداف التحرر؟ أقترح على أساتذتنا، وأنا مستعد للتعاون في المشروع، وضع مشروع بيان قومي «بيان الاستقلال العربي» مثلما صدر البيان الشيوعي في وقته المناسب أو كمؤتمر هرتزل ـ بازل الذي أعلن الكيان الصهيوني، حيث استطاعوا الإعلان عن أنفسهم ووضعوا خططًا لتنفيذ مشاريعهم وما أعلنوه. ومن دون وضع خطة تنفيذية، ليس المقصود من هذا التصور أن تكون الثورة سلطوية، بل من منطلق أننا نستطيع من خلال المجتمع المدني أن نكون ضمير هذه الأمة، ولا يمكن لأي أمة من دون مثقفيها أن تصنع شيئًا. بالتالي أولاً إصدار «بيان الاستقلال العربي» ومن ثم يتم البحث حول كيفيات وآليات صنع الوحدة والتنسيق وما إلى هنالك. أعتقد أنه من واجب مركز دراسات الوحدة العربية أن يتبنى هذه الرؤية الجديدة لمشروع جديد واقعي للأمة العربية يراعي المستقبليات والاستشراف وغيرها من المتطلبات.

محمد حيدر: مشكلة العرب الأساسية هي عدم وجود مشروع عربي مشترك ولا هدف يجمع الأمة. حتى مشروع تحرير فلسطين أصبح وجهة نظر بعد انبطاح العرب. مشكلة العرب منذ زمن الزعيم جمال عبد الناصر هي الرجعية العربية المرتهنة للإمبريالية الغربية، وبخاصة الأمريكية، فقد حاربوا الوحدة وما زالوا على نفس الطريق

تعقيبات وختام من المتحدثين ضيوف الندوة

أحمد يوسف أحمد: تقدم هزرجي بن جلول بطرح مفهوم الكتلة التاريخية وأنا أؤيد هذا الطرح، لكن لي رجاء أن نبدأ هذه المهمة بأن نوحد الفصائل القومية العربية، حيث من الصعب أن نتحدث عن كتلة تاريخية بينما توجد خلافات حقيقية ليس بين الفصائل القومية العربية فقط

بل بين الفصيل الواحد. بالنسبة إلى ما أثاره أحمد أنداري فأعتقد بأن أحمد حسين قام بالرد عليه، ولو أن الرد ليس مثاليًا ولكنه واقعي، ففي ذلك الوقت لم تكن الليبرالية النموذج المتوافر ولكن هذا لا يعني إقرارنا بأي ممارسات استبدادية حدثت في ذلك الزمان ولكن نحاول التفسير فقط. أما ما تقدمت به آمال شوتري بأن تكون الوحدة الاقتصادية كأساس للوحدة السياسية، فأنا من الذين يعتقدون أن السياق الأوروبي غير السياق العربي، فالسياق الأوروبي يتمتع بنضج واستقرار مؤسسي وبالتالي استطاعوا بطريقة رشيدة تحديد أهدافهم. أما نحن فللأسف تتأثر محاولات التكامل الاقتصادي لدينا بالخلافات السياسية، فالوضع معكوس لدينا. أحيي فكرة أحمد حسين بأن علينا أن نعود مجددًا إلى هدف الاستقلال الوطني وليس الوحدة العربية بناء على أنه لا يمكن للوحدة أن تقوم ونحن في حالة عدم استقلال، مثلاً فلنحصي عدد القواعد العسكرية الأجنبية في الدول العربية لكي نتبنى هذه المسألة. أما بالنسبة إلى ما تقدم به محمد حيدر حول غياب مشروع عربي مشترك، فهذا للأسف الشديد أمر واقع، المشروع موجود على الصعيد الفكري ولكن في الواقع العملي للأسف حتى مفهوم الأمن القومي بات مختلفًا عليه.

ابراهيم علوش: تم طرح عدة موضوعات وأفكار مهمة وبالتالي يستحيل تغطيتها بشمولية. لذلك سأطرح بعض العناوين السريعة. أنا أتفق تمامًا مع ما تقدم به أحمد يوسف أحمد حول مفهوم الكتلة التاريخية. فالكتلة التاريخية بالشكل المطروح في برنامج مركز دراسات الوحدة العربية والمؤتمر القومي العربي مفهوم خال وبه خلاف. كيف يمكن أن نكون كتلة تاريخية مع قوة منظمة ذات قواعد جماهيرية ضخمة وممولة جيدًا، هذا سيهمش القوميين ويلحقهم بتيارات أخرى على رأسها التيار الإخواني. على مركز دراسات الوحدة العربية والمؤتمر القومي العربي إيجاد قاعدة مشتركة بين القوميين. ولاحقًا، إذا ما تم إيجاد القاعدة المشتركة وإذا ما كان هناك ضرورة، فالبعض يظهر شراسة عند ذكر الفكرة القومية والقوميين وأنها تأتي بعد وليس قبل تكوين كتلة قومية وازنة، على صعيد النخبة والجماهير. للمزيد يمكن الاطلاع على العدد 61 من مجلة **طلقة تنوير** حيث يناقش عدد من الكتاب بشكل نقدي مفهوم الكتلة التاريخية. ثانيًا بالنسبة إلى موضوع الديمقراطية، فلننظر إلى تاريخ التجارب الوحدوية في العالم كله، كم منها تعد تجربة ديمقراطية، بمعنى أنها تمت بالتراضي. منذ القرن التاسع عشر في التاريخ الحديث، منذ عهد بسمارك الذي وحد ألمانيا بالحديد والنار والدم إلى عهد جوسيبه غاريبالدي في إيطاليا، وصولاً إلى التجربة الماوية في الصين وتوحيدها بالقوة، حتى الولايات المتحدة الامريكية حيث قررت الولايات الجنوبية الانفصال إثر استفتاء شعبي وقعت حرب أهلية كبرى سقط فيها 600 ألف أمريكي في حين كان عدد السكان 30 مليون. بالتالي، موضوع الوحدة ليس خاضعًا للآراء والاستفتاءات، هذا موضوع ثابت تمامًا مثلما مسألة عروبة فلسطين. هذا لا يعني أنني ضد الديمقراطية، ولكن بعض الإخوة يقتصرون على الديمقراطية السياسية، في حين أن عبد الناصر بذل خطوات كبيرة في تحقيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أدخل أكبر كتلة مهمشة في التاريخ المصري وهي الفلاحون إلى الحلبة السياسة وجعل منهم ضباط وأطباء ومهندسين ومحامين... إلخ، أليست هذه قمة الديمقراطية، ماذا عن الإصلاح الزراعي والتعليم المجاني، حسنًا ألا تتمثل الديمقراطية بمشاركة الجماهير الشعبية، ألم تعبّر الجماهير عن رأيها في الشوارع بالملايين بالرغبة الوحدوية،

ألم تكن أكبر حراكات شعبية وجماهيرية حركة ديمقراطية تخص الناس. ثالثًا بالنسبة إلى موضوع الفدرالية، فأنا أنبِّه وأحذر من هذا الأمر، لأن ما يطرح اليوم من مشاريع فدرلية تهدف إلى تفكيك المفكك وتجزئة المجزأ. فلننظر مثلاً إلى التنوع الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والإندوفرنس (Endofrance) في فرنسا (باريس) والمحافظات البعيدة، من يصر على وجود تماثل تام في الظروف المعيشية والاقتصادية حتى تقوم وحدة. هذا ليس صحيحًا، وهذه ليست وصفة للفدرالية. وما يسمى فدرالية في الولايات المتحدة أو روسيا هي في الواقع دولة مركزية جدًا حتى لو كانت هناك بعض الصلاحيات للولايات ولا تنقسم الولايات على أسس إثنية أو عرقية أو طائفية أو عشائرية. هناك خطر حقيقي إذا ما تبنينا المفهوم الفدرالي، هذه وصفة للانقسام. التاريخ العربي وتاريخ النهوض وتاريخ الصعود يتمثل بتاريخ الدولة المركزية القوية والتاريخ الضعيف والاختراق هو تاريخ الانفصال وانفصال الولايات في المحافظات والأقاليم. أنا شخصيًا أرى بأن ضمانة الوحدة هي القوة بكل معانيها، ومنها قوة النخبة الفكرية والجماهيرية والعسكرية... إلخ. وعلينا أن نفكر بالقوة بكل معانيها وليس فقط القوة العسكرية فقط، لكي نتمكن من تحقيق الأهداف القومية الكبرى. أخيرًا وليس آخرًا، لا أظن أنه يوجد طريق اقتصادي للوحدة العربية، هناك أكثر من كاتب رد على هذا الأمر في كتب بعينها، منهم نديم البيطار وياسين الحافظ وناجي علوش، وكثر غيرهم ردوا على هذه المقولة. في أوروبا كان هناك ثورة صناعية برجوازية صاعدة وكان لها مصلحة في توحيد السوق القومية وبالتالي تبنت المشروع الوحدوي. أما في الوطن العربي فالتطور الاقتصادي التلقائي يعمق التبعية للغرب ولا يعمق المشروع الوحدوي، وبالتالي على الوحدة أن تكون سياسية مفروضة بقوة ذات مصلحة بتحقيق الوحدة.

علي فخرو: لقد قيل الكثير في هذه الحلقة إلى درجة أننا بتنا نشعر بأننا الآن نقرر مصير قيام الوحدة العربية. يجب أن نركز على خطوة عملية تقودنا إلى شيء ما. هذه الخطوة العملية هي إيجاد نواة مكونة من مجموعة تعتقد بضرورة قيام الوحدة. أما نقاش التفاصيل ومن يلتحق بها والأهداف التراكمية والأولويات ولمن نتوجه، هذا كله يأتي بعد تكوين النواة. وظيفة هذه النواة فيما بعد تعقد المؤتمرات وتتوجّه إلى الأشخاص الراغبين في المساهمة في المشروع. أما الحديث بصورة عامة والجوانب النظرية والتنظيرية حول التاريخ العربي والجوانب الاقتصادية والسياسية وغيرها، كلها لا تؤدي إلى شيء. الضرورة تتمثل الآن بإيجاد النواة. على مركز دراسات الوحدة العربية والمؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي ـ الإسلامي والمؤتمر العام للأحزاب العربية العمل جديًا على تشكيل هذه النواة.

مصطفى نويصر: بودي الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بموضوع البحث عن بدائل أو البحث عن أفكار تؤدي إلى إعادة تأسيس الفكرة الوحدوية من جديد، فالفكرة الوحدوية مر عليها قرن، فالفكرة ولدت في ثلاثينيات القرن الماضي، والآباء المؤسسون للمشروع القومي العربي الوحدوي في ذلك الوقت وضعوا لنا أربع تصورات كبرى لتحقيق الوحدة العربية. التصور الأول هو الدولة الإقليمية أو الدولة المركزية. بمعنى أنه لا بد من وجود دولة إقليمية أو قاعدة تحقق المشروع الوحدوي. التصور الثاني هو ضرورة وجود شخصية كارزمية أو زعيم يقود هذه الأمة نحو الوحدة العربية. التصور الثالث هو المبني على ضرورة وجود تنظيم قومي عربي أو حزب قومي عربي شامل يعمل

على مستوى البلاد العربية كلها ويستطيع أن ينجز هذه المهمات. التصور الرابع والأخير كان مهمشًا جدًا لكن أعيد الاعتبار له منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهو تصور الوحدة الجهوية أو الوحدات الجهوية، أي تحقيق وحدات على مستوى الأقاليم الكبرى التي يتكون منها الوطن العربي، وهو المغرب العربي ومنطقة وادي النيل والمشرق العربي (الشام والعراق) والجزيرة والخليج العربي. هذه التصورات الكبرى التي وضعها رواد الفكر القومي العربي على مدى قرن من الزمن. فهل توافرت هذه الشروط التي تم وضعها، هل ظهر من يستطيع أن يقود الأمة أو دولة إقليمية قادرة على الدفع بمشروع الوحدة. بداية نعم، في العراق منذ عهد الملك فيصل ثم في مصر عبد الناصر. بالنسبة إلى التنظيم القومي، فقد حاولت الأحزاب العربية الكبرى مثل حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب أن تتولى هي تنظيم القوى القومية الموجودة على الساحة العربية، ومن ثم المشروع الناصري الذي لم ينجز بعد وهو «الحركة العربية الواحدة». السؤال الذي يجب طرحه الآن، هل من إمكان لإحياء هذه التصورات من جديد؟ هل يمكن أي قطر عربي أن يتبنى الفكرة القومية العربية ويعمل لأجلها؟ هل في إمكان أي زعيم عربي أن يسير على خطى عبد الناصر؟ حاليًا إن حزب البعث الاشتراكي هو التنظيم القومي العربي الوحيد الموجود على الساحة العربية بعد أن انحلت حركة القوميين العرب. علينا كقوميين ووحدويين ومفكرين وكنخب عربية أن نفكر بما هي البدائل المتاحة في القرن الحادي والعشرين.

مداخلات سريعة في ختام الندوة

نسرين عصام الصغير: مبدئيًا يمكن القول بأن التجربة العربية المصرية ـ السورية لم تفشل، بل تم التآمر عليها، وبخاصة بعد أن شهدت نجاحًا شعبويًا من المحيط إلى الخليج، حيث شجعتها كامل الشعوب العربية وتمنت أن تكون جزءًا منها. مشكلتنا في الوطن العربي تنحصر في الاحتلال والتخلف والتجزئة، وأمل الأمة العربية تتمثل بالوحدة والتحرير والنهضة، وهذه الأمور هي من الثوابت. التجارب السابقة هي تجارب يمكننا التعلم منها، مثلاً تجربة محمد علي باشا، تجارب حزب البعث العربي، علينا بحث المشاكل التي نعانيها واستشراف المستقبل وإجراء مقارنة بالشعوب الأخرى ومدى افتخارها بقوميتها وانتمائها الوطني والقومي ـ كاليابابي والألماني – أما القوميون العرب فيتهمون بأن لديهم أهدافًا وأجندات وانتماءات معينة.

بليل محمد جامعة ابن خلدون: التجربة مرت بمشاكل والحقيقة التاريخية تبين لنا أنها فشلت. لكن نحن اليوم أمام معطيات. هل يمكن أن نعتمد على السياسيين، فقد تهربوا من الكثير من المواقف ولم يستطيعوا إيجاد حلول لمشكلة الوحدة. فلماذا لا نستفيد من تجارب أخرى تشرح لنا وتحلل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل هذه التجربة. بعض الزملاء ذكروا أهمية دور الوحدة الاقتصادية، وهناك مؤسسات وأطر موجودة كالجامعة العربية. وسؤالي للزملاء، هل يبقى اعتمادنا محصورًا فقط على السياسيين أم من الأفضل تأليف لجان كما حصل في باكستان مع محمد إقبال وألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول من أجل إيجاد آليات توافقية معينة مع الاحتفاظ باحترام الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والخروج بأطر مؤسسية مثل الجامعة العربية والوحدة الاقتصادية وغيرها من الوحدات.

الياس براج: اليوم يمر العالم العربي ويعيش بفترة صعبة ونحن في أمس الحاجة إلى أي حراك فكري. بالتأكيد يجب علينا التوقف عند تلك التجربة الضرورية والمهمة ونقد المرحلة السابقة والتجربة الناصرية، فلماذا عاود وأخطأ عبد الناصر في مسألة اليمن؟ هذا يؤكد أن العرب لم يستفيدوا من الوحدة على النحو الكافي والمناسب، وما يؤكد ذلك فشل التجارب الوحدوية اللاحقة بعد وفاة عبد الناصر. كل هذه المحاولات باءت بالفشل وكانت أقرب إلى المهرجانات والحركات الانفعالية. علينا أيضًا التفكير لماذا تفككت الدول العربية، وحتى مصر تمر بمحطات تهدد وحدتها الوطنية. أعتقد أنه يكفي حديثًا عن المؤامرات، فالمؤامرات مثبتة بالواقع وليست سرية، وبالتالي باتت معلنة وغير مخفية على أحد. علينا تخطي هذا التفكير وأن نعتاد وجود خصوم معادين لأي مشروع نهضوي عربي أو حتى وطني. للأسف دور مركز دراسات الوحدة العربية يجب أن يراعي أن الموروث الذي حملته الوحدة العربية ثقيل جدًا، وأنه مربوط بكثير من السلبيات، مثلاً علاقة لبنان مع الثورة الفلسطينية، علاقة لبنان مع سورية، وما حدث في الكويت والخليج العربي. هذه الأمور يجب عدم التغاضي عنها إذا ما أردنا الخوض في دراسة جادة أو في تأسيس فرح وحدوي. مفارقة أخرى هي لماذا أن الجزائر والدولة الفلسطينية بالتحديد يحيدان بنفسهما عن طرح المشروع القومي. هذا أمر يستدعي من الوحدويين التفكير. أنا لا أحمِّل هذين البلدين مسؤولية الخطأ، فجميع الدول العربية عليها نوع من المسؤولية. الكثير من القوميين والمفكرين القوميين لا يزالون يعدّون أن هدف تحقيق الوحدة العربية يبرره اتباع الوسائل والسبل كافة، على الأقل غض النظر عن قيم الحرية وحقوق المواطن والإنسان والحقوق الثقافية لبعض الجماعات. في رأيي، هناك حاجة ماسة إلى فكر عربي وحدوي بجلد ومنظر ومحتوى فكري جديد غير مقولب على غرار النماذج السابقة.

شكراني الحسين: شكرًا جزيلاً، أود فقط أن أطرح ما يمكن أن يحمل قيمة مضافة وهي إمكان العمل ضمن فتوى محكمة العدل الدولية عام 2004 التي صبّت في مصالح الفلسطينيين حول الجدار العازل. للأسف ومع مرور نحو 18 سنة على الموضوع، لا نجد الكثير من المقالات المنشورة حول المسألة، إلا القليل الذي تغلب عليه الصفة السردية. وبالتالي أقترح تفصيل إيجابيات فتوى محكمة العدل الدولية وعمل استكتاب يشارك فيه كتاب من خلفيات مختلفة مثل علم اجتماع والفلسفة ولا سيما أساتذة القانون الدولي.

أحمد يوسف أحمد: لدي ملاحظة سريعة تعليقًا على ما ذكره الياس براج من أن عبد الناصر وبعد فشل تجربة الوحدة عاود وأخطأ في اليمن. أعتقد أن المقارنة غير واردة، فتدخل عبد الناصر في اليمن كان لنصرة ثورة أخرجت اليمن من ظلام العصور الوسطى، ومن خلال هذا التدخل دعم حركه التحرر في جنوب اليمن، ما أفضى إلى استقلاله في خلال أربع سنوات فقط. وبالتالي تدخل عبد الناصر في اليمن لا يمكن حسابه من المنظور القومي بوصفه تكرارًا للأخطاء.

علي الدين هلال: لا أنوي التعقيب على أحد ولا أنا من هواة تعقب آراء الآخرين. لكن أريد أن أضع بعض النقاط، بعد إقراري بأنني تعلمت واستفدت من كل ما قيل. أولاً، أنا أتمنى أن تتسع أنفسنا وعقولنا لتعدد الآراء، فمن يقول بأنه لا يمكن تحقيق وحدة سياسية من دون وحدة اقتصادية لهم حقهم، ومن يفضلون التعاطي بالسياسة لهم حقهم، نريد أن نكون أكثر قبولًا للتعددية والتنوع وأقل حرصًا على إثبات وجهة نظر معينة. أعتقد أن هذا الإصرار داخل التيارات القومية قد أضعفها،

وجعلها تأخذ شكلاً أقرب إلى السلطوية من خلال التعنُّت بالرأي الواحد. نقطة أخرى، لا بد من القول إن العالم بات مختلفًا نوعيًا في التكنولوجيا والقدرات والتقدم الاقتصادي ووعي الناس عما كان عليه الأمر منذ 70 سنة. بينما أنا من المهتمين بقراءة التاريخ والتعلم من دروسه، إلا أنه يجب الحذر من الوقوع في فخ التاريخ أو نتصور أننا نستطيع إحياؤه. النقطة الثالثة، على الرغم من جاذبية بعض الأفكار فقد كان لها وقتها وعصرها، ونحن نتعلم من الماضي من أجل الحاضر والمستقبل، إنما ما نستخلصه من الماضي ليس قابلاً للتطبيق في الحاضر والمستقبل. علينا التعامل مع الحاضر بوضعه وبظروفه، وهو للأسف في وضع سيئ حرج جدًّا، ففي تقرير الأمم المتحدة السنوي عن العدالة في العالم، فإن أقل مناطق العالم من حيث العدالة الاجتماعية هي البلدان العربية. فعندما أرى أن لدول الجوار العربي مشروعها القومي الخاص وأنه في السنوات العشرين الأخيرة ازدادت الدول العربية ضعفًا وهوانًا، وأن الأطراف غير العربية تزداد قوة. من هنا، أضم صوتي إلى صوت علي فخرو، بأن نبحث في ما يمكننا القيام به. نحن مجموعة من المثقفين والمفكرين والباحثين ولا نملك سوى عقولنا وأقلامنا، لسنا حزبًا سياسيًا. علينا التفكير بكيفية الترويج والتبشير بالوجدان العربي والحفاظ على الذاكره العربية، وكيف نصحح التشوّهات والأكاذيب الملفقة. لو استطعنا كأفراد ومن خلال المركز التحدث إلى الشباب العربي المتحمس بلغتهم وبأسلوبهم وبفكرهم.

إبراهيم علوش: أنا أتفق مع الذين قالوا إن علينا قراءة الظروف الحالية لكي نتمكن من وضع برنامج عمل يستجيب لمتطلبات الواقع هنا والآن. أنا في رأيي مثلاً ولي كتابات في ذلك، أن فكرة الإقليم القاعدة لم تعد واردة، لأن الأعباء التي سيتحملها هذا الإقليم في السعي إلى تأمين متطلبات العيش ناهيك عن التنمية وخوض المعارك وتحمّل عبء المشروع، أصبحت أمورًا لا تطاق، وخصوصًا في ظل العولمة والحصار والعقوبات التي يمكن أن تفرضها القوى الخارجية. لذلك مقترحي، الذي ربما بدا مقتصرًا عندما طرحته، هو إنشاء حركة شعبية عربية منظمة، فالآن العبء انتقل إلى الشعب العربي ونخب الشعب العربي، علينا أن نفكر في إحياء المشروع القومي وإحياء الحركة القومية العربية في إطار الشعب العربي والنخب العربية القومية. من هنا يأتي طرح مشروع الحركة الشعبية العربية المنظمة. وتحقيق ذلك لا يمكن اختصاره ضمن جملة أو جملتين لأنه مشروع كبير. بالتالي هناك حاجة إلى لقاءات أخرى. إن مركز الثقل اليوم ومع وسائل التواصل الاجتماعي بدلاً من أن تستخدم في حركات «ربيعية» لتفكيك الأقطار العربية شبه المفككة أصلاً، كيف يمكننا كقوميين استخدام وسائل التواصل مع العلم أنها ليست حرة كما تعلمون، وكيف يمكن أن نضع خطة عمل من أجل تكوين مركز ثقل شعبي عربي وعمل سياسي عابر للأقطار وليس مجرد نقابة بل قطر سياسية عابرة للأقطار. الفيصل هو تأسيس أطر عابرة للأقطار، الاستغراق في الهم المصري المحلي والسوري المحلي والعراقي المحلي، يسميه البعض واقعية، ولكن حقيقةً هذا تغريب للصورة الكبيرة لأنه مصدر كل الأزمات العربية الأساسي وليس الوحيد هو التجزئة.

لونا أبوسويرح: أعرف أن الكثير منكم يرغب في كلمة وفي التحدث، لكن الحوار قد يطول لساعات. شكرًا للجميع على المشاركات القيمة. أظن أنني إذا ما أردت تلخيص الأفكار التي أجمع عليها كل المشاركين سواء كانوا متحدثين أو معقبين، تتمثل بأنه بات من الضرورة الوجودية

لبقاء الأمة والحفاظ عليها وعلى عروبتنا، أن نقوم بإعداد مشروع أو طرح مشروع فكري عروبي يصبح الرافعة لمشروع الوحدة العربية أو الاتحاد العربي، وتعزيز الحاضنة الشعبية من خلال تعزيز الوعي الشعبي واستخدام وسائل التواصل الحديثة والإعلام. طبعًا هناك الكثير من النقاط والتفاصيل التي تم التحدث عنها، فلحظة إعلان الجمهورية العربية المتحدة في الزمن أو في الماضي كانت لتخليص الدول العربية من الاستعمار. فعندما استقلت سورية فكرت في الوقت، والأمر مثله بعد عبد الناصر وثورة يوليو أيضًا لهدف التخلص من بقايا الاستعمار وتأميم قناة السويس. يجب علينا اليوم ألّا نفقد الأمل في وحدة عربية أو اتحاد عربي أيًّا ما كان المسمى أو الشكل، وبخاصة إذا ما تحررنا من استعمار اليوم والتبعية للغرب المتواطئ مع أعداء الأمة. كما تطرّقنا إلى المؤامرات الموجودة وأنه يجب عدم الغفول عنها، وعلينا أيضًا ضرورة مراجعة وتقييم تجاربنا والبناء عليها في ضوء المتغيرات والمستجدات التي نعيشها اليوم، فالظروف سيئة جدًا ولا نملك رفاهية الاستمرار منقسمين. علينا جميعًا العمل من أجل هذا المشروع، وعدم ترك الأمر على عاتق مركز دراسات الوحدة العربية، بل يجب جمع مختلف المراكز والأحزاب والحركات العربية والمفكرين والباحثين والأكاديميين والشباب وفي القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية كافة. يجب عدم حصر العمل ضمن قطاع معين. أمامنا تحدٍّ كبير وأمامنا سلسلة من الندوات والحوارات لطرح رؤية فكرية عربية جامعة جديدة في ضوء ما نعيشه اليوم □

مشاهد الحرب في أوكرانيا... قراءة استشرافية

محمد حسب الرسول(*)

باحث في الشؤون الإقليمية ـ السودان.

مدخل

إنّ الحرب الدائرة الآن في أوكرانيا غير معزولة عن مدخلات الحرب ذات الصلة المباشرة بالأمن القومي الروسي. وفي الوقت عينه، هي حرب تُتوج حالة الصراع الدولي حول النفوذ والتأثير في القرار الدولي وماجريات الأمور على وجه الأرض، وهي حرب تهدف إلى إعادة رسم خرائط النفوذ وإعادة التموضع الدولي بعد ثلاثة عقود انفردت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وفرضت خلالها رؤاها الثقافية والاقتصادية والسياسية عليه بمساندة غربية.

خلال هذه الحقبة، تعرضت دول عظمى، مثل روسيا والصين، لمحاولات الإضعاف والإخضاع والتهميش، فعكفت على ذاتها، وأعادت بناء قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، بالقدر الذي يؤهّلها لاستشراف مستقبلها الحر وتحقيق رؤاها الاستراتيجية وتطلعاتها المستقبلية، التي تفرض عليها إعادة بناء النظام الدولي وإخراج العالم من الهيمنة والقطبية الواحدة إلى طلاقة التعددية القطبية التي تفتح آفاق التوازن الدولي الذي غاب بغياب الاتحاد السوفياتي.

وحين أدرك الغرب ممثلًا بحلف الأطلسي ما بلغته روسيا والصين من قدرات مكّنتهما من التغلّب على محاولات التطويق والهيمنة الغربية، سعى إلى إحكام حصاره عليهما، وإلى المحافظة على المكاسب الاستراتيجية التي تحقّقت له خلال العقود الثلاثة الماضية، في غياب المنافس الذي يهدد الآن تلك المكاسب.

لقد بُذلت جهود كثيرة في متابعة الحرب في أوكرانيا، وتركزت في معظمها على تناول معطياتها اليومية، والتوقف عند وقائع العمل العسكري على أرض المعركة. وفي مقابل ذلك، يسعى هذا المقال إلى تقديم قراءة استشرافية لمستقبل الحرب في أوكرانيا، مستخدمًا منهج دراسة المستقبلات ومنهج بناء المشاهد المستقبلية.

(*) البريد الإلكتروني: rassoul63@yahoo.co.uk أو rassoul1989@yahoo.com

ما الذي حمل روسيا على العمل العسكري؟

في الخطاب الذي ألقاه رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين في التاسع من شهر أيار/مايو 2022 بمناسبة احتفال بلاده بيوم انتصار الاتحاد السوفياتي على النازية في عام 1945، اتهم الدول الغربية بأنها كانت تستعد لغزو الأراضي الروسية، واصفًا العملية العسكرية في أوكرانيا بضربة استباقية للعدوان الغربي على بلاده، وقال مخاطبًا شعبه: «أنتم اليوم تدافعون عن ما حارب من أجله أجدادكم، وأجداد أجدادكم»، وأضاف «واجبنا أن نفعل كل شيء حتى لا يتكرر رعب الحرب العالمية مرة أخرى».

وفي كلمته التي ألقاها عشية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، قدم رئيس الاتحاد الروسي بوتين سردًا تاريخيًا لعلاقة بلاده بأوروبا (الغربية) وأمريكا، وتوقَّف عند عِبر تلك العلاقة التي أكدت عنده طبيعة التوجهات الأطلسية بصفة عامة، وتوجهات ما سمَّاه إمبراطورية الكذب الأمريكية بوجه خاصّ، لكونها توجهات تعمل على تحقيق مصالح طرف واحد على حساب مصالح بلاده. وقد عرض المواقف التي خذلت فيها دول حلف الأطلسي بلاده خلال ثلاثينيات وأربعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وأثناء انهيار الاتحاد السوفياتي وما تبع تلك الحقبة.

وأسهب بوتين في الحديث عن العلاقات الروسية ـ الغربية خلال ثلاثين عامًا تمثل عمر الاتحاد الروسي الذي نشأ عقب تفكك الاتحاد السوفياتي، وقال: «من المعروف أنّنا على مدى ثلاثين عامًا حاولنا بإصرار وصبر التوصّل إلى اتفاق مع دول الناتو حول مبادئ الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة في أوروبا. وفي مقابل مقترحاتنا، واجهنا باستمرار الخداع والأكاذيب الساخرة أو محاولات الضغط والابتزاز، في حين أنَّ حلف شمال الأطلسي في هذه الأثناء، ورغم كل احتجاجاتنا ومخاوفنا، توسع باطّراد. إنّ آلة الحرب تتحرك، وأكرر أنها تقترب من حدودنا، رغم وعودهم لبلدنا بعدم توسيع الناتو، ولو لشبر واحد، إلى الشرق. أكرّر، لقد خدعونا. إنهم يعملون على تدمير قيمنا التقليدية وفرض قيمهم الزائفة علينا، التي من شأنها أن تفسدنا من الداخل».

وقال بوتين: «في أراضينا التاريخية، يتمّ إنشاء كيان مناهض لروسيا، ويتم وضعه تحت السيطرة الخارجية الكاملة وتعزيزه بشكل مكثف من قبل القوات المسلحة في دول الناتو، ويتم منحه أحدث الأسلحة، وهم يزعمون أيضًا أنهم سيطوّرون أسلحة نووية. هذه سياسة احتواء لروسيا، وهي تمنح الناتو مكاسب جيوسياسية واضحة. بالنسبة إلى بلدنا، إنها مسألة حياة أو موت في النهاية، ومسألة تمس مستقبلنا التاريخي كشعب، وهي ليست مبالغة. هذا صحيح. هذا تهديد حقيقي، ليس لمصالحنا فحسب، ولكن لوجود دولتنا وسيادتها أيضًا. هذا هو الخط الأحمر الذي تم الحديث عنه عدة مرات».

وبهذا، حدّد بوتين مخاطر سياسة احتواء روسيا التي تنتهجها دول حلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وحدّد طبيعتها، لكونها تمثل تهديدًا وجوديًا لبلاده التي شنّت عملية عسكرية واسعة على دول المنظومة الغربية التي تقودها أمريكا على الأرض الأوكرانية، دفاعًا عن وجودها وحاضرها ومستقبلها، كما يقول الخطاب الإعلامي الروسي.

حذّر الرئيس الروسي في خطاب شهير له في عام 2007، ألقاه في مؤتمر الأمن الذي عُقد في مدينة ميونيخ، من الأحادية القطبية، وأكد رفضه لها، كما أكَّد أن الأمن في أوروبا مشترك لا يمكن تجزئته.

تجاهل الأطلسي هذا التحذير، وقام بالثورات الملوّنة التي أطاحت حكومات قريبة من موسكو. وفي مؤتمر بوخارست في عام 2008، كان قرار دول الأطلسي بفتح باب انتساب جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف. في هذا القرار، تمّ زرع جذور الأزمة الحالية، وتمّ تعزيزها عبر الانقلاب الذي دفعت به في أوكرانيا في عام 2014، والإتيان بحكومة شديدة العداء لروسيا، تسيطر عليها أقلّية من «النازيين الجدد».

وفي أواخر عام 2021، حاول الأطلسي تغيير النظام في بيلاروسيا. وفي عام 2022، تكرّر السيناريو في كازاخستان لاستكمال محاصرة روسيا، فنجحت الأخيرة في وأد التمرّد والقضاء عليه في البلدين بسرعة فائقة.

في مقابلة أجرتها صحيفة **فاينانشيال تايمز**، في السابع من أيار/مايو 2022، مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه)، بيل بيرنز، حول الحرب في أوكرانيا، قال: «ما رأيته، وبخاصة على مدى العقد الماضي، هو أنه بطريقة ما يتمايل في مزيج قابل للاشتعال من المظالم والطموح وانعدام الأمن، كل نوع ملفوف معًا». وفي هذا التصريح تأكيد أمريكي لحالة التهديد التي شعرت بها روسيا وحملتها إلى العملية العسكرية في أوكرانيا.

يتّصل كلّ ما سبق بالوقائع والحيثيات التي حملت الاتحاد الروسي ورئيسه فلاديمير بوتين على اتخاذ قرار كبير دخلت عبره روسيا في مواجهة استراتيجية مع أمريكا وحلفائها في حلف الناتو على التراب الأوكراني، لحماية أمنها القومي وكيانها السياسي ومصالحها الاستراتيجية التي لن يحققها سوى انتصار سياسي بأداة عسكرية وأخرى اقتصادية، ينتج خرائط نفوذ استراتيجي جديدة وواقعًا جيوسياسيًا جديدًا.

أولًا: مكاسب وخسائر تكتيكية واستراتيجية

لقد بدأت أطراف الحرب في تحقيق مكاسب تكتيكية واستراتيجية خلال هذه المرحلة القصيرة من عمر الحرب، فروسيا التي استخدمت النفط والغاز سلاحًا في هذه الحرب، بدأت تجني مكاسب معتبرة ترقى إلى حد المكاسب الاستراتيجية، إذ تمكنت من رفع قيمة عملتها الوطنية ومضاعفة تلك القيمة، وفرضتها كعملة وحيدة لشراء منتوجاتها من النفط والغاز، وفرضت ذلك على دول الاتحاد الأوروبي التي اضطرت إلى الرضوخ للقرار الروسي، وتزامن مع ذلك موقف خليجي فيه مقدار من التجاوب مع الموقف الروسي في ما يتصل بالتعامل في مجالَي النفط والغاز من حيث الإنتاج وكمياته، وربما من حيث كسر حصرية بيع النفط والغاز بعملة واحدة هي الدولار، وكل ذلك ينبئ بإمكان فقدان الدولار مكانته التي تربّع عليها وحيدًا منذ عقود من دون أن تتوافر له تغطية حقيقية من الذهب الذي راكمت منه روسيا احتياطيًا ضخمًا سيعززه قرارها الخاص باعتماد الروبل عملة وحيدة في تعاملاتها مع الغرب، ومن جانب آخر تمكنت روسيا من عمل اختراق مقدَّر على المستوى الدولي من خلال حيْد دول كانت تقف باستمرار إلى جانب الغرب على المسرح الدولي،

وكسبت دولًا أخرى حتى كادت تتقاسم رصيد دول العالم بينها وبين الغرب في الأمم المتحدة، ولعل نتيجة التصويت الذي أُجري لتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان في السابع من شهر نيسان/أبريل الماضي دليلٌ على المتغيرات التي حصلت خلال مرحلة الحرب القصيرة على مستوى الولاء للغرب وما تحمله من مؤشرات استراتيجية على المسرح الدولي ومستقبل هذا المسرح.

على صعيد الأمن القومي الروسي، تمكنت روسيا حتى الآن من الصمود في مواجهة التهديدات المحدقة بأمنها، فتمكنت من تجميد التهديدات العسكرية الغربية الاستراتيجية التي تستهدفها، وصمدت في مواجهة العقوبات التي فرضها عليها خصمها في حلف الأطلسي، ونجحت في تحويل بعض المهددات إلى فرص ولا سيَّما في المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى على مسرح العمليات العسكرية.

وفي مقاربة لنتائج العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، رأى زياد الحافظ في مقاله «الغرب بين الربح التكتيكي والخسارة الاستراتيجية»، الصادر يوم 4 آذار/مارس 2022، أن حلف الأطلسي حقّق أربعة مكاسب من خلال الحرب في أوكرانيا، هي:

ـ جرّ روسيا إلى مواجهة عسكرية في أوكرانيا مع القوّات المسلّحة الأوكرانية والكتائب «النيونازية» التي تسيطر على مقدّرات البلاد، وهو نجاح تكتيكي الطابع لأمريكا وحلفائها، ستكون له تداعيات استراتيجية سلبية.

ـ ضرب التقارب الأوروبي ـ الروسي بوجه عام، ومنع التقارب الروسي ـ الألماني، عبر تجميد تشغيل خط سيل الغاز الشمالي الثاني (نورد ستريم 2). والمعلوم أن روسيا تزوّد ألمانيا وأوروبا بأكثر من 40 بالمئة من حاجاتها إلى الغاز، لكن مع تعثّر خط الغاز الذي يمرّ بأوكرانيا، أصبحت ألمانيا وأوروبا مكشوفة بوجه كبير تجاه الغاز.

هنا، ينبغي التذكير بأن خط «نورد ستريم 2» بُني بناءً على طلب ألمانيا، بعد الانقلاب الذي حصل في أوكرانيا عام 2014. لذلك، يصبح إقفال هذا الخط نجاحًا تكتيكيًا آخر، لكن مردوده الاستراتيجي سيكون كارثيًا على ألمانيا وأوروبا التابعة للولايات المتحدة.

ـ فرض حصار مالي واقتصادي على روسيا لعزلها عن العالم وإخضاعها، بغية قلب النظام القائم واستيلاد حكومة تابعة للغرب، تمهيدًا لسلب الثروات الاقتصادية الضخمة الموجودة في روسيا، لكن هذا النجاح التكتيكي في الحصار سيكون كارثيًا على الولايات المتحدة، وهو ينذر بتسريع نهاية هيمنة الدولار في التداول العالمي.

ـ السيطرة على السردية الإعلامية بصورة مطلقة في الدول الغربية، لكن الحلف في المقابل كرّس سقوط الإعلام المهيمن الذي لم ينقل وقائع العملية العسكرية على نحو صحيح، بل اكتفى بسرد الأكاذيب والتضليل والتلفيق، ما أنهى صدقيته في الولايات المتحدة، حيث اكتسب الإعلام الموازي شرعية متنامية في معركة «الصدقية».

ثانيًا: مشاهد مستقبل الحرب في أوكرانيا

لقد مثّل ما سبق معطيات تأسس عليها قرار روسيا الذي قضى بدخول قواتها إلى أوكرانيا، ومثَّل كذلك ملمحًا إلى المكاسب التكتيكية التي حققتها أمريكا وحلفاؤها حتى تاريخ هذا المقال، وأبرز في المقابل بعض النتائج الاستراتيجية لهذه المكاسب التي تحسب لمصلحة روسيا، ومن خلاصات كل ما سبق، يستشرف المقال مستقبل الحرب في أوكرانيا عبر ثلاثة مشاهد مستقبلية، هي:

المشهد الأول: مشهد الانتصار الروسي

يمنح هذا المشهد روسيا القدرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومن بينها صون أمنها القومي، وإعادة رسم الجغرافيا السياسية لأوكرانيا، بالقدر الذي يؤمن انفصال القرم ودونيتسك ولوغانسك وغيرها من المناطق المتاخمة للحدود الروسية، ويؤمن نزع سلاح أوكرانيا، ويمنع امتلاكها الأسلحة الاستراتيجية بوجه عام، والسلاح النووي بوجه خاص، ويضمن كذلك إعادة الهندسة السياسية في أوكرانيا، لتصبح دولة محايدة، ما لم تكن موالية لروسيا، ولتصبح محررة من وجود النازية الجديدة وتأثيرها.

ويتّصل بهذا المشهد توسع نفوذ روسيا والصين في المسرح الدولي، من خلال وضع حد للأحادية القطبية على المستوى الكوني، وفتح الأفق على تعددية قطبية تقوم على أنقاض الهيمنة الأمريكية الغربية على القرار الدولي في أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية.

إن مؤشرات الحرب ومعطيات الأداء السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري تؤشر جميعها إلى أنَّ روسيا تحقق في مساراتها المختلفة تقدمًا معتبرًا؛ فعلاقاتها مع الصين بلغت مرحلة التعاون الاستراتيجي، بحسب التعبير الصيني في أعلى مستوياته، وعلاقاتها تعززت مع كوريا الشمالية والهند وإيران وجنوب أفريقيا وعدد آخر مقدر من دول العالم. وفي داخل روسيا، هناك حالة من التماسك الوطني الشامل في أوساط الأطراف السياسية الروسية، مثلت سندًا ونصيرًا للدولة في حربها الجارية في أوكرانيا.

في الجانب الاقتصاديّ، إنّ زيادة أسعار الغاز والنفط التي حدثت بسبب الحرب غذّت الخزينة الروسية بعائدات مالية ضخمة انعكست على قيمة الروبل الروسي، التي زادت نحو 100 بالمئة في الحقبة التي سبقت بداية الحرب وحتى الآن، ولم يستطع الغرب تحقيق هدف استنزاف روسيا اقتصاديًا وعزلها دوليًا.

ومن النتائج الأولية لهذه الحرب، تحقيق تقدم في المسار الروسي- الصيني الهادف إلى كسر الهيمنة الغربية على نظام ومنظومة المدفوعات المالية الدولية. ولعل تراجع التعامل بالدولار في اقتصادات وازنة كالاقتصاد الصيني والهندي والروسي يُعَدّ مؤشرًا على تقدم المسار الروسي- الصيني المشترك. ويعزز هذا المؤشر المؤشرات التي صدرت من السعودية والإمارات بشأن تعاملهما بالروبل الروسي واليوان الصيني والروبية الهندية، الأمر الذي يشي ببداية نهاية حقبة البترودولار.

في المقابل، تدخل روسيا هذه الحرب بخيار واحد، هو خيار الانتصار العسكري الذي يحقق أهدافها من خلال الوقائع على الأرض أو عبر تسوية تنتجها وقائع كسبتها على أرض أوكرانيا. وإذا اتخذ حلف الأطلسي قرار المشاركة المباشرة في هذه الحرب عبر آلته العسكرية، ستدخل روسيا الحرب بكل ثقلها، لأنها معركة مصير ومستقبل وبقاء بالنسبة إليها.

هنا، لن تقبل روسيا بالهزيمة والانكسار والتراجع، وقد تضطر إلى استخدام قدراتها النووية، حتى لا تكون الخاسر الوحيد في هذه الحرب، وهو ما يدركه الأطلسي ويعمل على تفاديه. لهذا، ركز جهده على عزل روسيا دوليًا، واستنزافها اقتصاديًا، وقتالها عبر الآلة العسكرية الأوكرانية.

لقد حدثت متغيِّرات كبيرة في مؤشرات القوة بين الدول العظمى في العقدين الأخيرين من هذه الألفية، إذ تبدلت مواقع الدول العظمى في ما يتصل بالقدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وقد خاضت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الحقبة حروبًا عسكرية واقتصادية في الصومال وأفغانستان والعراق وسورية وإيران وغيرها من الدول، أثرت في قدراتها كافة، كما أثرت نتائج جولات الحروب الإسرائيلية في فلسطين ولبنان سلبًا في هذه القدرات، الأمر الذي أدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي حكمت العالم منفردة لثلاثة عقود في حالة تراجع استراتيجي يشي بأُفول قدراتها وتضعضع مكانتها الدولية.

يضاف إلى ذلك هشاشة الموقف الأوروبي وانقسامه بين تابع للسياسة الأمريكية ورافض للتبعية، وهو ما يضعف احتمال مضيّ الغرب متحدًا في خيار الحرب الكونية الثالثة بكل ما تمثله من مخاطر على الجميع.

المشهد الثاني: مشهد التراجع الروسي

هو المشهد الذي يتحقق حين تعجز روسيا عن بلوغ الغايات التي دخلت الحرب من أجلها. وقد يتصل هذا العجز بأدائها العسكري أو السياسي أو بتداعيات الحرب الاقتصادية عليها. حينها، تحقق أمريكا وحلفاؤها انتصارًا على روسيا، وهو الذي لم يتحقق منه شيء حتى الآن.

وفي مقابلته مع صحيفة **الفاينانشيال تايمز**، حذّر مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي ايه)، بيل بيرنز، من أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يراهن كثيرًا على المرحلة الثانية من حربه في أوكرانيا، ويعتقد أن «مضاعفة» الصراع العسكري لا يزال أفضل طريق للمضي قدمًا، وقال بيرنز إن هذه عقلية الرئيس بوتين التي تجعل المرحلة الثانية من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا محفوفة بالمخاطر على الأقل، وربما أكثر خطورة من المرحلة الأولى من الصراع، وأشار إلى أن بوتين في حالة ذهنية لا يعتقد أنه قادر على تحمل الخسارة. وقال: «أعتقد أنه مقتنع الآن أن مضاعفة عدد مراتبها ستمكنه من إحراز تقدم».

إزاء ذلك، إن مشهد التراجع الروسي مرهون بدخول الأطراف في حرب عسكرية شاملة ومباشرة، يُغير من خلالها حلف الأطلسي موقفه الرافض حتى الآن مشاركة الجيش الأوكراني في الحرب، وينزل إلى ساحة المعركة برجاله وعدته وعتاده.

إذا حدث ذلك، ستكون المعمورة أمام حرب كونية ثالثة قد تستدعي استخدام طرف من أطراف الحرب أو طرفيها القدرات النووية التي ستضع نهاية للمعمورة ونهاية للحياة فيها. وفي إفادة لها أمام جلسة استماع في مجلس الشيوخ الأمريكي منتصف شهر أيار/ مايو الماضي، قالت مديرة الاستخبارات الوطنية الأمريكية أفريل هينز، إن الأشهر القليلة المقبلة ربما تشهد تصعيد الأفعال الروسية التي سيكون من الصعب التنبؤ بها، لكنها عبَّرت عن اعتقادها بأن الكرملين لن يأذن باستخدام الأسلحة النووية إلا إذا أدرك بوتين حدوث «تهديد وجودي» لروسيا، وأضافت أفريل: «الاتجاه الحالي يزيد احتمالية أن يلجأ الرئيس بوتين إلى وسائل (عسكرية) أكثر تشددًا».

إن التطور الأكبر في هذه الحرب يستدعي تدخلًا عسكريًا مباشرًا من الغرب فيها، ليخوضها جنبًا إلى جنب مع الجيش الأوكراني لا أن يقف عند حد الدعم السياسي والعسكري، وهذا الذي لم يحدث حتى الآن، ولا يتوقع حدوثه، فالأطلسي لن يشارك الجيش الأوكراني ساحات القتال والخسائر المباشرة أو حتى المكاسب، لأنه يدرك المخاطر الكارثية لمثل هذا القرار، ولأنه يريد أن يقاتل روسيا بالجيش الأوكراني لا بقواته.

إنَّ مشهد التراجع الروسي ينتج أسئلة كبيرة في حال دخول الأطلسي في الحرب بصورة مباشرة، لإدراكه أن ذلك يمثل الخيار الصفري الذي يمكن أن يضع حدًا للحياة في الجغرافيا السياسية والاستراتيجية للمعركة، بل يضع حدًا للحياة على وجه الكرة الأرضية.

ومن الأسئلة التي ينتجها هذا المشهد: هل ستمضي أمريكا وحلفاؤها في توسيع أوار هذه الحرب، بجعلها حربًا مباشرة بينهما وبين روسيا؟ وهل ستتوحد إرادة الأطراف الغربية خلف هذا الخيار؟ وإلى أي مدى ستكون صلابة إرادة الأطراف الغربية خلف هذا الخيار؟ وماذا سيكون موقف الصين من ذلك؟

المشهد الثالث: مشهد التسوية بين الأطراف المتصارعة

يقوم هذا المشهد على قاعدة رابح ـ رابح. وبموجبه، تنهي روسيا عملياتها العسكرية في أوكرانيا، وتضمن لها مقدارًا من السيادة على أرضها، مقابل تحقيق أهداف روسيا المتصلة بضمان أمنها الاستراتيجي، وإرساء قاعدة الأمن الواحد بينها وبين أوروبا بصفة خاصّة، وبينها وبين حلف الأطلسي بصفة عامة، وتضمن لها الأمن في مجالها الحيوي مع مقدار ما من التوازن الدولي بين الأطراف الدولية، في إطار تفاهم دولي جديد يمنح روسيا والصين امتيازات جديدة على صعيد القرار الدولي في بعده السياسي والدبلوماسي، وعلى الصعيد الاقتصادي والمالي، بما ينتج واقعًا جديدًا في التعاطي الدولي مع قضايا المال والاقتصاد، يضع لبنات معتبرة في بناء التعددية دولية في المجالات كافة.

ختامًا، إنَّ المشهد الأكثر احتمالًا هو المشهد الثالث؛ مشهد التسوية الاستراتيجية بين الأطراف المتصارعة، لأنّ حلف الأطلسي لن يدع المشروع الروسي يبلغ نهايته، ليحصد خسائر استراتيجية فادحة، ولأنّ الطرفين لن يمضيا إلى الحرب الشاملة، وسيحرصان على عدم تصاعدها، لئلا تبلغ حد

استخدام الأسلحة النووية المدمرة للكون، لأن اللجوء إلى هذا الخيار هو لجوء إلى معادلة خاسر ـ خاسر، ولجوء إلى الفناء.

إنّ التسوية تؤمن للأطراف المتصارعة مكاسب لا تتحقق لروسيا في حال انتصارها إلا بثمن غالٍ، ولا تتحقّق لحلف الأطلسي في حالة المشهد الثاني، ما دام تراجع روسيا وانكسارها يعني فناءها ونهاية مستقبلها. إنّ تجربة الصراعات بين الدول النووية تشير إلى أنها تنتهي بالتسوية حين تتيقَّن أن الصدام المباشر هو الخيار الأكثر احتمالاً، وخير شاهد على هذا أزمة الصواريخ السوفياتية في كوبا في عام 1962.

لهذا، يرجّح المقال حدوث تسوية بين الأطراف الدولية المتصارعة، بما يجعل مشهد التسوية في مقدمة المشاهد، وهو المشهد الذي سيتحقق في مدى زمني ليس أقصر من زمن الحرب الكونية الثانية، وهي حقب زمنية ستكون مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية، يضع خلالها بوتين الكون على حافة الحرب الكونية الجديدة، ليستشرف مستقبل علاقات دولية جديدة، ونظام دولي جديد، ونظام مدفوعات مالي دولي جديد □

دور ميناء الفاو الكبير في التوازنات الدولية(*)

جاسم يونس الحريري(**)

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية – العراق.

توطئة

كُتب على العراق بسبب موقعه الاستراتيجي والجيوسياسي أن يكون نقطة للصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لأنه محطة لتلاقي القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا). لذلك سارعت الصين إلى توجيه أنظارها إلى مشروع ميناء الفاو الكبير أو ما يسمى «نفط العراق الجديد» الذي سيربط بـ«القناة الجافة» كممر لطريق الحرير الصيني الذي يتكون من سكك حديد، وطرق مواصلات سريعة لنقل البضائع الصينية في مدة وجيزة إلى ميناء اللاذقية السوري على البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا. ويبدو أن إيران هي الأخرى تريد أن توظف ميناء الفاو الكبير لأغراض الدعم اللوجستي لحلفائها في المنطقة، وتحاول بكل الطرق خلق ترابط اقتصادي مع العراق امتدادًا إلى سورية ولبنان على البحر الأبيض المتوسط. وتعتقد إيران أن الصين ستكون في مواجهة حقيقية مع واشنطن في عقدة الميناء الذي يعني بصورة من الصور انشغال واشنطن بهذا الصراع لكي تقلل من ضغوطها على طهران وهو ما سيفرز في الأخير محورين: المحور **الأول** هو المحور الصراعي الصيني ـ الأمريكي، والمحور **الثاني**، هو محور الترابط الصيني – الإيراني في هذه المنطقة.

يتوهم البعض أن إنجاز مشروع «ميناء الفاو الكبير» من جانب العراق حصرًا، الذي ابتلى بآفة الفساد الإداري والمالي، سيمر آجلًا أو عاجلًا، لكنهم يتناسون الحقيقة المرة ومفادها أن تبنّي العراق لعملية إنجازه سيقضي عليه في مهده قبل إنجازه. لذلك تبرز لنا إشكالية الموازنة بين توجهات العراق لبناء الميناء بنفسه وبين عرضه للاستثمار من جانب شركات دولية مرموقة لها تاريخ حافل في إدارة الموانئ كما تفعل ذلك أغلب دول مجلس التعاون الخليجي التي أنجزت كل

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي الحادي عشر لمركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة والشركة العامة لموانئ العراق بتاريخ 15ـ16 كانون الأول/ديسمبر 2021 عن ميناء الفاو الكبير المعنون: «ميناء الفاو الكبير... التحديات والأهمية الاستراتيجية والافاق المستقبلية».

(**) البريد الإلكتروني: jasimunis@gmail.com

مواقعها العقارية وموانئها عبر الشركات والاستثمارات الأجنبية. إلا أن صاحب القرار هو مالك المال الخليجي بالرغم من أن العراق كلف شركة دايو الكورية لبناء الميناء.

تفترض هذه المقالة أن إنجاز ميناء الفاو الكبير يُعَد نقطة تحول اقتصادية للعراق من الناحية السياسية والاستراتيجية، كون إنجاز الميناء يمثل دلالة على قوة صانع القرار العراقي في إنجاز المشاريع التنموية والاستراتيجية ودولية لأن العراق سيستقطب عدة شركات دولية لإدارة الميناء ومنشآته الحيوية وبذلك يحقق العراق من خلال إنجاز الميناء صورة من صور التوازنات الدولية لأنه مشروع مخصص لتلبية حاجات دولية وليس فقط حاجات داخلية عراقية.

نحاول هنا الإجابة عن عدد من التساؤلات المهمة وهي:

ـ ما الأهمية السياسية للميناء؟

ـ ما الأهمية الاستراتيجية للميناء؟

ـ ما انعكاسات ميناء الفاو الكبير على التوازنات الدولية؟

سوف نستخدم في هذه المقالة منهج التحليل النظمي لتحليل وتوصيف الاهمية السياسية والاستراتيجية للميناء، وأنعكاساته على التوازنات الدولية.

أولًا: الأهمية السياسية لميناء الفاو الكبير

تعَدّ البصرة ذات الموقع الاستراتيجي المهم التي تقع في أقصى جنوب العراق في الضفة الغربية لشط العرب، وهي المركز الإداري والسياسي لمحافظة البصرة، حيث بلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة بحسب تقديرات عام 2014 و1,253,436 نسمة بحسب تقديرات عام 2018، ويعَدّ مشروع ميناء الفاو الكبير الميناء الرئيس للعراق في حال إكمال إنجازه على الرغم من عدم وجود منفذ للمياه العميقة التي يتم مناولتها في ميناء أم قصر. يقع الشروع في شبه جزيرة الفاو جنوب محافظة البصرة، وتبلغ تكلفته 4.6 مليار يورو، وتقدر طاقة الميناء المخطط له 19 مليون طن سنويًا من البضائع ليكون واحدًا من أكبر الموانئ المطلة على الخليج العربي والعاشر على مستوى العالم. وقد اعترف البرلمان العراقي في عام 2017 بالبصرة كعاصمة اقتصادية للعراق، فضلًا عن ذلك تشغل محافظة البصرة موقعًا يؤهلها للإطلالة على الخليج العربي من حيث امتلاكها الواجهة البحرية الوحيدة التي تربط العراق بالعالم الخارجي، ناهيك بوفرة مواردها النفطية التي يمكن بموجبها أن تكون عاملًا ليطور العراق علاقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع كل دول العالم. ويأتي ميناء الفاو الكبير كميزة أخرى لربط العراق بالعالم من خلال إعادته كموقع رابط بين الشرق والغرب. وما يزيد من أهمية موقع العراق الجيوسياسي أن إنشاء الميناء سوف يغير خارطة النقل البحرية الدولية، لا بل إن بعض التحليلات تذهب وترجح فرضية أن اكتمال إنجاز الميناء سوف ينضم إلى أحد أكبر موانئ الخليج العربي، إذ إن هناك تقديرات أخرى تقول إن طاقته الاستيعابية الابتدائية سوف تكون بين 20 ـ 25 مليون طن

سنويًا ولا سيَّما أنه يعَدّ مشروعًا استراتيجيًا يربط الشرق بأوروبا عبر العراق وتركيا وسورية[1] بما يسمى «القناة الجافة»[2].

وتذهب بعض الدراسات إلى إبراز الأهمية السياسية لميناء الفاو الكبير من خلال بيان بعض التحديات التي تواجهه وهي الربط السككي مع الكويت، أو الدول الأخرى، ومنها إيران، ففي الوقت الذي ترى بعض القوى السياسية، وبعض الشخصيات أهمية الربط السككي للعراق يرى آخرون ومعهم أغلبية الشعب العراقي خطورة هذا الربط على مصالح العراق، وبالأخص أثره السلبي في أستكمال ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة اللذين يعدان مشاريع وطنية كبرى يعول عليهما في إحداث قفزة تنموية تخفف من الأثر الريعي للاقتصاد، وتسهم في تنويع الاقتصاد الوطني ولا سيَّما عند نجاح الربط مع مشاريع التجارة الدولية ومنها مشروع الحزام والطريق الصيني[3] الذي سيمنح العراق ميزة اقتصادية استراتيجية مهمة[4]. وتبرز بعض الدراسات الانعكاسات السلبية لمشروع الربط السككي على ميناء الفاو الكبير كما يأتي[5]:

1 ـ سيقلص الجهود الوطنية الخاصة باستكمال ميناء الفاو حيث لن يعود حينذاك جدوى من أكماله.

---

(1) محمد زباري مؤنس، «الأهمية الجيوبوليتكية لميناء الفاو الكبير،» **مجلة دراسات البصرة** (مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة)، العدد 18 (2014)، ص 57.

(2) القناة الجافة: هو الخط البري الدولي الذي يربط جنوب العراق بشماله، حيث إن الموانئ العراقية المتمثلة بوزارة النقل ترغب بربط ميناء الفاو الكبير بهذه القناة حتى تستطيع أن تنقل البضائع الواصلة من الهند وشرق آسيا، والخليج العربي والتي تضع بضائعها داخل الميناء لنقلها إلى شمال العراق ومن ثم إلى تركيا وبعدها إلى المخزن الأوروبي في ألمانيا. لمزيد من المعلومات، انظر: «وزارة النقل تعلن تفاصيل مشروع القناة الجافة،» موقع شفقنا، 18 تشرين الأول/أكتوبر2021، <http://www.iraq.shafaqna.com/AR/287166>.

(3) مشروع الحزام والطريق الصيني: يعَدّ هذا المشروع سواء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين «مبادرة الحزام والطريق» أنموذجًا للتعاون الإقليمي يربط قارات آسيا وأفريقيا وتجارتها ومرافقها ومواردها المالية وشعوبها في القرن الحادي والعشرين وفقًا لوثيقة الرؤية والأنشطة حول التضامن لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير والطريق البحري للقرن الحادي والعشرين التي شاركت في نشرها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة التجارة في الصين بتاريخ 28 آذار/مارس 2015، حيث يهدف التنفيذ المشترك للحزام والطريق إلى تعزيز الانسياب المنظم الحر للعوامل الاقتصادية والتوزيع الفعال للموارد والتكامل العميق للأسواق من أجل تحفيز تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الواقعة على الطريق وتنفيذ تعاون إقليمي معمق أكثر بتغطية أكبر ومستوى أعلى والعمل سوية لبناء هيكل تعاون اقتصادي منفتح وشامل ومتوازن ونافع لكل الدول المشاركة. لمزيد من المعلومات، انظر: وانغ ييواي، **مبادرة الحزام والطريق ما ستقدمه الصين للعالم في صعودها**، ترجمة أوليغ عوكي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2017)، ص 31. انظر أيضًا: وانغ أي وي، **الحزام والطريق ماذا ستقدم الصين للعالم؟**، مراجعة وتدقيق نهلة غريب؛ ترجمة رشا كمال وشيماء كمال (القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، 2017)، ص 7، وجانغ يون لينغ، محرر، **الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21**، ترجمة آية محمد الغازي؛ مراجعة حسانين فهمي حسين (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017)، ص 433.

(4) سعد عبيد السعيدي، «الأبعاد الاقتصادية للربط السككي بين العراق والكويت ودور البدائل الوطنية (ميناء الفاو والقناة الجافة والربط مع مشروع الحزام والطريق أنموذجًا)،» **مجلة العلوم السياسية** (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد)، العدد 61 (2021)، ص 89.

(5) المصدر نفسه، ص 95ـ96.

2 ـ سيفقد العراق المكانة التي يحلم بها في مجال الاقتصاد الدولي والإقليمي بوصفه نافذة بالربط السككي، وقناة أساسية للنقل التجاري الدولي ومركز إقليمي للنقل والتجارة، والخدمات اللوجستية في حال فشل مشروع ميناء الفاو.

3 ـ الخسائر الاقتصادية والسياسية الهائلة، والفرص التنموية المهدورة التي سيسببها المشروع لو تم التخلي عن ميناء الفاو.

4 ـ تأثير الكويت إلى حد كبير بالاقتصاد العراقي عبر التحكم بالتدفق التجاري عبر موانئها وتحول العراق إلى الحلقة الأضعف في المنطقة بعد أن يتحول على المستوى الاستراتيجي إلى دولة حبيسة تعتمد في نشاطها التجاري الخارجي على منشآت دول الجوار[6].

5 ـ وإذا تم تمرير الربط السككي الكويتي والإيراني سيكون هناك توافق إيراني ـ كويتي كبير في موضوع إبقاء القرار العراقي تابعًا، والوضع الداخلي هشًا لتسهيل إدارة الشأن العراقي الداخلي من جانب الدولتين، وهناك بوادر واضحة للتنسيق الكويتي – الإيراني في مجال ترسيم الحدود البحرية مقابل استبعاد العراق من هذه التفاهمات.

وفي الإطار نفسه سيفتح ميناء الفاو الكبير آفاقًا جديدة لجذب أنظار شركات النقل العالمية بسبب موقعه كمعبر من الخليج إلى الدول الأوروبية، فالبضائع من شرق وجنوب آسيا (اليابان، الصين، كوريا، تايلاند، الهند)، لغرض إيصالها إلى أوروبا عليها المرور عبر البحر الأحمر، والبحر العربي، وخليج السويس، والبحر الأبيض المتوسط، بينما في حال وصولها إلى ميناء الفاو الكبير بالإمكان نقلها خلال يوم واحد فقط بالطرق البرية إلى تركيا ومنها إلى أوروبا وهذا الفرق في الوقت الحاضر يوفر للشركات الأجنبية مبالغ كبيرة ويعطي ميزة تنافسية لميناء الفاو بالمقارنة بالموانئ الأخرى[7].

وما يزيد ميناء الفاو الكبير أهمية كونه من المشاريع الاستراتيجية، إذ يمتد على مسافة أكثر من 22 كلم في رأس البيشة من منطقة الفاو آخر يابسة في الأراضي العراقية، ويطل على أعماق تزيد على285 مترًا وهي أعماق توفر غاطسًا مريحًا لأكبر البواخر، وناقلات النفط العملاقة، إذ يتكون من50 رصيفًا، وستلحق مناطق للتفريغ، والشحن، ومخازن مختارة للتجارة الحرة، وإنشاء مطار دولي مستقبلًا. يمنح المشروع العراق إطلالة جيدة على مياه الخليج ومنه إلى الموانئ العالمية في أعالي البحار، ويسهم عند إنجازه في إخراج الموانئ العراقية من خانق عنق الزجاجة المتمثل بالقنوات الملاحية الدولية الرابطة بين الخليج وميناء أم قصر وخور الزبير والتخلص من عقدة ضحالة الغاطس المائي الذي يعيق دخول البواخر الكبيرة التي يزيد غاطسها على 11م وهو أفضل

(6) «مخاطر الربط السككي بين العراق ودول الجوار: الأبعاد والنتائج،» موجز عن مؤتمر تحالف إدارة الرأي العام، بغداد، أيلول/سبتمبر 2020، ص 5. نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 96.

(7) خلود موسى عمران ومريم خير الله خلف، «واقع الموانئ العراقية وآفاق المستقبل (ميناء الفاو الكبير أنموذجًا)،» **مجلة دراسات البصرة**، العدد 13 (2012)، ص 249ـ250.

غاطس متاح حاليًا، فضلًا عن الانتهاء من مشاكل خط التالوك[8] والمعاهدات المتعلقة به لاستفادة نهايات اليابسة العراقية في منطقة الفاو، ناهيك بأن مشروع الفاو يمكن أن يحقق إيرادات عالية للاقتصاد العراقي[9].

وما يضيف من الأهمية السياسية لميناء الفاو الكبير المزايا الناجمة عن إنشائه لعل من أبرزها[10]:

1 ـ زيادة قدرة تصدير العراق واستيراده لمواجهة المتطلبات المستقبلية كافة.

2 ـ خلق وإيجاد فرص استثمارية من أجل استغلال ثروات العراق الطبيعية غير المستثمرة.

3 ـ زيادة قدرة العراق على تصدير النفط الخام، إذ من المؤمل أن أنتاج النفط الخام سوف يصل إلى 4.5 مليون برميل يوميًا في السنوات القليلة القادمة ويتوقع أن يصل إلى 6.5 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2025 وملايين برميل يوميًا بحلول عام 2035 و8.5 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2055[11].

4 ـ سوف يساعد بناء الميناء على تطوير المناطق المجاورة والبنية التحتية المطلوبة.

5 ـ سوف ينتج من بناء الميناء تطوير الصناعات في المنطقة وتطوير مدينة الفاو وأم قصر ليصل عدد سكانها إلى 500,000 ألف نسمة .

6 ـ تطوير المناطق السياحية والترفيهية وبناء الفنادق واستغلال السواحل المطلة على الخليج لتشجيع السياحة ولا سيما في موسم الشتاء.

7 ـ تطوير منطقة تجارة حرة.

ثالثًا: الأهمية الاستراتيجية لميناء الفاو الكبير

يؤدي ميناء الفاو الكبير دورًا في تفعيل وتنشيط حركة الملاحة البحرية الإقليمية والدولية، ولها أثر كبير في المردود الاقتصادي للعراق، حيث استدعى بعض الدراسات أن تقترح بضرورة إنشاء 39 مرسى إضافيًا في الميناء من بينها 31 مرسى ذات أداء عالٍ بحلول عام 2033 بما يتناسب مع متطلبات النقل البحري الحديث، وهو ما سيساعد على رفع كفاءة النشاط الاقتصادي للموانئ من

(8) خط التالوك: خط «القعر» أو «التالوك» في الجيولوجيا (Thalweg) وهو الخط المتواصل الجاري في قاع نهر أو وادٍ وهو يسمى أحيانًا خط الوادي، وهي كلمة ألمانية تعبر عن الخط الذي يوصل بين أعماق النفط على مسار وادٍ أو نهر من أوله إلى آخره وهو يمثل المسار الطبيعي المائي. بمعنى آخر هو الخط التي تجري فيه مياه نهر بأقصى سرعتها ويستخدم هذا التعبير أيضًا لتعريف ممار مائية تحت سطح الأرض وتكون موازية بوجه عام لمجرى مائي على السطح. وفي 6 آذار/ مارس 1975 وقعت اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران وتم الاتفاق على نقطة خط القعر كحدود بين الدولتين لغرض إخماد الصراع المسلح للأكراد. لمزيد من المعلومات، انظر: خط القعر، الموسوعة الحرة (ويكيبيديا).

(9) عمران وخلف، «واقع الموانئ العراقية وآفاق المستقبل (ميناء الفاو الكبير أنموذجًا)،» ص 252.

(10) المصدر نفسه، ص 254ـ255.

(11) علي حسين المشهداني، «ميناء الفاو الكبير،»ورقة قدمت إلى: ندوة ميناء الفاو الكبير، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2011، ص 28، نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 254.

خلال زيادة مستوى الحركة التجارية فيها، فضلًا عن زيادة إيراداتها بما يتواكب مع تطورات النقل البحري[12]. من جانب آخر يجعل إنشاء ميناء الفاو الكبير أحد الطرق والاستراتيجيات الضرورية من أجل النهوض، وتحريك الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات سواء الصناعي أم الزراعي أم الخدمي، أم النفطي، إذ إن هذا المشروع سيزيد إمكان تحقيق النمو الاقتصادي بعد أن يسهم في زيادة الإيرادات الحالية التي ستنعكس على الإيرادات المتحققة في قطاع النقل ومن ثم إسهام هذه الإيرادات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كانت الإيرادات المتوقعة لعام 2018 نحو 1.99 مليار دولار نلاحظ أن تلك الإيرادات قد تجاوزت 2 مليار دولار عام 2019، وتستمر بعد ذلك الزيادة في الإيرادات، وهو ما يجعلها تصل إلى 3.60 مليار دولار عام 2027، وهي المدة المحددة لانتهاء المرحلة الأولى من تشغيل الميناء، إذ تبدأ بعدها المرحلة الثانية، وهو ما يجعل إيرادات الميناء تزداد وتتجاوز حاجز 4 مليارات دولار عام 2030 وبمعدل نحو 6.3 بالمئة من عام 2029 ثم تزداد لتصل إلى 6.9 مليار دولار عام 2040[13]. وفي ما يلي جدول يبين الإيرادات المتوقعة لميناء الفاو الكبير:

الجدول الرقم (1)

الإيرادات المتوقعة لميناء الفاو الكبير 2018 ـ 2040

السنة	الإيرادات (بالمليار دولار)
2018	1.99
2019	2.07
2020	2.40
2021	2.56
2022	2.72
2023	2.89
2024	3.07
2025	3.23
2026	3.48
2027	3.60
2028	3.69
2029	3.92
2030	4.16
2031	4.43
2032	4.71
2033	5.00

(12) **رؤية تخطيطية استراتيجية لموانئ العراق لغاية عام 2035**، إعداد عمار عادل شامل؛ إشراف حسين علي داود (بغداد: دائرة تخطيط القطاعات، وزارة التخطيط، 2016)، ص 6 وما بعدها.

(13) نبيل جعفر عبد الرضا وحسين حيدر محمد الجزائري، «الموانئ العراقية ودورها في النشاط الاقتصادي: دراسة حالة ميناء الفاو الكبير،» **الاقتصادي الخليجي** (جامعة البصرة)، العدد 30 (كانون الأول/ديسمبر 2016)، ص 128.

2034	5.32
2035	5.67
2036	6.03
2037	6.42
2038	6.83
2039	6.87
2040	6.90

المصدر: «A group of Italian companies (CIITI) 2008, per Feasibility study of the New Al Faw port, vol. 1, p. 60.

نقلًا عن: نبيل جعفر عبد الرضا وحسين حيدر محمد الجزائري، «الموانئ العراقية ودورها في النشاط الاقتصادي: دراسة حالة ميناء الفاو الكبير،» **الاقتصادي الخليجي** (جامعة البصرة)، العدد 30 (كانون الأول/ديسمبر 2016)، ص 129.

ويوضح الجدول الرقم (2) أثر الإيرادات في ميناء الفاو الكبير وتأثيرها في توقعات الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الخارجية غير النفطية للأعوام 2018 ـ 2035.

الجدول الرقم (2)
توقعات الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الخارجية غير النفطية وقيمتها للأعوام 2018 ـ 2035

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار $)	قيمة التجارة الخارجية (مليار $)	حجم التجارة الخارجية (مليون طن)	نسبة إسهام قطاع التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)
2018	321.83	30.89	40.340	9.6
2019	341.63	32.69	42.166	9.5
2020	361.43	34.54	44.067	9.3
2021	381.23	36.48	46.040	9
2022	401.03	38.58	48.171	9.6
2023	420.83	40.82	50.412	9.7
2024	440.63	43.31	52.759	9.8
2025	460.43	45.88	55.209	9.9
2026	480.23	48.64	57.740	10.1
2027	500.03	51.53	60.349	10.3
2028	519.83	54.54	63.029	10.5
2029	539.63	57.68	65.775	10.7
2030	559.43	60.94	68.582	10.9
2031	579.23	64.19	71.423	11
2032	599.03	67.52	74.292	11.2

2033	618.83	70.93	77.181	11.4
2034	638.63	74.39	80.084	11.6
2035	658.43	78.56	83.508	11.9

المصادر: قسم الحسابات القومية (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2018)، و Italian Consortium for Iraq Transport Infrastructure 2005, Transport Plan Evolution and Programming Phase (ITMP): A Joint Project between Iraqi Government Italian Government Final, July 2005, p. 51.

نقلًا عن: عبد الرضا والجزائري، المصدر نفسه، ص 135.

وتؤشر بعض الدراسات إلى أبعاد استراتيجية أخرى لميناء الفاو الكبير لعل من أبرزها فوائد الترانزيت للإفادة من إيراداتها لتطوير البنى التحتية في قضاء الفاو، والبصرة، وربطهما بشبكة من الطرق البرية، وسكك الحديد، ويطور ظهير الميناء من خلال تطوير الصناعات الاستراتيجية الحالية، وبناء قاعدة صناعية قريبة من الأسواق وبخاصة أنه يمتلك من المواد الأولية والطاقة ما يفعِّل حركة النقل البحري مثل صناعة تكرير النفط، والغاز الطبيعي، فضلًا عن القضاء على البطالة ليس في البصرة وحدها بل في جنوب العراق، إذ إن هذا المشروع سيوفر فرص عمل لأكثر من 5 آلاف عامل في مختلف الاختصاصات، وكذلك سوق يخلق منطقة مزدهرة سياحيًا من خلال بناء الفنادق، والمرافق الترفيهية الأخرى التي تتوافر في البيئة الجنوبية، وسوف يساعد العراق على الاستغناء تدريجًا عن موانئ دول الجوار، ويعطي ميزة تنافسية لمصلحة الموانئ العراقية، ويضيف خبرات متطورة، وبخاصة في المجال الفني، والإلكتروني والإداري[14].

كما أنه يساعد على تحسين الخط الساحلي، ويمنع عملية التعرية، والفقدان للساحل، ويدفع أي ابتزاز سياسي، أو عسكري، أو اقتصادي فيما ستحول في ظله مسؤولية أمن العراق من مسؤولية محلية إلى مسؤولية إقليمية، ودولية، كما يساعد على فتح الطريق واسعًا أمام اندماج العراق بالأسواق العالمية، والأهم من كل ذلك أنه يمثل ورقة ضغط كبيرة لمصلحة صانع القرار السياسي العراقي[15]. وجدير بالذكر أن دولة الكويت تحاول إفشال إنجاز ميناء الفاو الكبير بإنشاء ميناء دولي في جزيرة بوبيان المعروف بـ«ميناء مبارك»، ويؤكد في هذا المجال الخبير الملاحي الدولي العراقي كاظم فنجان الحمامي «أن الحكومة الكويتية سارعت إلى طرح مشروع في بداية عام 2004 من دون الرجوع إلى مجلس الأمة الكويتي وذلك بعد أن أثارت تصريحات مضر شوكت من المؤتمر الوطني العراقي بشأن تأجير وربة أو بوبيان لتكون منفذًا بحريًا للعراق الذي لا يجد له منفذًا مناسبًا على الخليج والتي أثارت موجة من السخط في الكويت على كل المستويات، وهكذا سعت

(14) ثائر عبد اللطيف مصطفى، «ميناء الفاو الكبير كداعم للاقتصاد العراقي،» ورقة قدمت إلى: الندوة العلمية «ميناء الفاو الكبير: الأهمية الاستراتيجية وآفاقه المستقبلية،» (مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2011)، ص 48، نقلًا عن: مؤنس، «الأهمية الجيوبوليتكية لميناء الفاو الكبير،» ص 69.

(15) نعمة العبادي، «دور ميناء الفاو الكبير في الأمن المحلي والإقليمي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه.

الكويت إلى تنفيذ هذا المشروع في ظل الظروف السياسية غير المستقرة لتثبيت واقع جغرافي وسياسي في منطقة خور عبد الله على حساب العراق»[16] ويرى مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله إلى ميناءي أم قصر وخور عبد الله ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة[17].

رابعًا: انعكاسات ميناء الفاو الكبير على التوازنات الدولية

اتفق الكثير من المراقبين على حقيقة مهمة مفادها أن ميناء الفاو الكبير سيلقي بتداعياته على التوازنات الدولية والذي سيربط بالقناة الجافة كممر لطريق الحرير الصيني حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عائق سيواجه المشروع الصيني، فواشنطن لا ترغب في إنجاح هذا المشروع كونه سيزيد من هيمنة الصين على المناطق التي يمر بها الطريق، ومن جهة أخرى تجد في إيران الشريك في المشروع والعقبات والحصار المفروض عليها من طرف أمريكا لن تسمح للمشروع بالمضي قدمًا، ناهيك بالعوائق الأمنية والجيوسياسية لطريق الحرير كما يأتي[18]:

1 ـ العوائق الأمنية

ومنها انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي، والنزاعات، وانتشار بؤر التوتر، وانعدام الاستقرار في الكثير من الدول المشاركة في المشروع ومنها العراق، وهي تعد خطرًا على البنية التحتية المنجزة، علاوة على ذلك وجود مشاريع منافسة للمبادرة الصينية.

2 ـ العوائق الجيوسياسية

إن تنفيذ المشاريع يتوقف على نوع العلاقات الصينية مع الدول المشاركة، فهناك ممار تسببت في علاقات بين الدول المشاركة كالخلاف بين الصين والهند على الممر الباكستاني ـ الصيني الذي يمر من منطقة كشمير، إذ تصفه الهند مساسًا بسيادتها، إضافة إلى ذلك فقد شهد الوضع السياسي في بعض الدول الواقعة على طول الحزام والطريق اضطرابات، وتغيرات كبيرة كما في العراق، وشهدت دول أخرى عدم توازن في التنمية الاقتصادية، وصعوبات في انفتاح السوق، فضلًا عن

---

(16) وائل حسن، «خبراء الملاحة الدولية يوضحون مخاطر ميناء مبارك على خطوط النقل البحري العراقية،» **مجلة إنترناشونال** (لندن) (كانون الأول/ديسمبر 2011)، ص 3، نقلًا عن: جاسم يونس الحريري، **إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق والربيع العربي 2011** (عمّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013)، ص 85.

(17) ليث هادي، «انعكاسات ميناء مبارك الكويتي سياسيًا واقتصاديًا،» وكالة الأنباء العراقية، 1 أيلول/سبتمبر 2011، ص 6، نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 88.

(18) شهيناز نور الهدى سي محاند، «الاستراتيجية التجارية الجديدة للصين: دراسة حالة العلاقات الصينية – الأفريقية بعد الحرب الباردة،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة تيزي وزو، 2018)، ص 82، نقلًا عن: سمية بنحسن، «الرهانات الاستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر، 2019ـ2020)، ص 86ـ87.

النزاعات العرقية، والدينية، واختلاف الثقافات، بينما لا تزال تراود الشكوك حول المشروع بعض الدول، وهو ما مثّل تحديًا للصين وللدول المشاركة في بناء طريق الحرير الجديد. وتحاول الصين الموازنة في علاقاتها مع العراق والولايات المتحدة الأمريكية من أجل عدم معارضة واشنطن في توجهات الصين للاستثمار في العراق، لأنه يقع على طريق الحرير، وهذا لا ينفي سعي الطرفين لتطويق نفوذ الآخر. لذا فإن الصين تتبنى سياسة انتهاز الفرص للتأثير في السياسة الأمريكية من خلال استغلال حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للدعم الدولي والشراكة معها لإعادة صوغ ملامح النظام الدولي وتحمّل أعباء الزعامة العالمية، ولكن بالقدر الذي تسمح به للولوج في مناطق النفوذ الأمريكي والاستفادة منها قدر الإمكان. وتبعًا لذلك يمكن القول إن الفاعل الأمريكي يبقى عاملًا أساسيًا ومؤثرًا في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق إلا أنها ـ أي الصين ـ تسعى إلى تطوير علاقاتها مع دول ذات أهمية في العالم لضمان مصالحها الحيوية معها، ولا شك أن العراق يقع في مقدمة هذه الدول نظرًا إلى المقومات التي يمتلكها والتي تعدّ ذات أهمية بالغة في الاستراتيجية الدولية للصين[19]. ومع ذلك يبقى مستقبل العلاقات العراقية ـ الصينية مرهونًا بإنجاز ميناء الفاو الكبير وما له من تأثير في تمرير البضائع القادمة من آسيا لتصديرها إلى الدول الغربية بالاعتماد على القناة الجافة كامتداد لمشروع الحزام وطريق الحرير، مع العرض بوجود قوى دولية أخرى يمكن أن تدخل في التأثير في نسيج العلاقات العراقية الدولية، وهي روسيا واليابان والهند ودول أوروبا الغربية، لأن ذلك يعطي مرونة لصانع القرار السياسي العراقي الخارجي في بناء علاقات متوازنة مع هذه الدول قائمة على الاستقلالية وتغليب المصلحة الوطنية بما يحفظ الابتعاد عن دائرة الضغط الذي ربما تمارسه دولة واحدة ضد العراق في كل المجالات. وسوف تكون العلاقات العراقية ـ الصينية حاضرة في المشهد الإقليمي والدولي من الممكن تعزيزها بما يخدم مصالح الدولتين وبما يحقق الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين[20].

خاتمة

إن أهمية ميناء الفاو الكبير بالنسبة إلى العراق كبيرة، وبخاصة إذا وظف لإنضاج علاقاته الإقليمية والدولية ولإسهامه في معالجة الاختناقات في الاقتصاد العراقي وتشغيل الأيدي العاملة العراقية وتحسين دخل المواطن العراقي الذي سيعمل في منشآت الميناء. وقد تعرض إنجاز الميناء للكثير من التحديات وفي مقدمها شروع الكويت ببناء ميناء قريب منه بحريًا وهو ميناء مبارك. ويمكن أن يكون ميناء الفاو نقطة تلاقٍ لعبور البضائع بعد قدومها من شرق وجنوب آسيا لنقلها باتجاه البحر الأبيض المتوسط مرورًا بالعراق بعد استغلال القناة الجافة وما لها من علاقة بالطرق

(19) حيدر علي حسين، **العراق في الاستراتيجية الصينية** (القاهرة: مركز الدراسات العربية والدولية، 1999)، ص 45. نقلًا عن: داود سلمان جواد الخفاجي، **السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق بعد عام 1991 وآفاق المستقبل**، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات؛ العدد 154 (بغداد: مركز العراق للدراسات؛ بيروت: دار الساقي للطباعة والتوزيع، 2021)، ص 201.

(20) غيث الربيعي، «تطور العلاقات العراقية – الصينية،» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد)، العدد 41، (2010)، ص 35. نقلًا عن: الخفاجي، المصدر نفسه، ص 202.

البرية والسككية لنقل تلك البضائع وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية العراقية وجعل العراق محطة مرور لإرسال البضائع المراد إيصالها إلى الدول الغربية من خلال الشواطئ التركية كجزء من مشروع طريق الحرير الصيني سيظل الميناء عاملًا في التأثير في التوازنات الدولية بوصفه نقطة للتنافس بين الأجندات الدولية بعد دخول إيران وواشنطن والصين في دائرة التنافس الثلاثي بينهما. إلا أن ذلك لا يعني عدم دخول قوى أخرى كروسيا والهند واليابان ودول أوروبا الغربية في نطاق ذلك التنافس □

Lahouari Addi
La Crise du discours religieux musulman, le nécessaire passage de Platon à Kant
(Alger: Editions Frantz Fanon, 2020). 390 p.

أزمة الخطاب الديني الإسلامي: المرور الضروري من أفلاطون إلى كانط

نور الدين ثنيو(*)
كاتب وأكاديمي جزائري.

ينطوي هذا الكتاب على مضمون يجمع مباحث في الفلسفة والدين كما درَّسَها المؤلف في جامعة لِيُون الفرنسية خلال أكثر من عقدين، أي بعد خروجه من الجزائر عقب اندلاع الحرب الأهلية فيها مطلع التسعينيات. فالمؤلف باحث جامعي ومثقف له حضوره المتميز في الجزائر وفي فرنسا معًا، ونعني بذلك أنه يشغل المجال الذي يجمع بين الشرق والغرب والجزائر وفرنسا، سواءٌ من الناحية الثقافية أو التاريخية. ويرمي المؤلف من وراء جمعه ونشره لهذه الدراسات والبحوث إلى محاولة توكيد أرض مشتركة، لم تنفد مجالاتها، التي آل إليه الفكر المعاصر، عندما يطرق موضوعاته وفق مقاربة الاعتماد بين العلوم والمعارف ومناهجها، على ما تلحّ عليها الدراسات الأكاديمية. فالدين، وبخاصة الإسلام في آخر تجلياته ومظاهره، لم يعد حكرًا على فقهائه وعلمائه ودعاته ورجاله، بقدر ما أضحى موضوعًا يطرح على العلوم الإنسانية والاجتماعية والنقد الأدبي.

مؤلف هذا الكتاب، باحث أكاديمي معروف بتناوله إشكالية الدولة في الغرب كما في الشرق، وبخاصة في الجزائر التي ساهم بقدر وافر في مشكلاتها ومعضلاتها وتكوينها وصارع السلطة القائمة بإسهاماته الفكرية كمثقف متابع للشأن السياسي. وعليه، فالكتاب بهذا المعنى هو جهد ليس لتأمل فكري فحسب، بل تجربة لمعاناة وجودية تقع في صلب ما يجري في العالمين العربي والغربي

(*) البريد الإلكتروني: teniounour1@yahoo.fr

على السواء. ولعلّ الفضاء الديمقراطي الذي امتلكه في الغرب وَفّر له إمكان لمس حقائق أرادهـا أن تـكون للـشرق والـغـرب مـعًـا. فهو ينتمي إلى الجيل الجديد من المفكرين والكتّاب الـجـامـعـيـين مـن الـعـرب والـمـسـلـمـين الـذيـن صاروا يتناولون موضوعات الشرق بعد جيل المستشرقين والمستعربين والخبراء الغربيين. وعلينا أن نتأمل مدى المساهمة الكبرى لهذا الجيل وتلامذتهم في تواري الاستشراق وعلومه فـي الـمـقـررات الـدراسـيـة والـمـبـاحـث العلمية. ولعلّ ما يجري في الظرف الرّاهن في فرنسا حول الإسلام والمسلمين يؤكد أحقية هذا الجيل في تناوله وتعامله مع إشكالية الدين والدولة، الدين والمسألة الاجتماعية، الديمقراطية في بلدان غير ديمقراطية، الآخـرون فـي الفضاء الغربي، العرب وظاهرة إقصاء الآخر، كل هذه الـمـوضـوعـات وغـيـرهـا مـن جـوانـب ومـبـاحـث ونواحي الدين الإسلامي وحياة المسلمين التي تحتاج من جملة ما تحتاج إلى من يلُمَّها في تفكير سلس وواضـح للكافة وليس للإعلام فـقـط. نـاهـيـك بـأن الـلـغـة الـفـرنـسـيـة هـي الـيـوم مـوضـع تـجـربـة لـبـحـث مـوضـوع الإسـلام في لحظة العولمة. ولعلّ العينة متمثلة بترجمة الـقـرآن الـكـريـم الـتـي فـاقـت الخـمـسـين ترجمة في نيف من قرن، كما يمكن العودة إلى قيمة اللغة الفرنسية وما أنجزته في مجال الإسلام ومباحثه، إلى «قـرآن المؤرخين» الـذي صدر السـنـة الـمـاضـيـة فـي أربـعـة مـجـلـدات ضـخـمـة، وفي موضوع الإسلام والمسلمين في فرنسا، نحيل إلى كتاب **تاريخ الإسلام والمسلمين** في فرنسا، تحث إشراف جاك لوغوف ومحمد أركون.

الكتاب، كما أراده مؤلفه، يلح على الدين والفلسفة في التراث العربي الإسلامي ويحاول أن يـتـعـقـب ذلـك مـن خـلال الأثـر الأفـلاطـونـي فيه، وبـخـاصـة عند المتصوفة وأهـل العرفان والفلاسفة المسلمين إلى عصر محمد عبده.. إلى الجابري ومحمد أركون.

أولًا: في صلب موضوع الكتاب

انتظمت فصول الكتاب وفق دوائر بحثية يقتضي بعضها بـعـضًـا بحيث تمثل إشكالية موضوع الكتاب وجوهره، أي الدين والفلسفة فـي الإســلام، كـمـا فـي الـغـرب. فـي الـفـصـل **الأول** عالج المؤلف الصلة العضوية والقرابة الميتافيزيقية بين الديانة التوحيدية والفلسفة الإغريقية التي مثلت تاريخيًا القوام العقلاني للاهوت القروسطي الأوروبـي، جاء في أثرها ومن خلالها عصر جديد عرف دينيًا بالإصلاح الكبير أو الديانة البروتستانتية، عصر اجترح بـدايـة سـيـرورة تـجـريـد الـعـالـم مـن الـمـقـدس والغريب والساحر والماورائي، والانتقال من السكولاسكي إلى الدنيوي.

وفـي الفصل **الـثـانـي**، تطرَّق المؤلف إلى أثر ميتافيزيقية أفلاطون على الثقافة الإسلامية الـعَـالـمِـة مـنـهـا والـشـعـبـيـة، تَـجَـلـت بـخـاصـة فـي مـظـاهـر الـحِـجَـاج والـجـدل والـمـقـابـسـات والمناظرات التي أضفت على الفكر الإسلامي وقضاياه البعد الإنساني، عبّرت عنها بخاصة أشكال من الإفصاح الفلسفي والديني والعلمي، ولا سـيّـمـا مـنـهـا الـتـيـار الـغـنـوصـي والـخـلـق الـعـرفـانـي والـشـطـحـات الـصـوفـيـة والـتـفـسـير والتأويل الإشاري والإشراقي لكبار المتصوفة من أمثال السهروردي والقشيري والجنيد وابن العربي والشهيد العظيم أبي منصور الحلاج...

في الفصل **الثالث** تناول المؤلف ظاهرة الـحـركـات الـديـنـيـة فـي الـوطـن الـعـربـي ممثلة

بنزعتها الإسلامية وتوجهاتها الجهادية والأصولية، كامتداد غير أمين للمؤسسات الصوفية والنظم الطرقية وقادة الزوايا والمراجع الروحية والدينية وكل أشكال وأنماط إحياء الدين والاحتفال به. وما تفردت به الحركات الجهادية بخاصة في الغرب، على ما يزعم الإعلام هو بناء الدولة الدينية أو نظام الخلافة الإسلامية، ذات الملمح الكُلِّياني والتَّصور الشمولي الذي يتنافى في الأصل والفصل مع مسار التَّحرر الذي ساد العالم في مختلف مجالاته ومظاهره.

في الفصل **الرابع**، واصل المؤلف إشكالية الدين الإسلامي في تجربة الشيخ محمد عبده، العالم المصري الأزهري، كونه العينية الممثلة للفكر الإسلامي الحديث ليس للوطن العربي فحسب، بل في العالم بأسره، لأنه ظاهرة برسم التجربة الإنسانية والعالمية. فالشيخ، على ما يراه المؤلف، دخل الحداثة من وحي المقررات الجامعية ومناهجها العلمية وروحها الأكاديمية ونمط التعليم البيداغوجي الذي يؤثر حتمًا في حل قضايا الدين وإشكالياته. ومع لحظة الشيخ محمد عبده ساد تيار ليبرالي في التعامل مع الحياة الجديدة في الوطن العربي، لم يلبث أن أعقبه تيار ثوري وقومي في سياق مواجهة الاستعمار الأوروبي واستمر إلى ما بعد بناء الدول العربية ذات المنحى العسكري والسلطوي على ما نشاهد في الوقت الراهن.

في الفصل **الخامس** من الكتاب عَرض المؤلف لموضوع إشكال المفارقة في الحياة العربية المعاصرة، ونقصد تعامل العرب مع آخر طراز التكنولوجيا الغربية مع إنكارهم لفلسفة «الذات» التي تلازمها وتتبعها حتمًا. فالعرب يؤمنون بالعلم على ما تظهره الآيات الواردة في القرآن، أي أنهم يؤيدون إيمانهم بالدين وليس بالعلم كمجال وضعي لا ينفك يبتعد عن لغة السماء ومفرداتها. فالأزمة، في هذه الحالة تعني كيف يمكن رفع التناقض الصارخ بين الإيمان بالعلم ورفض فلسفة الشخص ذي الكينونة المستقلة الآيلة دائمًا إلى مزيد من الحرية والاستقلال والتعبير عن الضمير والوعي الإنساني.

في الفصل **السادس**، عالج الباحث الاجتماعي موضوعًا يتقاسمه في اللحظة الحالية العرب والغرب كليهما، ونقصد به رهانات الجدل الديني السائد حيث يسيطر عليه تياران: **الأول**، يتسم بالصبغة الأخلاقية ويرفع نظرته ورؤيته إلى ما فوق التاريخ. وتيار آخر يحايثه الوعي التاريخي ويلازمه في كل حركاته وتطوراته. ومن رحم هذا الصراع أو الحوار ينبثق الحل العام الذي يجب أن يأخذ بالحالة العربية كما بالحالة الغربية، كأفضل سبيل إلى تحييد العنف والإرهاب وسياسات الظلم والحيف والتسلط.

في الفصل **السابع**، يقف المؤلف، في درس توجيهي، عند مصطلحات: الشريعة والفقه والقانون الإسلامي، ويلخصها على النحو التالي: الشريعة هي المُثُل العليا المستوحاة من النص المقدس، أي القرآن الكريم. الفقه هو الترجمة الثقافية للشريعة الإلهية على ما شهده العصر الكلاسيكي الوسيط. بينما القانون الإسلامي هو تشريع مؤسساتي، خاصيته الجوهرية صدوره عن الدولة، فصفة الدولة كهيئة اعتبارية مستقلة عن الأفراد هي التي يجب أن تميزه وهو ما يسود اليوم، حيث يتلازم عند سَنّ التشريعات القانونية الفقه والقانون الغربي. بتعبير آخر يفيد ذات المعنى أن الفقه هو اجتهاد الفرد البشري في شريعة إلهية.

وفي الفصل **الثامن** والأخير، قدّم المؤلف مقاربة أو مقابلة بين الثقافة الإسلامية والثقافة الأوروبية، حيث ما زالت الأولى تراوح عند الرؤية الأفلاطونية، بينما الثانية تخطت ذلك لكي تتوقف عند لحظة كانط وتستوعب فلسفته التنويرية وتُدَشّن الحداثة في محدداتها وتجلياتها كافة، كانت واحدة من أهم نتائجها انحسار اللاهوتي وازدهار الذاتي.

ثانيًا: في أصل أزمة الخطاب الديني الإسلامي

أزمة الخطاب الديني الإسلامي، كما يحددها المؤلف، هي هذا التوجه نحو تقديس نصوص الدين الإسلامي، القرآن الكريم مع تفسيراته المختلفة إلى حد التعامل معها بنفس القيمة والاعتبار والحظوة وعدم القدرة على فك التفسير عن النص المفسر، لا بل فصل الشخص الفقيه أو المحَدّث عن النص نفسه، صحيح البخاري مثلًا. ففي ضوء المناهج والمقاربات وطرق الشرح والتأويل التي تَحْفل بها المؤسسات البحثية والعلمية، صارت هناك حقيقة قوامها أن النص المقدس لا يملك في أصله القدرة على تفسير نفسه، بل دائمًا يعتمد على ما يقوله عنه الشارح والمفسر أو المؤول. ولعل علم التأويل كما كرسته المدرسة الألمانية الحديثة والمعاصرة أفضل ما يؤكد دور فقه اللغة والدراسات الأنتروبولوجية وعلم تاريخ الأديان ومقارنتها والنقد الأدبي والفني وقضاياها المساعدة. فالأزمة، كما يرى المؤلف، هي في تقديس الشروحات والتفاسير التي انجرّت عن اجتهادات العلماء.

إحدى الفرضيات التي ينطلق منها المؤلف لوصف وشرح أزمة خطاب الدين الإسلامي، أنه يُدْرَس ويُدَرّس بالمناهج والمقاربات السياسية التي تفتقر إلى أدوات البحث ومفاهيم الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع والأنتروبولوجيا الدينية، وكان حصاده، في نهاية التحليل والمطاف، أنه بقي عند مبحثه السياسي، بينما المسيحية واليهودية قطعتا أشواطًا عملاقة في الاستفادة من علوم الإنسان والمجتمع، إنْ على صعيد النظري أو الأكاديمي (ص 13). فالإسلام لم يستفد من العلاقة البينية بين علم اللاهوت، أو ما كان يعرف بعلم الكلام، والعلوم الأنتروبولوجية وما تعيشه المجتمعات المسلمة من تَمَثُّلات الدين في حياتها اليومية. وعليه، فإن أزمة الخطاب الديني هي أزمة في الثقافة التي تتوسطها هذه المجتمعات وتتلمسها كخلفية ثقافية لها. فأزمة الثقافة هي ذاتها أزمة الخطاب الديني. والكتاب من هذا المنظور، يطمح إلى تقديم مساهمته في هذه العلاقة للإلحاح على الإسلام كما هو قائم في ضمائر المؤمنين وحياتهم اليومية من خلال تمَثُّلاتهم الثقافية التي تعزى إلى أصول فكرية بعيدة (ص 20).

إن مفردة الأزمة تتمتع بحيوية وقوة دلالية، يتعامل معها الجميع، كل بحسب موقعه وخبرته. والمؤلف الهواري عدّي من هذا القبيل الذي لا ينفك يعيد تعريف الأزمة وفق المقام الذي يقف عنده، فهو يقول إن «أزمة المجتمعات المسلمة أزمة فكرية وثقافية، قبل أن تكون سياسية، ويمكن اختزالها في هذا المرور العسير من العقل إلى الوعي الذاتي، الذي من خلاله يدرك العالم ويشيد ويتصوّر» (ص 230). وفي مَوضع آخر من الكتاب، يرى المؤلف: «أن أزمة المجتمعات المسلمة تقع في محل القطيعة بين الروح الدينية وحالة التديُّن القائمة، أي أن الأزمة تقع في هذا التفاوت

بين الحاجة إلى الإيمان بقيم مثالية متعالية والأشكال الثقافية التي لا تزال معلقة بهذا الإيمان» (ص 240).

ففي كتابه حول أزمة الخطاب الديني الإسلامي يؤكد الهواري عدّي بأنه مثقف بالمعنى الذي يشير إلى القدرة على تناول موضوعات الساعة في الحياة العربية والغربية على السواء، وبالقدر أن لا يسقط طرف على حساب طرف آخر، لأن الموضوع ينطوي على إشكالية تستدعي الثقافة العربية والثقافة الغربية معًا وفي لحظة تفكير واحدة. ولعلّنا في هذا الموضع من الفكر نعود إلى مقولة أنطونيو غرامشي حول الأزمة وإدراجها ضمن تعريف المثقف مهما كان انتماؤه الديني أو السياسي، لنقول إن الهوَّاري عدّي هو أفضل من يمثل حالة المثقف الذي يرافق في تفكيره عالم آيل إلى أن يتوارى وعالم آخر يتلكأ في الظهور. بتعبير آخر يفيد ذات المعنى، أن المثقف في حالة مؤلف **أزمة الخطاب الديني**، هو من له القدرة على الوقوف على الحالتين معًا: حالة وضع قديم وحالة لوضع جديد لا يكاد يظهر، لا بل يظهر أكثر في فضاءات الديمقراطية ولو بالذهاب إلى الغرب، على ما فعل مثقفو الحَرَكات (جمع حَرَكة) الوطنية الاستقلالية زمن الاستعمار ومثقفو الحَرَاكات (جمع حَرَاك) العربية زمن الربيع العربي.

فالأزمة على ما نحياها ونعيشها، هي اليوم من متواليات لأوضاع سابقة ومن متلازمات لحالات سياسية واجتماعية وحضارية ومن مخلفات وممارسات وذهنيات سابقة، وعليه فيجب على المثقف أن يتمثل هذه الأوضاع كلها لأنها تتعلق بحركة التاريخ في معناه النبيل وليس في مدلوله المبتذل، من أجل تحقيق ما هو أحسن وأفضل.

ثالثًا: مراجعة نقدية للكتاب

أول وجوه النقد التي يمكن أن توجه إلى ما جاء في الكتاب نبدأه من عنوانه «أزمة الخطاب الديني الإسلامي»، حيث كلمة «أزمة» لا تحيل على ما هو سلبي وعلى ما هو إشكال دائم، على ما هو الوضع في العالم العربي. لا بل مصطلح «أزمة» متداول في الخطابات الاقتصادية والسياسية، ليس على صعيد الدول فحسب، بل خصوصًا على مستوى العلاقات والأوضاع الدولية. فالكلمة لها وظيفتها الإيجابية لأنها تحث دائمًا على ضرورة الإصلاح والتفكير في ما هو أفضل وأحسن، فهي تشير إلى الوضع القابل للتعديل والتغير ولأنها من صلب السيرورة التاريخية التي تعني دائمًا أن ما هو قائم ينتظر التواري مع ماضيه، بينما القادم يتلكأ في الظهور حسب تعريف أنطونيو غرامشي. وهكذا، فما يظهر أنه أزمة في الخطاب الديني الإسلامي هو في الحقيقة تبرير لسياسة لم تتمكن من إصلاح الدولة في مدلولها الحديث والمعاصر، على ما سببته من وجود الأنظمة السلطوية العربية، لحظة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خلد العسكر إلى ما هو مريح وأسهل : ابتزاز الدولة وتوسطها كأفضل سبيل إلى مزيد من الريع.

النهضة الإصلاحية العربية والإسلامية الحديثة قامت على مقدِّمات سليمة وصحيحة، أي البحث عن الإسلام الصحيح، ليس ضدًّا على الاستعمار الغاشم فحسب، بل ضدًا أيضًا على النظم الطُّرقية وشيوخ الزوايا و«مرابطيها»، خاصة في المغرب العربي التي يعرف عنه المؤلف أشياءً كثيرة بفضل كتابات «كليفرد غارتز وجاك بيرك وكُوبولاني، ورَنِ ... وهذه هي الفكرة التي لم تجد المجال لتطبيعها على صعيد فكر الشعوب العربية بسبب حكم

العسكر ومصالحه وامتداداته الأمنية، ولعل فزع الجيش من الديمقراطية التي تعد السبيل الأفضل إلى إصلاح الفكر والمجتمع والدولة ومن ثم الحضارة الإنسانية، هو انقلاب قادة الجيش على تجارب ديمقراطية عرفها العالم العربي في العقود الأخيرة. أركان الجيش الجزائري على أول تجربة وهكذا، فمن طبيعة الأزمة كآلية ومفهوم يرافق برامج ومشاريع الإصلاح أنها تفضي دائمًا إلى تجاوز الأوضاع المفارقة والمتناقضة وغير المرغوب فيها عبر تداول سلطة الحكم بين الموالاة وبين المعارضة في مسار تعاقب حق الجميع في إدارة الشأن العام. والحقيقة ما يمكن أن نصل إليه هو أن أزمة الخطاب الديني الإسلامي هو الوجه الآخر الظاهر لخيبة كبيرة في سياسة حكم مصالح الأمن وأزلامها.

في معالجته للخطاب الديني الإسلامي، لم يستند المؤلف على لحظة المعاصرة بكل زخمها وتفاعلاتها وتأثيراتها بالقدر الذي لم يعد الشرق شرقًا ولا الغرب غربًا بالمعنى الكلاسيكي الذي ورثناه عن الثنائية القطبية ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ساد التوجه الاشتراكي بقضّه وقضيضه والتوجه الرأسمالي بعنفه وعنفوانه، أحد مظاهره هو تعطيل الفكر الإسلامي عن التواصل العادي والسلس مع أفكار ومفاهيم السياسة عندما تعني القانون، الحق، العدالة، والديمقراطية. فاللحظة الراهنة تعدم تمامًا منظومة المركز والأطراف المتوارثة عن عهد الاستعمار في مرحلته الإمبريالية. لأن عالمنا اليوم انغمس رأسًا في نظام «إمبراطوري» حيث المركز فقد مركزيته على ما يرى المفكر الإيطالي أونطونيو نيغري. ومن ثم كل قضايا العالم تحتاج إلى دراسة ومعالجة وفق الرؤية العالمية التي صارت تتوافر عليه كل شعوب العالم وأممه، ومنها بطبيعة الحال «الإسلام»، الذي فرض نفسه كأحد المخارج للأوضاع الصعبة التي يعيشها المسلمون والتحديات التي يطرحها على العرب بنفس الحدة والقوة على ما نلحظ في الدول الأوروبية وبخاصة منها فرنسا التي وجد بها المؤلف إمكان تدريس الإسلام والتأليف والتجاوب مع قضاياه على الصعيد الأكاديمي كما على الصعيد المجتمعي وحتى في نقلها إلى الساحات والمجالس والهيئات العمومية، مثل موضوع الإرهاب، المهاجرين، العلمانية...، وفي النتيجة، فإن لحظة العولمة، كما تلح زمانًا ومكانًا تقتضي التفكير الجماعي الأممي من أجل تجاوز المآزق والأوضاع الصعبة بما في ذلك الخطاب الديني. ولعلّ أبرز ما يؤكد ذلك هو هيئة الأمم المتحدة التي ابتُليَت بجملة من التحديات والمعضلات ولم تفلح إطلاقًا في حلّها، لا بل صارت هي ذاتها عبئًا بيروقراطيًا على العالم.

رابعًا: الخطاب الديني والفلسفة

يرى المؤلف، أن الخطاب الإسلامي يرفض الفلسفة (ص 187) التي تعد البلسم الحقيقي والدواء الناجع له في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة والخطيرة عليه. والحقيقة أن مجرد رفض الفلسفة هو فلسفة. لا، الفلسفة لم تُرفض لأنها تتعارض مع الدين أو خطابه، بقدر ما أن البيئة الفكرية وحالة التدين المتخلفة هي الحائل الكبير بينها وبين قبول الفلسفة والقدرة على التجاوب معها بصلة من تبادل حيوية الفكر والواقع. لا، الفلسفة والقدرة على التفلسف تتأتى لفكر ووضع وخطاب يمتلك الرؤية الشاملة للوضع الدولي وخطاب إمبريالي يضم كل التاريخ

في آخر لحظاته، أي يمتلك العلم والتقنية في آن واحد وفي لحظة واحدة لكي يأتي على خلفية الوضعية الكاملة وآخر ما تطورت إليه. الفلسفة، كما هو معروف هي علم الكليات والحقائق المجملة وهي أيضًا علم المبادئ والغايات والقيم والنظريات والأفعال. بينما الخطاب الإسلامي المعاصر عجز عن الخوض في الفلسفة ليس بقصور الدين، بقدر حالة التخلف العام الذي صارت السلطة السياسية الفاسدة والمستبدة تتحكم فيها كأفضل سبيل دائم إلى خلاصها ونجاتها من المحاكمة ومن مسؤوليتها التاريخية عن الخيبة العامة التي منيت بها المجتمعات العربية والإسلامية في الوقت الرّاهن.

فما يقتضيه الخطاب الديني الإسلامي، في حقيقة الأمر هو فقه اللغة أو فلسفة اللغة وأصولها التاريخية لدراسة القرآن الكريم بناءً على مناهج ومقاربات وطرق تفكير في أصول اللغة العربية التي جاء بها أعظم نص مقدس ليس للعرب فحسب، بل للناس جميعًا والبشرية جمعاء، لأنه نص ينطوي على ما هو بيِّن وواضح عندما يدرس من خلال اللغات التي سبقته ولحقته. واللغة العربية في القرآن الكريم تعني أول ما تعني الوضوح المبين. ولعلّنا لا نغالي إذا ما قلنا إن الزمن الراهن المكثف بالمعرفة والعلم والدراية والخبرة والتجربة والقدرة الهائلة على الإحصاء والتخزين والتسجيل والحفظ، هو تقريبًا كما يوجد في اللوح المحفوظ حيث يُطْلب القرآن الكريم الصحيح، هذا الزمن الفائق جدّا يواتي تمامًا دعوة الناس كافة، عبر ثقافاتها وتاريخها وحضارتها إلى النظر في النص الديني في مدلوله ومعناه الذي لا يحتكره العرب، بل مفتوح على الدنيا جميعها وعلى البشر كافة. بمعنى آخر يفيد المعنى نفسه التفكير في الدين في عالميته والنظر إليه كحاصل للغات التي سبقت نزول الرسالة على نبينا محمد عليه الصلاة والسلام.

المتوافر اليوم في الدراسات الدينية، على اختلاف المؤسسات العلمية والمراكز البحثية والدراسات البيداغوجية التعليمية وعلوم تاريخ والدراسات المقارنة، وبخاصة منها مقارنة الأديان التي تحتاج إلى مناهج جديدة تمتلك الرؤية التوحيدية على ما تذهب إليه المقاربة الإبراهيمية مثل حالة لوي ماسينيون الذي خاض كفاحًا ضد الاستعمار من منطلق مقاربته للثقافة العرفانية الإسلامية، التي تعيد الرسالات التوحيدية إلى النبي إبراهيم، كأفضل سبيل إلى الوقوف على حقيقة ما قاله الله فعلًا. كما أن غياب الفلسفة يفسر في حالة الخطاب الإسلامي المعاصر بالحصار الذي يعانيه العرب والمسلمون في بناء دولهم التامة والمنجزة نهائيًا بالقدر الذي لم تعد حكرًا على فرد أو مجموعة أو حزب. فقد ضايقت الأنظمة الاستبدادية مجتمعاتها ودولها ولم تساعدها على استقلال المجالات الواسعة والفضاءات المتعددة والتخصصات الجديدة، ولم تنفرد بخصائصها الذاتية لكي تستغني بها عن السلطة السياسية ولو نوع من الاستقلال، كما أنها لم تمرّن ذاتية بالقدر الذي يُغْنِيها داخليًا لكي تستمد تطورها من سلطة قائمة تضاهي بقية السُّلط، مثل سلطة البحث العلمي التي توفر إمكانات البحث والدراسة والمعالجة العلمية والفيلولوجية والتاريخية للنصوص المقدسة.

وهكذا، فما يقتضيه حال المسلمين اليوم هو بلورة قراءة سليمة لتراثهم وبخاصة منه المقدس. وهذا ما فعلوه بداية من عصر

النهضة العربية الحديثة والإحياء الديني المعاصر إلى محاولات زكي نجيب محمود ومحمد أركون والطيب تيزيني وحسين مروة ومحمد عابد الجابري، ونصر حامد أبو زيد، فضلًا عن الإسهامات العظيمة التي قدمها المستشرقون للتراث العربي وللدراسات الدينية المقارنة ومنها الدين الإسلامي. غير أنه، آلت الغلبة دائمًا إلى حكم العسكر الذي عُدَّ حكمًا مفارقًا للعصر ومنافيًا للتاريخ ومعاديًا للتقدم والتطور ومحتكرًا للثروة والثورة والمستقبل، ولعلّ أول وأعظم ضحاياه هو غياب الفلسفة وعدم انجاز الدولة التامة.

ويمكن أن نزيد على ذلك، أن القوة العسكرية في غير مجالها هي أيضًا التي تفسر لنا العودة المبالغ فيها إلى الله وحالة الخوف المفزع الذي يعانيه المسلم، وإلا لسارت الأمور إلى المعقول والضروري من الدين فقط، دونما خوف ودونما تطرف. والمقاربات الاجتماعية والسياسية وصِلتها بالحراك البشري في العالم كفيلة بتأكيد صلة الخوف، والتدين المفرط والإرهاب والعنف. أما النص المقدس في ذروته الحضارية وفي معناه العام (Savant) وقيمته التاريخية، فهو أرضية لبحث العقول كافة وجميع الثقافات والحضارات □

Bruno Maçães
Belt and Road: A Chinese World Order
(London: Hurst, 2019). 228 p.

الحزام والطريق: نظام عالمي صيني

عصام فاهم العامري(*)
باحث وصحافي عراقي.

ـ 1 ـ

ناقش كتاب **الحزام والطريق: نظام عالمي صيني** مبادرة الحزام والطريق الصينية وعدّها مشروعًا موسعًا يسعى إلى إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي المعاصر إضافة إلى فرض تأثيراته الاجتماعية والجيوسياسية التي تتجاوز البلدان المعنية مباشرة بالمشروع لتشمل العالم ككل. وهذا ما يقرّه مؤلف الكتاب برونو ماكايس الوزير البرتغالي السابق (2013 ـ 2015) والسياسي والمعلق الأوروبي الذي يرى أن المشروع يشق الطريق إلى نظام عالمي بديل تسود فيه قيم الصين لتحل كقيم عالمية جديدة.

يضم الكتاب 228 صفحة ويتوزع على مقدمة وخمسة فصول. تضمن الفصل **الأول** مناقشة موجزة للظروف التاريخية التي أدت إلى الشكل الحالي لمشروع الحزام والطريق؛ بعد أن تم إطلاقه على مستوى العالم في عام 2015. ويهدف المشروع إلى الوصول إلى أسواق جديدة للصادرات الصينية، والحصول على شروط أكثر ملاءمة للواردات. ومن شأن ذلك أن يعزز مكانة الرنمينبي كعملة عالمية للتجارة والاستثمار ولتتحدى الدولار الأمريكي.

كما يهدف المشروع إلى صوغ العلاقات الجيوسياسية على أسس جديدة؛ وهو يبدأ من إعادة توجيه الاستثمار والسياسات وصوغ التكامل الاقتصادي العالمي المعزز عبر مشاريع استثمار ضخمة في البنية التحتية في الكثير من دول العالم. وتعمل مبادرة الحزام والطريق على تجميع كل الخيوط بيد الصين

(*) البريد الإلكتروني: isamalameri@gmail.com

حيث تنفذها بشكل أساسي الشركات الصينية المملوكة للدولة؛ بينما تمول المشاريع المنفذة في الدول الأخرى بنوك صينية تتخذ قراراتها في ضخ الاستثمارات بناء على توجيهات سياسية مركزية من الجهات الحكومية في بكين. وتهدف المبادرة بشقها الأول «الحزام» إلى ربط التجارة والاستثمار الصيني بأوروبا من خلال مشاريع البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية من الصين في جميع أنحاء أوراسيا، بينما تهدف المبادرة بشقها الثاني «الطريق» إلى تعزيز التجارة البحرية الصينية عبر جنوب شرق آسيا والقرن الأفريقي وأوروبا إلى حد كبير من خلال البنية التحتية للموانئ. وهكذا تتجاوز المبادرة هدف إحياء طرق التجارة على طريق الحرير القديم؛ لتشكل مساحة للتكامل الاقتصادي العميق» (ص 25)، وتعمل مبادرة الحزام والطريق كوسيلة لسن «نظام عالمي مشبع بالمبادئ السياسية الصينية ويضع الصين في قلبه» (ص 30).

من هنا ينشأ قلق القوى الغربية من المبادرة التي أضحى ينظر إليها بأنها تتعدى أهداف الهيمنة الاقتصادية الصينية لتنصبّ نحو تحقيق دواعٍ عسكرية؛ فالموانئ التي استهدفتها مشاريع المبادرة في دول مثل جيبوتي وباكستان وسريلانكا مثلت خطة معقولة لتعزيز التجارة وكذلك القوة البحرية الصينية.

ـ 2 ـ

احتوى الفصل **الثاني** عن نظرة عامة لـ «صواميل ومسامير» (Nuts and Bolts) الحزام والطريق، حيث أشار ماكايس إلى أن السلطات الصينية تعدّ الحزام والطريق «نموذج مبتكر للعلاقات الدولية وليس إعادة العلاقات التقليدية على النمط الغربي». إذ إنه ينبثق من تعاون شامل يتضمن صوغ الاستراتيجيات الجيوسياسية.

وتدور مبادرة الحزام والطريق بشكل أساسي حول كيفية رؤية الصين لنفسها في العالم. والجوهر الأساسي لصواميلها ومساميرها هو عملها ضمن السياق الأوسع للتاريخ الصيني. فعندما يتحدث الرئيس شي عن مبادرة الحزام والطريق، فهو يربطها بتحقيق «حلم الصين» والذي يصفه بأنه «تحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية». وتجديد الصين لا يتحقق إلا بكون الصين قوية وغنية كما كانت في تاريخها قبل «قرن الإذلال» (1839 ـ 1949). وهذا لا يتحقق إلا عبر الانتقال «من السلبية إلى الفاعلية» (ص 165)، وتبتعد عن المواقف في الأزمنة السابقة عندما كانت ضعيفة وفقيرة، بما في ذلك فكرة دينغ شياو بينغ عن «قدرة الاختباء ووقت الانتظار» (ص 32). ويأتي تركيز بكين القوي على الدور المركزي للمبادرة على أنها أحد المحركات الأساسية لتحقيق النهضة الوطنية؛ ولذا يؤكد ماكايس أن المبادرة تمثل مشروع «تحول الصين من قوة إقليمية إلى قوة عالمية» (ص 23).

وتأتي التصورات للعلاقات الدولية انطلاقًا من المفاهيم الحضارية لمفهوم لـ «تنكاسيا» (Tianxia) الذي يجعل من الصين الأمة المركزية تحت السماء (All - under Heaven)، وهو المفهوم الحضاري الصيني الذي وصفه ماكايس في الصفحات الأولى للكتاب بوصفه كان يصوغ قديمًا كل علاقات ما تحت السماء. وهو يصلح أن يشكل العلاقات بين الوحدات أو الجهات الفاعلة التي تحدد الالتزامات المقابلة لعلاقاتها الشبكية وفق

المنفعة المتبادلة؛ وبمجرد إنشائها تكون لها الأسبقية على الخيارات الفردية، وهو ما يتيح إمكان استبعاد النمط الغربي للارتباط الذي يفترض استقلالية الوحدات الفردية ويتكون من حدود واضحة بين الذات والآخر (ص 27).

ويعتقد ماكايس أن الصين تستثمر الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي أصبح يعانيها عدد من الدول النامية والأقل ديمقراطية والتي تجد صعوبات في الحصول على القروض والتقنيات التي تحتاج إليها من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان؛ وتفتح الصين لهذه الدول بنوكها واتجاهها السياسي وتقنياتها وإغراءاتها لإقامة مشاريع اقتصادية تتعلق بالبنى التحتية. وتهدف بكين من وراء ذلك إلى فرض الشروط على هذه الدول بعد أن تعجز عن سداد ديونها أو تلبية حاجاتها في أوقات عسيرة مستقبلية ليضموا هذه الدول إلى نظام تعمل على تأسيسه الصين ويمثل صدى لعلاقات نظام تنكاسيا القديم التي كانت تسود فيه الصين على العالم. ويشير ماكايس إلى عدد من الدول النامية (كأمثلة) مثل قيرغيزستان أو زامبيا (التي بدءًا من عام 2017، بلغت ديونهما الخارجية المستحقة للصين من حيث الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 30.5 بالمئة و 23.4 بالمئة على التوالي). وكثيرًا ما مثلت هذه الديون ـ حسب ماكايس ـ «عقدة اتخاذ القرار» تدفع المشاركين في الحزام والطريق إلى موقف لا يكون أمامها سوى «الموافقة على المبادئ والأهداف الأساسية التي تفرضها بكين» (ص 37).

ـ 3 ـ

ناقش الفصل **الثالث** التداعيات الاقتصادية للحزام والطريق، ولفت المؤلف الانتباه إلى كيفية تحول مشروع الحزام ليكون الرافعة لبناء الصين استراتيجيتها الكبرى التي تقوم على نجاحاتها السابقة لتصبح سلاسل القيمة هي جوهر هذه الاستراتيجية. وقد أدّت دورًا أساسيًا في اندماج الصين في السوق العالمية التي بدأت قبل أربعة عقود في ظل إصلاحات دنغ شياو بينغ، وقد تمحور مسار النمو على العمالة غير الماهرة الوفيرة. ولكن في الاقتصاد العالمي المعاصر، فإن قدرة هذا النوع من العمالة على دفع عجلة النمو تبقى محدودة ولا تملك الاستدامة. لذا أقر الزعماء الصينيون في عام 2015 من خلال ملاحظتهم علنًا أن بلدهم يواجه خطرًا حقيقيًا شديدًا يتمثل بالوقوع في «فخ الدخل المتوسط» الهائل وسيئ السمعة، حيث يتم حشرهم للبقاء في إطار المنافسة المنخفضة الأجور. ولتجاوز ذلك اختارت بكين استراتيجية التركيز على المعايير العالمية؛ وهي تدرك أن السيطرة على المعايير العالمية هي عادة من نصيب الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك براءات اختراع وتكسب مليارات الدولارات. ويأتي المشروع ليمثل فرصة للصين لتصدير المعايير، بدلًا من الامتثال للمعايير الأجنبية ودفع الرسوم.

ـ 4 ـ

شارك المؤلف في الفصل **الرابع** شكوكه في شأن مشروع الحزام والطريق وتأثيراته المتنوعة في السياسة العالمية ولا سيما في سياق الحدود والصراع في شبه القارة الهندية، إذ ينعكس دور باكستان بوصفها «جوهرة

التاج» للحزام والطريق في الممر الاقتصادي بين البلدين. بينما مخاوف الهند المجاورة من هذا الأمر تدعم التحالفات مع أفغانستان وإيران. ولعل المثال الأبرز هو استثمار الهند بقيمة 500 مليون دولار في ميناء تشابهار الذي يقع في موقع استراتيجي في مقاطعة سيستان بلوشستان – التي تشترك في الحدود مع كل من أفغانستان وباكستان – وتسمح للهند بالوصول المباشر إلى أفغانستان والأسواق غير الساحلية الأخرى في آسيا الوسطى. ويفترض أن تحتل الهند واليابان أيضًا مكانة نهائية في المشروع ككل، إلا أن هذا لم يتم تحديده بوضوح بعد. بينما تشتهر كل من الهند واليابان بمواقف مضادة للحزام والطريق. ومع التطورات الجديدة، فإن الاتحاد الأوروبي يتمتع بموقف صعب يتمثل بعدم قدرته على معارضة مشروع دولي للتكامل الاقتصادي مع عدم قدرته على الانضمام إليه كمجرد مشارك (ص 145).

ـ 5 ـ

استشرف الفصل **الخامس** (الأخير) مشاهد المستقبل بعد الانتهاء من المشروع الذي يفترض أن يتم الانتهاء منه عام 2049. ويرجح المؤلف في أحد هذه المشاهد، أن يصبح اقتصاد الصين مزدهرًا وناجحًا، مقاربًا للنموذج السياسي والاجتماعي الغربي. ووفقًا لهذا المشهد لا تسعى الصين لاستبدال مكانة الولايات المتحدة في الزعامة والأسبقية العالمية ولكنها تطور مؤسسات بديلة في التمويل والتجارة والبنية التحتية والأمن لتقليل الاعتماد على الغرب. في المشهد الآخر الذي يرجحه ماكايس تزيح الصين الولايات المتحدة بوصفها القوة السياسية والاقتصادية الأساسية وتحل مكانها في الزعامة العالمية؛ لكن المؤلف هنا يشدد على حاجة الصين إلى بلوغ القيادة العالمية في النظام الدولي إلى أن تقدم رؤية للنظام الدولي تكون شرعية وعملية (ص 168). وارتباطًا بالمشهد الثاني يؤسس المؤلف للمشهد الثالث الذي يجد فيه «صدام معياري بين رؤيتين للنظام الدولي العالمي» (ص 169)، الرؤية الصينية والرؤية الغربية التي تمتلك شرعيتها والتي يرتكز عليها النظام الدولي القائم المستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والذي يحظى بقبول عالمي واسع.

ولا يكشف ماكايس عن المشهد الذي يجده أكثر قبولًا أو حتى أكثر احتمالًا. لكنه يدعو إلى التخلي عن أوجه التشابه بين الصعود الصيني الحالي والتفوق الغربي في القرن الثامن عشر وما تلاه. ويحتاج وصف ماكايس للنظام العالمي بأنه صيني إلى استشراف أكثر دقة في ما يتعلق بالأطراف المكونة لهذا النظام وتوزيع القوى فيه.

نشر ماكايس الكثير من المخاوف الناجمة عن سعي الصين لأن تصبح قوة عظمى مختلفة في نوعها عن القوى الغربية. وتأتي هذه المخاوف من منطلقات انتماء المؤلف للمصالح الغربية؛ من دون أن يبرز تأثيرات سعي الصين في أن تكون قوى عظمى مختلفة على البلدان غير الغربية النامية والفقيرة، ولا سيما أن المؤلف أظهر على نحوٍ مكثف مساهمة مشروع الحزام والطريق في التحول الجيوسياسي والاقتصادي لأوراسيا خارج سياق الهيمنة الأمريكية كون المشروع يمثل الأساس لمزيد من التكامل بين أوروبا وآسيا. كما عبّر عن رؤيته من أن مشروع الحزام والطريق لا يساهم في زيادة تأثير

الصين ونفوذها الاقتصاد العالمي فحسب، ولكنه يساهم أيضًا في تنمية نفوذها ودورها السياسي بل المساهمة في التوسع العسكري للصين عالميًا.

ـ 6 ـ

وإذ نتفق مع ماكايس على أن المبادرة في العقد الماضي أدت إلى زيادة تدفق تأثير الصين الاقتصادي والثقافي والتكنولوجي والسياسي في الوقت الذي سعت إلى رسم الكثير من الملامح لخرائط الجغرافيا السياسية عبر مشاريع السكك الحديد والطرق والجسور الجديدة والموانئ القادرة على احتواء القواعد العسكرية الصينية؛ وأن ذلك هو السياق التاريخي لصعود وسقوط القوى العظمى.

والملاحظ أن كتاب ماكايس يقلل من الدوافع المركبة المتعددة لمبادرة الحزام والطريق ويختزلها كثيرًا؛ فالمبادرة في الأصل تأتي استجابة لأهمية الاستثمار في البنى التحتية، ليس فقط لأنه يساعد على رفع مستوى النمو الاقتصادي محليًا وخارجيًا من خلال روابط التجارة؛ ولكن أيضًا لحاجة العالم النامي إلى نحو 40 تريليون دولار كاستثمارات في البنى التحتية، فمن شأن هذه الاستثمارات أن تشحن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد العالمي في وقت التباطؤ الاقتصادي.

لكن المبادرة يمكن أن تكون وسيلة لإدخال العالم إلى القرن الصيني على غرار ما فعلت الولايات المتحدة عندما قامت بتطوير البنية التحتية للعالم في القرن العشرين كما يقول «أنغانغ هو» (Angang Hu) مؤلف كتاب *China's Road and China's Dream* الذي يبرز أن المبادرة أدت إلى معالجة عدد من الأولويات المحلية والاقتصادية والاستراتيجية المتداخلة[1]، وهي تحديداً: (1) تعزيز النمو في المناطق الوسطى والغربية غير الساحلية وغير المتطورة في الصين؛ (2) تنويع طرق التجارة وتعزيز فرص أسواق التصدير للمصنعين الصينيين؛ (3) تعزيز المناصرين الوطنيين والارتقاء بالسياسة الصناعية للصين؛ (4) تأمين وصول الصينيين إلى الموارد الثمينة والمرافق الاستراتيجية عبر المحيطين الهندي والهادئ وأوراسيا. ويمكن إرجاع مبادرة الحزام والطريق بأنها جاءت في سياق تطور حاجات الصين الجيوسياسية في ضوء نتائج الاستراتيجيات التي قادتها الدولة مثل استراتيجية «Go Out» و«Going Global» لإدارة جيانغ زيمين واستراتيجية «March West» لإدارة هاو جينتاو التي شجعت الاستثمارات الصينية الضخمة في الوجهات الاستراتيجية.

ـ 7 ـ

بالغ ماكايس في قدرة بكين من خلال الشركات والبنوك الصينية على تنفيذ المبادرة بصورة متماسكة متناسيًا أن الطريقة التي تعمل بها المبادرة الصينية وغيرها من المبادرات الخاصة بالاستثمار تظل مدفوعة بمصالح النخب داخل البلدان المضيفة وبالقدر الذي يتناسب مع قرارات وخيارات أصحاب الاستثمارات. وإن التأثير الذي تؤديه مصالح

(1) Angang Hu, *China's Road and China's Dream: An Analysis of the Chinese Political Decision-Making Process through the National Party Congress* (Singapore: Springer, 2018).

الدول المضيفة في تشكيل المشاريع يجعل من الصعب على الصين وحتى على الغرب أن تقرر حجم وتأثير المبادرات.

كما تغافل ماكايس عما أشار إليه توم ميلر مؤلف كتاب *China's Asian Dream: Empire Building along the New Silk Road* بشأن تراجع القيمة الاقتصادية لعدد من مشاريع مبادرة الحزام والطريق بسبب التخطيط «غير الملائم على الإطلاق» حسب اعتراف بعض المسؤولين الصينيين[2].

وربما يعدّ تراجُع القيمة الاقتصادية لكثير من المشاريع سببًا بالفعل وراء انخفاض استثمارات المبادرة بعد بلوغها أعلى مستوى لها (60 مليارًا) في عام 2016، إذ انخفض كل من الاستثمار في البنية التحتية والإنفاق الإجمالي إلى أقل من 10 مليارات دولار أمريكي للمرة الأولى عام 2019 منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق.

وشدد ماكايس على رفض الصين النظام الدولي الغربي ورغبتها في صوغ نظام يقترب من مفاهيم النظام العالمي الذي كانت ترعاه والذي يستند إلى مفهوم تنكاسيا، متغافلًا عن أن النظام الذي كانت فيه الصين مهيمنة ومركزية كان في الواقع نظامًا مستقرًا، حيث ظلت الصين على مدى 1500 عام القوة العظمى بلا منازع في شرق آسيا؛ ولكنها لم تتوسع في أعماق البحار. كما أن النظام الذي يستند إلى مفهوم تنكاسيا كان نظامًا مفتوحًا لأي طرف يرغب في المشاركة بشروط تحددها الصين الإمبراطورية إلى حد كبير. وضمنًا، يمكن لأي مشارك ممارسة وكالة لسحب مشاركته كما حصل مع اليابان في بعض المراحل. بهذا المعنى كان النظام الصيني بالفعل يمتلك وصولًا مفتوحًا ومرنًا بطبيعته.

كما أن المؤلف لم يتعمق بالتحديات التي تواجه المبادرة في بلوغ أهدافها الجيوسياسية، وتغافل عن جهود الإعاقة التي تمارسها الولايات المتحدة وشركاؤها للحؤول دون تغيير النظام الدولي ودون إعادة كتابة قواعده وفق القيم والمصالح الصينية التي تتعارض بالضرورة مع القواعد والقيم والمصالح الغربية التي يعكسها النظام الدولي الحالي. ويرجع هذا الإخفاق من جانب المؤلف بسبب معالجته لموضوع الكتاب وفق منهج وصفي تحليلي جزئي وليس وفق منهاجية الانتقال التحليلي المركب من التحليل الجزئي إلى الكلي ومن التحليل الكلي إلى الجزئي □

(2) Tom Miller, *China's Asian Dream: Empire Building along the New Silk Road* (London: Zed Books, 2017).

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ1ـ

آصف بيات. **ثورة بلا ثوار: كيف نفهم الربيع العربي**. ترجمة فكتور سحاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 350 ص.

يبحث هذا الكتاب ـ كما يأتي في مقدمته ـ في الثورات التي تحدث بلا «أفكار ثوريّة»، وهي ثورات تكيّفت بشروط زمننا النيوليبرالي. ويركّز الكتاب على الربيع العربي، وتلك الانتفاضات الثورية التي قامت على الساحة السياسية في زمن، كانت فكرة الثورة نفسها فيه مستبعدة. لذا فالكتاب ليس مجرد رواية للربيع العربي، ولا هو عرض للأحداث الجارية، بل إن غرضه المركزي هو تفسير هذه الأحداث السياسية الاستثنائية، وعلى الأخص في تونس ومصر، من أجل فهم ديناميّاتها، وتحليل عمليات الحشد لها، وتفحص تناقضاتها، والإضاءة على وعودها، من وجهة نظر شاملة وتاريخية ومقارنة. أراد الكاتب أن يستكشف معنى ثورات الربيع العربي التي اختلفت عن ثورات السبعينيات من زاوية كيف تمضي الثورات، ولماذا حدثت بتلك الطريقة، ومن هم أنصارها، وماذا كان نتاجها الفوري؟

يضم الكتاب أحد عشر فصلًا، يعرض الفصل **الأول** للانتفاضات في الشوارع العربية التي لم يكن في بداياتها سوى القليل من أصحاب الرؤى الراديكاليين يخطط لمشروع ثورة. وفي هذا السياق يوضح أن هذا الأمر ميّز انتفاضات الربيع العربي من ثورات سبعينيات القرن العشرين التي اتسمت بنزوعها القوي المعادي للإمبريالية والرأسمالية وبجذريتها في مناداتها بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وحدها المطالب الجماهيرية الراديكالية أضفت سمة ثورية على هذه الثورات اللاراديكالية في عام 2011.

ويبين الفصل **الثاني** كيف كانت ثورات سبعينيات القرن العشرين ـ خلافًا للربيع العربي ـ تتحرك بموجب مكون فكري كانت فيه الأفكار الاشتراكية عنصرًا أساسيًا. ويركز في هذا المجال على ثورة عام 1979 الإيرانية التي كانت فيها الحركات الماركسية واليسارية الإسلامية تجهر بالأفكار الثورية مثلما كان يفعل مفكر الثورة العقائدي علي شريعتي.

أما الفصل **الثالث**، فيتناول استراتيجيات المناهج الراديكالية التي شهدتها ثورة 1979

والتي دعمتها الأفكار الثورية. ويتفحص في هذا السياق مناهج حركات الشورى الواسعة الانتشار، من أجل تعميم الديمقراطية الشعبية والحكم الذاتي في الأحياء والمعاهد والمزارع وأماكن العمل، مركّزة على احتلال المصانع. ويبين كيف أخذت الأفكار الراديكالية تفقد قوتها مع تشرذم النقابات العمالية وانتهاء الاشتراكية عمليًا. ويأتي الفصل **الرابع** ليتفحص كبح الراديكالية في الإسلام السياسي، ويبين كيف تطورت المعارضة الإسلامية من نزوعها القوي المناهض للإمبريالية، لمصلحة العدالة الاجتماعية، إلى اعتناق السياسات الإصلاحية والاقتصاد النيوليبرالي. وهكذا حين آذنت انتفاضات الربيع العربي بالحدوث، كان معظم الإسلاميين ونظرائهم العلمانيين قد تكيفوا بالمناخ النيوليبرالي الذي أثار مزيدًا من السخط الشعبي والتمرد.

ويناقش الفصلان **الخامس** و**السادس** كيف أصبحت المدن الكبرى مواطن للسخط الشعبي، وكيف تم التعبير عن ذلك في الميادين العربية بشكل مفاجئ ومؤثر. ويتحرى الفصل **السابع** كيف أمكن للطبقات الدنيا والمهمشة والمستبعدة في ظل نظام سياسي سلطوي واقتصاد نيوليبرالي أن تنخرط في حركات احتجاج لم تلبث أن اندمجت بما عُرف بالانتفاضات العربية، ولا سيما في تونس ومصر واليمن، حيث واجه الربيع العربي حوائل جدية في التحول إلى ثورات بأتم معنى. ويوضح الفصل **الثامن** أن ما نتج في النهاية من ثورات في الوطن العربي لم يكن مماثلًا لثورات سبعينيات القرن العشرين، بل كان مزيجًا من الحراكات الثورية والمسارات الإصلاحية.

ويبين الفصل **التاسع** أن الأعمال الاستثنائية، من مطالب الفقراء والنساء وشبيبة الطبقة الفقيرة والأقليات الاجتماعية الساعية إلى المساواة اسبطاعت ـ من خلال مطالبها الراديكالية ـ أن تطبع بالطابع الراديكالي ثورات الربيع العربي غير الراديكالية، في حين يناقش الفصل **العاشر** عملية الانتقال في زمان ما بعد الثورات التي شهدت خلافات حادة وتناقضات أساءت إلى عملية الانتقال الديمقراطي وأجهضت محاولات الإصلاح الهادفة الى معالجة مطالب الاحتجاجات الشعبية، كما الحال في تونس ومصر، على سبيل المثال، بينما انزلقت بلدان عربية مثل سورية واليمن وليبيا إلى حروب أهلية مدمرة دفعت الكثير من المجتمعات إلى الشعور بالاستياء من تجربة ثورات الربيع العربي.

في هذا السياق، يأتي الفصل الحادي عشر والأخير، ليناقش مسألة اليأس الذي خيّم على الناشطين في زمن ما بعد الثورات نتيجة الإحباط الناجم عن عدم تحقيق نتائج سريعة للانتقال الديمقرطي والإصلاح الاقتصادي عقب الثورات، علمًا أن ثورات الربيع العربي لم تُحَط بإطار أيديولوجي أو حراك اجتماعي ليجذرها بالمقارنة مع ثورات السبعينيات، بل طغى عليها المنطق النيوليبرالي السائد بين النخب الليبرالية والإسلاميّة.

لكن ذلك لا يعني عدم وجود أمل في صنع ثورات تأتي بنظام اجتماعي عادل وحر، إذا ما نظرنا إليها بواقعية بوصفها ثورات طويلة (الأمد) يمكن أن تضمن الانتقال الجوهري من حكم الأقلية والنظام الاستبدادي القديم من أجل المباشرة في تغيير ديمقراطي حقيقي. ومن الصعوبة بمكان تحقيق ذلك من دون صراع مرير والتزام شعبي مثابر في المجالين العام والخاص، إذ إن الثورة تستلزم إعادة تفكير جوهرية في السلطة، وإعادة تصور جذرية لنظامنا الاجتماعي والسعي إلى

مجتمع تقوده مُثل المشاركة والرعاية وروح المساواة والديمقراطية الجامعة.

ـ 2 ـ

مجموعة من الباحثين. **70 عامًا على الأونروا: اللاجئون الفلسطينيون من منظور شامل**. تحرير بييترو ستيفانيني؛ تقديم كارين أبو زيد؛ ترجمة كريم الماجري. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021. 188 ص.

يضم هذا الكتاب – كما يأتي في تعريفه ـ خلاصة بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه مركز الجزيرة للدراسات بالشراكة مع مركز العودة الفلسطيني والمركز الأوروبي للدراسات الفلسطينية بجامعة إكستر البريطانية، في لندن، يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2019، وهو العام الذي وافق الذكرى السبعين لتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والتي أعلن عن إنشائها في الثامن من كانون الأول/ديسمبر عام 1949.

يشتمل الكتاب وهو الطبعة العربية لكتاب صادر بالإنكليزية عام 2020 تحت عنوان *UNRWA at 70 Palestinian Refugees in Context*. على ستة فصول، يتناول الفصل الأول منها الجهود التي بذلها الفلسطينيون أثناء النكبة والتي تمثلت بإقامة شبكة تضامنية سبقت إنشاء الأونروا، بهدف دعم الفلسطينيين حديثي النزوح.

ويعرض الفصل **الثاني** لتمثيل اللاجئين الفلسطينيين في الوكالة منذ بدايتها، متناولاً هيكلتها التي تتسم بالفصام بين من له سلطة على عمل الوكالة (أي الجمعية العامة للأمم المتحدة) وبين من يجعل مهمة الأونروا ممكنة حتى تفي بوظائفها المنوطة بها (الدول المانحة).

أما الفصل **الثالث** فيتناول سرديات المنازل والمخيم والهوية في أوساط الفلسطينيين، وذلك في إطار إثنوغرافي يكشف أوجه التناقض بين حياة اللاجئ وهويته بالنسبة إلى الفلسطينيين النازحين داخل الوطن، وبالتحديد من خلال دراسة وضع اللاجئين في الضفة الغربية حيث يخضعون لمزيج من أشكال السلطة: السلطة الفلسطينية، والأونروا، وسلطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، وانعكاس كل ذلك عليهم.

ويناقش الفصل **الرابع** فكرة إشراك الأونروا في إدارة المخيمات الفلسطينية في الداخل وفي المنفى، بينما يسعى الفصل الخامس إلى حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين بعد معضلة استمرت 70 سنة ومواجهة محاولات نزع الشرعية القانونية عن اللاجئين الفلسطينيين.

ويركز الفصل، وهو الأخير، على المشاكل التي واجهت ـ وما تزال تواجه ـ اللجوء الفلسطيني والتحديات الماثلة أمام الأونروا وهي تسعى لتوفير سبل حياة كريمة للاجئين، سواء من خلال التعليم أو التوظيف أو توفير متطلبات المعيشة الأساسية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما أسست وكالة الأونروا، أسندت إليها مهمتين رئيستين هما: تقديم الإغاثة للاجئي حرب 1948 وتيسير إعادة تأهيلهم من خلال برنامج للأشغال العامة. لكنها كانت تأمل كذلك أن تسهم خدمات الإغاثة وبرنامج الأشغال العامة الذي تقدمه الأونروا في تحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. وقد شهدت برامج تقديم خدمات الأونروا تطورًا متناميًا، رغم النقص في التمويل في بعض الأحيان، لكن الوكالة – على الرغم من دورها في التنمية

والتمكين ـ حذت مرارًا من الانعكاسات السلبية الناجمة عن تعثر التسوية السياسية على خدماتها وأوضاع اللاجئين. وجاء ذلك بوضوح عندما عرضت الوكالة استراتيجيتها متوسطة المدى للفترة من 2016 إلى 2021، إذ حذرت من أن المأزق الحالي للاجئين الفلسطينيين كان شديد الخطورة إلى درجة أنه اتخذ طابعًا وجوديًا. ويعود ذلك في حقيقة الأمر، إلى رغبة اللاجئين المستمرة في العودة إلى ديارهم، هذه الرغبة التي أسهمت في تعبئتهم سياسيًا سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، في وقت لم يتحقق أي تقدم في عملية السلام.

ـ 3 ـ

مارينا خارواكي. **إيران وتركيا: التدخل الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط.** تعريب عوف عبد الرحمن عبد الله وعبد الرزاق بوتاني. بيروت: دار الفارابي، 2022. 501 ص.

تصاعد تأثير السياسات الخارجية التركية والإيرانية في تحديد مسار الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة عقب «انتفاضات» الربيع العربي، واندلاع الحرب السورية واستقطابها مختلف القوى الإقليمية والدولية التي وجدت في الأزمة السورية ساحة ملائمة لتحقيق توازن القوى الفاعلة في المنطقة، في إطار نظام عالمي جديد آخذ في التبلور.

من هنا يتابع هذا الكتاب المحددات الرئيسة للسياسات الخارجية التركية والإيرانية وتأثيرها في الأحداث في المنطقة، متناولًا سياسات هاتين الدولتين وممارساتهما السياسية منذ عام 1979، إضافة الى العوامل الخارجية الناجمة عن تدخلات القوى الكبرى في المنطقة وبخاصة الولايات المتحدة وروسيا، وكذلك العوامل الداخلية المتعلقة بالسياسات الداخلية لدول المنطقة وتفاعلها مع الأحداث الجارية، مع التركيز على دور الأكراد (اللاعبين الذين لا دولة لهم) والمؤثرين في مسار الأحداث من خلال منظماتهم وأحزابهم سواء في العراق أو سورية أو تركيا أو إيران.

يضم الكتاب سبعة فصول، يتناول **الأول** منها محددات العلاقات التركية– الإيرانية، والقوى الكامنة وراء السياسات الخارجية التركية– الإيرانية وكذلك المبادئ المؤثرة في سياساتهما الخارجية، بينما يقدم الفصل **الثاني** خلفية تاريخية للعلاقة الإيرانية – التركية. أما الفصل **الثالث**، فيتمحور حول العلاقات التركية – الإيرانية خلال الحرب الباردة، في حين يركز الفصل **الرابع** على هذه العلاقات في التسعينيات في إثر حرب الخليج الثانية، والفصل **الخامس** على حرب العراق وبروز دور الأكراد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و2010.

ويتناول الفصل **السادس** العلاقات التركية – الإيرانية في ضوء الأزمة السورية التي استقطبت مختلف القوى الإقليمية والدولية لصياغة وضع إقليمي يتماهى مع مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية.

أما الفصل **السابع** والأخير، فيصل إلى عدد من الاستنتاجات المتعلقة بالأدوار التي تؤديها معظم الدول المحورية في الشرق الأوسط (إيران، تركيا، العراق، سورية) إلى جانب القوى الدولية (الولايات المتحدة وروسيا)، والمؤسسات الدولية مثل (الاتحاد الأوروبي)، واللاعبين من غير ذوي الدول (الكرد).

في الواقع، يصعب قراءة مسارات التدخل التركي والإيراني في الشرق الأوسط ومساحات التوافق والاختلاف في ما بينهما، من دون مطالعة جغرافيا ثورات «الربيع العربي»، ومدى امتدادها على مساحة البحر المتوسط،

وما يخفيه من ثروات نفطية وغازية في قاعه. وعلى هذه الخلفية واصلت تركيا تحركاتها وتدخلاتها في المنطقة ـ من قطر وسورية والعراق وصولًا إلى ليبيا ـ، تارة لدعم حركات الإسلام السياسي وتعميم النموذج التركي في هذا السياق، وطورًا لمواجهة تحركات الأكراد نحو الانفصال، ناهيك بسعيها المستمر لضمان مشاركتها في ثروات البحر المتوسط النفطية. وقد ترجمت أنقرة سياساتها من خلال دعمها لحركة النهضة في تونس والإخوان في مصر، وتدخلها الميداني في سورية والعراق وليبيا، إضافة إلى وقوفها إلى جانب قطر في خلافها مع السعودية ومصر والبحرين.

ولم يكن التدخل الإيراني أقل تأثيرًا في المنطقة حيث تدخلت طهران بقوة إلى جانب روسيا لدعم النظام في سورية المستهدف من جانب تركيا والولايات المتحدة، بينما سعت إلى التنسيق مع أنقرة بشأن الحد من تحركات الأكراد الانفصالية. وفي الخليج قدمت طهران الدعم لـ «أنصار الله» (الحوثيين) في اليمن في مواجهة التحالف الذي قادته السعودية منذ إعلانها «عاصفة الحزم» ضد الحوثيين عام 2015. وارتبط الدعم الإيراني للحوثيين بالمفاوضات المتعلقة بالملف النووي الإيراني ولا سيما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي من جانب واحد وتصاعد التوتر في الخليج.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Christopher M Smith

Ukraine's Revolt, Russia's Revenge

Washington, DC: Brookings Institution Press, 2022. 384 p.

مؤلف هذا الكتاب كريستوفر م. سميث دبلوماسي أمريكي شغل مناصب دبلوماسية في إستونيا وليسوتو والصين وأوكرانيا وواشنطن ويعمل حاليًا في جامعة الدفاع الوطني. وهو يقدم في كتابه هذا **ثورة أوكرانيا، انتقام روسيا** وجهة نظر أمريكية إزاء العوامل التي دفعت روسيا لشن الحرب على أوكرانيا، مركزًا اهتمامه على تعميم الرواية الأمريكية التي تتهم روسيا بأنها أعلنت الحرب على أوكرانيا انتقامًا منها ودفعها إلى التراجع عن الثورة الديمقراطية التي بدأتها كييف في 2013ـ2014، وذلك بخلاف الرواية الروسية التي رأت أن الدور الأمريكي في الثورة الملونة الأوكرانية كان أساسيًا وانقلابيًا ولم يكن محدودًا على الإطلاق، لا بل خططت له واشنطن لتهديد أمن روسيا وإضعافها وصولًا إلى تغيير النظام فيها وربما تفكيكها.

ويروي الدبلوماسي الأمريكي من خلال عمله في سفارة الولايات المتحدة في كييف (2012ـ2014)، أن روسيا حاولت إجهاض الثورة الأوكرانية التي انتزعت السلطة من يد الرئيس الأوكراني المستبد االموالي للكرملين فيكتور يانوكوفيتش من خلال التهديدات والضغط الاقتصادي، وعندما فشلت، انتقمت بضم أراضي القرم وإثارة الحرب المختلطة في شرق أوكرانيا التي أسفرت عن مقتل أكثر من 13000 شخص وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، وذلك من خلال الهجوم الشامل التي تشنه حاليًا القوات الروسية على أوكرانيا.

ـ 2 ـ

Peter Bergen [et al.] (eds.)

Understanding the New Proxy Wars

London: Hurst Publishers, 2022. 416 p.

يضم هذا الكتاب مجموعة من الأبحاث المتنوعة حول الحروب بالوكالة التي تشير المعطيات إلى أنها ستمثل صراعات القرن

الحادي والعشرين في المستقبل المنظور، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط ومحيطها.

ويتناول الكتاب الفهم الشائع للحروب بالوكالة الذي لا يزال يتأسس إلى حد كبير من خلال تجربة الحرب الباردة. ويوضح أنه في الواقع أدت القوة المتزايدة للدول الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية في الشرق الأوسط، جنبًا إلى جنب مع انتشار التكنولوجيا الجديدة، إلى إعادة تشكيل الصراعات بالوكالة، في بيئة متعددة الأقطاب ومتداخلة بشكل متزايد، من أوكرانيا إلى شمال أفريقيا، ولا سيما ليبيا، ومن سورية والعراق إلى أفغانستان. وتؤكد الأبحاث والدراسات الاستقصائية والمقابلات التي أجريت في هذه البلدان، فضلًا عن هوية المشاركين في حروبها، دور القوى غير النظامية المتزايد في النزاعات الأخيرة التي تختلف عن تلك التي حدثت في الأوقات الماضية.

ـ 3 ـ

Jonathan Martin and Alexander Burns

This Will Not Pass: Trump, Biden, and the Battle for America's Future

New York: Simon and Schuster, 2022. 480 p.

يسعى هذا الكتاب إلى الكشف عن الانقسامات العميقة داخل الحزبين الديمقراطي والجمهوري التي رافقت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2020 والتي تهدد بدفع البلاد نحو نقطة الانهيار السياسية.

ويستند الكتاب إلى مئات المقابلات والوثائق والتسجيلات التي جمعها مراسلا نيويورك تايمز جوناثان مارتن وألكساندر بيرنز، مؤلفا الكتاب اللذان تابعا أزمة الديمقراطية التي رافقت الانتخابات الرئاسية.

يروي المؤلفان كيف واجه الحزبان الجمهوري والديمقراطي بكثير من الصعوبات سلسلة الصدمات الوطنية والتحديات بما في ذلك جائحة فيروس كورونا، وهجوم 6 كانون الثاني/ يناير الذي نفذه أنصار ترامب على مبنى الكابيتول 2021، وسياسة حافة الهاوية السياسية.

ولا يغفل المؤلفان هجوم ترامب على انتخابات عام 2020 وحملته المستمرة على بايدن لاختيار كامالا هاريس نائبة له في الانتخابات وصراعاته المريرة لتوحيد الحزب الديمقراطي. وصل التوتر لدى الحزبين إلى درجة التفكك، بحيث أصبحت التقاليد والمؤسسات الراسخة في السياسة الأمريكية تحت الحصار أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. وتكافح مجموعة من القادة السياسيين المسنين من أجل الحفاظ على تماسك الولايات المتحدة، لكن السؤال الحيوي والمثير للقلق ما زال مطروحًا: هل يمكن للديمقراطية الأمريكية، كما نعرفها، أن تنجح مرة أخرى؟

ـ 4 ـ

Thomas Piketty

A Brief History of Equality

Belknap Press: An Imprint of Harvard University Press, 2022. 288 p.

يقدم الأكاديمي والخبير الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي في هذا الكتاب مراجعة تاريخية مكثفة فيها الكثير من التفاؤل حول التقدم البشري نحو المساواة على الرغم من الأزمات والكوارث والتراجع. ويرى أنه من السهل أن نكون متشائمين بشأن عدم المساواة، لكننا نتحرك نحو مزيد من المساواة بعد تاريخ من التأرجح بين الأفضل والأسوأ نتيجة المعطيات التي رافقت نمو الرأسمالية، والثورات، والإمبريالية، والعبودية، والحروب، وبناء دولة الرفاهية.

وبحسب رأي بيكيتي، فإنه تاريخ من العنف والصراع الاجتماعي، يتخلله تراجع وكارثة. لكن من خلال كل ذلك، كما يوضح، تحركت المجتمعات البشرية بشكل متقطع نحو توزيع أكثر عدلًا للدخل والأصول، والحد من عدم المساواة بين الجنسين، وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وحقوق المواطنة. وأخذت هذه المسيرة إلى الأمام طابع المعركة التي لا نهاية لها ضد الظلم، مستندة إلى عوامل سياسية وأيديولوجية. ولكي نستمر في التحرك يرى بيكيتي، أننا بحاجة إلى التعلم والالتزام بما يصلح، للأنظمة المؤسسية والقانونية والاجتماعية والضريبية والتعليمية التي يمكن أن تجعل المساواة حقيقة دائمة. وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى مقاومة فقدان الذاكرة التاريخي وإغراءات الانفصال الثقافي والتجزئة الفكرية، ذلك أن نوعية الحياة لمليارات البشر على المحك. ويخلص إلى أننا نعلم أنه يمكننا القيام بعمل أفضل، استنادًا إلى ما تم إنجازه من نمو اقتصادي ومؤسساتي وتقدم أخلاقي الذي شهدته البشرية على مدى القرون الثلاثة الماضية ومواصلة النضال من أجل عالم أكثر عدلًا.

وفي هذا السياق يرى العديد من الباحثين أن بيكيتي نجح في وضع عدم المساواة في قلب النقاش السياسي. وهو يسعى إلى تجديد الاشتراكية الديمقراطية التي تتجاوز دولة الرفاهية من خلال الدعوة إلى فرض ضرائب تصاعدية وعلى الأغنياء وضمان التوظيف والميراث للجميع وتقاسم السلطة في الشركات وقواعد جديدة للعولمة.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Richard Haas,

“Is Diplomacy Between Russia and the West Still Possible?,”

Council on Foreign Relations (10 May 2022).

Originally published at *Project Syndicate*

يرى الدبلوماسي الأمريكي ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، أنه على الرغم من التركيز الإعلامي المكثف على الحرب في أوكرانيا، تم تجاهل قصة واحدة إلى حد كبير في أواخر نيسان/ أبريل الماضي تدور حول تبادل الأسرى بين الولايات المتحدة وروسيا؛ إذ أفرجت روسيا عن أمريكي (جندي سابق في مشاة البحرية) احتجزته قبل نحو ثلاث سنوات، بينما أفرجت الولايات المتحدة عن طيار روسي مسجون منذ أكثر من عقد بتهمة تهريب المخدرات.

ما يجعل هذا التبادل جديرًا بالملاحظة هو أنه حدث في وقت أدى فيه الغزو الروسي لأوكرانيا إلى وصول العلاقات مع الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها منذ نهاية الحرب الباردة. وعلى الرغم من اختيار الولايات المتحدة تجنب التورط العسكري المباشر في الحرب، لكنها تبذل جهودًا كبيرة للتأثير في مسارها، بما في ذلك تزويد أوكرانيا بكميات كبيرة من الأسلحة المتقدمة بشكل متزايد، والاستخبارات، والتدريب حتى تتمكن من مقاومة القوات الروسية بنجاح وربما هزيمتها. كما اتخذت الولايات المتحدة خطوات لتعزيز الناتو وفرض عقوبات اقتصادية شديدة على روسيا.

وعلى الرغم من أن مصلحة أوكرانيا الأساسية هي إنهاء الحرب ـ التي من المرجح أن تستمر إلى بعض الوقت ـ ومنع المزيد من الموت والدمار، فإن رغبة الرئيس الأوكراني زيلينسكي في السلام مشروطة. وبحسب هاس، يسعى زيلينسكي إلى استعادة الأراضي التي سيطرت روسيا عليها وضمان احترام سيادة الدولة حتى تتمكن أوكرانيا، من بين أمور أخرى، من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما يريد محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب.

يحتاج الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من جانبه، إلى تحقيق نتيجة تبرر حربه المكلفة خشية أن يبدو ضعيفًا وأن يواجه تحديًا في الداخل. هناك فرصة ضئيلة في أن يتم التفاوض على سلام من شأنه سد الفجوة بين هذين الموقفين اللذين يبدو أنهما لا يمكن التوفيق بينهما. ومن المرجح أن يستمر الصراع ليس فقط لأشهر، ولكن لسنوات قادمة. وستكون هذه خلفية العلاقات الأمريكية والغربية عمومًا مع روسيا.

من هنا يحذر هاس من أن يكون أحد الاحتمالات بالنسبة إلى الغرب هو ربط العلاقة الكاملة مع روسيا بأفعال روسيا في أوكرانيا، ويرى أن ذلك قد يكون خطأً، لأن روسيا يمكن أن تؤثر في المصالح الغربية الأخرى، مثل الحد من القدرات النووية والصاروخية لإيران وكوريا الشمالية، ونجاح الجهود العالمية للحد من الانبعاثات التي تسبب تغير المناخ.

بيد أن النبأ السار هو أنه، كما يظهر من تبادل الأسرى، لا يجب أن تمنع الخلافات العميقة بشأن أوكرانيا إجراء أعمال مفيدة للطرفين إذا كان كلا الجانبين على استعداد للتجزئة. لكن حماية إمكانية التعاون الانتقائي ستتطلب دبلوماسية معقدة ومنضبطة.

بالنسبة إلى المبتدئين، ستحتاج الولايات المتحدة وشركاؤها إلى تحديد أولويات أهدافهم في أوكرانيا وحتى الحد منها. وهذا يعني نبذ الحديث عن تغيير النظام في موسكو؛ إذ إن الولايات المتحدة بحاجة إلى التعامل مع روسيا كما هي حاليًا، وليس مع روسيا التي تفضلها. وقد يتم تحدي موقف بوتين من الداخل (أو قد يستسلم للتحديات الصحية المبلغ عنها) لكن الغرب ليس في وضع يسمح له بتصميم عزله، ناهيك بضمان أن يحل محله شخص أفضل.

وبالمثل، سيكون من الحكمة أن تؤجل الحكومات الغربية الحديث عن محاكم جرائم الحرب لكبار المسؤولين الروس وأن تتوقف عن التباهي بمساعدة أوكرانيا في استهداف كبار الجنرالات والسفن الروسية. فالحرب والتحقيقات مستمرة، والروس بحاجة إلى رؤية بعض الفوائد في التصرف بمسؤولية. وينطبق الأمر نفسه على التعويضات.

وبالمثل، على الرغم من أن روسيا من المرجح أن تجد نفسها في وضع أسوأ اقتصاديًا وعسكريًا نتيجة لبدء هذه الحرب المختارة، يجب على حكومة الولايات المتحدة أن توضح أنه، بخلاف تصريحات وزير الدفاع لويد أوستن، فإن هدف أمريكا ليس استخدام الحرب لإضعاف روسيا. على الضد من ذلك، يجب على الولايات المتحدة التأكيد أنها تريد إنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن بشروط تعكس الوضع السيادي والمستقل لأوكرانيا.

وبالنسبة إلى الحرب في أوكرانيا، يجب على الغرب أن يواصل تقديم الدعم لأوكرانيا ومنع التصعيد من خلال تجنب القتال المباشر. بالرغم من ذلك، يجب جعل الكرملين يفهم أن ضبط النفس هذا مبني على عدم توسيع الحرب لتشمل إحدى دول الناتو أو إدخال أسلحة دمار شامل.

ويجب على الغرب أيضًا أن يدرس بعناية أهدافه الحربية وكيفية متابعتها. كما يجب أن يكون الهدف هو أن تسيطر أوكرانيا على جميع أراضيها، لكن هذا لا يبرر بالضرورة محاولة تحرير شبه جزيرة القرم أو حتى منطقة دونباس الشرقية بالقوة العسكرية. قد يكون السعي لتحقيق بعض هذه الأهداف بصورة أفضل من خلال الدبلوماسية والتخفيف الانتقائي للعقوبات. ولكن، حتى يتغير سلوك روسيا، يجب ألّا تظل العقوبات سارية فحسب، بل يجب أن تمتد لتشمل واردات الطاقة التي تمول المجهود الحربي الروسي.

كذلك يجب استخدام الدبلوماسية بوصفها أداة للأمن القومي، وليست خدمة تُمنح، ويجب الاستمرار في متابعتها مع روسيا. كما يجب استئناف الاجتماعات الخاصة بين كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين من الدول الغربية وروسيا، من أجل تقليل مخاطر سوء التقدير الذي قد يؤدي إلى المواجهة أو ما هو أسوأ، ولاستكشاف فرص التعاون المحدود.

قد تكون العلاقات البناءة مع روسيا لا تظهر إلا في فترة ما بعد بوتين. لكن هذا لا يغير بأي حال من الأحوال اهتمام الغرب برؤية أن العلاقات لا تنخفض عن مستوى معين في هذه الأثناء.

ـ 2 ـ

Marc Pierini and Sinan Ülgen,
"Two Turkey Experts on Why Erdoğan Is Rejecting NATO Expansion,"
Carnegie Europe (19 May 2022).

صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنه سيعارض مساعي فنلندا والسويد للانضمام إلى الناتو، مشيرًا إلى مخاوف بشأن مكافحة الإرهاب. ونظرًا إلى أن توسع الناتو يتطلب دعمًا بالإجماع من جميع الأعضاء الثلاثين، فإن التوسع يواجه الآن مستقبلًا غير مؤكد. عليه، يناقش الباحثان التركيان الزائران في جامعة كارنيغي، مارك بيريني وسنان أولجن، في هذا الحوار دوافع تركيا وخيارات التحالف.

• س ـ لماذا تعارض تركيا انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو؟ هل كانت هذه الخطوة متوقعة؟

ج ـ مارك بيريني: فاجأ الاعتراض شركاء الناتو، لأن المناقشات السابقة لم تشر إلى الكثير من الاختلاف حول هذا الموضوع، ولا سيما أنه تمت مناقشته بين الرئيسين الفنلندي والتركي. وكانت أنقرة تدعم تصريحات الناتو السابقة بشأن التوسع.

أنقرة لديها مشاكل مع السويد لأن الأكراد الأتراك يمثلون وجودًا سياسيًا ملحوظًا في البلاد. تعارض تركيا مطالب الأكراد بإقامة دولة، وقد اشتبكت مع حزب العمال الكردستاني (PKK) على مدى عقود، ووصفت حزب العمال الكردستاني بأنه منظمة إرهابية. كانت الحكومات السويدية الأخيرة حريصة

جـدًا علـى قـضـايـا حـقـوق الإنـسـان وحـقـوق الأقليات في سياستها الخارجية واستقبلت ما يصل إلـى 100000 كـردي، ويـضـم البرلمان ستة نواب من أصل كردي. وقد أدى ذلك إلى عدة حوادث بين أنقرة والسويد ـ بما في ذلك اعتراضات على اجتماع بين وزير الخارجية السويدي وممثل عن الجناح السياسي لوحدات حماية الشعب (YPG)، وهي ميليشيا كردية تعدّها تركيا جزءًا من حزب العمال الكردستاني ـ ... وقد وصف أردوغان السويد بأنها «أرض تعشيش للإرهابيين».

القراءة السائدة في أوروبا هي أن هذه الخطوة لها جذورها في السياسة الداخلية. أردوغان وحزبه الحاكم، حزب العدالة والتنمية، ليسا في وضع جيد للانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 2023، في حين أن الاقتصاد في حالة يرثى لها. لذلك، قد يُنظر إلى مبادرة تُظهر «الدور القوي» لتركيا في أزمة دولية كبرى على أنها مربحة من الناحية السياسية ـ بخاصة أنها تم تأطيرها حول الحرب ضد الإرهاب الكردي.

لكن في النهاية، تتضاءل هذه القضية بسبب الشعور الذي لا مفر منه بأن الاعتراض التركي يُقصد به أيضًا أن يلعب لمصلحة الكرملين، على الرغم من أن الدوائر الحكومية في أنقرة أنكرت ذلك.

ج- سنان أولغن: تشعر تركيا أن السويد وفنلندا لم تتجاوب مع مطالبها بتغيير موقفهما من القضايا ذات الصلة بالأمن القومي لتركيا. مع فنلندا، هذه القضية هي حظر الأسلحة المفروض عقب عملية تركيا عبر الحدود في شمال سورية في عام 2019. مع السويد، الأمر أكثر تعقيدًا. تعتقد أنقرة أن ستوكهولم كانت متساهلة للغاية في ما يتعلق بنهجها تجاه حزب العمال الكردستاني والكيانات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب في سورية. تتوقع تركيا أن تبذل السويد المزيد من الجهود للحد من جمع الأموال وتجنيد هذه الكيانات في السويد والاستجابة بصورة إيجابية لطلبات تسليم أعضاء حزب العمال الكردستاني الذين تمت محاكمتهم. تريد تركيا أيضًا من السلطات السويدية أن تكف عن إظهار العاطفة وغيرها من وسائل الدعم لكبار أعضاء قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب.

• س- ما هو النفوذ الذي يمتلكه أعضاء الناتو لإقناع أردوغان بالتخلي عن اعتراضاته؟

ج- سنان أولغن: في الأساس، لا مصلحة لتركيا في منع عضوية السويد وفنلندا. وتؤيد تركيا سياسة الباب المفتوح التي يتبعها الناتو وترى أن انضمام هذه الدول يعزز أمن الحلف. ومع ذلك، تستغل تركيا موقعها كعضو طويل الأمد في التحالف، وتريد تركيا من هذه الدول الاعتراف بمخاوفها الأمنية المتعلقة بالإرهاب واستخدام نفوذها لإقناع هلسنكي ولكن بوجه خاص ستوكهولم بشأن الحاجة إلى تغيير موقفها من حزب العمال الكردستاني، وقوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب.

يتعين على الناتو الحصول على دعم بالإجماع للأعضاء الجدد، لذا فإن هذا الواقع سيجبر ستوكهولم وهلسنكي على النظر بجدية في مخاوف أنقرة. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان يمكن تلبية جميع مطالب تركيا.

لذا، فإن سيناريو الاختناق الدبلوماسي الذي سيؤخر جولة الانضمام هذه لا يمكن استبعاده تمامًا. ولكن كلما ساد الخلاف، زاد الضغط الذي ستشعر به أنقرة لرفع اعتراضاتها، مما قد يؤدي إلى قطع علاقات تركيا مع الغرب. وكلما أمكن معالجة هذه الانقسامات في وقت أسرع، كانت هذه الجولة أكثر سلاسة من توسيع الناتو.

ج- مارك بيريني: لكن من الصعب التنبؤ بالخطوات التالية لأن المخاطر التي يواجهها أردوغان في السياسة الداخلية مهمة للغاية. ربما يمكن أن يؤدي نوع من التنازلات الدبلوماسية إلى إغلاق الحلقة، أو على العكس من ذلك، يمكن أن (تصعد) أنقرة في سياق الانتخابات المرتقبة، على سبيل المثال.

• س- ما هو رأي تركيا في هذا الاعتراض؟ في أوروبا؟

ج- سنان أولغن: يحظى نهج الحكومة بدعم من الحزبين في تركيا ولا يمثل خطًا فاصلًا في السياسة الداخلية. يتعلق النقد بالأسلوب أكثر من الجوهر. بعبارة أخرى، انتقدت المعارضة أردوغان لاختياره لعب ذلك علنًا، بحجة أن مصالح تركيا كان من الممكن أن تُخدم بشكل أفضل من خلال الدبلوماسية المغلقة. إن (إثارة المسألة في العلن وتضخيمها) هي خطوة محسوبة لمساعدته على حشد الدعم السياسي محليًا والظهور على أنه الرجل القوي على المستوى الدولي.

ج- مارك بيريني: من المحتمل أن تكون هذه الخطوة مفيدة على الساحة المحلية، فقد لقيت استحسانًا في أوروبا وفي حلف شمال الأطلسي، حيث يبدو أنها محاولة للمساومة على دعم تركيا. يعَدّ انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو خطوة ذات أهمية تاريخية وأحد أهم الردود التي يمكن أن يقدمها الغرب على «الغزو الروسي .... لأوكرانيا». علاوة على ذلك، سيجعل البلدان من الناتو مؤسسة «أوروبية أكثر»، والتي يمكنها في حد ذاتها حل الجدل المطول حول بنية دفاعية أوروبية. لكن، حتمًا، سيضع هذا تركيا في موقف صعب لأن دولتين محايدتين عكستا سياستها الدفاعية بطريقة مذهلة في وقت لم تحذُ فيه أنقرة حذوَ الناتو والغرب في ما يتعلق بالعقوبات أو الانتشار العسكري.

• س- أردوغان على وشك إعادة انتخابه العام المقبل. هل هذا عامل؟

ج- سنان أولغن: ليس حقًا. لا تزال الانتخابات على بُعد عام واحد، وهذه حقبة طويلة في السياسة التركية. كما أن القضية الرئيسية للناخبين هي حالة الاقتصاد، ونتيجة لذلك، اتسعت فجوة الشعبية بين أردوغان وبعض منافسيه السياسيين المحتملين إلى حد كبير، لتصل إلى رقمين. لن تقوم مبادرات السياسة الخارجية بمفردها بسد هذا الانقسام.

• س- في بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، كانت تركيا تأخذ زمام المبادرة في محاولات الوساطة، وساعدت طائراتها بدون طيار من طراز «بيرقدار» على تحقيق النجاحات العسكرية الأوكرانية. هل سيؤثر اعتراض الناتو على دوره في الصراع؟

ج- سنان أولغن: لا، لن يحدث ذلك. تشكلت سياسة تركيا تجاه أوكرانيا وروسيا من

خلال اعتبارات أخرى غير توسيع الناتو. ولكن إذا استمرت معارضة تركيا لانضمام السويد وفنلندا على المدى المتوسط، فقد تتعرض أنقرة لضغوط متزايدة بسبب سياستها المتوازنة بعناية تجاه روسيا.

ج- مارك بيريني: لقد كانت تركيا داعمة للجوانب الدبلوماسية لرد الفعل الغربي على الغزو الروسي لأوكرانيا، سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في المناقشات الوزارية لحلف الناتو. كما أغلقت مضيق البوسفور والدردنيل أمام البحرية الروسية بعد بدء الغزو وزودت القوات الأوكرانية بطائرات بدون طيار فعالة. ومع ذلك، باسم سياستها المتوازنة تجاه روسيا، لم تفرض تركيا عقوبات أو قيودًا على الطيران، وكان القلة الروسية موضع ترحيب في البلاد.

ومنذ ذلك الحين قللت أنقرة من هذا الاعتراض إلى حد ما، لكن هناك انطباعًا بوجود سياسة خارجية غير متوقعة وغير موثوق فيها وهذا أقل مما كان متوقعًا من شريك رئيسي في الناتو □

مثّل صدور كتاب جون رولز نظرية في العدالة منعطفًا رئيسيًا في تاريخ الفلسفة السياسية، منعطفًا أدّى إلى عودة سؤال العدالة إلى مركز المناقشات الفلسفية الراهنة، الأمر الذي جعل العدالة محور كل تفكير فلسفي سياسي راهني. وقد كان من أبرز ملامح هذا المنعطف أن غدت فلسفة العدالة نظرية في الفلسفة السياسية والاجتماعية أكثر منها نظرية فلسفية مجردة. يُعد سؤال العدالة سؤالاً مفتاحيًّا في مطارحات الفلسفة السياسية الراهنة، يمكن من خلاله فهم طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة ومآلاتها، وذلك من خلال بحث تداخلاته مع مختلف الإشكاليات السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية المطروحة في الزمن الراهن.

تأليـــف: أيمن بوطرفة

عدد الصفحات: 256 الثمن: $14

لمزيد من المعلومات: www.caus.org.lb

يبحث هذا الكتاب في الثورات التي بلا «أفكار ثوريّة»، وهي ثورات تكيّفت بشروط زمننا النيوليبرالي. ويركّز الكتاب على الربيع العربي، وتلك الانتفاضات الثوريّة المدهشة التي قامت على الساحة السياسيّة في زمن، لسخرية الأقدار، كانت فكرة الثورة نفسها فيه مستبعَدَة. لذا فالكتابُ ليس مجرّد رواية للربيع العربي، ولا هو عرض للأحداث، بل إن غرضه المركزي هو تفسير هذه الأحداث السياسيّة الاستثنائيّة، وعلى الأخص في تونس ومصر، من أجل فهم ديناميّاتها، وتحليل عمليّات الحشد لها، وتفحّص تناقضاتها، والإضاءة على وعودها، من وجهة نظر شاملة وتاريخيّة ومقارَنَة. يفضّل الكتاب نوعًا ما، العمليّات الفعليّة في هذه الثورات، لكنه هو أيضًا كتابٌ في النظريّة الاجتماعيّة، ومحاولةٌ متواضعة لطرح مصطلحات وإلقاء أضواء، من أجل فهم هذه الأحداث السياسيّة فهمًا أفضل.

الكاتب: آصف بيّات — ترجمة: فكتور سحّاب

عدد الصفحات: 350 — الثمن: $18

لمزيد من المعلومات: www.caus.org.lb

Our books are now available to
order on www.bookdepository.com
with free worldwide shipping

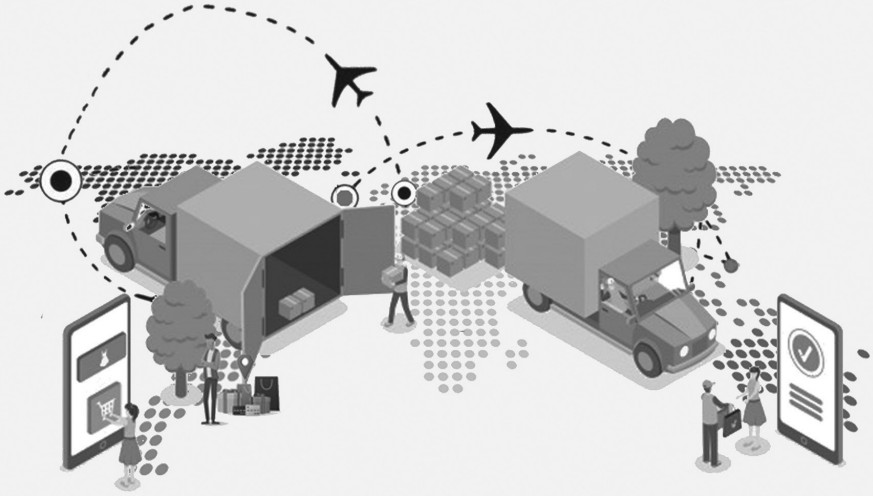

إصدارات المركز متوفرة
على موقع Book Depository

الشحن مجاني إلى
جميع أنحاء العالم

Book
Depository
www.bookdepository.com

Centre for Arab Unity Studies
مركز دراسات الوحدة العربية
www.caus.org.lb